القراءة النّقديّة لسياسات فترة الحكم بتونس

من 1955 إلى 2010

ودادية قدماء البرلمانيين التونسيين

القراءة النقدية لسياسات فترة الحكم
من 1955 إلى 2010

30 سبتمبر 2016 – 25 جويلية 2017

الإهداء

إلى أرواح البرلمانيين اللذين ساهموا في إستقلال تونس

وبناء أركان الجمهورية

إلى البرلمانيين من كل الأجيال اللذين أرسوا معالم الدولةالحديثة

كلمة الودادية

بادرت ودادية قدماء البرلمانيين التونسيين بقراءة نقدية لمختلف سياسات الحكم ما بين سنة 1955 و سنة 2011 بوصفهم كرسوا السلطة التشريعية في تلك الفترة عملا بمقتضيات أول دستور للجمهورية التونسية المؤرخ في غرة جوان 1959.

و إن كان منهاج القراءة النقدية غير مألوف في التاريخ السياسي العربي الذي يعتمد على أسلوب المراجعات السياسية، فإن إختياره من قدماء البرلمانيين التونسيين جعل من أن تكون تونس أول من يعتمده لتقييم سياسات فترة حكم بعينها في العالم العربي .

أنجزت هذه القراءة النقدية التي دامت حوالي السنة من عامي 2016 و 2017 بمشاركة ما يربو عن 400 شخصية وطنية في أغلبها دستورية ألانتماء السياسي، تحملت مسؤوليات سياسية و إدارية، و في جزء منها معارضون للنظام، تخللها تقييم ثري وموضوعي حيث تنزلت سياسات تلك الفترة في إطارها الزمني و في سياقاتها الداخلية و الخارجية للوقوف على ما كان مصيبا منها و ما كان مخطئا رغم ما كان يرى فيها البعض جلدا للذات خاصة من الدستوريين المعنيين بدرجة أولى بهذه القراءة النقدية خلافا لما يراه البعض الآخر أنه تغنيا بإنجازات الماضي و محاولة للدفع لتشكيل كيان سياسي جديد.

يمكن القول أن قدماء البرلمانيون توصلوا إلى نتيجة مفادها أن إنجازات فترة حكم 1955 - 2010 كانت في غالبيتها فاعلة و مستجابة لطموحات التونسيين من ناحية و متجانسة من ناحية أخرى للمتطلبات السياسية لتلك الفترة في المحيط الإقليمي لتونس و أن الأخطاء التي تخللتها لا تحجب أهميتها و نجاعتها.

فاليوم، أصبح البرلمانيون يملكون تقييما شاملا وموضوعيا لتلك الفترة الحكم المعنية بالقراءة النقدية و التي كانوا من الفاعلين السياسيين فيها بحكم تمثيلهم للسلطة التشريعية و من واجبهم أن يكاشفوا به الرأي العام الداخلي و الخارجي، و يبقي للتاريخ قراءته و أحكامه

الرئيس
الأستاذ عادل كعنيش

مدخل للقراءة النقدية لسياسات فترة الحكم

من 1955 إلى 2010

عاش التونسييون هزة من هزات التاريخ العنيفة في نهاية سنة 2010 و بدايةً سنة 2011 أكدت لكل العالم رغبتهم الشديدة في البحث عن أفق جديدة تتحقق فيها الآمال و الطموحات.

هذا هو المغزى الذي يظهر للعيان مما اصطلح على تسميته بثورة الحرية و الكرامة وهو مغزى نبيل يمنح للحدث إشعاعا خارجيا

ومشروعية في سياق حركة المجتمع من أجل ظروف عيش أفضل و من أجل مشروعية التأسيس لحلم جماعي يساعد على إعادة البناء عبر إقرار توازنات ضرورية ضمانا للوصول إلى مصالحة حقيقية بين مختلف الجهات و الفئات .

و واكبت تلك الهبة الشعبية أحداث سلبية و مظاهر عنف و انتهازية، وهو أمر موضوعي، فمسار مثل هذه التحركات و الهزات لا يخلو من الانزلاقات و لكن من المؤسف أن تطغى تلك الأبعاد السلبية على الحدث و تحرمه من إشعاعه الطبيعي خاصة بعد أن روج لتلك الهزة في الداخل و الخارج بأنها انطلاق للكرامة و الحرية.

و انتكست الأوضاع و ضاعت الآمال و تشتت الأحلام وسط تجاذبات و توظيفات عديدة. فمن هو أحق بالمساءلة عن ما آلت له الأوضاع؟ و هل هذه هي المنظومة الاخلاقية و العقائدية و الحضارية؟ أم هي السياقات التاريخية العامة لهذة الهزة و ما أنتجته من عجز و قصور مزمن؟ أم هي الدولةالوطنية نظامها السياسي والاجتماعي

و الاقتصادي و نخبها التي اختارت الطريق الخطأ و ارتكبت الأخطاء الفادحة لتصل إلى المأزق الأخير كما يراد تفسير دلك ؟

قد يكون هناك أثر لكل هذه العوامل و لكن الثابت ان الدولة الوطنية هي طرف أساسي يتعين نقده و مساءلته بجرأة حول حقبة من تاريخ البلاد التي لم تكن خالية من البناء و الخير وذلك للبحث عن الحقيقة وإجلاءها بعيدا عن التعميم و تجنبا لتصفية الحسابات بين الفرقاء و الفاعلين، مع أهمية توخي منهج موضوعي و متعقل في إجلاء الحقيقة حول هذا الموضوع الذي لا يكون بالدفاع عن الذات ومواجهة المنتقدين بجملة من التبريرات وردود الفعل بخلفية التبرئة و التفصي من ما عسى أن يظهر من مسؤوليّة ، بل بالتماهي مع طبيعة الحدث و عمقه و تأثيراته على المستقبل

و إن ودادية قدماء البرلمانيين التونسيين التي جمعت طيفا من البرلمانيين القدامى من مختلف الاتجاهات السياسية و تنظيمات المجتمع المدني اللذين إنتموا إلى المؤسسة التشريعية مند الاستقلال، يعتقدون أن من حقهم الذي يجيزه القانون، و من واجبهم الذي يفرضه عليهم الوطن إزاء الأجيال السابقة و اللاحقةبوصفهم طرف دستوري في معادلة الحكم من سنة 1956 إلي سنة 2010 أن يبادروا بهذه القراءة النقدية لفترة الحكم مند الاستقلال و التأسيس لدستور 1959 إلي سنة 2010، تاريخ انهيار منظومة سياسية لحكم دام 55 سنة بقيادة الحزب الدستوري قاطرة الحركة الوطنية لتحرير البلاد من الاستعمار و بناء الدولة الوطنية، حتى يبرزوا ما تحقق من مكاسب تاريخية فيها دون ان تخلو من هنات متفاوتة

وفي هذا السياق، وفرت ودادية قدماء البرلمانيين التونسيين فرصة التقييم و النقد لكل الحساسيات، وقد تحلى فيها المشاركون بالشجاعة في كل معانيها لقبول النقد الذاتي في فضاء جمع نخبة من الفاعلين السياسيين من مختلف الاتجاهات و الاقتصاديين و الاجتماعيين ومن المجتمع المدني و خبراء من المختصين المشهود لهم بالنزاهة والوعي الضروري لتقييم فلسفة و أداء الدولة الوطنية بمكوناتها المختلفة مند الاستقلال بهدف تمكين الأجيال المقبلة من أرضيّة سليمة مبنية على الصدق و الصراحة تؤكد لهم نصاعة تاريخ شعبهم، ينطلقون منها لتسيير شؤون بلادهم وتبرهن لهم أنّ الذين أسّسوا الدولة الوطنيّة وقادوها في مختلف المراحل كانوا يخوضون تجربة نضالية وطنية فيها بعض الخطأ و كثير من الصواب.

و إثر تركيز الأطر العامة لهذه القراءة النقدية التي تعتمد الشفافية و الموضوعية، استقر الرأي اعتماد منهج مرحلتين:

مرحلة أولى تحضيرية التقت فيها مجموعات في شكل لجان عقدت 67 اجتماعا في الفترة المتراوحة من 30 سبتمبر 2016 إلى 15 مارس 2017 ، متكونة من كفاءات متعددة متنوعة ومن برلمانيين ، بلغ عددهم 415 مشارك، تولت جمع المعلومات من مختلف المصادر بما فيها الاستماع إلى من قاموا بتجارب في الحكم و وضعو تنفيذ السياسات و الى شهادات من مختلف الفاعلين في تلك الفترة و طرحها لنقاش مستفيض و تقييم من المشاركين، شملت الميادين التالية:

اللجنة	انطلاق الإشغال	نهاية الإشغال	الجلسات	المشاركون
نمط و مسارات الحكم	30 سبتمبر 2016	15 مارس 2017	21	241
السياسات الاقتصادية	30 سبتمبر 2016	3 ديسمبر 2016	14	110
السياسات الاجتماعية	6 أكتوبر 2016	9 فيفري 2017	15	28
السياسات التربوية و الثقافية	4 أكتوبر 2016	7 فيفري 2017	17	36

مرحلة ثانية طرحت فيها استنتاجات القراءة النقدية لهذه اللجان بما تتضمنه من مكاسب و من هنات و أخطاء و ذلك في ندوة وطنية مفتوحة للإعلام و للفاعلين السياسيين و المهتمين بالشأن العام و للمؤرخين ومصارحة الرأي العام الوطني و الدولي بها حتى تفتح آفاقا جديدة للحوار تيسر مسار مصالحة وطنية متعددة الجوانب و تؤسس لوئام وطني للإصلاح و مواصلة البناء

الهيئة المشرفة على
القراءة النقدية لسياسات فترة الحكم 1955 – 2010

الرئيس: عادل كعنيش، رئيس الوادادية، محامي، برلماني سابق

المنسق العام: الأزهر الضيفي، كاتب عام الوادادية، برلماني سابق

المنسق العام المساعد: رضا بوعجينة، عضو مكتب الوادادية، برلماني سابق

الإعداد المادي: منير بن ميلاد، عضو مكتب الوادادية، برلماني سابق

التصرف المالي: علي سلامة، أمين مال الوادادية، برلماني سابق

المنهجية و المراجعات: سعيد بحيرة، أستاذ جامعي (تاريخ) عبد السلام بن حميدة، إستاذ جامعي (تاريخ)

اللجنة	الرئيس	المساعد	المقرر	المنسق
اللجنة السياسية	السفير أحمد حنيفان، خبير دبلوماسي	فتحي الهويدي وزير سابق ، محمد الحصايرى، سفير سابق	يوسف الرمادي، برلماني سابق	الأزهر ألضيفي، برلماني سابق
لجنة السياسات الاقتصادية	توفيق بكار وزير و محافظ البنك المركزي السابق	محمد الجريء وزير مالية سابق، مدير الديوان الرئاسي السابق	قاسم ألبرجي، إطار سامي في التنمية و التخطيط، رضاء بوعرقوب، برلماني سابق	سميرة بعيزيق، برلمانية سابقة
لجنة السياسات الاجتماعية	د. رضاء كشريد، وزير صحة و سفير سابق		د. خيرالدين خالد (الصحة) برلماني سابق- منذر بالغيث، إطار سامي (الشؤون الاجتماعية)	زهرة المحيرصي، برلمانية سابقة
لجنة السياسات التربوية و الثقافية	منجي بوسنينة، الوزير و السفير المدير العام السابق لمنظمة الالكسو	نزيهة زروق،وزيرة سابقة عبد الرحمان الامام براماني و والي	ريم الشواشي، برلمانية سابقة نوال الهميسي، برلمانية سابقة	حسن لتيم، برلماني سابق

رزنامة أشغال لجان القراءة النقدية
لسياسات الحكم لفترة
2010-1955

وداديـة قدماء البرلمانيين التونسيين
13 شارع ألآن سفاري تونس 1002 13 Avenue Alain Savary Tunis
amicaleparlementaires@gmail.com - Tel +216 55 322 166

رزنامة أشغال لجان القراءة النقدية لسياسات الحكم لفترة 1955 – 2010

لجنة سياسات نظام الحكم 1955-2010			
تركيب اللجنة 30سبتمبر 2016	ضبط هيئة اللجنة و الأعضاء و رزنامة الاجتماعات و المشاركين و المحاضرين	الرئيس محمد جنيفان ، سفير سابق و خبير ديبلوماسي	المساعدان للرئاسة : فتحي الهويدي : وزير سابق للاعلام محمد الحصايري، سفير سابق ،
7 أكتوبر 2016	ضبط المحاور	المقدم	الشهادات التاريخية
14 أكتوبر 2016	الهوية، مجلة الاحوال الشخصية، الاستقلال	الاستاد عادل كعنيش. برلماني ، محامي	نزيهة بن يدر وزيرة سابقة للمراة و قيادات دستورية
21 أكتوبر 2016	مؤتمر الحزب الحر الدستوري صفاقس 1955	يوسف الرمادي برلماني	شهادات قيادات دستورية من الرعيل الاول
28 أكتوبر 2016	الصراع البورقيبي اليوسفي - مؤامرة 1962	الاستاد عادل كعنيش. برلماني ، محامي	شهادات قيادات دستورية من الرعيل الاول
	العلاقات العربية في بداية الاستقلال	محمد الحصايري، سفير سابق ، أستاد جامعي	محمد جنيفان سفير سابق
4 نوفمبر 2016	الاشتراكية الدستورية	الازهر الضيفي، برلماني و قيادي دستوري	أحمد بن صالح وزير سابق، قيادي دستوري و نقابي
11 نوفمبر 2016	الاعلام	فتحي الهويدي : وزير إعلام سابق	عبد الحفيظ الهرقام مدير عام المنظمة العربية للاداعات و التلفزات
18 نوفمبر 2016	المحاكمات السياسية	الاستاد عادل كعنيش. برلماني ، محامي، محمد المستورى و مكي العلوي برلمانيان عضوان بمحكمة امن الدولة	احمد المناعي و صالح منصورى كانا من الاتجاه الاسلامي، محمد علي القنزوعي كاتب دولة للأمن سابق
25 نوفمبر 2016	نمط الحكم و الديمقراطية	مصطفي المنيف محامي مدير	رجب الحاجي جامعي مدير

	1971-1986 الحلقة 1	ديوان الوزير الاول السابق محمد مزاليمك ، مكي العلوي برلماني و سفير سابق	ديوان مدير الحزب الدستوري محمد الصياح و بشير خنتوش محامي قيادي دستوري
2 ديسمبر 2016	نمط الحكم و الديمقراطية 1971-1986 الحلقة 2	البشير بن سلامة مفكر و وزير سابق	الطاهر بلخوجة وزير سابق للداخلية و للاعلام
9 ديسمبر 2016	مؤتمر الحزب الدستوري 1971 علاقة الحكم بالمنظمات الوطنية: الاتحاد العام التونسي للشغل	الطاهر بلخوجة وزير سابق للداخلية و للاعلام وقيادى دستورى، منصور معلى وزير سابق و مؤسس الاتحاد العام لطلبة تونس	قيادات من الاتحاد العام التونسي للشغل : عبد المجيد الصحراوي، محمد السحيمي، محمد الدامي عمر الشاذلي وزير سابق و طبيب الزعيم الحبيب بورقيبة، مكي العلوي برلماني و سفير سابق
14 ديسمبر 2016	علاقة الحكم بالمنظمات الطلبة المرأة	عيسى البكوش الامين العام السابق للاتحاد العام لطلبة تونس قبل مؤتمر قربة، نزيهة زروق قيادية سابقة في الاتحاد الوطني للمراة و وزيرة سابقة ل	محمود مفتاح الامين العام السابق للاتحاد العام لطلبة تونس بعد مؤتمر قربة، محمود البعيوي الامين العام السابق للطلبة الدستوريين
18ديسمبر 2016	الاسلام السياسي و الدولة الوطنية	الاستاد عبدالسلام المسدي الدكتور حمودة بن سلامة الاستاد حسن الغضباني	قاضل البلدي الاتجاه الاسلامي عميد المحامين السابق الاستاد عبد الوهاب الباهي
23ديسمبر 2016	7 نوفمبر : حيثياته و تبعاته	الحبيب عمار الوزير السابق للداخلية	امناء العامين للتجمع و وزاء الداخلية السابقين عبد الرحيم الزواري ، الشادلي النفاتي، علي الشاوش، عبدالله الكعبي، محمد جغام
29 ديسمبر2016	موقع رئاسة الجمهورية في تسيير البلاد	محمد الجريئ و محمد جغام مديرا ديوان رئيس الجمهرية 1988-2000	على الشاوش، ألشادلي النفاتي وزراء داخلية و أمناء عامون سابقون للتجمع - الحبيب عمار- صلاح الدين معاوية وزير سابق للسياحة
6 جانفي 2017	المرحلة 1 من فترة 7 نوفمبر	الهادي البكوش وزير اول سابق ، عبد الرحيم الزوارى اول امين عام للتجمع	نجيب الشابي امين عام سابق للحزب الجمهوري، مكي العلوي برلماني و سفير سابق
13 جانفي 2017	المرحلة 2 من فترة 7 نوفمبر	الشادلي النفاتي و علي الشاوش امينان عامان للتجمع و وزيرا الشؤون الاجتماعية و رئيسا المجلس الاقتصادي و الاجتماعي	محمد مواعدة امين عام سابق لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين
20 جانفي 2017	السياسة الخارجية	السفراء الطاهر صيود، احمد غزال، عبد الحفيظ الهرقام	14 سفير سابق، الناصر شويخ عضو مجلس نواب الشعب
24 جانفي 2014	فريق استنتاجات حول انهيار النظام	الوزراء الشادلي النفاتي، علي الشاوش، محمد الجري، محمد جغام	الهادي البكوش وزير أول سابق

15 فيفري 2017	مناقشة تقرير اللجنة		
15 مارس2017	مناقشة الاستنتاجات		

لجنة القراءة النقدية للسياسات الاقتصادية 1955 – 2010

تركيب اللجنة 30 سبتمبر 2016	ضبط الهيئة المنشطة للجنة و الأعضاء المساهمين و المحاضرين و رزنامة الاجتماعات	الرئيس: توفيق بكار محافظ سابق للبنك المركزي و وزير سابق للمالية و للتنمية الاقتصادية	مساعد الرئيس: محمد الجريء وزير سابق للمالية
5 أكتوبر 2016	لمحة عن السياسات الاقتصادية 1955-2010	توفيق بكار	منجي صفرة و سليم التلاتي وزراء سابقين و التيجاني حرشة خبير في التنمية
12 أكتوبر 2016	55 سنة من الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية في تونس	محمد الجرئ وزير مالية سابق حسين الديماسي وزير سابق للمالية،	منصف بودن كاتب دولة سابق للجباية، سليمان ورق وزير سابق للتجارة و مدير عام للديوانة
19 أكتوبر 2016	سياسات التنمية و الاستثمار 1955-2010	قاسم البرجي مدير عام سابق للمندوبية العامة للتنمية الاقتصادية	أحمد السماوي وزير سابق و محمد السحيمي أمين عام مساعد سابق للاتحاد العام التونسي للشغل
26 أكتوبر 2016	التنمية الجهوية و التهيئة العمرانية	د. مراد بن جلول، جامعي و والي سابق	أحمد نجيب الشابي و الخبير المالي أحمد منصور
02 نوفمبر 2016	منوال التنمية في تونس و التنمية الجهوية من خلال المخططات	إمحمد عياد مدير عام سابق للمندوبية العامة للتنمية و لديوان تنمية الوسط الغربي	الخبير الاقتصادي التيجاني حرشة و الوزير السابق أحمد السماوي
09 نوفمبر 2016	القطاع البنكي و المالي – التنمية و الحوكمة	ابراهيم الحاجي، رئيس مدير عام لبنك عمومي	محمد السحيمي امين عام مساعد سابق للاتحاد العام التونسي للشغل ،سليم التلاتي وزير سابق
16 نوفمبر 2016	السياسات الجبائية و الاصلاحات الكبرى	منصف بودن كاتب دولة سابق للجباية و حبيبة اللواتي مديرة عامة سابقة للدراسات الجبائية	الخبراء التيجاني حرشة و محمد الجراية و توفيق العريبي عن اتحاد الصناعة و التجارة
23 نوفمبر 2017	السياسات الفلاحية 1955-2010	عادل كمون خبير في السياسات الفلاحية	محمد الصحراوي رئيس سابق لجامعة الصناعات الغذائية بإتحاد الصناعة و التجارة- عبد الرزاق دعلول كاتب دولة سابق للفلاحة
30 نوفمبر 2016	السياحة و النقل 1955-2010	احمد السماوي وزير سابق للنقل و للسياحة و مختار الراشدي خبير في النقل	رضاء بوعجينة مختص في النقل الدولي وعضو سابق باتحاد الصناعة و التجارة و منير بن ميلاد خبير دولي في السياحة رئيس لجامعة النزل

07 ديسمبر 2016	تقييم خمسة عقود من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية	عفيف شلبي وزير صناعة سابق خبير دولي في التنمية	الخبراء جيروم هورترو – الهادي المشري- عبد اللطيف بن هدية
14 ديسمبر 2016	- سياسات التجارة و التصدير - السياسات الصناعية	فريد التونسي خبير في التجارة نورة ألعروسي مديرة عامة سابقة للصناعة	علي سلامة مصدر ورئيس سابق لجامعة التصدير باتحاد الصناعة و التجارة- صلاح الدين مخلوف كاتب دولة سابق للتجارة
21 ديسمبر 2016	- الخيارات الاستراتيجية في تكنولوجيات الاتصال - البنية التحية و التجهيزات الأساسية في خمس عقود	خديجة الغرياني الامينة العامة السابقة للمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال و المعلومات المهندس العام عبد الرزاق الحمروني- وزارة التجهيز و الإسكان و التهيئة العمرانية	المهندس سالم المنصوري والي سابق طارق الشعبوني باعث عقاري، برلماني سابق، خبير أقتصادي
30 ديسمبر 2016	- سياسات الطاقة خلال نصف قرن - سياسات قطاع الفسفاط مند الاستقلال	-خالد قدور خبير دولي في المحروقات و مدير عام سابق للطاقة و عضو معهد الدراسات الاستراتيجية -قيس الدالي الرئيس المدير العام السابق لشركة فسفاط قفصه و المجمع الكيمياوي و خبير دولي	سليم تلاتي و عفيف شلبي، خبيران و وزيران سابقان للصناعة-محمد السحيمي امين عام مساعد سابق للاتحاد العام التونسي للشغل- عمارة العباسي كاتب عام جهوي سابق للاتحاد الجهوي للشغل قفصة

لجنة القراءة النقدية للسياسات الاجتماعية 1955 – 2010

تركيب اللجة 6 أكتوبر 2016	ضبط الهيئة المنشطة للجنة و الأعضاء المساهمين و المحاضرين و رزنامة الاجتماعات	الرئيس الدكتور رضاء كشريد وزير و سفير سابق	
13 أكتوبر2016	ضبط المحاور		القائمة المشاركين المصاحبة
20 أكتوبر2016	العلاقة بين المنظمة الشغيلة و منظمة الاعراف الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة	المرحوم عبد السلام بن حميدة، مؤرخ محمد الدامي، نقابي خليل الغرياني: عضو المكتب التنفيدي لاتحاد الصناعة و التجارة	
27 أكتوبر2016	منظومة الرعاية الصحية	د\المنصف سيدهم: مدير عام سابق بوزارة الصحة	
03 نوفمبر 2016	الحوار الاجتماعي	محمد بن غربية: مدير عام سابق بوزارة الشؤون الاجتماعية	

10 نوفمبر 2016	السياسة السكانية الصحة و السلامة المهنية	فتحي بن مسعود كاتب عام ديوان التنظيم العائلي سابقا د. محمد بالعايبة المدير العام السابق لطب الشغل	
17 نوفمبر 2016	الصندوق الوطني للتضامن 2626 المنظومة الصحية العمومية	منير بوراوي: المديرالتنفيذي للصندوق د\ خيرالدين خالد\ خبير	
24 نوفمبر 2016	الضمان الاجتماعي في تونس التحويلات الاجتماعية:	محمد شعبان، المدير العام السابق للضمان الاجتماعي محمد بن غربية: مدير عام سابق بوزارة الشؤون الاجتماعية	
01 ديسمبر 2016	التونسيون بالخارج الفقر في تونس	مندر بلغيث مكلف بمهمة سابقا بوزارة الشؤون الاجتماعية محمد بن الشيخ، مختص في علم الاجتماع	
08 ديسمبر 2016	التكوين و البحث العلمي في فطاع الصحة	د\ نورالدين بوزية مدير عام سالق للصحة	
15 ديسمبر 2016	الصيدلة و الدواء القطاع الصحي الخاص	د\ كمال يدير مدير عام للصيدلة بوزارة الصحة سابقا د\ بوبكر زخامة رئيس الجامعة الوطنية للصحة UTICA	
22 ديسمبر 2016	مقاومة الفقر 2 الضمان الاجتماعي في تونس2*	محمد بن الشيخ، خبير اجتماعي محمد شعبان، المدير العام السابق للضمان الاجتماعي بوزارة الشوؤن الاجتماعية	
29 ديسمبر2016	سياسات السكن	خليل الغرياني الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة	
19جانفي2017	استخلاصات قراءة السياسات الاجتماعية و الصحية	مع المحاضرين و المشاركين	
9 فيفري 2017	عرض قراءة السياسات الاجتماعية الصحية	مناقشة التقرير مع اللجنتين السياسية و الاقتصادية	
تركيب اللجنة 30 سبتمبر2016	ضبط الهيئة المنشطة للجنة و الأعضاء المشاركين و المحاضرين	الرئيس: منجي بوسنينة وزيرثقافة و سفير سابق و مدير عام الالكسو	مساعد الرئيس:نزيهة زروق وزيرة سابقة،عبد الرحان الامام برلماني و والي سابق
4 أكتوبر2016	ورقة عمل حول المحاور	منجي بوسنينة	عادل كعنيش رئيس الودادية
11 أكتوبر2016	محاور السياسات الثقافية	منجي بوسنينة	
18 أكتوبر2016	السياسات الثقافية 1955 – 1986	مصطفي عطية ناقد ثقافي	كمال الحاج ساسي كاتب دولة سابق مكلف بالشباب و الثقافة
25 أكتوبر2016	السياسات الثقافية 1987-2010	مصطفي عطية ناقد ثقافي	فؤاد القرقوري مكلف بالثقافة بالتجمع

01 نوفمبر 2016	الثقافة و الاعلام	فتحي الهويدي وزير سابق للإعلام	سلوى التارزي كاتب دولة سابق
08 نوفمبر 2016	الكتاب العلمي و الثقافي	مصطفي عطية ناقد ثقافي	
15 نوفمبر 2016	سياسات الموسيقى	الموسيقار الدكتور فتحي زغندة	
22 نوفمبر 2016	سياسات المسرح	الناقد المسرحي حمادي دخيل	
29 نوفمبر 2016	التعليم في مرحلة الاستقلال	عادل لحمر	
6 ديسمبر 2016	اصلاحات احمد بن صالح	عادل لحمر	
13ديسمبر 2016	اصلاحات 1970 – 1980	عادل لحمر	
3 جانفي 2017	اصلاحات 1994		
10 جانفي 2017	اصلاح التعليم العالي لسنة 2008	د. ريم الشواشي ، برلمانية سابقة	
17 جانفي 2017	اصلاح مدرسة الغد 2002		
31 جانفي 2017	مناقشة تقرير الثقافة		
07 فيفري 2017	مناقشة تقرير التربية		

15 جويلية 2017: المصادقة على تقارير اللجان في اجتماع مشترك

البيان السياسي
للقراءة النقدية لسياسات فترة الحكم في تونس من سنة 1955 إلى سنة 2010

صدر هذا البيان بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين لاعلان الجمهورية
في اختتام القراءة النقدية لسياسات الحكم لفترة
1955-2010
(25 جويلية 2017)

البيان السياسي
للقراءة النقدية لسياسات فترة الحكم في تونس من سنة 1955 إلى سنة 2010

إن الهدف الأساسي من ه ذه القراءة النقدية هو استحضار السياسات التي اتبعتها الدولة الوطنية، في مختلف المجالات، وتقييمها، موضوعيا، بذكر النتائج التي حققتها، و الإخلالات التي صاحبتها، هو ابتغاء الاستفادة من ذلك لمواصلة المسيرة الوطنية في أقوم السبل.

ربما يكون من المناسب لتحديد هذه الحقبة، سياسيا، اعتبارها حقبة الحزب الحر الدستوري، سواء من حيث المراحل التي سبقتها، كمقدمات، في النضال ضد الاستعمار الفرنسي، أو من حيث مباشرة الحكم، فعليا، بعد الاستقلال.

ولا منازعة في الدور الريادي الذي قام به الحزب الحر الدستوري منذ تأسيسه سنة 1920 من قبل نخبة من الوطنيين كان أبرزهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي، ثم من الذين خلفوهم في (اللجنة التنفيذية) وفي (الديوان السياسي) لهذا الحزب سنة 1934 ثم في الديوان (السياسي) وأبرزهم الزعيم الحبيب بورقيبة وفي (الأمانة العامة) لهذا الحزب أيضا سنة 1955 بقيادة الزعيم صالح بن يوسف.

ثم تأتي المراحل التي كان فيها هذا الحزب، مستأثرا بقيادته للحياة السياسية، طيلة فترتي الحكم، الأولى برئاسة الزعيم الرئيس الحبيب بورقيبة إلى نوفمبر 1987، والثانية برئاسة خليفته زين العابدين بن علي إلى نهاية 2010.

وقد كان لهذا الحزب و لمكونات المجتمع الملتفة حوله الدورالفعال في مقاومة الاستعمار بإيقاظ الوعي الوطني في الشعب، وتنظيم قواه الحية للمقاومة، بمختلف أوجهها، ووضع القضية الوطنية و الدفاع عن الهوية في المنهج المناسب للواقع التونسي، ولطبيعة الخصم، و للوضع الإقليمي والدولي، ولمقتضيات العصر...

ويشهد على أهمية دوره الرئيس ما خاضه الشعب التونسي، في ظل رايته، من نضالات مجيدة، وما قدمه من شهداء، وما سجله من بطولات، لحسم كفاحه التحريري بالنصر

المؤزّر، وتخليص الوطن من استعمار هيمن على تونس أربعا وسبعين سنة، ثم ما نهض به في بناء و ترسيخ أسس الدولة الوطنية الحديثة، وضبط اختياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما حقق في المجالات الحيوية نجاحات كبرى.

ولكن لا بدّ من التذكير بما شهده هذا الحزب، طيلة هذه المسيرة المديدة (أولا من 1920 إلى 1955 وثانيا منذ 1956) من أزمات وخلافات، في صلبه، وما حصل في ذلك من أخطاء، في مجريات الصراع، كانت، في مجملها، أمرا طبيعيا في الأوضاع التي مرت بها البلاد التونسية، كأغلب الشعوب العربية والإسلامية، وخاصة في منطقة شمال إفريقيا، ونعني بذلك: تنافس القيادات واختلافها، وعدم القدرة على التعايش الهادئ بينها، وبروز شخصيات استثنائية انفردت بالتأثير الأدبي والفكري وبالسلطة، وطغت على مجالات المشاركة، ثقة في النفس، أو خوفا على المكاسب الوطنية، أو نزوعا إلى الهيمنة، وارتكبت، في ذلك، أخطاء بلغت أحيانا مستوى الخطايا.

فبالنسبة للرئيس الحبيب بورقيبة يمكن تنزيل حقبة حكمه في فترتين:

الفترة الأولى عندما كان متمتعا بالقدرة على تولي القيادة، بما تتطلبه من نظر استشرافي بعيد، وبصيرة متوقدة في اختيار المواقف، وكسب الرهانات، وإقناع الشعب بزعامته.

والفترة الثانية عندما تقدم به العمر، ووهنت قواه، فضعفت طاقته على الاستجابة لمقتضيات رئاسة الدولة، وخاصة لما كانت تتطلبه المرحلة التي بلغتها البلاد، من حيث التوق لولوج مغامرة الديمقراطية

الفترة الأولى: كانت الفترة الأولى زاخرة بالإنجازات التاريخية العظيمة وخاصة:

تخليص الوطن من مخلفات الاستعمار في المجالات السيادية والاقتصادية والتربوية والثقافية، وضع الأسس الأولى لبناء الدولة التونسية الحديثة، من حيث اختيار نمط دستوري للحكم يرتكز على إرادة الشعب، بإعلان الجمهورية، وتمكين الشعب من اختيار الهيئة التشريعية في المستوى الوطني، وهيئات البلديات في المستوى المحلي، وغرس الدعائم الكفيلة بتحقيق مدنية الدولة وهيبتها من خلال تركيز إدارة ناجعة وثابتة الكفاءة،

وتوضيح علاقات السلط بعضها ببعض، وبث الوعي المواطني، وتعزيز عرى المجتمع المتضامن بالحد من التمحور القبلي و الجهوي والطبقي حيث كان للمجلس القومي التأسيسي دور كبير في إرساء مقومات الدولة الحديثة، مما ظهرت نتائجه التاريخية في المنهج الذي انفردت به تونس،بعد 14جنفي2011، عن شقيقاتها العربية التي مرت بما مرت به هي ،ولكن أوضاعها تردت بتفكك عرى الدولة ،والانخراط في الفوضى والتحارب، وتجلت للجميع ،عند المقارنة، المكاسب الكبرى التي حققتها الدولة الوطنية في تونس ، فيما بين 1956وبين 2011 من إدارة وطنية ذات كفاءة وانضباط ،وجيش جمهوري عالي التكوين وطني العقيدة ،إضافة إلى مجتمع مدني ،وشباب مثقف ،ساهمت إلى جانب الطبقات الشعبيةالأخرى في تجنيب الوطن أخطار الفتنة والفوضى وسوء المصير..

ومن أهم منجزات المرحلة البورقيبية الأولى تبني بلادنا نمطا مجتمعيا تقدميا ذا طابع شعبي، حقق تحرر المرأة من رقبة التخلف، وتعميم التعليم ونشره في أقصى الأرياف، وتوحيده، وتعصير محتواه، والحرص على رفعة مستواه، وحماية القوى المنتجة بسياسات وقوانين تضمن السلم الاجتماعية وتوفر أسباب التنمية الشاملة، والعناية بصحة المواطن بنشر الوعي الصحي وتوفير الوحدات الصحية المناسبة وتقريبها من الطبقات الشعبية المحتاجة، والعمل على توفير السكن اللائق لطيف واسع من الطبقات ضعيفة الدخل وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى.

ولا منازعة في كون هذه الفترة حققت لتونس مكانة رفيعة، في مستوى العلاقات الدولية، بما توفقت إليه من ثوابت لسياستها الخارجية اتخذتها ببصيرة وواقعية، وبمواقف أقدمت عليها، بجرأة، في منعرجات دقيقة، كانت نتائجها مضرب الأمثال في الحكمة و بعد النظر و سلامة العقبى. و رغم ما ثار من جدل حول بعض أوجه تلك السياسة الخارجية، إبان اتخاذها، فإن التاريخ اثبت صوابها، وبوّأ تونس، بسببها، مكانة محترمة، في المستويات العربية و الإقليمية والدولية.

وكان من طبيعة النتائج الطيبة لهذه الفترة من حكم بورقيبة، أن بلغت الدولة الفتية، بقيادته، مستوى من التقدم الشامل، اتسع به المجال الوطني العام للآراء المتعددة والمختلفة، وللمنازعة السياسية والفكرية والثقافية، ولولادة طموحات مشروعة في المشاركة في قيادة الدولة.

المرحلة الثانية: ورغم ما حققته المرحلة الأولى من فكرة الوحدة القومية، من نجاح اتسعت به المشاركة للمنظمات القومية في المجال التشريعي والبلدي والمسؤوليات الوزارية، فلم يكن من حظ تونس أن تمثل الاستثناء في مجموعة الدول الناشئة، مثلها في المنطقة الشمال إفريقية والعربية التي حالت دونها ودون الهدف المثالي في التسيير الديمقراطي، طبيعة الحزب القائد، والزعيم الرائد، فتعطل التحول السلس من هيمنة الرئيس الذي لم يقدر على التخلص من شعور طاغ بأنه أبو الشعب، وأنه الأجدر بالسهر على حظوظه، فلم يفلح التنظيم الحزبي الحاكم، صاحب المنجزات الكبرى، بقيادته، في التوفيق بين ما كان يراه ويحرص عليه من ضرورة الحفاظ على وحدة القيادة وقوتها لفائدة البلاد، وبين الاستجابة لما أصبحت عليه النخب، في البلاد، من تنوع ووعي وكفاءة، ونشأت عن ذلك أزمات تم فيها اللجوء إلى القوة، وحصلت أخطاء، وارتكبت في بعضها مظالم وأهدرت حقوق في أغلبها غير ممنهجة

ونشأت الأزمات الحادة، خصوصا، في التعامل مع الشباب، بصورة عامة، والجامعي، بصورة خاصة، وحتى في الشباب الدستوري التابع للحزب الذي كان في طليعة القوى المجاهرة بضرورة السير التدريجي في سبيل الديمقراطية، ومع القيادات النقابية العمالية التي كانت مجالا لقوى معارضة، ولحساسيات سياسية لم تجد لها ميدانا مسموحا فيه بالنشاط غير الحقل النقابي، وكذلك مع بعض القيادات الدستورية التي ضاقت بهيمنة الزعيم الرائد والحزب القائد، بعد أن فشلت داخل الحزب نفسه، في محاولة بث النفس الديمقراطي داخله، إضافة إلى ما اعترى مسيرة البلاد من تذبذب في مرحلة "الاشتراكية الدستورية" وما أحاط بها من ملابسات خسر بسببها النظام والحزب طيفا من النخبة.

و لذلك فإنه مما يجب التسليم به أن هذه الفترة الغنية بالإنجازات التاريخية، لم تفلح في ميدان أساسي، ألا وهو قيادة البلاد، تدريجيا، في سبيل الديمقراطية، وذلك خاصة في مراحل معينة كانت الفرص فيها مواتية لذلك، لو استطاع النظام الحاكم اغتنامها.

فقبيل نيل الاستقلال التام كان يمكن للخلاف الذي شق الحزب الحر الدستوري إلى مجموعتي البورقيبيين واليوسفيين أن يكون مناسبة للتعايش بين تيارين قويين يتنافسان، عند عتبات الدولة الوطنية الحديثة، على تولي الحكم، وتدريب الشعب على الاحتكام لقواعد الصراع السلمي والتوالي على السلطة، ولو أن ذلك كان بعيد الاحتمال قياسا على طبائع الحكم التي كانت سائدة في تلك المرحلة من خلال تجارب بلدان العالم الثالث المنعتقة حديثا من الاستعمار.

وفي سنة 1971، إثر فشل تجربة التعاضد التي بدأ شيئا فشيئا العدول عنها، برزت تيارات جديدة تنادي بإعتماد منهج ديمقراطي داخل الحزب و تعديل الدستور لاحداث التوازن بين السلط ، واستطاعت أن تكون تيارا قويا، في مؤتمر المنستير الأول، حيث فازت بأغلبية واضحة، وربما لو نجحت محاولتها لسمحت ببداية التمرس بقبول المشاركة، في الحكم، حتى من خارج الحزب، ولكنها تعثرت لارتباطها بعدة عوامل لعل اهمها الصراع على خلافة بورقيبة.

وكانت الفرصة الثالثة والأخيرة، في حكم الرئيس بورقيبة، لولوج المجال الديمقراطي، هي الانتخابات التشريعية التي جرت سنة 1981 وشاركت فيها بعض التيارات السياسية المعارضة و كادت أن تفوز بمقاعد، لولا ما شابها من تزييف في بعض الدوائر دون أن يمكنها نتائج ذلك من إزاحة الحزب الحاكم عن مواصلة انفراده بالسلطة، ولكنها كانت ستمثل بداية لدخول المعارضة للبرلمان لولا أن بنية نظام الحكم صارت رئاسوية وفقد فيها بورقيبة، بسبب الشيخوخة والمرض، الكثير من مقومات الزعامة وأهلية الرئاسة.

وكانت محصلة هذه الفرص الثلاث أنها أهدرت:

أولاها بالركون من طرفي الصراع إلى استعمال القوة والسعي لقهر الخصم والاستئثار بالزعامة والقيادة.

والثانية والثالثة بصراع الطامحين، من قادة الحزب، للتموقع لخلافة بورقيبة، واستعمالهم دوره الحاسم في إيقاف هذا المسار، بتزييف نتائج بعض الدوائر، لأنهم رأوا فيه تهديدا لما كانوا يطمحون إليه .

الفترة الثانية من حكم بورقيبة تلاقت فيها أسباب التأزم المسجلة، في آخر الفترة الأولى، مع التراجع المحزن في التقدم الذي كانت تسير بنسقه البلاد من قبل.

فالرئيس منهك القوى بشيخوخة مريضة، ومنفصل عن واقع البلاد بمحيط ضيق جدا، من مستشاريه. والحزب يعاني من نزيفه الداخلي بالمنشقين عنه، وبضعف جاذبيته للكفاءات الوطنية والشابة، وبنشوء تكتلات، داخله، تتصارع على الخلافة وعلى تولي أكبر المناصب فيه وفي أجهزة الدولة.

وفي هذه المرحلة الدقيقة، من حياة البلاد، بلغ القلق أوجه على مصير الدولة، والخوف منتهاه على منجزات الفترة الذهبية من حكم بورقيبة، وأصبح المواطن الواعي، و المسؤول المخلص، والمعارض البناء، كلهم في حيرة طاغية وانتظار مشوب بالتوجس.

ولعل هذا الوضع كان السبب الأكبر في طبيعة الاستقبال الإيجابي، عموما، للطريقة التي أزيح بها بورقيبة، عن الحكم، وتقلد بها، خليفته زين العابدين بن علي رئاسة الجمهورية والحزب الحاكم.

ومثلما كانت حقبة الرئيس الحبيب بورقيبة ذات فترتين مختلفتين فإنه يمكن تقسيم حقبة الرئيس زين العابدين بن علي مثلها إلى فترتين .

الفترة الأولى: شهدت بوادر تبشر بتحول في طبيعة الحكم رحب به الشعب، عامة، سواء المعارضون لبورقيبة أو المحايدون وأنصار بورقيبة الذين ارتاحوا، نسبيا، لطريقة إبعاده عن الحكم، وقد كان للبيان الذي أعلنه الرئيس الجديد فجر 7 نوفمبر1987 صدى طيب، واتخذت، تبعا لما وعد به، سياسات، واجراءات، وصدرت قوانين، تنحو تجاه التغيير إلى الأفضل، واستوعب الحزب الذي طور رسالته و أصبح اسمه التجمع الدستوري الديمقراطي، أطيافا جديدة من الأطارات، كانت معارضة أو مبعدة، وخفت وطأة السجن

والإبعاد على تيارات معارضة، وسمح لبعضها بالنشاط القانوني، وأصبح الإعلام أقل قيودا، وسادت السلم الاجتماعية في القطاعين العام والخاص.

واستأنفت البلاد مسيرتها بنوع من الثبات في الوجهة، والحزم في القيادة، والرشد في التسيير، مكن من توافق جل الطيف السياسي و المدني حول ميثاق وطني وبدأت نتائج ايجابية تتحقق في مختلف الميادين، ونتج عن ذلك ارتياح عام في الداخل، وعلاقات واضحة ومستقرة ومهيأة للتطور الإيجابي في المستوى الخارجي، العربي والإقليمي والدولي.

الفترة الثانية : ولكن ثلاثة عوامل أساسية تسللت، ببطء نسبي، إلى نظام الحكم، وانحرفت

بالمسيرة التي بدت، خلال سنواتها الأولى، باعثة على التفاؤل: العامل الأول في ما آلت إليه المقاربة التي تم اتباعها في ترتيب الحياة السياسية ،في الدولة، حيث بدأ الرئيس، بتؤدة وبخطوات موزونة ومتتالية، في حصر اتخاذ القرارات المهمة في مركزية خانقة مرتبطة به شخصيا أو بمن يختارهم، هو، في أجهزة الدولة، وشاع عن هذه الطريقة أنها تمتد بأذرع سلطة الدولة، وتقع في خطإ تغليب الولاء، ولو على حساب الكفاءة، وتسهل اندساس الوصوليين وضعفاء النفوس ليضايقوا المناضلين الشرفاء والأكفاء، فغابت عن الساحة وجوه بارزة، من برلمانيين، وقادة فكر متحررين و ما بقي من احرار المقاومين على قيد الحياة وعوضتها وجوه من هؤلاء، وأخرى، لا مؤاخذة على الغالبية منها إلا كونها لم تصعد لمسؤوليات سياسية أو تنفيذية إلا بالمصعد الرئاسي، ونشأ عن ذلك ضمور كبير في الجانب الديمقراطي والمشاركة الشعبية الحقيقية في الحياة السياسية، فتضاءل وجود الرأي المخالف لما تتخذه السلطة، سواء في ذلك داخل حزب الرئيس، التجمع الدستوري الديمقراطي، أو في تنظيمات سياسية محدودة، تم قبولها في الهامش الذي جرى فتحه، بحذر وانتقائية، لإدخالها في البرلمان بغرفتيه و في بعض البلديات.

و أصحبت هذا الضمور أزمات مختلفة المدى من حيث الشدة والركون إلى استعمال العنف في علاقات الحكم بالمعارضين رافضي الاحتواء، في ما فتحه لهم من مجال، وأفلح هؤلاء

في تسويق صورة إلى الخارج، عن تعامل النظام معهم بعكس ما هو معلن، مما جعل منظمات الدفاع الدولية عن حقوق الإنسان وعن الحق في الديمقراطية والإعلام الحر تتأثر بشكاواهم، وتساهم في توجيه الانتقاد للنظام، وتحمل بعض المؤسسات الدولية على التهديد بربط تعاونها، مع بلادنا، بتغيير السياسة المتبعة في هذا المجال.

وقد نشأ في الداخل، وخاصة في أوساط النخب، قلق وعدم رضى بما آل إليه الوضع العام، وانكماش عن المشاركة النشطة في الحياة السياسية، وأصبحت تهمة تفضيل الولاء على الكفاءة لتولي المناصب القيادية في المستويات الوطنية والجهوية وحتى المحلية، رائجة، في انتقاد نظام الحكم وجهازه الشعبي، التجمع الدستوري الديمقراطي، بينما ظهر جليا أن بعض من قربهم الرئيس من كبار مستشاريه اتخذوا لهم هدفا مرتكزه التعويل على أجهزة السلطة وتقوية نفوذها وإضعاف حزب التجمع بتهميشه في كل المستويات وإفراغ أجهزته المحلية والجهوية خاصة من الزعامات الجهوية و القيادات المؤثرة. وقد كان بعض قادة الحزب يريدون تقوية الذراع الشعبي للدولة بدل اتخاذه أداة للتأثير في الشعب بما شعاره "كفى من عكاز السلطة" بينما بعض مستشاري الرئيس يعملون على أن يصبح قرار الحزب خاضعا لما يصدر إليه عبر هاتف السلطة.

العامل الثاني هو ما بدأ الإعداد له، من تراجع و من نكوص مند تحوير الدستور سنة 2002 عبر آلية الاستفتاء على ما كان أحد العناصر البارزة في بيان السابع من نوفمبر وفي تحوير الدستور لسنة 1988 والمتمثل في التداول على أعلى سلطة في الدولة بإنهاء الرئاسة مدى الحياة

وقد شهدت البلاد في هذا السبيل حملات من الضغط والابتزاز والإغراء والترهيب، لضمان المناشدات الداعية رئيس الدولة لمعاودة الترشح للرئاسة، بل و بدأت تروج الهمسات بأن خلافة الرئيس يجري الترتيب لها لئلا تخرج عن المحيط العائلي الضيق وقد كان ذلك من أشد البواعث على الإحباط والتوجس.

أما العامل الثالث فهو ما أصبح شائعا من مظاهر ثراء غير مشروع وجديد، في عائلات قريبة من الرئيس، صارت الأخبار التي تروج عنها، بين الناس، تضخمها وتتفنن في سرد

خفاياها، من علاقات أصحابها بمفاصل الحكم وأجهزته الاقتصادية والمالية والجمركية والقضائية والأمنية، ومن السبل التي يتم بها الابتزاز والسطو على المال العام والخاص، بصور تقترب من القول بوجود بدايات لتنظيمات مفيوزية، أصبحت في طريقها للتحكم في البلاد، وطالت في سيطرتها صلاحيات رئيس الدولة نفسه، فأصبح أسيرا لا يستطيع كبح شهواتها و لا التصدي لمخططاتها.

وكان أخطر ما وصلت إليه الحال الشعور المتفشي في النخب بأن أذرع هذا الآخطبوط الجشع قد وصلت إلى بسط نفوذها في الحزب والدولة، وبدأت تركز من يطيعها ويعمل لصالحها في المراكز الحساسة فيهما، فضعفت هيبة الأجهزة فيهما، فالحزب فقد نفوذه الأدبي وقدرته على الاستقطاب، بعد أن بدأت الحاضنة الشعبية تتخلى عنه، والمسؤوليات المهمة في الدولة صارت إما فارغة من محتواها، أو خاضعة هي الآخرى لهذه القوة المخربة للضمير الوطني.

وبدأت النقمة على هذا الوضع تتفشى في الغالبية النزيهة من المسؤولين في الدولة، وبين من فرضت عليه أوضاع معينة البقاء في قيادة الحزب الشكلية، واتسعت موجة الانتقادات في الاوساط الشعبية خاصة من الحيف في تنمية الجهات. ولئن لم تصل الحال الاقتصادية في البلاد إلى التأزم الهيكلي، فإن انسداد الآفاق أمام فرص التشغيل قد فاقمت التوتر الاجتماعي وألهبت نقمة الشباب المتخرج من الجامعات والمنقطع عن التعليم.

إن هذه العوامل كانت نقاط الضعف الأساسية في الفترة الثانية لحكم بن علي وبسببها لم يستطع النظام، بقيادته، أن يتفادى ما جرى بين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011 حيث لم يستطع الكم الذي كان التجمع يذكر أنهم مناضلون، في صفوفه، الوقوف في وجه انتفاضة كانت الحاضنة الجماهيرية الى جانبها، بدل أن تكون الى حانبه، واستمرت سلبية المنضوين، شكليا، في التجمع إلى أن أصبحت الانتفاضة ثورة.

خاتمة

ومع أوجه الاختلاف الكبيرة بين طبيعة الحكم في الفترة البورقيبية، وبين طبيعته في الفترة التي تلتها، فإن التأمل العميق في ما آلت إليه تجربة الحكم فيهما يحمل على

استنتاج مصيري، تتأكد الاستفادة منه، في المستقبل المرتجى لبلادنا، وملخصه أن التعويل على الأشخاص، مهما بلغت مكانتهم وما يتحلون به من صفات ترشحهم لتولي الحكم، فلا ينبغي أن يكون، دون وجود مؤسسات وهيئات يتوفر فيها الحياد والجدارة، ويحمي دورها الدستور والقانون، لتتولى الرقابة، وتضمن تطبيق القانون، وتنبه للخلل، وتكشف الحقائق في الإبان، وتحدد المسؤوليات، وتحاسب على الأداء.

إن ما تحقق في بلادنا، سواء في نيل استقلالها، أو في ما توالى، في مسيرة الدولة الوطنية الحديثة، من انجازات رائدة وخالدة، قد كان، بمختلف تجلياته حصيلة نضالات مجيدة خاضها الشعب التونسي بكل أجياله، وطبقاته، وجهاته، وحساسياته السياسية والاجتماعية والثقافية، ومنظماته التي أطّرتها وقادتها زعمات و قيادات مستنيرة.

ولا شك أنه من حق الجميع أن يفتخروا بما تحقق، ولكن الذين ناضلوا في صفوف التيار الحر الدستوري يحق لهم أن يعتزوا بأنهم كانوا هم قادة هذه الملحمة العظيمة، غير أن عليهم ألا ينكروا ما تخلل بعض مراحلها من توجّه خاطئ أو زيغ عن الحق، وظلم لبعض ذوي القربى في الوطن، وذلك مما يرفع عن ضمائرهم الوطنية الحرج، ويزكي حقهم في أن يواصلوا، في مسيرة الديمقراطية الوليدة، خوض النضال الوطني في سبيل تعزيز المكتسبات الوطنية الرائدة ورفع راية تونس ومكانتها بين الأمم، في غمرة الشعور بالمجد الأثيل الذي ورثوه عن الأسلاف العظام، والمسؤولية البناءة بما تقتضيه من روح مواطنية عالية.

وإنه ليحق لكثير من إطارات النظام السياسي في المرحلتين من 1955 إلى 2010 أن يفتخروا بما أنجزوا وأنجز أسلافهم لفائدة الوطن والشعب والنظام الجمهوري، وان تكون قراءتهم النقدية لماضي حزبهم قائمة على أسس موضوعية تتفاعل فيها، بالنسبية الواقعية، الأمجاد والأخطاء، ولا تنال منهم مساعي المنافسين في حلبة وطنهم الذي يحتاج لجهودهم في اطار ديمقراطي يستوعب كل أصحاب الضمائر الوطنية النزيهة والنفوس التواقة لخوض النضال السياسي والاجتماعي الذي يدعوهم إليه ما إتخذوه من شعار لحزبهم العريق مصداق من الآيةالكريمة "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم و سوله و المؤمنون".

القراءة النقدية للمسارات السياسية
لفترة الحكم 2010-1955

القراءة النقدية للمسارات السياسية لفترة الحكم 1955-2010

الهدف من هذا العمل الذي أقدمت عليه الوداديّة لم يكن للتوثيق أو للتأريخ بل هو محاولة نقديّة لفترة معيّنة من الحكم في تونس باستعراض أهمّ ما جدّ طوال مسيرة تسيير شؤون الدولة وقد إرتأت اللجنة السياسية التركيز على محطات تاريخية معيّنة ومحاور شغلت الرأي العام لإبراز خصوصيّة كلّ محطة ومحور لإستخلاص ما يمكن استخلاصه من أهمّ الأحداث التي تميّزت بها تلك الفترة وكيف كان التعامل مع تلك الأحداث .

المحور الأول : 1955 – 1987

المحور الثاني : 1987 - 2010

إستنتاجات

المحور الأول: من جوان 1955 إلى نوفمبر 1987

كان الزعيم الحبيب بورقيبة باني الدولة ومحدّد هويّتها صحبة مناضلين قياديين في الحركة الوطنين و شخصيات وطنية معتبرة يولون أهمّة كبرى للهويّة التونسيّة منذ فترة الاستعمار فعملوا على المحافظة على عمق مقومات تونس العربيّة الإسلاميّة من ذلك وقوفهم ضدّ رفع الحجاب عن المرأة و ضدّ التجنيس وإستماتوا في الدفاع على عروبة تونس لكن بعد الاستقلال فرضت فترة بناء الدولة الحديثة اجتهادات متعدّدة نابعة من تطويع لمبادئ الدين الإسلامي الحنيف مع مقتضيات العصر

و تعرض هدا التوجه الحداثي المتلازم مع الأصالة لانتقادات جمة فيها من كانت مرجعيتها الإسلام المتزمت و فيها من كانت مبطنة بتراكمات صراع الالتفاف على الظفر بالاستقلال قد أكدت الأحداث صحة مقاربة بورقيبة التحديثيّة و جماعته الذي كان يفرق بين الآيات المحكمات والآيات المتشابهات فحرص على أن يقع تطوير الإسلام من خلال إجتهادات لا تختلف مع مضمون الآيات المحكمات ولكنه سعى إلى الحث على الإجتهاد وتفسير بعض الآيات المتشابهات و ذلك كما هو الشأن بالنسبة لموضوع تعدد الزوجات و الطلاق

والتبني وذلك حتى يكون الدين الإسلامي منسجما مع خصوصيات العصر، وهذه المقاربة قد لاقت في البداية معارضة داخلية و خارجية ولكن نتيجة لحملات التوعية و الإتصال المباشر الذي حرص الزعيم بورقيبة على القيام به بدأت ذهنية العديد من المعارضين له تلين ففهموا أن الدين الإسلامي بعث لكي يكون صالحا لكل زمان و مكان شريطة إتباع قواعد الإجتهاد وإعمال الرأي عملا بقوله تعالى :" أفلا يتدبرون القرآن، أم على قلوب أقفالها "

و من منطلق المحافظة على عناصر الهوية ، تولي المجلس القومي الدستوري الذي كان الزعيم الحبيب بورقيبة أول رئيس له في 8 أفريل 1956المصادقة على صياغة الفصل الأول من الدستور الجمهورية التونسية غرة جوان 1959 الذي أكد على تبني النظام التونسي الكامل لعناصر الهوية المتمثلة في العروبة و الإسلام فلم تنقاد تونس إلى إقرار نظام لائكي كما هو الشأن بالنسبة لبلدان عربية أخرى ولكن الفصل الأول صيغ بطريقة ذكية ، فتم التأكيد على عناصر الهوية مع المحافظة على مدنية الدولة وهذه الصياغة كانت متقدمة للغاية ناهيك أن واضعي دستور 2014 قد حافظوا عليها بإعتبارها توفق بين تكريس عناصر الهوية ومدنية الدولة .

و كان وضع المرأة من القضايا الهامة التي كانت تشغل القيادة الوطنية للبلاد في الايام الأولي لاستقلال تونس، فسارع الزعيم الحبيب بمساندة طيف من النخبة الوطنية التونسية بوضع مجلة الأحوال الشخصية وما يترتب عليها من حقوق مدنية و اجتماعية و تمتيعها بحقوقها السياسية إذ عاين أن إنتخابات المجلس التأسيسي الأول لم تشمل المرأة ، وعندما بدأ التفكير في وضع دستور جديد للبلاد لاحظ وجود معارضة لتمكين المرأة من حق التصويت و الترشح ، فسارع في سنة 1957 إلى إصدار أمر حكومي أعطى بمقتضاه للمرأة حق التصويت و الترشح للإنتخابات البلديةوهو ما جعل المرأة التونسية تتحصل على حقوقها السياسية قبل عديد البلدان الأوروبية الأخرى وقد تتالت

التشريعات التي كرست حقوق المرأة و بوأتها إلى أن تتحمل مسؤوليات هامة في المجتمع ، وتم تجاوز كل التشاريع التي كرست دونية المرأة

والخلاصة أن بورقيبة كان متشبعا بمبادئ الإسلام و ما نادى به من تحديث كان ضروريا لمسايرة مقتضيات العصر معتمدا في ذلك على الاجتهاد الذي هو مصدر هام في التشريع الإسلامي .

و في مسألة الاستقلال الداخلي أولا و الإستقلال التام ثانيا ومختلف المعارك التي خاضها الشعب التونسي ضدّ الاستعمار وما عاناه بورقيبة وكلّ الزعماء من سجون وإبعاد وخاصة المعركة الحاسمة في 1952 التي أدت للاستقلال الداخلي وما تسبّب فيه من خلاف بين بورقيبة وبن يوسف كاد أن يؤول إلى فتنة كان مؤتمر" صفاقس" قد وضع حدّ للخلاف من جانبه السياسي بتشيّع جلّ المؤتمرين للتوجّه البورقيبي مع التأكيد على أن يكون الاستقلال الداخلي خطوة نحو الاستقلال التام الذي استطاع الحزب بقيادة بورقيبة تحقيقه في مدّة قصيرة جدّا. وسجلت لجنة القراءة النقدية لمسارات الحكم أنه خلال فترة هذا الخلاف غرقت البلاد في أعمال عنف أدت إلى سقوط عديد الضحايا فمورس العنف بطريقة غير مقبولة وكان ذلك من الجانبين ، هذا ولئن كان الكثير يتفهم أسباب الخلاف في بدايته بإعتبار أن المرحوم صالح بن يوسف كان معارضا للإستقلال الداخلي و يصر على الحصول على الإستقلال التام فإن حجته قد سقطت بعد الإعلان على الإستقلال التام لتونس يوم 1956/03/20 و بات من الواضح أن أسباب الخلاف أصبحت شخصية بالأساس يضاف إلى ذلك إنخراط المرحوم صالح بن يوسف في مسار سياسي آخر مرتبط بما كان يعتبره وحدة النضال في المغرب العربي الكبير وقد تسبب ذلك في حصول فتور في العلاقات بين تونس و بعض قيادات الثورة الجزائية بالرغم من الدعم اللامحدود الذي وفرته تونس للجزائر وتحملت تونس تبعات ذلك العديد من المرات و خاصة عندما وقع الإعتداء على ساقية سيدي يوسف يوم 1958/02/08 .

وبالرغم من هذا المناخ السياسي المتلاطم الذي إنتهى بتصفية صالح بن يوسف بعد أن حاول هو نفسه القيام بعديد المحاولات لإغتيال بورقيبة وهو شيء يأسف له من الجانبين، فقد تفرّغت أوّل حكومة بعد الاستقلال لبناء الدولة الوطنيّة وتحديث المجتمع واستكمال السيادة بعد أن أنتخب المجلس التأسيسي الذي وضع الدستور وألغى الملكيّة وواصلت الدولة جهودها لتحقيق الجلاء العسكري وأخيرا الجلاء الزراعي وكانت كلّ هذه الإنجازات من مدعّمات استكمال السيادة الوطنيّة التي أكدت صواب المقاربة التي إتبعها النظام.

و إستعرضت اللجنة المراحل التي تمت خلالها صياغة دستور جوان 1959 ووقفت على عديد من المعطيات التاريخية ، إذ أن الأمر العلي الذي أصدره الباي يوم 1955/12/29 تحت ضغط من قيادة الحزب الحر الدستوري وذلك لبعث مجلس تأسيسي لوضع دستور للبلاد قد تضمن أن هذا الدستور سيكون في إطار الملكية الدستورية لكن الرئيس بورقيبة كان غير مرتاح لآداء العائلة الحسينية بإستثناء المرحوم المنصف باي فحرص بورقيبة عندما سمي رئيسا للحكومة في 14 أفريل 1956 على إضعاف الباي فتوخى المرحلية وجعل أولا حرس الباي مندمجا في الجيش الوطني ، و عهد لمدير بوزارة المالية بإدارة أملاك العائلة الحسينية و ألغى الحصانة لكل أفراد العائلة الحسينية بإستثناء الباي وجعل البث الإذاعي تحت رقابة رئاسة الحكومة ، وبذلك جرد الباي من معالم القوة العسكرية و المالية و الإعلامية، وكان بالتالي من السهل جدا أن يقع إلغاء الملكية الدستورية و إعلان الجمهورية يوم 1957/07/25 وبذلك تخلصت البلاد على مراحل وبدون مخاطر من عائلة جثمت على الشعب التونسي طيلة قرنين و نصف وكان آدائها في مجمله سلبي للغاية إذ اضاعت إستقلال البلاد و لم توفر للوطن أسباب التطور و النمو.

ثمّ توقّفت اللجنة عند حرب بنزرت جويلية 1961 نظرا للتأثير الذي كان لها على الحياة السياسيّة والاجتماعيّة في تلك الفترة وكان من الضروري أن لا تغفل هذه اللجنة عن معركة أسالت كثيرا من الحبر وهي معركة بنزرت وقد مهّد لهذا الموضوع شاهدي عيان لأحداث هذه المعركة شارك فيها بصفته ضابط في الحرس الوطني أو في الجيش. فكانت

الملاحظة الاولى أن بورقيبة دخل مع فرنسا في معركة رغم اختلال موازين القوّة بين البلدين ولكن نتائجها السياسية كانت هامة للغاية بالرغم من إرتفاع عدد الشهداء وقد تدخل الحاضرون ليؤكدوا على أهمية هذه المعركة لاستكمال سيادة الشعب على أرضه إذ أنّ فرنسا لم تكن جادة في تفاوضها و في وعودها في ما يخصّ القاعدة البحريّة ببنزرت ولا في خصوص الشريط الصحراوي المعروف بإسم برج233 ممّا دفع بورقيبة إلى تأجيج الروح الوطنية لدى الشعب التونسي والإذن بمحاصرة الجيش الفرنسي في قواعده حتى لا يقع توسيع القاعدة الجوية ، لكن فرنسا استعملت أقصى وسائل العنف ضدّ الشعب التونسي الأعزل الذي حاصر جيش الإحتلال لمنعه من توسيع قاعدة سيدي " أحمد " فسقط ضحايا عديدون و بذلك إنطلقت معركة الجلاء في إصرار كامل لتحرير آخر نقطة من أرض الوطن من وجود الجيش الفرنسي الإستعماري.

ولئن دفعت تونس ثمنا باهضا لمعركة الجلاء ، فإن هذه المعركة قد بوأتها مكانة مرموقة بين الشعوب التائقة نحو الحرية ومن نتائج هذه المعركة الحاسمة التي كانت في وجدان التونسيين شبيهة بمعركة بورسعيد أن أصبحت تونس دولة فاعلة في منظمة عدم الإنحياز التي قامت بدعوة الرئيس الحبيب بورقيبة إلى حضور مؤتمر بلغراد في غرة سبتمبر 1961 وذلك كإعتراف دولي بالمكانة المرموقة التي أصبحت تحتلها تونس بين الدول الساعية إلى إسترجاع سيادتها وطرد المستعمر من كل البلدان المحتلة.

وعلى هذا الأساس فإن معركة بنزرت حققت لتونس نجاحات سياسية و ديبلوماسية بالرغم من الثمن الباهظ التي دفعته و المتمثل في سقوط آلاف من الشهداء دفاعا عن حرمة الوطن ومن أجل طرد آخر عسكري فرنسي من التراب الوطني.

أما عن ملابسات مؤامرة 1962 وعن المراحل التي دارت فيها المحاكمة و التعرّض لوقائعها والأسباب التي جمعت بين مدنيّين وعسكريّين للإطاحة بالنظام، فتبّين ان المحاكمة التي (و إن هي لم تحترم كلّ تراتيب المحاكمة العادلة) فإنها جاءت في مرحلة حرجة كانت خلاله الدولة تعيش تحديات صعبة سواء كانت داخليه أو خارجيه

وسجلت اللجنة الظروف الصعبة التي تمت فيها هذه المحاكمة و الأحكام التي صدرت على عجل و التي كان المقصود منها بالأساس الدفاع عن الدولة الفتية فأراد النظام توجيه رسالة شديدة اللهجة إلى كل من يفكر في المس من الدولة أو الإطاحة بها. كما إستعرضت اللجنة مختلف المحاكمات السياسية التي حصلت على إمتداد خمسة وخمسين سنة والتي إتسم البعض منها بمظاهر عنف كانت في غالبها عنف غير ممنهج ولكنه مورس من طرف الباحث نتيجة تشبث الأشخاص موضوع التتبع بعدم الكشف عن ملاباسات الكثير من الأحداث التي هددت النظام في ذلك الوقت ، ولوحظ أن هذا العنف قد تسلط بشكل كبير على بعض الأفراد كلما كانت المحاكمات تخص محاولات للإطاحة بالدولة

ولكن في خصوص بقية المحاكمات السياسية فإن الوضع كان غير الوضع بل أن العنف كان غير قائم بشكل ثابت ، ولكن كانت هنالك إخلالات إجرائية كبرى ، وقد سعت الدولة كلما تعلق الأمر بمحاكمات تخص الرأي أن يقع إستصدار أحكام قاسية لكن سرعان ما يقع اللجوء إلى العفو لأنه لم تكن هنالك أية رغبة في الإساءة للأشخاص التي كانت معارضتهم مبنية على إختلافات في الرأي ولم يتورطوا في قلب النظام.

و فى " القراءة النقديّة في الاشتراكيّة الدستوريّة" التي بدأ العمل بها قبل ان يتبناها الحزب الحر الدستوري بصفة رسمية مؤتمر المصير بنزرت1964 الذي إستبدل إسمه منذ ذلك التاريخ بإسم الحزب الأإشتراكي الدستوري ، حيث أقرّت لوائحه برنامج الاشتراكيّة الدستوريّة وسياسة التعاضد و ميّز هذه الاشتراكيّة التونسيّة النابعة من صميم الواقع التونسي عن بقيّة الاشتراكيات التي ظهرت في العالم ثمّ توقّف عن تطبيق التعاضد وما آل إليه وضع البلاد لأسباب ذاتيّة أهمّها محاولة تعميم التعاضد على كلّ الفئات و في كلّ المجالات وأسباب أخرى منها الجفاف وخاصة تدخل ذوي المصالح الذين تخوّفوا من أن تمسّ أملاكهم فاستغلّوا ما سمي بغضب الشعب للإطاحة بالتعاضد خاصة وقد تزامن ذلك مع مرض بورقيبة وضعفه دون أن يقع التغافل عن التأثيرات الخارجية للعدول عن هذه السياسة .

وخلال الإستماع للسيد أحمد بن صالح تبين إنّ الاشتراكيّة الدستوريّة ليست مشروع الحزب بل صاغها الإتّحاد العام التونسي للشغل وأنّ الرئيس الحبيب بورقيبة هو الذي نادى بالإسراع في تعميم التعاضد وأنّ الذين تحمّسوا لإيقاف التعاضد لم يفعلوا ذلك من أجل خيار ومبادئ ، بل من أجل السيطرة على الحكم في تلك الظروف الصحيّة لبورقيبة مؤكدا أن جل المؤسسات الإقتصادية الكبرى التي بعثت داخل البلاد وأغلب المرافق الصحية والتعليمية قد وقعت برمجتها وإنجازها خلال فترة التعاضد فأقيمت الأسس الحقيقية للدولة الحديثة ، كما أكد أن إفشال هذه التجربة كان لأسباب داخلية بإعتبارها بدأت تمس كبار الفلاحين اللذين كونوا لوبيات ضغط أثرت على رئيس الجمهورية الأسبق كما أنها كانت تعزى لأسباب خارجية إذ أن فرنسا كانت غير راضية على إستمرار هذه التجربة وقلل من أهمية المعارضة الشعبية التي لاقتها عملية تعميم التعاضد مشيرا أن هنالك عملية تحريض من قيادات في الحزب و في الدولة لإرباك المسار و إفشاله.

و سجلت اللجنة السياسية أن وقفة التأمل التي وقع الإعلان عنها في سبتمبر 1969 كانت نقطة تحول في سياسية الدولة التي تراجعت في منهج التعاضد وقد عقب ذلك فترة من التململ إذ تعرض النظام إلى عملية نقد داخلي مما جعل الرئيس الحبيب بورقيبة يدعو إلى إستخلاص العبرة مما حصل و أعلن عن نية الدولة في مراجعة الدستور ، وكان ذلك في خطابه يوم 8 جوان 1990 حيث أعلن على نيته في تعديل الدستور و قام بحل الديوان السياسي و بعث لجنة عليا لإدارة الحزب مؤقتا ريثما يتم إنعقاد مؤتمر الحزب وقد إنعقد بالفعل مؤتمر الحزب في سنة 1971 الذي شهد صعود جماعة تبنت النهج الليبيرالي ولكن سرعان ما وقع التراجع عن هذا الخيار و رغم أن المساندين لبورقيبة قد عرضوا عليه الرئاسة مدى الحياة فإنه رفض ذلك وقد دخلت البلاد إثر ذلك في مرحلة من التشنج بين المجموعة الليبرالية الي إلتفت حول أحمد المستيري و التي ضمت بالخصوص الباجي قائد السبسي و المرحوم حسيب بن عمار و المرحوم محمد صالح بالحاج و المرحوم الحبيب بولعراس و المرحومة راضية الحداد والمجموعة الثانية التي كان يقودها المرحوم الهادي نويرة والتي كانت تعطي أولوية للتنمية الإقتصادية على حساب التدرج

في المسار الديمقراطي وهو ما إستوجب عقد مؤتمر جديد للحزب في سنة1974 و أستبعدت جل العناصر التي عرفت نفسها بالليبرالية ودخل الحزب في مرحلة جديدة إتسمت بالإهتمام بالتنمية الإقتصادية و الإجتماعية على حساب المسار الديموقراطي وقد عرضت على رئيس الجمهورية الأسبق قبول الرئاسة مدى الحياة فقبل ذلك بورقيبة بعد أن رفض هذا العرض في المرة الأولى.

وعرفت الحياة السياسية في خضم هذه التجاذبات تأزما كبيرا خاصة و أن الإتحاد العام التونسي للشغل قد شهد إلتحاق عدد كبير من خريجي الجامعة بصفوفه فبدأت المنظمة تبتعد شيئا فشيئا عن الحزب الإشتراكي الدستوري شأنها في ذلك شأن الإتحاد العام لطلبة تونس الذي عاش منذ السبعينات أزمة حقيقية بين منخرطيه تسبب فيها بالأساس الإنشقاق الذي جد داخل العائلة الدستورية وهو ما أدى إلى التشكيك في نتائج مؤتمر قربة الذي سجلت اللجنة أنه دار في أجواء ديموقراطية و لكن الخلاف بين الدستوريين اللذين أصبحوا على ملل مختلفة إذ إنحاز بعضهم إلى الجناح الليبيرالي بينما تمسك البعض الآخر بالجناح الإشتراكي الموالي لأحمد بن صالح ، في حين بقيت أغلبية الطلبة الدستوريين موالية لخط القيادة الدستورية ولكن هذا الإنقسام هو الذي أدى بالأساس إلى إضعاف الإتحاد و إنعقاد المؤتمر الذي عرفته الجامعة التونسية في فيفري 1972و الذي شهد بروز ما يسمى بالتيار الوطني الديمقراطي وقد وقفت اللجنة على حقيقة هامة مفادها أن تاريخ الحركة الوطنية و الدولة الفتية كان يقوم على اساس وحدة المسار بين الحزب الدستوري و الإتحاد العام التونسي للشغل وكلما إعترى هذه العلاقة اي تشنج إلا وكان الوطن هو المتضرر ووقفت عند أحداث 1978/01/26 التي شهدت تصادما بين النقابيين و الحزب الإشتراكي الدستوري وهي مصادمات أدت إلى سقوط العديد من الضحايا وكان بالإمكان تجنبها لو إتسم الطرفين بالحكمة ، لكن هذه الأحداث المؤسفة كانت نتيجة تعنت الطرفين والدخول بالبلاد في مصادمات لم يكن لها مبرر .

كما عادت اللجنة إلى إستعراض الظروف التي حفت بتنحية المرحوم الباهي الأدغم وتسمية المرحوم الهادي نويرة وزيرا أولا ، وقد نتج عن ذلك تغيير جذري في منوال التنمية إذ وقع العدول بالكامل عن التجربة الإشتراكية ، ،وقد عرفت البلاد في فتره أولى إنفتاحا إقتصاديا كبيرا فإرتفعت نسبة النمو إلى أن وصلت في الواقع إلى حدود 17 بالمائة سنة 1973 حسبما ما أكده السيد منصور معلى الذي أدلى بشهادته أمام اللجنة السياسية وقد طلب المرحوم الهادي نويرة آنذاك عدم الكشف عن هذه النسبة ، إلا أن الوضع الإقتصادي وإن تحسن بصفة جذرية فقد شكلت إتفاقية جربة التي جاءت في1974/01/12 و التي وقعها الزعيم الحبيب بورقيبة مع العقيد معمر القذافي نقطة تحول كبيرة في السياسية الداخلية و الخارجية ، وقد بين بعض المتداخلين أن هذه الإتفاقية قد أبرمت لأسباب متعددة وذلك إثر دعوة العقيد هواري بومدين للرئيس بورقيبة في سنة1973 لإقامة وحدة بين الجزائر و تونس ، وهو ما كان بورقيبة غير متحمس له يضاف لذلك رغبة بورقيبة في أن يكون على رأس دولة نفطية كبرى ، خاصة بعد الحظر البترولي العربي على الغرب عقب حرب أكتوبر 1973 وقيام الرئيس بورقيبة بإعطاء تصريح طمأن من خلاله الغرب بأنه لن يعرف أزمة في تزويده بالنفط، غير أن هذه الوحدة قد وقع العدول عنها بسرعة لما كانت تشكله من إرتماء في المجهول لمستقبل تونس نظرا لعدم وجود ثقة في العقيد القذافي ، فعرفت معارضة من كثير من الأطراف القريبة من الزعيم الحبيب بورقيبة و قد تم التخلص من مخلفات هذه الإتفاقية على مراحل ويمكن إعتبار أحداث قفصة التي جدت في جانفي 1980آخر تداعياتها. كما تطرقت اللجنة إلى محاولات الإنفتاح التي عرفها النظام في " مؤتمر المنستير واحد " و إستمعت في هذا المجال إلى العديد من المداخلات التي قدمها كل من السادة مصطفى منيف و الطاهر بلخوجة و البشير بن سلامة و منصور معلى و الدكتور عمر الشادلي فتم تسليط الأضواء على الصراعات حول خلافة بورقيبة وما نتج عنها من تعكير للوضع السياسي في البلاد وما تبعها من انتكاسات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي و أكد الكثير من المتدخلين و من قيادات الإتحاد العام التونسي للشغل أن الحركة الوطنية التونسية كانت تقوم على

اساس إلتحام رافدين وهما الحزب الحر الدستوري و الإتحاد العام التونسي للشغل اللذين كانا ملازمين لبعضهما خلال المعركة التحريرية وأنهما تفاعلا مع بعضهما من أجل تأسيس الدولة الحديثة وأنه كلما إعترى العلاقة بين الطرفين وهن أو إضطراب إلا وتضرر الوطن بأسره و إستعرضوا الخلافات التي حصلت عبر أزمات متتالية بين الحزب الحر الدستوريو القياداتالنقابية إنطلاقا من سنة 1965 مرورا بسنة 1978 ووصولا إلى سنة1984 مؤكدين أن العلاقة بين الدستورين و النقابيين هي علاقة تاريخية وذلك لتشبع الرافدين بالمبادئ الوطنية و إيمانهما المطلق بأن تونس لا يمكن أن تحكم إلا بالتوافق وأن الطبقة الوسطى هي الأرضية الصلبة التي يقوم عليها النظام السياسي في تونس

كما إستعرضت اللجنة بكل إسهاب علاقة الحزب الإشتراكي الدستوري بالمنظمات الوطنية وخاصة بالإتحاد العام التونسي للشغل والإتحاد العام لطلبة تونس و إتحاد الفلاحين وإتحاد الصناعة و التجارة ، و الإتحاد الوطني النسائي وتولت في هذا الشأن الإستماع إلى شهادات تاريخية من الفاعلين في الحزب و الحكومة و المنظمات اللدين أكدوا أنه كان للحزب الدستوري هيمنة مطلقة على هذه المنظمات على غرار ما كان موجود في غالبية الدول الإشتراكية و الدول التي هي في طريق النمو ، وبالتالي فإنه لم يكن مسموحا لهذه المنظمات أن تخرج عن الخط السياسي العام الذي يضبطه النظام ، و كلما حدثت محاولات لتغيير الوضع أو تكريس الإستقلالية إلا و كان ذلك على حساب المنظمة وحساب علاقتها مع السلطة مستشهدين في ذلك بما حصل مع إتحاد الطلبة و الإتحاد العام التونسي للشغل

كما تطرقت اللجنة للظروف التي حفت بفترة الوزير الاول المرحوم " محمد مزالي " مستعرضة أن هذه الفترة كانت في بدايتها مليئة بالتفاؤل إلا أن إنتخابات 1981 وما شابها من تغيير في نتائج الإنتخابات أضعف نسبيا النظام الذي عرف بالرغم من ذلك تصالحا مع النقابيين ثم مع الإسلاميين لكن الوضع الإقتصادي كان صعبا للغاية مما جعل الخلاف سرعان ما يعود من جديد بين الحكومة و إتحاد الشغل وقد زاد الوضع خطورة بطرد ما

يربو عن40 الف عامل تونسي من ليبيا فأربك ذلك الوضع الإقتصادي بصفة عامة وتم إستعراض الأسباب الحقيقية لانتفاضة الخبز التي كانت منعرجا خطيرا في تحديد مستقبل النظام السياسي والصراع الخفي على الخلافة وتوقفت اللجنة عند مرض بورقيبة وصراعات الخلافة التي بدأت بعد ذلك تبرز بكل وضوح و أكثر من أي وقت مضى خلال الفترة الأخيرة من مرحلة المرحوم محمد مزالي وكانت النهاية مع اختيار بن علي الذي ولّاه بورقيبة الوزارة الأولى وسط معارضة من المقربين منه وعندما فكر في إبعاده نتيجة موقفه من محاكمة الإسلاميين، عجل بن علي بإستعمال آليات الفصل 57 من الدستور ليحدث التغيير الذي بات ضروريا نتيجة لما آلت إليه أوضاع البلاد السياسية و الإقتصادية من ضعف .

و إسترعى إهتمام اللجنة موضوع محوري هام الآ وهو الإعلام و دولة الاستقلال، فكان الحوار حول القطاع في بلادنا قبل الاستقلال أي خلال الكفاح الوطني ومساهمته في تحرير الوطن و بعد الاستقلال ومساهمته في بناء الدولة واستنتج أنّ الإعلام عرف فترات تفتح نسبيّ وفترات انغلاق نسبيّ طوال مسيرته وقد ركّز بورقيبة كليّا بعد الاستقلال على الإعلام لتوعيّة الشعب وتثقيفه وتمرير كلّ مقتضيات الإصلاح الذي كان ينشده لكنّه كان خطابا أحادي نمطي هدفه الأساسي الدعوة للالتفاف حول الدولة لتحقيق متطلّبات الوحدة الوطنيّة وتثقيف الشعب ، أمّا خلال فترة بن علي فرغم الأهميّة التي أولاها للإعلام والإصلاحات العديدة التي حاول إدخالها على هذا القطاع وما عرفته وسائل الإعلام من تطوّر ومحاولات عديدة للانفتاح إلّا أنّ تخوّف بن علي من أن يستعمل خصومه الإعلام للوقوف في وجهه جعله يعمد إلى إبقاء الإعلام تحت سلطته بصفة كاملة فكان إعلام قائم على الشخصنة والنرجسيّة والخشية الدائمة من تأثيره على الرأي العام ، فكان آدائه في مجمله سلبيا وفاقدا لأي مصداقية لدى الرأي العام

و كان لوكالة الإتصال الخارجي دور في نمطية هذا الإعلام وتوجيهه مما جعله لا يرتقي إلى مستوى الإنفتاح المنشود وهو ما شجع المواطن التونسي على اللجوء إلى القنوات

الأجنبية للحصول على الخبر الصحيح فأثرت هذه القنوات على ذهنية الفرد وساهمت في ظهور سلوكيات غريبة في المجتمع.

و في مسألة علاقة تونس بمحيطها العربي، وقفت اللجنة على أسباب التذبذب والمراوحة بين التقارب والتباعد بين تونس والبلدان العربيّة وأرجع ذلك لأسباب ذاتيّة وأخرى موضوعيّة فأمّا الذاتيّة فترجع إلى الرئيس الحبيب بورقيبة الذي كان له موقف من البلدان العربيّة والجامعة العربيّة بالخصوص التي لم يجد عندما هاجر للقاهرة الدعم الذي كان ينتظره للقضيّة التونسيّة وأمّا الموضوعيّة فهي تأثّر هذه العلاقة بمواقف مصر وخاصة الرئيس جمال عند الناصر من الخلاف اليوسفي البورقيبي ومحاولات مصر ورئيسها الهيمنة على العالم العربي باسم العروبة والقوميّة العربيّة والسيطرة على الساحة العربيّة وفرض زعامته بكلّ الوسائل وهذا ما لم يقبله بورقيبة وخلق تنافرا بينه وبين العرب ثمّ كان خطاب أريحا الذي زاد في تعكير الأجواء و زيادة الفرقة بين مصر ومن هم في فلكها من الدول العربيّة وتونس.

وقد سعت تونس إلى إعتماد مقاربة ديبلوماسية متوازنة تقوم عل إستقلالية القرار مع ميل للمعسكر الغربي على حساب المعسكر الشرقي ، ذلك أن بورقيبة كان لا يرتاح لمقاربات الكتلة الشرقية بأسرها التي كان على رأسها الإتحاد السوفياتي وقد إستمعت اللجنة إلى مداخلات مشفوعة بحوار حول الإسلام السياسي قام بعرضها كل من الدكتور عبد السلام المسدي و الدكتور حمودة بن سلامة و الأستاذ حسن الغضباني وقد تعرض الدكتور المسدي إلى موضوع القراءة النقدية مفيدا أنها تنبع من جذور مسيحية وأنها غير موجودة في الفكر السياسي العربي الذي يعتمد على المراجعات الفكرية أو عمليات التصحيح مؤكدا أن الحركات الإسلامية في العالم العربي تعود إلى الفكر الإخواني بمصر ومنه تم إشتقاق كلمة " إخوانجي " التي تفيد من أدخل الدين في السياسة و بين أن ما قامت به الوداية يعتبر عملا فريدا في الفكر السياسي العربي متمنيا أن تتوفق في تقييم موضوعي لفترة إمتدت 55 سنة عرفت خلالها الكثير من التجاذبات بين الدستوريين

و الإسلاميين ملاحظا أن الحركات الدينية قد ظهرت في البداية على أنها حركات دعوية ثم تحولت إلى حركات سياسية

أما الدكتور حمودة بن سلامة فلاحظ أن الحركات الدينية في تونس بدأت منذ السبعينيات على أنها حركات دعوية ولكنها منذ الثمانينات تحولت إلى حركات سياسية وقد حاول نظام الحكم سواء في فترة الزعيم الحبيب بورقيبة أو في فترة الرئيس بن علي إجراء مصالحة معها فحصل ذلك سنة1984 ثم في سنة1988 ولكن هذه المصالحات لم تعمر لأنها لم تكن مبنية على قواعد صلبة مضيفا أنه حصلت في بداية التسعينات محاولات للإعتراف بالإتجاه الإسلامي ولكنها فشلت في آخر المطاف وتم التخلي عن المقاربات السياسية و أستعملت مقاربات أمنية بحتة أضرت كثيرا بالساحة السياسية و أكد أن المصالحة التي وقعت بين النظام و الإسلاميين في سنة 1988 قد أدت إلى التوقيع على الميثاق الوطني وهو حدث إعتبره ذو أهمية بالغة وقد جرى التذكير في ذلك الوقت بالتقدم في إنتخابيات سنة1989 في قائمة موحدة و ذلك لترسيخ المسار الديمقراطي مؤكدا أن هذا التمشي وقع العدول عنه و تقدم التيار الإسلامي بقائمات مستقلة بينما نجد الإسلاميين يرشحون بن علي آنذاك أي في أفريل1989 لرئاسة الجمهورية ، لكن نتائج الإنتخابات التشريعية كانت سببا في تصدع العلاقة بين الطرفين يضاف إلى ذلك أن النظام قد اسند وزارة التربية القومية للمرحوم محمد الشرفي فتحول الوضع إلى عملية ليّ للذراع بين الطرفين و قد وقع العدول عن الوعود التي أعطيت للإسلاميين في الترخيص ببعث حزب سياسي ذو مرجعية إسلامية فإنقطع حبل الود بين الطرفين وزاد الوضع تأزما نتيجة الوضع الإقليمي الذي كان سائدا بالجزائر ، مما جعل القيادات الإسلامية تغادر تونس بصفة نهائية وتحول شيئا فشيئا الوضع إلى ملاحقة أمنية للإسلاميين أنهت بصفة كلية معالجة الموضوع سياسيا ليقع إعتماد المقاربة الأمنية

أما الأستاذ حسن الغضباني فقد إعتبر أن الإسلام لا يمكن أن يكون إلا دعويا وإنه لا يعترف بالإسلام السياسي مطلقا مؤكدا أن الدين له دور هام جدا في تلقين الناشئة مبادئ الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء و أن الإسلام بريء من الإرهاب مطلقا مناديا

بضرورة بذل كل الجهود لتخليص الإسلام من الوجه السيء الذي يراد إلصاقه به ، مؤكدا أن الإسلام في تونس كان دائما مبنيا على التسامح و على الأخلاق من أجل إعداد نشئ يعمل من أجل إشاعة الخير و الفضيلة

ثانيا : المحور الثاني نوفمبر1987إلى جانفي 2011

تمتد فترة تحوّل السابع من نوفمبر من 7 نوفمبر 1987إلى 14 جانفي من سنة 2011 و إشتغلت اللجنة على هذه الفترة من تاريخ تونس بمشاركة الفاعلين الأصليّن في الدولة و الحزب الاشتراكي الدستوري الذي يسمى التجمّع الدستوررري الديمقراطي سنة 1988 وذلك لمعرفة حقيقة كثير من المسائل التي ما زالت تتطلّب الكشف و المصارحة في مقدمتها الحبيب عمّار الذي كان من الفاعليين الحقيقيين في ما حدث ليلة 7نوفمبر1987 وهو الضابط السامي العسكري الدي يشغل خطة آمر الحرس الوطني ثم أول وزير للداخلية لهذه الفترة فكشف عن الظروف والملابسات التي أحاطت بتغيير السابع من نوفمبر و ما صاحب ذلك من خفايا كالإعداد من طرف بعض الإسلاميين لإفتكاك الحكم عن طريق إنقلاب عسكري وذلك يوم 8 نوفمبر 1987مضيفا أن نية بورقيبة كانت ترمي إلى إزاحة بن علي من الوزارة الأولى و تعويضه بالسيد محمد الصياح وذلك نتيجة الخلاف الذي تعلق بقضية الإسلاميين ، ولما أحس بن علي بنية بورقيبة في القيام بذلك تم الإتفاق بين بن علي و الحبيب عمار و الهادي البكوش و ذلك بإعفاء بورقيبة تطبيقا لأحكام الفصل 57 من الدستور مضيفا أن هنالك معلومات تسربت إلى بن علي في خصوص وجود محاولة إنقلابية كان الإسلاميون ينوون القيام بها يوم 1987/11/08مما جعل بن علي وصحبه يستبقونها ويقومون بالتغيير يوم السابع من نوفمبر 1987أي قبل الانقلاب الذي برمج له بيوم واحد إلى غير ذلك من الأحداث التي كشفها المحاضر لأوّل مرّة .

كما خصّصت حصّة للسيّدين الهادي بكوش ، أول وزير أول لهده الفترة و عبد الرحيم الزواري أول أمين عام للتجمع الدستوري الديمقراطي وقد تحدث السيّد الهادي بكوش عن المرحلة الأخيرة من حكم بورقيبة مبرزا أسباب ما آل إليه الوضع في تلك الفترة وتحدّث عن الحاشية التي كانت تعدّ لخلافة بورقيبة وأسباب قيام بن على بالتغيير واندراجه شخصيّا في العملية يرجع لمحبّته في بورقيبة صونا لمسيرته التاريخية وإخلاصا للوطن وكيف قبل أن يكتب بيان السابع من نوفمبر وأن يتحمّل أعباء الوزارة الأولى في ذلك الظرف الصعب وتوقّف عند الانجازات الهامة التي عرفتها تونس من حيث التفتّح على الحساسيات السياسيّة والتوجّه نحو الديمقراطيّة والتعدّديّة ثمّ كيف كان المنعرج بعزله من هذا المنصب وتوقّف طويلا عن الأسباب المباشرة وغير المباشرة لهذا العزل وما آلت إليه العلاقة بينه وبين بن علي.

أما السيد عبد الرحيم الزواري الذي تحمّل الأمانة العامة للتجمّع إثر مؤتمر الانقاد (جويلية1988) في بداية التغيير فتحدّث عن انجازات التجمّع ليكون حزبا جماهيريّا ونخبويّا في نفس الوقت كما توقّف عند السياق السياسي الذي قاده التجّمع في تلك الفترة من ذلك توقيع كلّ الحساسيات السياسيّة على الميثاق الوطني واقتراح التجمّع الدخول في انتخابات2أفريل1989بقائمات موحّدة بين كلّ الحساسيات السياسيّة لكن أفشل ذلك السيد أحمد المستيري وأبرز أنّ الاقتراب الذي حصل بين النظام والإسلاميّين سرعان ما انتهى بعد انتخابات1989وذلك لأسباب داخلية و خارجية أهمها القطيعة التي حصلت بين النظام و الأسلاميين بعد إنتخابات 1989و ما حصل بالجزائر و التردد في الإعتراف بالحركة الإسلامية التي عادت إلى حشد التعبئة ضد النظام مضيفا أن قيادة هذه الحركة قد إختارت إثر ذلك الهجرة إلى الخارج وقد جدت حادثة باب سويقة التي جعلت النظام يدخل في مصادمة حقيقة مع الإسلاميين وبالتالي تم إعتماد الحل الأمني نتيجة إستحالة الحل التوافقي.

و ساهمالسيد أحمد نجيب الشابي، أحد رموز المعارضة زمن بن علي و زمن بورقيبة، في هده القراءة النقدية لهده المرحلة فأكد أنّ السنوات الأولى للتغيير كانت مليئة بالحيويّة

وتبشّر بكلّ خير لكن تغيّرت الأمور بعد انتخابات 1989وبدأ النظام في التصلّب كما أكّد أنّ المسؤولين السابقين خدموا الوطن بإخلاص ملاحظا أنّ تفشي الفساد المالي راجع لانعدام الديمقراطيّة والمراقبة وأكّد أنّ حلّ التجمّع كان خطأ فادحا لا يغتفر ثمّ دعا لتجاوز المرحلة الحاليّة والتفكير في المستقبل بعيدا عن الإقصاء والتهميش الذي قد يضرّ بمسيرة الوطن. كما ساهم كل من السيد محمّد الجري والسيد محمّد جغام اللذين ترأسا ديوان الرئيس بن علي على امتداد ما يقارب العقدين في تسليط الاضواء عن هده المرحلة، فصحح السيّد محمّد الجري بعض الأحكام و التوصيفات الخاطئة للنظام السابق و لمؤسسة رئاسة الجمهورية و قدم معطيات عن نمط الحكم الرئاسي زمن الرئيس بن على و أسباب غياب الديمقراطيّة في دولة الاستقلال واعتبر أنّ السابع من نوفمبر يعد أهمّ حدث في تاريخ تونس بعد الاستقلال ثمّ عرّج على مهام رئيس الديوان في عهد بن علي وقدّم أمثلة بالأرقام تدلّ على ما أنجز منذ الاستقلال بفضل مجهود الشعب التونسي واعتبر ذلك ردّا على من يتحدّثون عن الخراب الذي وجدوا عليه البلاد التونسيّة بعد 14 جانفي2011. كما توقّف عند السياسة الخارجيّة لبن علي وخاصة موقفه المشرف من حربي الخليج واختتم مداخلاته بقوله مهما كان فالتاريخ لا يكتبه المنتصرون بل المؤرّخون وهذا ما ينتظره الشعب التونسي الذي يتطلع إلى قراءة موضوعية ليعرف حقيقة ما حصل.

أما السيد محمّد جغام فقد بيّن صعوبة أن يحكم أي كان تونس بعد بورقيبة نظرا للعلاقة بينه وبين الشعب لكن بن علي نجح نسبيا في دلك في ثوب الوريث للمسار البورقيبي بإعطاء صورة التواصل مع المنهاج البورقيبي. كما بين أوجه إهتمام مؤسسة رئاسة الجمهورية بتنمية الجهات خلافا لما يروّج ما بعد 14 جانفي 2014 من ذلك السياحة في الشمال الغربي و تدعيمها بإحداث مطار بطبرقة و باالساحة الصحراوية لتنشيط التنمية في الجنوب بكل من توزر وقبلي و تطاوين. و كشف عن تأمين ملف خاصا بتراتيب وإجراءات جنازة الزعيم الحبيب بورقيبة عند وفاته إد لا وجود لمبرر لعدم احترام كل المراسم المتفق عليها في جنازة الزعيم. و يؤكد بدوره مثل الحبيب عمار و محمد الجريء

الرعاية الفائقة التي خص بها الزعيم بورقيبة بعد خروجه من قصر قرطاج و يفند ما وقع ترويجه من أن بورقيبة قد أسيئت معاملته بعد أن نجى من الحكم مضيفا أنه كان محل عناية و متابعة شخصية من رئيس الدولة الأسبق ولم ينقصه أي شيء على عكس ما يروجه البعض.

كما ساهم السيدان الشاذلي النفّاتي وعلي الشاوش الوزيران اللذان تداولا على وزارتي الداخلية و الشؤون الاجتماعية و على الامانة العامة للتجمع الدستوري الديمقراطي و على رئاسة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.

وكشف السيد الشاذلي النفّاتي عن الانجازات العديدة التي قامت بها وزارة الداخليّة والدولة في بداية التحوّل فتعرّض للعفو العام وإطلاق سراح المساجين وإلغاء محكمة أمن الدولة والوكالة العامة للجمهوريّة كما أمضت كلّ الحساسيات السياسيّة على الميثاق الوطني وسلّمت التأشيرة لجمعيّة النساء الديمقراطيات وتأشيرة جريدة الفجر للحركة الإسلاميّة وأجريت انتخابات2أفريل1989في أحسن الظروف و في إطار الحياد التام الذي كانت عليه السلطة الجهويّة آنذاك لكن نجاح التجمّع بكلّ المقاعد النيابية خيّب آمال المعارضة وكان الصدام مع الإسلاميين خاصة بعد أحداث باب سويقة حيث توقفت المقاربات السياسية وتم إعتماد المقاربات الأمنية وتجسم ذلك في عديد المحاكمات التي شملت عناصر التيار الإسلامي .

و في ما يتعلق بالتجمع، بين انه كان في أوج قوّته برصيده من المناضلين الدستوريّن وبما انضمّ إليه من إطارات ومثقّفين وشباب ونساء و قد رفعت هياكله شعار الممارسة الديمقراطيّة في صلبه فكان الحوار الجدي و العميق في اللجنة المركزيّة ودخلت المعارضة البرلمان وكان للتجمّع كلمته في كلّ شؤون البلاد لكن هنالك من لم يعجبه هذا الوضع ورأى فيه تغوّل خطير على الدولة فعمل على إضعاف التجمّع بكلّ الوسائل إلى أن آل أمره إلى عجزه عن الدفاع عن الدولة في بداية شهر جانفي من سنة2011.

و بدوره، اكد السيد علي الشاوش أنّ التجمّع أريد له أن يكون حزبا عصريّا يضمّ الكفاءات وبه حوار فكري واجتماعي حتى يكون له موقفه و رأيه في كلّ القضايا الوطنيّة ولكن بعد ذلك بدأت محاولات إضعافه فالديوان السياسي لا يجتمع دوريّا وصارت القضايا

الهامة تعالج في رئاسة الجمهورية في مستوى المستشارين بعيدا عن المخاطبين الطبيعيين من التجمع ثمّ جاء تنقيح الدستور الذي طبخ في القصر الرئاسي سنة 2002 وصُودِق عليه في البرلمان ولم يكن التجمّع طرفا في هذه المبادرة التي أحدثت تململا من بين إطاراته أضعفت الحماس في قواعده .

و عرج على الوضع الاقتصادي المتميز في بداية الالفية من خلال النمو المقدرة بنسبة 6,5 في المائة والأوضاع الاجتماعيّة المستقرّة والعلاقة العادية مع المنظّمات والتضامن بين التونسيين من خلال صندوق 26-26 المتعهد بتنمية الأرياف والمناطق النائية الوعرة

و إعترف السيد على الشاوش ان المشكل الذي تعاني منه تونس يبقى النقص في التعاطي مع الحقوقيين و المدافعين عن حقوق الإنسان الدين نجحوا في تأليب المنظّمات العالميّة والإقليميّة ضدّ النظام إضافة الي عدم التعاطي المنشود في مسألة البطالة و خاصة بطالة حاملي الشهات الجامعية.و يبقى تفشّي الفساد من المقرّبين من الرئيس نقطة الضعف التي بدأت تنخر البلاد و النظام و تؤثر في مصداقيّة هياكل الدولة و من رمزيّة التجمّع الذي هو بريء من الفساد. و أنّ كانت النتائج الاقتصاديّة والاجتماعيّة ايجابيّة بالأرقام ، فكان يمكن أن تكون قياسيّة لولا الفساد.

و في مجال العلاقات الخارجية لتونس، تركزت القراءة النقدية حول:

1 - علاقة تونس بالإتّحاد الأروبي وتحدّث السيد الطاهر صيود في هذا الموضوع فأكّد اعتراف الإتّحاد الأروبي بأنّ تونس دولة في طريق النموّ مكّنها من عديد الامتيازات وتعرّض للآتفاقيات التي كانت بين تونس والإتّحاد الأروبي والتي استفادت منها تونس في كلّ مجالات التنمية رغم مزاحمة بلدان أروبيّة أخرى لتونس لكن هذه المكانة لم تمنع من عدم حصول تونس على رتبة شريك ممتاز وهذا راجع بالأساس لموضوع حقوق الإنسان الذي كان فيه نقد كبير لتونس.

2 - و حلل السيد أحمد غزال الخبير الديبلوماسي و السفير السابق علاقة تونس بالمنتظم الأممي وكيف حصلت تونس لأوّل مرّة سنة 1958 على عضويّة مجلس الأمن وترأّس المرحوم المنجي سليم باسم تونس الجمعيّة العامة للأمم المتحدة سنة 1961، كما

بيّن وقوف المنتظم الأممي إلى جانب تونس في العديد من المناسبات وخاصة بمناسبة اعتداء الكيان الصهيوني على حمّام الشطّ في 1985/10/01 وذكّر في الختام بالعلاقة الممتازة التي اتّسمت بها علاقة تونس بالولايات المتّحدة منذ الاستقلال وأسباب ذلك مضيفا إلى أن هذه العلاقة كانت مبنية على تماثل في الرؤىباستثناء ما يتعلق بالقضية الفلسطينية .

3 - كما استعرض السيد عبد الحفيظ الهرقام الخبير الإعلامي و السفير السابق لعلاقة تونس بإفريقيا و عدّد الأدوار الإيجابيّة التي أمّنتها تونس بإفريقيا مستعرضا خاصة البعثات العسكريّة التونسيّة لتأمين السلام والأمن. كما كان لتونس مواقف مشرّفة من استقلال شعوب الإفريقيّة مثل "أيرتريا" و"مورطانيا" حيث سبّب الاعتراف بإريتريا قطع العلاقات الديبلوماسية مع أثيوبيا بينما سبب إعتراف تونس بموريتانيا فتور إمتد لفترة طويلة في العلاقات بين تونس و المغرب كما ذكر بنمط العيش التي صارت عليه اليوم الكثير من الدول الإفريقية ونسب النمو التي حققتها مؤكدا أن تونس قد أهملت إفريقيا لسنوات طويلة وهو ما يستوجب على الد يمبلوماسية التونسيّة أن تضاعف مجهودها للتعاون الاقتصادي وتنميّة تعاملها مع البلدان الإفريقية وذلك بتكثيف البعثات الديمبلوماسية و فتح خطوط جوية مع عديد العواصم الإفريقية وتوفير جهاز مصرفي ناجع قادر على مرافقة المستثمر التونسي عندما يتحول للإستثمار بهذه البلدان و إقترح تكوين بعثات تطوعية تضم تونسيين مختصين في الهندسة و في الطب و مدرسين ليتحلوا إلى إفريقيا في إطار عمل تضامني وبإمكان هؤلاء أن يكتشفوا إفريقيا و أن يمهدوا لإستقرار المؤسسات و الكفاءات التونسية مستقبلا في هذه البلدان .

و في اختتام هده القراءة النقدية لمسار و نمط الحكم، سجلت اللجنة الدور الكبير الذي قام به البرلمانيون عبر مختلف المراحل و ذلك في توطيد أركان الدولة الحديثة مستعرضين المساهمات الكبيرة التي أمنها أعضاء المجلس التأسيسي الأول الذين تمكنوا من صياغة دستور يتماشى مع وضعية البلاد التي كانت تحتاج إلى تركيز نظام رئاسي قوي قادر على مواجهة الأوضاع السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و بناء مؤسسات الدولة.

وأكد المتداخلون في هذا الإطار و البرلمانيون المشاركون في هده القراءة أن دستور 1959 قد نص على ثوابت أكدت الأحداث قيمتها مضيفين أن البرلمانيين قد إضطلعوا في كل الفترات بأدوارهم على الوجه الأكمل وكانوا حريصين على تبليغ أصواتهم بكل أمانة و أن هذه الأصوات كانت محل شرح و تعميق صلب لجان المجلس التي كانت و للأسف الشديد لجان مغلقة وبينوا أن الجلسات العامة للمجلس كانت يحدوها الإنسجام بإعتبار أنهم كانوا ملزمين بالإنضباط الحزبي وهذا لم يمنع من تناول العديد من المواضيع بالنقد البناء و الشجاع مما جعل الدولة في كثير من الحالات تغير موقفها في العديد من المواضيع التي عرضت على المجلس ووقفت اللجنة السياسية على حقيقة مفادها أن النواب عبر مختلف الدورات قد تحلوا بالوطنية والقيام بالواجب و أنهم مارسوا دورهم بكل مسؤولية مفندين ما يشاع عنهم من أنهم حولوا مجلس الأمة أو مجلس النواب إلى مجلس لتأييد قرارات الدولة.

تفاعلات و استنتاجات في القراءة النقديةلفترة الحكم 1955 – 1987

تداولت العديد من المواقف و المصارحات و التحاليل النقدية للمشاركين في مختلف الحلقات وجب تضمينها ضمن هدا التقرير و يمكن أن نلخصها في ما يلي:

- لقد قاوم الشعب التونسي الاستعمار الفرنسي في وحدة وطنيّة صمّاء بقيادة الحزب الحرّ الدستوري الذي التفت حوله كلّ المنظّمات الوطنيّة فتمكّن هذا الشعب الصغير بإمكانياته الذاتيّة أن يرغم فرنسا على الاعتراف بحقّه في تقرير مصيره.

- كانت اتّفاقيّة الاستقلال الداخلي محلّ خلاف بين الزعيمين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف وقاد هذا الخلاف إلى صراع وانقسام خطير أدّى لصدام دموي أطلّت من خلاله بوادر الفتنة. فجاء مؤتمر "صفاقس" ليعلن أنّ الاتّفاقيّة مرحلة هامة في سبيل الاستقلال وأوصى بمواصلة النضال للحصول على الاستقلال التام الذي كان يمثّل أسمى غاية لكفاح الشعب التونسي ووضع بذلك حدّ للخلاف السياسي بين الزعيمين وأتباعهما.

- بعد الاستقلال التام تفرّغ الزعماء وقادة الحزب الذين شكّلوا أوّل حكومة لبناء الدولة وتحديث المجتمع.

- كان أوّل ما قاموا به هو استكمال السيادة في الميادين السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة من ذلك وضع الدستور وإعلان الجمهوريّة والجلاء العسكري و الجلاء الزراعي و تونسة المؤسّسات كإنشاء البنك المركزي وإصدار مجلّة الأحوال الشخصيّة ونشر التعليم وتعميمه وتحقيق النقلة النوعيّة للثقافة التونسيّة بالتحديث وذلك بالتوفيق بين الدين الإسلامي دين البلادو مسايرة مقتضيات مسايرة العصر.

- منذ 1961 بدأ التفكير في الاشتراكيّة الدستوريّة كخيار اقتصادي واجتماعي وأعلن المجلس الملّي للحزب تبنيه للاشتراكيّة التي تطمح لرفع مستوى العيش وتحقيق التنميّة الذاتيّة لكن تطبيق الاشتراكيّة على الواقع المعاش خلق مأزقا أدى للتخلّي عنها

- يعتبر فترة الوزير الأوّل المرحوم الهادي نويرة مرحلة الانفتاح الإقتصادي والانضباط السياسي وقد تعدّدت خلالها الأزمات (1970-1980) وخاصة الصدام بين الدولة واتّحاد الشعل الذي أعلن الإضراب العام و كان سببا في الاعتقالات التي شملت قيادته كما أنّ النزول للشارع والتظاهر العنيف قد تسبّب في سقوط العديد من الضحايا.

- بعد الهادي نويرة برزت على السطح الصراعات على خلافة بورقيبة وخاصة بعد تعيين المرحوم محمّد مزالي وزيرا أوّلا وقد تعدّدت محاولات الانفتاح على الحساسيات السياسيّة والاتّجاه الإسلامي تبعا لخطاب الرئيس بورقيبة في مؤتمر الحزب سنة 1981 لكن انتخابات نوفمبر خيّبت الآمال و أرجعت الأمور إلى المربّع الأوّل.

- كما عرفت هذه الفترة فشلا في السياسة الإقتصادية نتج عنها ما يعرف بانتفاضة الخبز التي وقع إستغلالها من بعض الأطراف الحديثة لأسباب لها علاقة بموضوع الصراع على السلطة .

- في هذا المناخّ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المهتزّ تواصلت حرب الخلافة التي أطاحت بالمرحوم محمّد مزالي و جاءت ببن علي الذي وضع حدّ لحكم بورقيبة

- كانت المطالبة بتعديل الدستور في مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري لسنة 1971 لإعطاء دور أكبر للحكومة و للرقابة بعد فشل تجربة التعاضد لكن أفضى ذلك إلى الرئاسة مدى الحياة إذ آل الأمر إلى تعديل للدستور في مارس 1975بالإضافة إلى إسناد الحكومة صلاحيات جديدة و إقرار مبدإ لائحة اللوم ضمن صلاحيات مجلس الأمة.

- كان لتعديل الدستور سنة 1975الذي أقرّ الرئاسة مدى الحياة أثره على الحياة السياسيّة ثمّ جاء تنقيح الفصل 57 من دستور 1959 الذي ينصّ على أن يخلف الوزير

الأوّل رئيس الجمهوريّة في حالة الشغور فكانت هذه التعديلات الدستورسة أخطر الإصلاحات التي عرفتها تونس لأنهاأجّجت حرب الخلافة التي أثّرت في المسيرة الوطنيّة وهدّدت أركان الدولة وانتهت بتغيّر السابع من نوفمبر.

- الصراع بين الدولة الوطنيّة والإسلام السياسي الذي كانت بداية ظهوره دعويّة عنه و لكن شأنه شأن كلّ الحركات الدينيّة كان هدفه الوصول للحكم وذلك بالإجهاض على الدولة المدنيّة وإحلال الدولة الدينيّة التي تحكمها الشريعة عن طريق الخلافة ويمكن إعتبار هذا الصراع من أهمّ ما عانت منه الدولة التونسيّة التي أرادها مؤسّسوها دولة مدنيّة حداثيّة تساير العصر و تأخذ بأسباب التقدّم مع احترام الهويّة العربيّة الإسلاميّة كما ينصّ عليه الدستور دون أن تسقط الدولة في منحى الحكم الديني .

- هناك للدستوريين ما يجمعهم و ما يفرقهم مثل كل الكيانات السياسية النشيطة غير الإيديولوجية المتكلسة.

1) فيمكن اختزال ما يجمعهم من النضال لتحرير الوطن من الاستعمار و للمحافظة على استقلاله و عزته و مناعته و وحدته و حرمة البلاد و سيادتها و على المنوال المجتمعي المتأصل في هويته العربية الإسلامية و تلازمه في أبعاده الاقتصادية و الاجتماعية و المواقف من أمهات القضايا الوطنية و الدولية و الوصول للحكم و المحافظة عليه

2) كما يمكن اختزال ما يفرق الدستوريين في بعض الخيارات الاقتصادية و الاجتماعية بحكم تلازمها المبدئي (التعاضد مثلا) و التعاطي الديمقراطي في داخل الحزب و خارجه (مؤتمر 1971و انشقاق قيادات أسست معارضات جديدة) و مسألة الزعامة جهويا و وطنيا قبل الاستقلال و بعده (الصراع على زعامة الحزب والتراجع في انتخاب أعضاء لجان التنسيق و الديوان السياسي) ، ثم بعض الولاءات التيأدتإلي الإقصاء (شقوق في الحزب) و الصراع علي الخلافة في عهدي الزعيم الحبيب بورقيبة و في نهاية الرئيس زين العابدين بن علي.

تفاعلات و استنتاجات في القراءة النقدية السياسية
لفترة الحكم 1987 – 2010

خلال مختلف مداخلات السياسيين و الدبلوماسيين و الخبراء و الإطارات العليا للدولة و البرلمانيين المشاركين في مختلف حلقات القراءة النقدية لسياسات الحكم 1987 – 2010 أثيرت العديد من المسائل في شكل مواقف أو تحاليل أثرت الحوار مما يستوجب التنصيص عليهابالإضافة إلي المداخلات الأساسية لكل حلقة و التي قل أن تناولها المؤرخون و الدارسون و الجامعيون في بحوثهم، و يمكن تلخيصها في ما يلي:

- أمام الوضع العام للبلاد الذي سيطرت عليه الصراعات على الخلافة وانهيار الاقتصاد واستفحال أمر الحركة الدينيّة التي لها "أجندا " سياسيّة خاصة للاستيلاء على السلطة وذلك بما أحدثته من أجنحة في السرّ وخاصة الجناح العسكري الذي كان يعدّ للانقلاب على الحكم وجد الطيف السياسي التونسي والرأي العام الوطني بكل مكوناته من جمعيات و منظمات و أحزاب معارضة و الشخصيات الاعتباريّة في تطبيق زين العابدين بن علي الفصل57 من دستور 1959 مخرجا سليما من الأزمة التي تتخبّط فيها البلاد التي كانت على شافة الهاوية.

- لقد أجمعت أغلب الشهادات أنّ ما وقع يوم 7نوفمبر 1987 هو مطابق للدستور وقد طبّق بأسلوب إنساني وحضاري في كنف الاحترام لبورقيبة ولتاريخه المجيد كما كان لبيان السابع من نوفمبر تأثيره على التفاف كلّ أطياف المجتمع التونسي حول التغيير. و رغم حسن المعاملة والاحترام الذي تلقاها الزعيم طول حياته فقد كان قرار منع بثّ مراسم جنازته على الهوى بالصوت والصورة أمرا أثار حفيظة وغضب كلّ التونسيّين بمختلف مشاربهم ومواقعهم كما كان له صداه السيّئ في العالم بأسره رغم أن ملف ترتيب مراسم جنازة الزعيم الحبيب بورقيبة كان في أدراج الرئاسة كما صرح به السيد محمد جغام.

- واصلت الدولة التونسيّة خلال فترتي الحكم (بورقيبة وبن على) الاعتماد على تلازم وثيق كان هو أساس الاستقرار السياسي والاجتماعي وهو التوازن بين قوّة الحزب وقوّة المنظّمة الشغيلة وقوّة الدولة وكانت الأزمات التي تنشب من حين لآخر هي نتيجة الاختلال في هذا التوازن التاريخي بين هذه المكوّنات.

- هناك

إجماع على أنّ وصول زين العابدين بن علي للحكم أنقذ النظام و الحزب الاشتراكي الدستوري الذي تجددليصبح التجمع الدستوري الديمقراطي و أطلق سراح كل المساجين السياسيين ووقع جلّ الطيف السياسي على ميثاق وطني يحدد التوافق على مسالة الهوية و النظام السياسي والحرياتو الديمقراطية و العلاقات الخارجية .

- انتظمت انتخابات تشريعية و رئاسية سابقة لأوانها. وإن أجمع جل الممضين على الميثاق الوطني على ترشيح السيدزين العابدين بن علي للرئاسية فقد أخفق هؤلاء في تشكيل قائمة وحدة وطنية في التشريعية لتأمين الانتقال الديمقراطي المنشود بامتناع البعض عن خوض الإنتخابات في قائمات مشتركة و خاصة السيد أحمد المستيري، مما يعتبر إجهاضا لتأسيس المسار الديمقراطي من خلال برلمان يمثل في دورته الأولى كل الفاعلين السياسيين. كما نتج عن هذه الانتخابات انقطاع التواصل بين النظام و الإسلاميين ثم القطيعة و التصادم إثر إقرار قيادة حركة النهضة تحرير المبادرة لإتباعها أدىإلى حرق مقر لجنة التنسيق التجمع

الدستوري الديمقراطي بباب سويقة، وحصلت تجاوزات لم يكن من الممكن التصدي لها وهو ما تسبب في تراجعانفتاح النظام و اللجوء إلي المعالجات الأمنية و تعطل المسار الديمقراطي .

- إن حماية الحريات الأساسية التي كانت محور التزام كل الممضين على الميثاق الوطني انتهكت من أطراف إثر فشلها في أول انخراط في المسار الديمقراطي مما دفع بالنظام إلى التصلب و الانغلاق و مراجعة الخيارات في خضم محيط مناوئ للتفتح على الفصائل المتطرفة لكن طول فترة تلك المراجعة دفع بتوخي المعالجات

الأمنية و فسح المجال للتصادم و المحاكمات و تجييش الرأي العام الدولي فأثر ذلك علىتعاطي النظام مع حلفائه التقليديّن.

- رغم المجهود التضامني الذي يقوم به الحزب والدولة من رعاية اقتصاديّة واجتماعية وصحية للأشخاص و الفئات ذات الحاجيات الخصوصية و سياسة الإدماج في المجتمع و تنمية المناطق الوعرة جغرافيا، تبقى مسألة حقوق الانسان والحريات الفردية والعامة قضية مطروحة على الحزب و الدولة لم يتحقق فيها تقدما ملموسا و أضرت بصورة النظام نظرا للإفراط في تسيّسها من كل الأطراف وتبقى نجاحات الإنجازات الاقتصادية و الاجتماعية التونسية مرجعا للدول النامية و في الترقيم الدولي تحققت بفضل التخطيط المحكم و قدرة الكفاءات التونسية في التصور و الإنجاز.

- منذ انطلاق التجمع الدستوري الدستوري، في 27 فيفرى 1988 كان هنالك موقفان مختلفان صاحبا مسيرة التجمع إلي حين حله: موقف يقر بوضوح صفة الدستوري destourien للتجمع و يهدف إلى ربط التجمع الجديد بماضي الحزب الدستوري لمواكبة المرحلة الجديدة، يقابله طرف يري أنّ النضال من أجل الدستور مرحلة انتهت بعدما حققت الهدف ألاوهودستور للبلاد و ينبغي أن يواكب الحزب الجديد "التجمع" المرحلةً الجديدة في البناء الديمقراطي الشعبي.

- خلال اللجنةً المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري المنعقدة في 26 و 27 فيفرى 1988 تم الاتفاق على إعادة هيكلية الحزب و تم إقرار مبدأ الانتخاب في كل هياكل الحزب من ذلك أعضاء لجنة التنسيق من هياكل القواعد المنتخبين وأعضاء الديوان السياسي من أعضاء اللجنة المركزية المنتخبين، وهو ما كان يطالب به المنشقون عن الحزب في مؤتمر 1971، لكن لم يتم ذلك و بقي التعيين هو القاعدة في مستوى لجان التنسيق والديوان السياسي إلي آخر مؤتمر للحزب سنة2008 وهو موروث من مؤتمر المصير لسنة1964.

- المصالحة الوطنية التاريخية جسمها الرئيس بن على في 20 مارس 1989 بإسناد الصنف الأكبر من وسام الاستقلال إلى كل رموز الحركة الوطنية: صالح بن يوسف، محمد منصف باي، وعبد العزيز الثعالبي، محمد علي الحامي، الطاهر صفر، الحبيب

ثامر،الحبيب بوقطفة، الهادي السعيدي، المختار عطية، صلاح الدين بوشوشة، علي الزليطني و مصباح الجربوع لتحقيق الوفاق الدستوري و انسجام البورقيبين و اليوسفيين في رحاب مختلف هياكل التجمع الدستوري الديمقراطي منذ جلب رفاة صالح بن يوسف في جويلية1988 و ترسيخ نضاله في ذاكرة التونسيين في المجال السياسي و الثقافي والنضال الوطني، و كل من حاول الإيهام بعدم المصالحة الدستورية و القفز على محاولة تصحيح تاريخ النضال الوطني هو نبش في الماضي لغايات سياسوية و تحريك النعرات الجهوية و الصراعات السياسية لا أكثر و لا أقل .

- تميّزتبداية حكم فترة7 نوفمبر بدقة الإصغاء و المتابعة و نجاعة معالجة مشاغل عامة التونسيين و للمشا كل الاجتماعية و للإشكالات التنموية بالاتصال المباشر وعبر هياكل التجمع الدستوري الديمقراطي و مؤسسات الدولة و هياكلها، مما أضفى المصداقية على التوجهات و الخيارات و على عمل السلطة الجديدة، لكن هذا التمشي بدأ يتقلص في الفترة الثانية من مرحلة التحول شيئا فشيئا و تراجع إلى نقطة البداية إلى أن فقدت هياكل التجمع نجاعتها وظهرت بوادر الغضب عبر التحرك في الشارع بطرق مختلفة استغلها معارضو النظام من أجل إضعافه من *لك أحداث الحوض المنجمي و بن قردان.

- اختلال هياكل التجمّع أدت إلى ضعف النظام و ابتعاده عن مشاغل الناس. فالنظام سقط عندما فقد أنصار الحزب إشعاعهم و بدأ يتجسم السقوط في الانتخابات التشريعية لسنة 2009 من خلال ضعف الإقبال على الحملة الانتخابية وعدم التواصل مع المركزية الحزبية، و من خلال الانتخابات البلدية لسنة 2010 التي تخبطت في الصراع بين أعضاء القائمات الانتخابية للمجالس البلدية بين الثلث المعين من السلطة و الثلثان المنتخبان من القواعد الدستورية بالمناطق البلدية و تعثر تجديد الهياكل القاعدية سنة 2010 التي لم ينجز منهاسوى الثلث من مؤتمراتها بسبب عدم إقبال المترشحين والناخبين عليها على حد السوى بعدة جهات خاصة تلك التي عرفت أشد التوترات في ديسمبر 2010 و جانفي 2011.

- منذ سنة 2006، أقدم التجمع الدستوري الديمقراطي على تغيير طريقة عمل المخاطبين الطبيعيين المنتمين له في التعاطي مع القضايا الأساسية الوطنية و الجهوية

نذكر منها أحداث الحوض المنجمي و أحداث بن قردان و التحركات المطلبية على سبيل المثال و في الملفات السياسية الهامة مثل تنقيـــــح الدستور، التعاطي مع ملفات المعارضة و مع القضايا الحقوقية.

- الحزب الاشتراكي الدستـــوري كان متقدما على الدولة منذ مؤتمر المصير لسنة 1964 مما جعل منها دولة الحزب، وقد تحول في ما بعد إلى حزب الدولة في مرحلة التجمع الدستوري الديمقراطي حيث أصبح حزب وظيفي للدولةً بقوة أنصاره الذين فقدوا تدريجيا البعد النضالي من أجل قيمه و مبادئه التي يستمد منها قوته لدي قواعده، حزب أصبح يعتمد في ديمومته على الدولة و يعتبرها من بناءه و من مكاسبه التاريخية وكانت النتيجة أن سقط بسقوط النظام.

- منذ تحوير الدستور سنة 2002، بدأت تظهر سلطة موازية في تسيير الحزب وهياكـــل الدولة في محيط رئيس الدولة و رئيس الحزب، أخضعت الحزب والدولة إلي أقطاب التأثير التي أخلت بالتوازنات المعهودة في التسيير في الحكم و في الحزب وبين الجهات والفئات والقطاعات، فبدأ يتحول التعلق بالنظام إلى نفور منه و ظهر شعور الكراهية و الحقد للملتفين عليه بدون وجه و المستغلين قربهم لرأس النظام للثراء الفاحش.

- بمرور الزمن، تخلى الحزب عن لوائ ح مؤتمراته و أصبح البرنامج الرئاسي هو المرجع و أصبحت قائمات التجمع في الانتخابات التشريعيةً لا تحمل برنامجا منبثقا من عمق قواعد وهياكل الحزب بل منبثقة لبرنامج الجمهورية .

الدراسات و المساهمات المعتمدة
في أشغال لجنة القراءة السياسية

تأسيس الدولة المستقلة و النظام الجمهوري
على وقع المستقبل و تجاوز الماضي

الاستقلال الداخلي و الخلاف البورقيبي اليوسفي و توابعه

الاستاد عادل كعنيش، برلماني سابق

كانت بداية القراءة النقدية لسياسات الحكم 1955 – 2010 عسيرة، استوجبت التفاهم خاصة بين الدستوريين حول منطلقات الدولة المستقلة و ما حام حولها من تجاذبات و توافقات و صراعات و تسويات.

و لننطلق من جولة الزعيم الحبيب بورقيبة سنة 1947 الدعائية للقضية التونسية و مناقشاته مع بعض وفود الأمم المتحدة وعودة من القاهرة سنة 1949 إلى تونس، اقتنع بان قضية تونس لم تعرف و لن يعتني بها ما لم يضطرب بها الأمن بصفة واضحة حيث ركّز جهوده على تنظيم الشعب حول الحزب الحرّ الدستوري للاستعداد للكفاح المسلّح لتحرير البلاد من المستعمر لأنه تحسس رفض فرنسا للحلّول الوسطى لاستقلال البلاد.

فاستطاع تكوين جبهة قوميّة واعية وصلبة لها جاهزية لمعركة التحرير التي انطلقت في 15 ديسمبر 1951 كردّ على "مذكّرة 15ديسمبر1951" و التي أجابت فيها فرنسا بالرفض لمطالب الشعب واستعدّ الحزب والمنظّمات القوميّة للمقاومة وطلب بورقيبة من حكومة التفاوض رفع القضّية التونسيّة للأمم المتّحدة في 9 جانفي 1952. كما دعا جهرا للكفاح المسلّح بحضور الجندرمة الفرنسيّة في اجتماع تاريخي في مدينة "بنزرت" وذلك يوم13 جانفي 1952 الذ يألقى فيه خطابا باللغتين العربية و الفرنسية لإيصال رسالة فحواها للمقيم العام الفرنسي الجديد جان دي هوتوكاوك Jean De Hautecloque الذي أرست باخرته في نفس اليوم بميناء سوسة.

و في18 جانفي 1952، يوم اعتقال القيادات الدستورية و في مقدمتها الزعيمالحبيب بورقيبة رئيس الحزب صحبة المنجي سليم مدير الحزب و وضعهما في الإقامة الجيرية بجزيرة جالطة و إيقاف حوالي عشرين شخصية من إطارات الحزب و بعض الشيوعيين و إبعادهم إلى الجنوب، و في ظل غضب شعبي عارم، و رغم منع المقيم العام لنشاط

الحزب، تمكن الحزب من عقد مؤتمره الرابع بسيدي محرز بتونس برئاسة المناضل المرحوم الهادي شاكر عضو الديوان السياسي و تقرر فيه تأجيج الكفاح من أجل إلغاء الحماية و تحول تونس إلى دولة مستقلة ذات سيادة منددا بالاعتقالات داعيا الشعب إلى الكفاح لتحرير البلاد من المستعمر. و شكل ديوان سياسي جديد يرأسه الحبيب بورقيبة (معتقل) و يتكون من مناضلين نذكرهم لأننا سنجدهم فاعلين في مرحلة الاستقلال مثل صالح بن يوسف (الأمين العام) و المنجي سليم (معتقل) وأعضاؤه الهادي نويرة، فرحات حشاد، الهادي شاكر، علي البلهوان، جلولي فارس، الصادق المقدم،الطيب المهيري، أحمد المستيري و غيرهم.

وقد استجاب الشعب لنداء الثورة وسجّل ملاحما وأياما خالدة في كلّ أرجاء البلاد بالتزامن مع المناورات السياسية النافذة التي كانت تحركها رموز قيادة الحزب بزعامة الحبيب بورقيبة من منفاه الذي كان في نفس الوقت لا يؤمن بسياسة غلق الأبواب بل كان دائما يترك للخصم منفذا يأتي منه للتفاوض حتى" يرجع للجادة" حسب العبارة الذي اشتهر بها. و طالب المقيم العام "ديهوتكلوك" من "الباي" إقالة حكومة" شنيق" التفاوضيّة فرفض الباي وتمسّك بها و كان الحسم في إقالتها لسلطات المقيم العام الذي عوضها بحكومة "صلاح الدين بكّوش" في 28 مارس 1952. وقد رفض أعيان الأمة التونسية المشاركة فيها أو التعاون معها و في مقدمتهم الهادي نويرة ،القيادي الوحيد من الديوان السياسي الذي بقي خارج السجن.

وقد حاول وزير خارجيّة فرنسا يوم 19 جوان 1952 أمام الجمعيّة الوطنيّة الفرنسيّة تقديم برنامجَ إصلاح لكن لم يكن فيه أي تنازل وكان مضمونه لا يغيّر طبيعة الاستعمار وقد تفطّن الحزب أنّ هذا المقترح ليس سوى ربحا الوقت وتجنّب غضب المعمّرين الفرنسيّين في تونس. فعقدت المنظّمات القوميّة اجتماعا رفضت فيه هذه الإصلاحات التي إعتمدتأسلوب الازدواجيّة المرفوضة وتواصل الضغط على "الباي" ليوافق على هذه الإصلاحات التي رفضها بدوره و تكوّن مجلس الأربعين الذي ضمّ المنظّمات القوميّة وأعيان تونس من رجال دين ومثقّفين للوقوف إلى جانب الباي وشدّ أزره حتى لا يمرّر

الاستعمار إصلاحاته الهزيلة خاصة و أن المنظمة الأمم المتحدة صادقت في جلستها العامة ليوم16 أكتوبر 1952 على تسجيل قضيتي تونس والمغرب لتشرع اللجنة الخاصة في دراستهما يوم 4 ديسمبر 1952 و فشلت فرنسا في مواجهة الرأي العام الدولي و وضعت حلفائها في حرج لكن لم تمر لائحة منح الاستقلال في مناقشة القضية يوم 13 نوفمبر1953 بحضور صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد و رئيس البعثة التونسية لدى الأمم المتحدة الذي صرح إثر ذلك إن – الشعب التونسي سيواصل كفاحه في سبيل حريته و استقلاله .

وتفطّنت فرنسا إلى الدور الهام الذي كان يلعبه فرحات حشّاد الزعيم الوطني النقابي في جلب التعاطف الدولي مع القضية التونسية وهو الذي يتمتّع بالحصانة بحكم مركزه في الحركة العمّاليّة العالميّة لذلك عمدتْ إلى دفع اليد الحمراء لإغتياله غدرا يوم 5 ديسمبر 1952انتقاما من حماسه الوطني ولدوره الفعّال في الحزب الدستوري وذلك للقضاء على المقاومة التي كان الاتّحاد سندها القوى ولكن حادثة الإغتيال ألبت الرأي العام الدولي على فرنسا.

وأمام صمود المقاومة و ضغط الرأي العام الدولي لتصفية الاستعمار، ناورت فرنسا بتغيير المقيم العام "ديهوتكلوك" بالمقيم " بيار فوازار" في 2 سبتمبر 1953وانتهجتْ سياسة التهدئة مثل أطلاق سراح بعض القيادات الدستورية و عودة المنجي سليم إلى سالف نشاطه الحزبي في العلن لكن دون قبول التعامل معهم ودون مراجعة مواقِفها.
فأصبحت تونس تعيش ركودا و انتظارا مما سمح للحزب بالسيطرة على الموقف لكن بورقيبة تصدّى لسياسة التهدئة حتى لا تكون سببا لإطفاء جذوى المقاومة بالدعوة إلى مواصلة الكفاح واجتمع مجلس الأربعين بدعوة من الحزب والمنظّمات القوميّة و تمسك بضرورة إلغاء نظام الحماية.
ثمّ جاءت حكومة" محمّد صالح مزالي" التي لم تحض بأي تمثيل شعبي فأمضى "مزالي" الإصلاحات المعروفة باسم "إصلاحات مزالي فوازار" والتي لم تغيّر شيئا من

طبيعة الحماية وأعلن الديوان السياسي للحزب معارضته لهذه الإصلاحات ونادى باستئناف المقاومة والنضال للخروج من المأزق فحاول المقيم العام استرضاءهم بنقلة الزعيم الحبيب بورقيبة من جزيرة جالطة إلى جزيرة "لاقروا" الفرنسية يوم 21 ماي 1954ممّا مكّنه من ربط الصلة مع أعضائه والتشاور معهم وتوجيههم كما تمكّن من نشر مقال في مجلّة "الاكسبراس" منتقدا فيه مزالى و الباي وكان ذلك إشارة منه لمواصلة المقاومة التي نشطتْ من جديد و نفذت العديد من العمليات البطوليّة كردّ فعل على جرائم " اليد الحمراء" العديدة و الخطيرة مثل اغتيال الهادي شاكر في 13 سبتمبر 1953الذي امن تواصل القيادة الدستورية يوم اعتقال الحبيب بورقيبة و نفيه في جالطة ولم يستقرّ الأمن في البلاد كما كانت تطمح لذلك فرنسا.

و في هذا الظرف المتشنج و فتور التواصل مع المستعمر، عُيِّن السيد "منداس فرنس" رئيسا للحكومة الفرنسيّة يوم 17 جوان 1954و الذي صرح اثر تعيينه على منبر الجمعية الوطنية الفرنسية بأن " فرنسا وعدت بتمكين الشعبين التونسي و المغربي من التصرف في شؤونهما ... وأنه سيفي بهده التعهدات و سيواصل الحوار الذي يأسف لانقطاعه" الشيء الذي اعتبرته قيادة الحزب منعرجا سياسيّا هاما بالنسبة للقضيّة التونسيّة فبمجرّد ما انتهى" منداس فرنس" من معالجة القضيّة الهند الصينيّة حيث انتهت معركة "بيان بيان فو" بهزيمة ساحقة لفرنسا واضطرت لعقد صلح مع الجنرال "جياب" بدأ اهتمامه بالقضيّة التونسيّة وكلّف " آلان سافري " الذي يعرف تفاصيل الملفّ التونسي بإعداد مذكّرة أرسلت لبورقيبة الذي كان في جزيرة " لا قروا" وكان "منداس فرنس" يرغب في استتباب الأوضاع حتى لا يشتعل المغرب العربيدفعواحدة ووقع الاتصال ببورقيبة الذي أفاد" ألان لاسافري" بأنّه مستعدّ لقبول الاستقلال الداخلي وأصبح الزعيم بورقيبة يبلّغ مواقفه للطرف الفرنسي عن طريق المرحوم "محمّد المصمودي" في ظرف كانت فيه قوى الأمن تُكثِّفُ المراقبة والتمشيط والإيقافات و اليد الحمراء كثّفت في عملياتها الإرهابيّة و مواصلة الجيش الفرنسي ملاحقة المقاومين والمناضلين التونسيّن حيث لم تهدأ المعركة بسقوط حكومة مزالي (جويلية 1954)

عندها طلبت الحكومة الفرنسيّة من بورقيبة الذي كان مبعدا في جزيرة " لاقروا" أن يأذن بإيقاف المقاومة لكنه رَفْضَ و دعا لمواصلة المقاومة. و سعيا منها للتهدئة ، عمدت فرنسا إلى نَقْل الزعيم بورقيبة من جزيرة "لاقروا" إلى قصر" لافرتي La Ferté" ب"اميلي Amily " يوم19 جويليّة 1954 ودعا "منداس فرنس" المرحوم "محمّد المصمودي" ممثّل الحزب الحرّ الدستوري الجديد في باريس واستقبله سرّا في "جيناف" وأعلمه أنّ فرنسا مستعدّة للإيفاء بوعودها وأطلعه على مشروعه على شرط أن يقبل الحزب اختصار مشاركته في حكومة المفاوضات ببعض الوزراء مسايرة للرأي العام الفرنسي وحتى لا يحرج الحكومة الفرنسيّة وطلب منه أن يعلمه برأي بورقيبة في هذا الموضوع فقبل ذلك قبادر "منداس فرنس" بتعيين الجنرال" ديلاتور" مكان الجنرال "غرباي" المتصلب و عرض الامر على مجلس الوزراء الفرنسي يوم 30جويليّة1954 الذي أصدر بلاغا جاء فيه :"تعطي فرنسا نفسا جديدا للعلاقات التونسيّة الفرنسيّة " ثمّ قَدِمَ "منداس فرنس "لتونس في 31 جويليّة في زيارة فُجْئِيّة وأعلن عن نية فرنسا لمنح استقلال تونس الداخلي في خطاب رسميّ أمام "الباي" في" قرطاج".

بعد مفاوضات شائكة لأعضاء حكومة المفاوضات مع فرنسا بتوجيه من الزعيم الحبيب بورقيبة، عاد بورقيبة منتصرا إلى أرض الوطن في غرّة جوان 1955 استقبله الشعب التونسي بحشود كبيرة جاءت من كل الجهات من كل الفئات جسمت الوحدة القوميّة في أبهى صورها و كانت رسالة قوية للطرف الفرنسي لرمزية زعيمهم واعتبر الاستقلال الداخلي انتصارا لنضال الشعب التونسي وخطوة هامة تمهّد للاستقلال التام الذي هو هدف الأسمى.

لكن هذا لم يكن من رأي المرحومصالح بن يوسف ومن انحاز إلى صفّه، فسرعان ما برزت بوادر تصدّع الجبهة القوميّة وأعلن صالح بن يوسف:"أنّ الشعب التونسي يرفض تلك الاتّفاقيات وهو عازم على إحباطها بجميع ما لديه من وسائل وعليه فإنّ توقيع تلك الاتّفاقيات وفرضها على الشعب معناه إعلان الحرب عليه" فعاشت تونس فترة انقسام خطيرة أدّت إلى فتنة كادت تفتك بالوحدة القوميّة التي كانت صلبة في كل مراحل مقاومة الاستعمار.

ولعلّ تباين وجهات النظر بين الزعيمين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف يعزى إلى أنّ بورقيبة كان يعتبر أنّ ظروف المواجهة والوضع الميداني وتطوّر السياسة الفرنسيّة تدفع إلى مسايرة الوضع والانقضاض على الفرصة وقد ساعده على ذلك المرحوم المنجي سليم والمرحوم الطاهر بن عمّار اللذانِ كانا حريصين على التشاور معه والأخذ بتوجيهاته حيث نقل بورقيبة إلى باريس وصار قريبا من مكان التفاوض للتحكّم في مجريات مراحل المفاوضات بينما كان بن يوسف في جنيف ثمّ سافر" لبندونغ" في 30 مارس1955 في نطاق تدويل القضيّة التونسيّة. لذلك اعتبر بن يوسف أنّ الصيغة النهائيّة للاتّفاقيات لا تتوافق والشروط التي قدّمها هو للمفاوضِين التونسييّن.

وتسبّب هذا الخلاف في ظهور اتّجاهين: الاتّجاه البورقيبي المدعّم من الاتّحاد العام التونسي للشغل والإتّحاد العام للأعراف والاتّحاد العام لطلبة تونس ومن الوطنيّن أمثال المرحومين علي بلهوان و الباهي لدغم ورشيد إدريس والطيّب سليم....بينما ساند اتّحاد المزارعين وبعض الوطنيّن أمثال المرحومين حسن التريكي ويوسف الرويسي الاتّجاه اليوسفي.

وكانت الحكومة التي تكوّنت تبعا للاستقلال الداخلي تساند بورقيبة وكانت وزارة الداخليّة وجهاز الأمن والإدارة الجهويّة تحت سلطة وزير الداخليّة المنجي سليم ويعتبر هذا دعما فعليّا للسيادة التونسيّة وباكورة ثمار الاستقلال الداخلي.

وبدأت المواجهة بين أنصار بورقيبة وأنصار بن يوسف وكان كلّ طرف ينظّم اجتماعات شعبيّة يشرح فيها موقفه ويندّد بخصمه نذكر من هذه اجتماع المرحوم صالح بن يوسف يوم6 أكتوبر 1955 في جامع الزيتونة الذي قال فيه بالخصوص:"أنّ الاستقلال الذي يضع أمن البلاد وقضاءها في أيدي أجنبيّة إنما هو إلّا استقلال زائف وخِدعة استعماريّة" ودعا الشعب إلى "رفض هذه الاتّفاقيّة والرجوع للكفاح المسلّح والتضامن مع الشعبين الشقيقين المغربي والجزائري ضدّ الاستعمار الفرنسي."

وبعد هذا الخطاب بيومين التأم الديوان السياسي للحزب وقرّر تجريد صالح بن يوسف من الأمانة العامة ورفته من الحزب. لكن صالح بن يوسف رفض هذه القرارات واعتبر أنّ

الجهة التي اتّخذتها ليست ذات أهليّة وأعلن عن استمراره في مباشرة مسؤوليّة الأمانة العامة للحزب .

وتواصل الصراع على أشدّه بين أنصار بورقيبة والديوان السياسي وأنصار بن يوسف والأمانة العامة لإحراز التأيّيد الشعبي وكسب الأنصار فنظّم بن يوسف اجتماعا في جامع عقبة بن نافع في القيروان إثر انتهاء صلاة الجمعة يوم 28 أكتوبر1955 من نفس السنة حضره جمع غفير من المناضلين. و ردّ عليه بورقيبة باجتماع حاشد في ساحة عموميّة بالقيروان يوم 30 أكتوبر 1955. ثمّ واصل بن يوسف حملته في الجنوب وانضمّ إليه بعض المقاومين وتطور الصراع لمواجهة مسلّحة بين أنصار بورقيبة وأنصار بن يوسف. وبعد أن عقد بن يوسف اجتماعا ضمّ ما يزيد عن 20 ألف في ملعب "جِيَنْدِري"(زويتن حاليّا) غادر البلاد يوم28 جانفي1956 ليواصل من المهجر معارضته للاستقلال الداخلي وتحريض أتباعه على المواجهة

مؤتمر صفاقس للحزب الحر الدستوري الجديد

كان مؤتمر" صفاقس" هو المؤتمر الخامس للحزب الحرّ الدستوري الجديد وهو أوّل مؤتمر علني بعد1937انعقد في15 نوفمبر1955قبل خروج بن يوسف من تونس، يقول الزعيم الحبيب بورقيبة أنه انعقد بصفاقس" باقتراح من الحبيب عاشور الذي حرص على ذلك نظرا لتوفّر عددا من العمّال القادرين على الحفاظ على سلامتي وسلامة المؤتمر..وألقيتُ خطابا طويلا أَفْسحتُ فيه المجال لصالح بن يوسف كي يحضر أشغال المؤتمر وقد عَابَ عليّ المؤتمرون دعوتي هذه لكنّي تمسكت بها حتى يحضر و يُفْسِح عن نواياه أمام المؤتمرين بدون مراوغة لكنّه رفض ....وقد أخذ الكلمة المرحومالطاهر عميرة وتسائل عن مفهوم الاستقلال بينما السجون مازالت تعجّ بالمساجين فكان ردّ المنجي سليم عليه متعثّرا – فهو ليس بخطيب كما هو معروف - فطلبتُ الكلمة وأعدت للأذهان أنّي طيلة المفاوضات بقيت في حالة إيقاف ورقّابة جبريّة في فرنسا بالذات..."

ويمكن اعتبار مؤتمر "صفاقس" نهاية المعركة السياسيّة بين أتباع بورقيبة وأتباع بن يوسف حيث اعتبر هذا المؤتمر أنّ الاتّفاقيات التونسيّة الفرنسيّة التي تقرّ بالحكم الذاتي" مرحلة هامة في طريق الاستقلال التام وطالب بمواصلة العمل حتى يتحقّق الاستقلال التام الذي هو أسمى غاية يطمح لها الشعب التونسي ".ويكون هذا المؤتمر قد حسم الخلاف لفائدة بورقيبة. ثمّ اجتمع المجلس الملّي للحزب في 21 جانفي 1956 ودرس الوضع الراهن الجديد وأعلن:"أنّ الأوضاع السياسيّة لا تنفكّ تتطوّر بالبلاد التونسيّة وبالعالم عموما تطوّرا يسير بتونس نحو الاستقلال التام" وطالب ب:"اختصار مراحل تحويل المسؤوليّة وتوفير الوسائل الضروريّة لإنشاء قوّة نظاميّة مسلّحة (جيش) و إدخال تعديلات على الحكم الذاتي تجعله متناسقا والواقع التونسي ".

بعد هذا التأيّيد للمنهج البورقيبي في الداخل والتطوّرات المتسارعة التي ظهرت في العالم، رأى الحزب أنّ الظرف مناسب للمطالبة بالاستقلال التام وسافر بورقيبة لهذا الغرض لفرنسا وقابل رئيس حكومة فرنسا "قي مولي" وتَمَّ الاتّفاق على إرسال وفد للتفاوض وبعد تعطّله بسبب مماطلة الفرنسيّين، انطلقت المفاوضات يوم 29 فيفري 1956ثمّ وقع التوقيع على الاتّفاق الذي اعترفت ضمنه فرنسا باستقلال تونس ونصّ على : "ممارسة تونس مسؤوليتها في ميادين الشؤون الخارجيّة والأمن والدفاع وتشكيل الجيش الوطني" . وهي أسس السيادة التونسيّة وكان من المفروض لو كان الخلاف حول استقلال البلاد التام أن تزول الخلافات و يتّجه كلّ الوطنيّن والزعماء لبناء دولة الاستقلال بعد وثيقة الاستقلال التام. لكن كان لبن يوسف رأي آخر ولعلّ هدف إختلافه مع بورقيبة لم يكن الاستقلال الداخلي لان أنصاره واصلوا الفتنة بعد إعلان الاستقلال التام إضافة إلى استقوائه بزعماء الشرق وواصل التحريض على بثّ الفوضى باستعمال العنف و إعلان العصيان. وقد بادله الديوانالسياسي عن طريق مناضليه عنفا بعنف ويمكن التأكيد أن أسباب الخلاف يمكن بالأساس إلى أسباب زعامانية من جهة و لإنخراط بن يوسف أثناءتواجده بالقاهرة في مسار يتعلق بوحدة النظال بين شعوب المغرب العربي وهو ما يفسر ترأسه لوفد بلدان المغرب العربي في مؤتمر باندوينغ.

تجسيم السيادة: وضع الدستور وإعلان الجمهوريّة و تأسيس مؤسساتها

(تقديم مكي العلوي و عادل كعنيش، برلمانيان سابقان)

لم يعرف العالم الإسلامي فكرة البرلمان إلاّ في أواسط القرن التاسع عشر لأنّ الشورى كما نصّ عليها القرآن هي المبدأ الذي قام عليه الحكم في الإسلام والشورى كما شرحها صاحب التحرير والتنوير هي: " الاستعانة برأي المستشارين في مهام الأمّة ومصالحها". و لم يكن من السهل قبول فكرة البرلمان في العالم الإسلامي وفي تونس وذلك في نطاق رفض كلّ ما هو غربي ودخيل. و كان الاحتراز قويّا حيث تعتبر الشريعة الإسلاميّة هي المصدر الوحيد للقوانين. وبعد تعدّد دعوات المصلحين للاقتباس من النظم الغربيّة و دخول العديد من مؤسّسات الغرب لتونس بدأ التفكير في البرلمان باحتشام إلى أن بلغت الدعوة لإنشائه ذروتها في 9 أفريل 1938 حيث كشفت تلك المظاهرات الحاشدة للشعب التونسي نضجا سياسيّا و أصبح البرلمان مطلبا شعبيّا ينادي به عامة الناس في الشوارع ويصطدمون من أجل تحقيقه مع القوى الاستعمار مخلّفين شهداء فداء للبرلمان التونسي، الخيار الذي راود كثيرا قادة الحركة الوطنيّة.

فبعد الاستقلال الداخلي مباشرة وقبل الإعلان عن الاستقلال التام في 20 مارس 1956، تمكّن بورقيبة من استصدار أمر من الباي بتاريخ 29 ديسمبر 1955 ينصّ على إنشاء مجلس قومي تأسيسي.

وجرت الانتخابات الحرة و المباشرة في25 مارس1956 وكان التنافس على 98 مقعدا، فازت بها قائمات الوحدة القوميّة التي حرّرت البلاد والمتكوّنة من الإتّحاد العام التونسي للشغل واتّحاد الأعراف والإتّحاد الوطني للمزارعين و المتنافسة مع قائمات الحزب الشيوعي في تسع دوائر وبعض القائمات المستقلّة .

و كان الحبيب بورقيبة أول من ترأس المجلس القومي التأسيسي و كذلك أول رئيس حكومة (14أفريل 1956) بعد الاستقلال ثم أول رئيس للجمهورية التونسية بعد إعلان الجمهوريّة في25 جويليّة1957

و عقد المجلس القومي التأسيسي أوّل اجتماع له يوم8 أفريل1956 نظرا لما لهذا التاريخ هذا اليوم من سنة1938 من رمزية لكفاح الشعب التونسي من أجل البرلمان و مقاومة الاستعمار من اجل نيل الاستقلال وأسندت رئاسة المجلس بالإجماع للحبيب بورقيبة الذي القي خطابا في هذه الجلسة الأولى هو بمثابة الخطوط العريضة لدستور 1959 فلو تصفحنا اليوم هذا الدستور من التوطئة إلى آخر فصل فيه لوجدناه منسجما مع ما جاءفي خطاب الزعيم الحبيب بورقيبة الذي لخّص في هذا الخطاب كلّ المبادئ والقيم التي ينبغي أن يبنى عليها أوّل دستور نابع من إرادة الشعب.

فقد استهلّ بورقيبة خطابه بالتذكير أنّ هذا المجلس يجتمع بإرادة الشعب دون سواه وأنّ الشعب هو صاحب السيادة الشرعيّة الحقيقيّة وبعد أن ترحم على شهداء الوطن بما في ذلك شهداء 9افريل 1938الذين سقطوا تحت رصاص المستعمر وهم ينادون ببرلمان تونسي عرّج على استشهاد المرحوم حسين بوزيان يوم واحد بعد انتخابه برصاص الأمانة العامة . ودعا النوّاب أن يكون أوّل عمل يقومون به هو أن يسجّلوا أنّ تونس دولة حرّة مستقلّة ذات سيادة كاملة وعليهم أن يوفّروا الضمانات القانونيّة اللازمة ليتخلّصوا من كلّ القيود عند سنّ الدستور الذي يجب أن يتلاءم مع وضعيّة تونس كما دعاهم إلى أن لا يضيعوا الوقت في الجدال والنظريات التي لا جدوى من ورائها بل الاعتماد على منهاج ناجع في عملهم يعتمد على الواقع التونسي وليكون الاجتهاد ايجابي وسريع الإنجاز حتى يوضع الدستور في أقرب وقت ممكن كما أوصى بالمحافظة على وحدة الأمّة باعتبار أنّ العضو الذي انتخب في جهته هو اليوم نائب الأمّة جمعاء كما بيّن أنّ تعدّد الآراء وتباين وجهات النظر مطلوب لكن بعد القرار النهائي يكون الخلاف أو العناد ضار ويحدث تصدّ ع وانقسام في الصفوف وعرقلة للأعمال وبيّن أنّ الاتّعاظ والإطّلاع على تجارب الغير يجب أن لا يقصد به التقليد الأعمى لأنّ تونس لها شخصيتها منذ آلاف السنين. ثمّ نبّه إلى أنّ الاستمرار في الخلل و في الاختلاط في السلطات لتضخيم الإدارة و التنفذ السياسي لا يمكن أن يستمرّ لأنّ هذا الوضع مُضر بكرامتنا وهو مناف للعدل والتقدّم. و ذكّر أنّ تونس اليوم بصدد بناء دولة جديدة ينبغي أن يقام نظامها على

أسس واضحة ومتينة، نظام يساير هذا العصر ولكن قابل للتطوّر والتعديل. وليكن ذلك بالتروّي ومراعاة واقعنا ومعرفة نفسيّة شعبنا وتاريخه وحاضره لكي يضمن الدستور البقاء لدولتنا والاستقرار للحكم فيها، داعيا إلى أن لا ننسى أنّنا عرب وننتسب للحضارة الإسلاميّة وأنّنا نعيش في المنتصف الثاني من القرن العشرين ونريد أن نساهم في حضارة عصرنا وذلك بالتصدي للفوضى والاستبداد وبرفض الجمود. فالدستور سيضع حدّا للطغيان ولكلّ المظالم الداخليّة والخارجيّة. ومن اليوم سوف لن يتصرّف في حظوظ الشعب التونسي غير الشعب التونسي ولن يكون الحكم في بلادنا عقائديّا. كما تطرّق للحريّة التي يجب أن لا تنقلب الى فوضى، فللمواطن حقوق مقدّسة لكن تفرض عليه واجبات مقدّسة أيضا، فالحريّة ليست فوضى ومن يعتدي على حريّة غيره لا يستحقّ أن يكون حرّا وذكّر بالعدالة الاجتماعيّة و بعلاقة تونس بالعالم و نهى عن الانزواء وأكّد على ربط علاقات مع محيطنا الجغرافي ومع جيراننا و مع كلّ الشعوب على أساس احترام المساواة والسيادة.

لقد أبرز هذا الخطاب بوضوح ملامح دولة الاستقلال التي كان يطمح لها الشعب التونسي الذي ضحّى بالغالي والنفيس في سبيل الاستقلال ودفع الشهداء دماءهم ثمنا للحريّة ولعلّ أهمّ ما جاء في هذا الخطاب الذي كان العمود الفقري للعمل التشريعي للنواب المبادئ الضروريّة لبناء الدولة الوطنيّة ومن أهمّها السيادة للشعب و أنّ النوّاب هم في هذا المكان بإرادة من الشعب و لا يستمدون قوتهم إلاّ من صاحب السيادة الذي هو "الشعب". علما و أنه واصل حضور اجتماعات المجلس بصفتيه عضوا منتخبا و رئيسا للحكومة و كانت مساهمته في مناقشة الفصول و الحسم فيها بارزة منها الفصل الأول للدستور الذي ثبت هوية الدولة و المجتمع بقوة الفعل و الكلمة " تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، و العربية لغتها، و الجمهورية نظامها" و هو الفصل الوحيد الذي احتمي به المؤسسون لدستور 2014 للخروج من التجاذبات المعطلة للتقدم في كتابة الدستور الجديد فيما يتعلق بهوية الدولة. وهو الفصل الوحيد الكامل الذي يربط دستور 2014 بدستور 1959

ودامت أعمال هذا المجلس 3 سنوات لأنّ أشغاله مرّت بمرحلتين الأولى لصياغة دستور لملكيّة دستوريّة على غرار بريطانيا ثمّ عندما ألغيت الملكيّة أجهض هذا المشروع ولم يناقش في المجلس أمّا المرحلة الثانية فكانت لصياغة مشروع دستور لنظام جمهوري وانطلق المجلس في مناقشته ابتداء من 27 جانفي 1958 .

و عموما، مرّت مناقشة فصول الدستور في المجلس القومي التاسيسي بقراءة أولى استغرقت سنة وقراءة ثانيّة دامت أقلّ من شهر لمناقشة التوطئة وجلسة ثالثة تلا فيها المقرّر العام للدستور قرار المجلس إعلان الجمهوريّة ثمّ استعراض و مناقشة فصول الدستور فصلا فصلا وختمت هذه القراءة بالتصويت بالإجماع يوم 1جوان 1959 على الدستور وقد وقع الإختيار على هذا التاريخ لرمزيته إذ هو المنطلق الحقيقي لإقامة الجمهوريّة وبناء الدولة الوطنية.

معركة بنزرت

(التقديم: عامر قريعة، والي سابق مشارك في معركة بنزرت)

كانت البداية مع مداخلة عامر قريعة الوالي السابق الذي شارك في حرب بنزرت باعتباره ضابط من ضبّاط الحرس الوطني وقد كانت مداخلته عبارة عن وصف للأحداث كما عاينها كشاهد عيان و كان النقاش حادا بين المشاركين، جوهره الخلاف حول إن كانت هذه المعركة ضروريّة أم لا؟ ولماذا هذه المقامرة رغم اختلال الموازين؟

و يستخلص من هذا الحوار أنّ الصدام الذي وقع بين تونس وفرنسا في بنزرت ليس حربا بل هو إلّا معركة من المعارك الكثيرة التي خاضها الشعب التونسي لاسترداد سيادته وأرضه تحت لواء الحزب الحرّ الدستوري وبقيادة زعماء مخلصين للوطن وعلى رأسهم الزعيم الحبيب بورقيبة مهندس هذه المعارك التي بدأت بمعركة 9 أفريل 1938مرورا بالمعركة المسلّحة في 1952وصولا إلى معركة ببنزرت 1961التي حقّقت الجلاء العسكري عن كلّ التراب التونسي ممّا ساعد على الجلاء الزراعي فيما بعد حيث

استرجعت تونس كلّ الأراضي التي استولى عليها المستعمرون وبذلك اكتملت سيادة الشعب في قراره وعلى أرضه.

لكن منذ معركة بنزرت التي مرّ عليها إلى الآن ما يزيد عن نصف قرن والتي تزامنت مع الفتنة اليوسفيّة والمحاولة الانقلابيّة لسنة 1962سلك كلّ الذين كتبوا أو تحدّثوا عنها مذاهب شتّي غالبا ما تكون متناقضة بين رافضا لها ومعتبرا أنّها مجازفة أدّت إلى خسائر بشريّة وأضرارا بمدينةبنزرت وبين مؤيّد لها معتبرا أنّ فرنسا كانت لا تنوي التفريط في بنزرت لولا تلك الهبّة الشعبيّة التي راح ضحيّتها شهداء خاصة من شباب الحزب الأعزل إذ وهي ضريبة الدم لتحرّير الوطن واسترجاع السيادة و تبقى تونس من البلدان القلائل التي اقتصدت في دماء أبناءها بفضل حكمة زعيمها الذي تفادى الصدام مع المستعمر الغاشم ولم يأذن به إلّا عند الضرورة القصوى أي عند تعنّت المستعمر في قضايا مصيريّة و عند محاولاته إرهاب الشعب بالقوّة أو التنكّر لوعوده .

وللحكم على مدى صحّة موقف بورقيبة عندما دخل في صدام مع فرنسا للجلاء التام عن التراب التونسي من الضروري أن نقف عند أسباب هذه المواقف المختلفة من هذه المعركة وأن نتساءل هل لنا اليوم القول الفصل في أسبابها الحقيقيّة؟ أي هل بورقيبة على حقّ عندما دعا الشعب التونسي لمواجهة الجبروت الفرنسي في بنزرت لتحرير كامل الأرض التونسيّة؟

يَرْجع الاختلاف في المواقف من معركة بنزرت إلى ثلاث دوافع رئيسية عند الكتابة أو الحديث عن هذه المعركة وهي:

- **إمّا أنّ يكون الذي يكتب عن هذه المعركة قد تكوّن له رأي سلبي أو رأي ايجابي عن بورقيبة وهذا الرأي سيوجّه موقفه.**
- **وإمّا أنّ يكون الذي يكتب عنها متأثّرا بما كتبه المؤرّخون حتى وإن كان شاهد عيان أو مشاركا في الحدث.**
- **أو أنّ يكون الذي يكتب متأثّرا بمذكّرات رجال السياسة وخاصة الفرنسيّون منهم و على سبيل المثال ديغول.**

والجواب على هذه الاحتمالات و لتفسير هذا الاندفاع الشعبي الغير مسبوق و هذه التلقائيّة التي لبّى بها الشعب نداء الزعيم بورقيبة للوقوف في وجه المستعمر هو أنّ الحزب الحرّ الدستوري كان يعتمد في النضال على تكتيل الشعب و إصلاح ما أفسده الاستعمار في السلوك والعقليّة عن طريق ما يسمّيه بورقيبة الاتّصال المباشر فكانت الجماهير الشعبيّة هي قوّة الحزب الضاربة وذلك بشحذ العزائم والإيمان بالتضحية في سبيل الوطن بالنفس والنفيس وكان وراء ذلك الخطاب الذي يحرّك المشاعر خطّة سياسيّة فيها مراعاة لطاقة الشعب لخوض المعارك مع تحيّن ذكي للظروف العالمية المواتية الذي أسس للثقة المتبادلة بين الشعب و قيادته

ولعلّ الأسباب الأقرب للواقع هي:

أنّ قلوب الشباب التونسي كانت تفيض إيمانا في سبيل اكتمال استقلال الوطن وكان بورقيبة ملتزما مبدئيّا بمساندة الكفاح الجزائري فكان يقول :"لا أنام قرير العين ما دام دم إخوتنا الجزائريّين يسيل" ثمّ إنّ رئيس وزراء فرنسا فكّر في إعادة احتلال تونس معاقبة على دعمها لجبهة التحرير الجزائرية . ثمّ إنّ تونس كانت تعاني من تواجد ثلاث جيوش على أرضها جيش التحرير الجزائري والجيش الفرنسي والجيش التونسي الفتي وقد قال بورقيبة عندما رجع ديغول للحكم :"برجوعه استرجاع للثقة و لأملنا ولأمل فرنسا" لكن ما أبداه ديغول من تعنّت و احتقار لتونس عجّل باتّخاذ قرار المواجهة في بنزرت.

كما أنّه من الثابت أنّ كلّ الحكومات الفرنسيّة من" قمبطّا Gambetta"إلى "ديغول De Gaulle" لم يكن لهم استعداد لمغادرة بنزرت ف "قمبطّا" قال بتار يخ01-12-1881 في مجلس نوّاب الشعب:"إنّ لفرنسا مصلحة في وضع حارس على البوّابة الشرقيّة لممتلكاتها الإفريقيّة الكبرى (الجزائر) يكون بوّابا يقظا (أي حضور فرنسي في تونس).

أمّا ديغول فخلافا لما سرّبه في مذكّراته من أنّ فرنسا ستتخلّى على بنزرت عند حصولها على سلاحها النووي فإن حضور فرنسا ببنزرتمرتبط لدى كلّ الساسة الفرنسيّن بحضور فرنسا بالجزائر.

و كان بورقيبة خبيرا بالسياسة الفرنسية ومتفطّنا وقد قال عالم اجتماعي ألماني:"إنّ بورقيبة بخصاله الأساسيّة لرجل السياسة الحقيقي، ماطل الساسة في الجمهوريتين الثالثة والرابعة وتظاهر بقبول الحلول المنقوصة ريثما يقتلع منهم البقيّة لاحقا وتدريجيّا " و هنا، نحن في صميم ما نسميه "بسياسة المراحل التي اتّسمت بها "البورقيبيّة". ثم عندما جاء ديغول الكاثوليكي الوطني العسكري للحكم بادره بورقيبة بجسّ النبض، فطلب منه تحديد موعد لجلاء البحريّة الفرنسيّة عن بنزرت فكان ردّ ديغول مبهما، كما طلب منه بورقيبة إعادة رسم الحدود الصحراويّة مع الجزائر،فرفض ذلك معتبرا أن الخلاف على الصحراء يتعين النظر فيه لاحقا بعد غستقلال الدولب المغاربية

ومن هنا نفهم المناخ العام الذي انعقد فيه اجتماع" رمبويّي Rambouillet"حيث حاول ديغول استضعاف بورقيبة ومن وراءه الشعب التونسي وعندما أصرّ بورقيبة على الدفاع على مصالح بلاده واستكمال سيادتها قابله ديغول بالتشبّث بمظاهر عظمة الإمبراطوريّة الفرنسيّة وما شابه ذلك من التعالي.

وبما أنّ بورقيبة من طينة رجال السياسة المعتزّين بكرامتهم وكرامة شعوبهم وأوطانهم فما كان منه إلّا أن اتخذ القرار بتحدّي "ديقول" و فرنسا وإجبارها على الخروج من بنزرت لذلك كانت معركة بنزرت ضروريّة وحتميّة ولعلّ الخطأالوحيد الذي قد يؤاخذ عليه بورقيبة هو أنّه لم يتصوّر تلك الوحشيّة التي استعملها اللفيف العسكري الفرنسي ضدّ الشعب الأعزل الذي وقف مسالما لتحرير جزء من تراب وطنه.

مؤامرة 1962

ألقى الأستاذ عال كعنيش على منبر ودياديّة قدماء البرلمانيّن محاضرة بعنوان"مؤامرة ديسمبر1962" في ثلاث محاور:

- **أسباب هذه المؤامرة والملابسات الداخليّة والخارجيّة التي أحاطت بها**
- **تسليط الأضواء على الطريقة التي دارت بها المحاكمة**
- **أحداث ووقائع هذه المؤامرة**

ضمّت هذه المؤامرة عناصر مدنيّة من بعض المنتمين للتيار اليوسفي وبعض المنتسبين للفكر الديني وقدماء المقاومين إلى جانب عناصر عسكريّة من الضبّاط القدامى الذين عملوا بالجيش الفرنسي سابقا وضبّاط شبّان من الفوج الأوّل الذي تخرّج من مدرسة "سان سير العسكريّة" فوج بورقيبة .أمّا عن الأسباب التي جمعت بين هؤلاء فهي متعدّدة وقد حاول تلخيصها في 5 أسباب هي :

- العداوة التي كان يكنّها بقايا اليوسفيّين نحو بورقيبة خاصة بعد اغتيال صالح بن يوسف 1961 و تذمّر وسخط بعض المنتسبين للفكر الديني المتزمّتين على التمشّي الذي شرع فيه الرئيس بورقيبة من أجل تحديث المجتمع ومقارباته المتعدّدة في خصوص منع تعدّد الزوجات وإقرار التبنّي وحتى تحديد النسل.

- الأزمة الاقتصاديّة الخانقة التي مرّت بها البلاد والتي أدت إلى فقدان بعض المواد الأساسيّة كزيت الزيتون الذي أصبح يصدّر كليا للخارج وتفشي حالة البطالة بعد رحيل الفرنسيّين عن تونس وما خلّفه ذلك من ركود اقتصادي جعل الدولة عاجزة عن توفير الشغل واقتصرت على فتح الحضائر بأجور زهيدة.

- المعارضة التي كان يلقاها النظام من كبار التجّار بعد أن بدأ الحديث عن التخطيط والنهج الاشتراكي الذي تستعدّ الدولة لإقراره، زيادة على حالة احتقان النخب في المدن الكبرى إثر حلّ الهيئة الوطنيّة للمحامين وكان ذلك لأوّل مرّة في تاريخ تونس على خلفيّة مرافعة تهجّم فيها العميد الشاذلي الخلادي على أحد المجالس البلدية وأذن بسجنه رغم أنّ له سوابق نضاليّة مع بورقيبة. كما كان المناخ العامّ متوتّرا داخل البلاد وبالأخصّ في القيروان عقب عزل إمام جامع عقبة بن نافع الشيخ عبد الرحمان خليف الذي عرف بخطبه المعادية للتيار الإصلاحي ونقلته كأستاذ تربية إسلاميّة إلى "قابس" و كذلك خروج مظاهرات في القيروان التي عرفت بمظاهرات (الله أكبر ما يمشيش).

- حالة التذمّر التي كان عليها بعض المقاومين ومنهم لزهر الشرايطي وغيره من الذين كانوا يعتقدون أنّهم لم يجازوا بما فيه الكفاية عن الدور الذي قاموا به في الحركة التحريريّة واصطفافهم إلى جانب بورقيبة خلال الخلاف مع صالح بن يوسف.

- تأثّر المؤسّسة العسكريّة بأجواء الاحتقان التي كانت موجودة آنذاك لدى جانب من الرأي العام وعدم رضائها عن الطريقة التي دارت بها معركة الجلاء ببنزرت حيث غيّب غالبيّة الجيش عن هذه المعركة وهو ما مسّ من اعتبار المؤسّسة العسكريّة والحال أنّ هدف بورقيبة كان المحافظة على نواة الجيش الوطني الذي كان حديث البناء وقليل التجربة فتحاشى الزجّ به في معركة غير متكافئة.

هذه الأسباب المتعدّدة جعلت أشخاصا مختلفين من حيث الانتماء والتكوين يلتقون حول مشروع واحد هو معاداة بورقيبة ومحاولة إزاحته عن الحكم. وقد تولّى أحد الضبّاط من الذين تكوّنوا في المشرق العربي وهو الملازم "عمر البنبلي" من ربط الصلة بين المدنيّن والعسكريّين وكانت تحرّكه العقليّة الانقلابيّة التي ظهرت بجيوش البلدان الشرق الأوسط حيث تلاحقت الانقلابات في تلك الفترة بكلّ من سوريا والعراق لتنسج على المنوال المصري الذي كان فريدا من نوعه. وتكفي الإشارة إلى أنّه في فيفري 1963 وقع انقلاب في العراق اغتيل على إثره عبد الكريم قاسم وهو ما يفسّر عقليّة المغامرة التي استبدّت بأغلب العسكريّين بالبلاد العربيّة في ذلك الوقت .
و وقع الكشف عن محاولة الانقلاب في تونس يوم 19-12-1962 ولم يتمّ الإعلان عنها إلّا يوم25-12-1962 ولم يقع الكشف عنها من طرف الشرطة المدنيّة أو العسكريّة بل كشف عليها ضابط صفّ يدعى عمر التوكابري الذي وقع إقحامه في المؤامرة من طرف "عمر البنبلي "ولمّا وقف على مدى أللخبطة والتضارب بين صفوف المتآمرين خيّر أن ينجوّ بنفسه وتحوّل لوزارة الدفاع الوطني يوم 19-12-1962 للإبلاغ عنها. فتم إيقاف جلّ الضبّاط الذين انضمّوا إليها وهم "كبيّر المحرزي "و" الصادق بن سعيد"و "عمر البنبلي"و "صالح الحنّاشي "و"منصف الماطري "و"محمّد بركيّة "و"حمّادي بن قيزة"
و لن يقع الإعلان إلّا بعد حوالي أسبوع من التبليغ عليها وذلك بعد أن تمّ إيقاف كلّ عناصرها باستثناء المستاري بوبكّر الذي فرّ إلى الجزائر.
لم تتضمّن الأبحاث التي أشرف عليها المرحوم "الباهي لدغم" وصفا دقيقا لما جرى إذ كان يقوم ببحث المتورّطين فيها من العسكريّين لينتقل إلى الكاف حيث يقيم الرئيس

بورقيبة قصد إطلاعه على سير الأبحاث وقد سارع بورقيبة يوم 26-12-1962 بمناسبة إشرافه على مؤتمر الإتّحاد النسائي بالكاف إلى الإعلان عن اكتشاف هذه المؤامرة التي كانت تستهدفه شخصيّا وأضاف أنّ ضابط حرسه الخاص كان له ضلع كبير فيها وهو "كبيّر المحرزي".كما كرّر بورقيبة نفس الموقف في خطابه الذي ألقاه بساحة القصبة يوم 18جانفي 1963 وأكّد أنّ المتآمرين كانوا ينوّون قتله.

وقد اعتمدت المحكمة العسكريّة على تصريحات لزهر الشرايطي وذلك للوصول إلى إدانة جماعيّة لكلّ الضبّاط العسكريّين رغم أنّ الأحداث أثبتت تردّد العسكريّين الذي عدلوا عن تنفيذ المؤامرة لمّا تبيّن لهم أنّ مشروعهم يختلف عن مشروع المدنيّن. لكن بورقيبة أراد أن يغتنم هذه الفرصة ليوجّه رسالة شديدة اللهجة لكلّ من تحدّثه نفسه بالتطاول مستقبلا على النظام وخاصة من العسكريّين. وقد كان لهذه المؤامرة تبعات سياسيّة هامة فقد عمد بورقيبة إلى حلّ الحزب الشيوعي ووضع حدّا لتجاوزات حسن العيّادي الذي اشتهر بضلوعه في تعذيب أتباع بن يوسف في صبّاط الظلام .

وصدر حكم الإعدام في حقّ 13 متّهم ونفّذ على عجلة كاملة حتى لا يتدخّل أي طرف للمطالبة بأي عفو للمحكوم عليهم. لكنّ الخطأ الكبير الذي وقع فيه بورقيبة هو قبوله تحت تأثير محيطه العائلي بأن يستبدل حكم الإعدام بالنسبة إلى منصف الماطري بعقوبة الأشغال الشاقة مدى الحياة، حتى يعطي هذا الموقف تغطية سياسيّة سحب هذا الإجراء على حمادي قيزة في حين أنّ محمّد بركيّة وعبد الصادق بن سعيد وصالح الحناشي كان لهم دور أقّل أهميّة من منصف الماطري. وكان من المفروض أن يشمل العفو الضبّاط الستّ حتى تكون الدولة فوق الشبهات.

لقد تعامل بورقيبة مع هذه المؤامرة بقسوة لم تعهد فيه من قبل ذلك أنّ حماية الدولة الناشئة كان بالنسبة إليه فوق كلّ اعتبار.

وممّا زاد في تشنّج بورقيبة أنّ النظام حينها كان مستهدف من الداخل والخارج فعلاقة تونس بجمال عبد الناصر كانت مضطربة وعلاقة تونس مع المغرب كانت في أسوء حالاتها لاعتراف تونس باستقلال "موريتانيا" وكذلك الوضع مع الجزائر لعلاقة "أحمد بن بلّة" ببورقيبة إذ كان" بن بلّة" يعتبربورقيبةخصما لدودا له لمساندته ل"يوسف بن

خدر" و حتى العلاقة مع فرنسا لم تكن مستقرّة لأنّ بقايا الجالية الفرنسيّة في تونس كانت تضغط على حكومتها حتى تحمي مصالحها بتونس بعد أن تأكّدت أنّ بورقيبة يسير تدرجيّا نحو استكمال عناصر السيادة بتأمين الأراضي الفلاحيّة.

هذا المحيط الداخلي والخارجي حتّم على بورقيبة أن يفرض الانضباط داخليّا باتخاذ إجراءات أمنيّة قاسية أدت إلى صدور أحكاما بالإعدام لتبدأ بعد ذلك مرحلة سياسيّة جديدة اتّسمت بقوّة الدولة والتضيّيق على كلّ الحركات السياسيّة بمن في ذلك المنظّمات الاجتماعيّة والطلّابيّة .

وبعد هذه الرسالة القويّة للنظام إثر المحاكمة الأولى، تدرّج موقفه نحو المرونة إزاء 200 شخص آخرين قد شملتهم الأبحاث وثبت عِلْمهم بالمؤامرة لكن أخلي سبيلهم في ما بعد دون محاكمة.

فممارسة الحكم هي أمانة ومسؤوليّة وهي تفرض في كثير من الحالات تحمّل هذه المسؤوليّة و إتباع خيارات مؤلمة وصعبة ولكن التاريخ هو الذي يحكم في الأخير على مدى صحّة أو خطأ هذه الخيارات.

أحمد بن صالح و مسألة التعاضد و الاشتراكية الدستورية

(تقديم الازهر الضيفي، برلماني سابق)

خصصت ودادية قدماء البرلمانيين التونسيين حلقة يوم 4 نوفمبر 2016 للقراءة النقدية للاشتراكيّة الدستوريّة و مسألة التعاضد باستضافة احمد بن صالح البرلماني و الوزير في الستينات من القرن الماضي في حكومة الباهي الادغم و قدم البرلماني السابق الأزهر الضيفي ملخصاتضمن قراءة نقدية للاشتراكية الدستورية قبل ان يتطرق أحمد بن صالح لكلّ الملابسات التي أحاطت بهذا الموضوع الحسّاس الذي ما زالت الآراء حول فشله متبايّنة بين الذين كانوا فاعلين في تلك الفترة وكذلك بين المواطنين الذين عايشوا تلك الفترة وكانوا طرفا عند تطبيق نظام التعاضد.

وكانت البداية مع مداخلة البرلماني الازهر الضيفي الكاتب العام لودادية قدماء البرلمانيين الذّي وضع الموضوع في إطاره الزمني وظرفه السياسي وقد كان أوّل ما توقّف عنده مؤتمر بنزرت للحزب الحرّ الدستوري الذي سميّ مؤتمر المصير في إشارة لارتباط مصير البلاد التونسيّة بنتائجه التي كانت مجرّد مصادقة على قرارات المجلس الملّي سنتي 1962 – 1963 في الشأن السياسي المتمثّلة في تغيّر تسميّة الحزب و الشأن الاقتصادي المتمثّل في إقرار سياسة التعاضد.فقد أقرّ هذا المؤتمر بصفة نهائيّة اللائحة المذهبيّة للاشتراكيّة الدستوريّة والتسمية الجديدة للحزب الحرّ الدستوري الذي صار يسمّى الحزب الاشتراكي الدستوري كما كانت له قرارات أخرى أهمّما تغيّر النظام الداخلي للحزب واعتبار المنظّمات الوطنيّة تشكيلات ملتزمة بالسير في منهج الاشتراكيّة الدستوريّة وبعث اتّحاد منظّمات الشباب.

و ما يهمّنا اليوم هو لائحة الاشتراكيّة الدستوريّة والمبادئ التي تضمّنتها وأهمّها أنّ الاشتراكيّة الدستوريّة لا تشبه الاشتراكيات الأخرى فهي اشتراكيّة نابعة من الواقع التونسي وهي ليست في قطيعة مع ماضي الحزب وهي لا تنفي وجود طبقات في المجتمع ولا تقرّ بتطاحن هذه الطبقات والحزب يكلّف الدولة بجملة من القطاعات وعليها التدخّل عند تقاعس الخواص.

رغم ما أقرّه مؤتمر المصير من مبادئ سامية للاشتراكيّة الدستوريّة لكن عند التطبيق ولأسباب عديدة ومتنوّعة اختلط فيها سوء التصرّف من القائمين على تطبيقها بسوء النيّة من الجهات التي خافت على مصالحها الشخصيّة فقد أدّت هذه التجربة إلى العديد من المآزق فقد عجزت عن تحقيق التنميّة الذاتيّة وتأمين الاقتصاد الاجتماعي المتوازن وتشكيل حزام استقرار للدولة والمجتمع لذلك دخلت تجربة التعاضد منعرجا حادا وتصاعد الغضب الشعبي نتيجة بعض الإكراهات والممارسات الجهويّة حيث كان الإجبار على الانخراط في التعاضد هو السائد .

وأمام هذا الوضع ظهر اتّجاهين في قمّة الحزب والدولة فمن المسؤولين من يرى أنّه لا بدّ من تلافي نقاط الضعف والتمادي في التعاضد ومنهم من يطالب بالتخلّي عن التجربة وصادف ذلك ما كان عليه الرئيس بورقيبة من ضعف بسبب المرض فقد استطاع محيطه

الضيّق الذي كان معادي للتعاضد أن يدفعه للتخلّي على التجربة في 9سبتمبر 1969 كما أعلن عن مسؤوليته الكاملة في كلّ ماحصل .

لكن في ما بعد وقعت محاكمة مهندس الاشتراكية الدستوريّة أحمد بن صالح.

ثمّ أحيلت الكلمة لأحمد بن صالح الذي تحدث في وسط حضور مكثّف من المسؤولين في زمني بورقيبة و بن علي و من برلمانيين من مختلف الحساسيات السياسية ،،، و خبراء ومؤرخون ،،،كانت هذه الحلقة من الحوار مثيرة جدا باعتبار أنّه و لأول مرة يلتقي الدستوريون و معارضوهم للتحاور في هذه المسالة وإثارة نواحيها الإيجابيّة و السلبيّة و مدى تأثيرها على المسار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي في تونس.

و كشف أحمد بن صالح لأول مرةالعديد من الحقائقفبعد أن توقّف عند مسيرته النضاليّة سواء في الاتّحاد العام التونسي للشغل أو في الحزب وأبرز علاقته المتينة بحشّاد الذي كان سببا في توجيهه إلى العمل النقابي واقتراحه كممثّل لتونس في" السيزل" ذكر:

- أنّ الاشتراكية الدستورية ليست مشروع الحزب الحر الدستوري، بل صاغها الاتحاد العام التونسي للشغل بمساعدة أطراف أجنبية و تم ترحيلها إلي مؤتمر المصير للحزب للمصادقة عليها.

- وأنّ الاشتراكية الدستورية شرع العمل بها قبل الإعلان عليها.

- وأنّ بورقيبة عندما اطلع على المشروع الذي تقدم له قبل مؤتمر الحزب الحر الدستوري التونسي في سوسة صاح قائلا إنّ هذا مشروع شيوعي لا يمكن العمل به.

- ثمّ إنّ بورقيبة ربما رام الاشتراكية الدستورية عندما اقترب من الكتلة الاشتراكية الأوروبية الشرقية قبل العمل بها ليحقق السبق على اتجاه جمال عبد الناصر الاشتراكي و كذلك الاتجاه الجزائري.

- أن من يدّعون أنّ الخلاف كان بين بن صالح ونويرة فإنه في الحقيقة لا خلاف بين أحمد بن صالح و الهادي نويرة في مسألة التعاضد كسياسة لكن هناك تباين في الوسائل و أنّ الود بينهما لم ينقطع وهنالك العديد من الوقائع تدل على متانة الصداقة بينهما.

- ثمّ بيّن أنّ الإسراع بتعميم التعاضد سنة 1969 كان بإلحاح من الرئيس الحبيب بورقيبة و بطلب منه عند انعقاد اللجنة المركزية للحزب في مارس 1968 و ليس بطلب من أحمد

بن صالح و أنّ إفشال التعاضد و تكتل مجموعة من الوزراء و من الديوان السياسي للحزب ليس من أجل خيارات واضحة بل من أجل السيطرة على الحكم من فئة معينة لأسباب شخصيّة وقد أقنعوا بورقيبة الذي لم يكن في أحسن أحواله الصحيّة أنّ أحمد بن صالح ما هو إلا صالح بن يوسف من نوع آخر.
ثمّ كان التخلّي عن التعاضد وجاءت المحاكمة وما تبع ذلك...

La Constitution du 1er Juin 1959 : une naissance difficile

Par MAITRE ADEL KAANICHE

La Tunisie a adopté après son indépendance une constitution le

01/06/1959. Cette constitution est la première en Tunisie, dans les temps modernes, à consacrer la souveraineté du peuple, instaurant l'égalité entre tous les citoyens et les citoyennes, quelles que soient leur race, leur appartenance sociale ou leur fortune.

Si je fais cette distinction chronologique, c'est parce qu'une telle constitution existait à l'époque carthaginoise, et Aristote lui-même en a fait l'éloge, la préférant à la majorité des constitutions connues de son temps, notamment dans les cités grecques.

Quant au fait de considérer la Constitution de 1959 comme la première à avoir consacré la souveraineté du peuple, cela est dû d'une part, à la promulgation, au XIXème siècle du Pacte Fondamental connu sous le nom de « Ahd El Amen » instaurant l'égalité entre les citoyens de différentes confessions, et d'autre part à la Constitution du 26 avril 1861.

Ces deux textes ne provenaient pas d'une conviction du Bey de l'époque, mais lui avaient été imposés par les consuls étrangers, notamment le consul français Léon Roche et le consul anglais Richard Wood, qui sont allés jusqu'à menacer le Bey d'une attaque navale et d'une destitution.

Une constitution sous la pression des puissances étrangères

Le Pacte Fondamental publié le 9 Septembre 1857 est survenu à la suite de la pendaison d'un juif pour blasphème contre l'Islam.

Ce texte avait pour but de préserver d'une part la sécurité des citoyens Tunisiens, abstraction faite de leur appartenance religieuse, et d'autre part donner des privilèges aux ressortissants étrangers.

Quelques années plus tard, le Bey fut obligé de promulguer une constitution inspirée de la constitution ottomane («Ettandimet») qui conférait le plein pouvoir au Bey et instaurait un Conseil Supérieur de 60 personnes chargées de légiférer.

Cette dernière constitution a été élaborée par une commission restreinte où le Consul Français jouait un rôle important; d'ailleurs le projet avait été présenté à Napoléon III qui avait donné son agrément lors de sa visite à Alger au mois de Décembre 1860.

Par cette constitution, le lien ombilical avec l'Empire Ottoman a été définitivement rompu, et la religion musulmane n'y avait pas une place

prépondérante, ce qui a provoqué une indifférence du peuple à son égard, d'autant plus qu'elle privilégiait les Janissaires au détriment des autochtones.

Dans ce contexte, Mhamed Bey fit le serment de respecter cette constitution, suivi en cela par Sadok Bey. Cependant, ce dernier se rétracta lors de la révolte de Ali Ben Ghdhahem du 24 Avril 1864.

Le Président Bourguiba, dans son discours devant l'Assemblée Constituante, le 1er Juin 1959, a qualifié le Pacte Fondamental de 1857 de scandaleux, bien que les premiers leaders du mouvement de libération nationale l'ayant reconnu comme référence historique, aient demandé au Gouvernement Français de doter le pays d'une nouvelle constitution. C'est la raison pour laquelle ils ont baptisé leur mouvement, le Destour.

Depuis la signature du Protocole du 3 Juin 1955 qui avait conféré à la Tunisie l'autonomie interne, l'idée était venue d'instituer une nouvelle constitution consacrant la souveraineté du peuple, ce qui fut réalisé le 1er Juin 1959 ; et vu l'importance de cet évènement, ce jour fut déclaré fête nationale, d'autant plus qu'il coïncidait avec la date-anniversaire du retour d'exil de Bourguiba le 1er Juin 1955.

Avant d'analyser le contenu de cette constitution, il est nécessaire de mettre l'accent sur deux évènements à l'origine de sa promulgation:

Le premier est la signature par le Bey du décret convoquant une Assemblée Constituante à se réunir le 8 avril 1956 afin d'élaborer une constitution pour le pays, dans le cadre d'une monarchie constitutionnelle.

Cet évènement est survenu le 29 Décembre 1955, quelques mois après la signature du protocole du 3 Juin 1955.

Le Gouvernement de l'autonomie interne, présidé par Tahar Ben Ammar, fut exhorté par les leaders du mouvement national pour demander au Bey la convocation d'une assemblée constituante élue par le peuple.

Les compagnons de Bourguiba étaient favorables à une monarchie constitutionnelle

En réalité, on avait forcé la main au Bey qui fut obligé d'acquiescer, bien que ce dernier eut préféré nommer une commission et la charger de l'élaboration d'une constitution de type monarchique.

Des élections furent organisées le 25 Mars 1956, date qui avait été fixée avant la Déclaration de l'indépendance; seuls les hommes y prirent part.

Le Front National rassemblant le Parti du Néo Destour, l'Union Générale Tunisienne du Travail, le patronat, et l'Union des Agriculteurs rafla les 98 places de l'Assemblée Constituante.

Parmi les élus figuraient des personnalités qui entretenaient avec le Bey et la Résidence Générale de fortes relations .

Certains Destouriens, et en particulier des étudiants, ont critiqué la présence de ces personnalités dans cette Assemblée.

Bourguiba, quant à lui, ne voyait pas cela du même œil, car, selon lui, leur présence était de nature à calmer l'inquiétude des milieux pro-français encore puissants à la veille de l'indépendance.

Les élections se sont déroulées selon le suffrage universel masculin, au scrutin de liste bloquée, ce qui avait pour but d'empêcher tout comportement tribal.

C'est ainsi que le Parti du Néo Destour a remporté un grand succès qui lui a permis, depuis cette date, de dominer la scène politique tunisienne. Le deuxième évènement a été la proclamation de la République, le 25 Juillet 1957, avant même la promulgation de la constitution.

La plupart des compagnons de lutte de Bourguiba n'avaient aucunement l'intention de mettre fin à la Monarchie; la preuve en était l'orientation du congrès du parti, tenu le 15 Novembre 1955 à Sfax, vers l'instauration d'une Monarchie Constitutionnelle. Cette orientation ne convenait pas aux aspirations profondes de Bourguiba vers un régime républicain, et à sa répugnance à l'égard des Beys dont le patriotisme, d'après lui, laissait à désirer, à l'exception de feu Moncef Bey, bien entendu.

L'exemple de Mohamed Lamine Bey qui était soumis aux réformes exigées par le Résident Général De Hautecloque le 21 Décembre 1952, ainsi qu'aux exigences du Résident Général Voisard relatives aux municipalités, et ce malgré l'opposition du peuple, révèle sa faiblesse et sa traitrise. C'est la raison pour laquelle le mouvement national décida la

liquidation de Chédli Kastalli, directeur du journal Ennahdha, qui était tête de liste aux élections municipales de Tunis, déroulées le 3 Mai 1953.

Bourguiba qui s'était opposé à ces réformes, avait adressé un message au Bey sur un ton patriotique, l'incitant à ne pas céder aux pressions du Résident Général, mais ce fut peine perdue, car la famille husseinite s'était rapprochée davantage du Résident Général, provoquant ainsi la colère du peuple, surtout quand le prince héritier Azzedine Bey fut chargé de présenter ses vœux, à l'occasion du nouvel an, au Résident Général.

La réplique du mouvement national fut sans merci, avec l'exécution du prince héritier par Hédi Ben Jaballah. Ce dernier fut jugé et condamné à mort; la sentence fut exécutée le 14 Avril 1956 en présence de ses deux avocats, Maîtres Ammar Dakhlaoui et Abdelmajid Ben Aissa.

D'après Maître Dakhlaoui, le condamné, sur son chemin vers le peloton d'exécution a fait preuve de beaucoup de courage et, a entre autre, refusé qu'on lui bande les yeux, et a préféré prier derrière son avocat plutôt que derrière l'imam envoyé à cet effet. Le bruit de la fusillade s'était mêlé à la voix du martyr criant « Vive la Tunisie, Vive Bourguiba».

La haine réciproque entre le Bey et Bourguiba a poussé ce dernier à prendre des mesures préventives contre le Bey, dès sa nomination en tant que Premier Ministre.

Parmi ces mesures figuraient l'incorporation de la Garde Beylicale dans l'Armée Nationale, la réduction de la liste civile du Bey, la désignation d'un fonctionnaire du Ministère des Finances pour gérer les biens personnels du Bey, la suppression de l'immunité des membres de la famille beylicale à l'exception de sa personne, et la prise en charge par le Gouvernement tunisien de la diffusion radiophonique.

Toutes ces mesures ont eu pour conséquence l'affaiblissement du pouvoir du Bey et ont précipité la proclamation de la République, le 25 **Juillet1957.**
Ce jour la, tout était mis en œuvre dès le matin pour permettre au Conseil Constitutif de voter pour l'instauration du régime républicain et la mise en application de cette décision le jour même, et ce en désignant Bourguiba provisoirement à la tête de cette République, qui fut proclamée avant que la constitution ne voie le jour.

Le différend Bourguiba-Ben Youssef

Aussi, sommes-nous amenés à nous interroger sur les raisons qui ont retardé l'avènement de cette constitution. L'une des raisons est le conflit qui a opposé Bourguiba à Salah Ben Youssef, entraînant le pays dans l'instabilité. En effet, Salah Ben Youssef considérait que le protocole de l'autonomie interne est un pas en arrière sur le chemin de l'indépendance. Bourguiba a profité de cette prise de position négative pour exhorter la France à parachever l'indépendance du pays qui, une fois obtenue, rendait l'opposition de Ben Youssef inappropriée.

Les tentatives de réconciliation entre les deux leaders ont échoué et Salah Ben Youssef a remanié son discours en lui donnant un fondement arabo-islamique, soutenant que l'indépendance de la Tunisie restait tributaire de l'indépendance de l'Algérie. Ce discours a trouvé un écho favorable auprès des combattants algériens qui ont participé aux côtés des partisans de Ben Youssef à semer la discorde.

Le même écho favorable a été enregistré du côté du régime égyptien qui a soutenu Ben Youssef non pas pour des raisons personnelles mais plutôt politiques ; il se trouvait que le président égyptien Jamel Abdel Nasser s'était rapproché de l'URSS qui avait équipé l'armée égyptienne et avait aidé l'Egypte dans la construction du grand barrage d'Assouan. L'URSS est donc devenue l'alliée des pays arabes dits progressistes.

En revanche, Bourguiba se considérait comme l'allié des USA et a lui-même dit expressément dans son discours du 18 Janvier 1956 devant l'Assemblée Constituante , qu'il ne pouvait faire confiance à la Russie, qu'elle soit Tsariste ou Communiste, et qu'il approuvait les propositions du Président Eisenhower dont le pays n'avait jamais déclaré la guerre à quiconque même s'il a été impliqué dans la guerre pour défendre les libertés. Il a terminé son discours en glorifiant les Etats-Unis et en précisant son choix stratégique en faveur de cette grande puissance.

Les sous-entendus de ce discours donnaient à penser que les Etats-Unis avaient suffisamment d'influence sur la France pour la pousser à parfaire l'indépendance avec l'évacuation des forces militaires françaises, sans laquelle l'indépendance n'aurait aucune valeur.

Le rapprochement bilatéral entre l'Egypte et l'URSS d'un côté, et la Tunisie et les USA de l'autre côté, a créé une tension entre les deux pays frères et a permis à Salah Ben Youssef d'être le favori du régime

égyptien. Ces divergences politiques ont donc pris un caractère idéologique, ajoutons à cela la politique de réforme et de modernisation menée par Bourguiba et qui était basée sur une interprétation moderniste de l'Islam. Cela a conduit le pays à adopter une législation interdisant la polygamie et la répudiation, autorisant l'adoption et l'avortement et supprimant les habous. Bourguiba est allé jusqu'à demander aux travailleurs et aux forces vives du pays de ne pas pratiquer le jeûne du Ramadan.

Cette ambiance libérale vis-à-vis de la religion n'a pas manqué de créer une tension à l'intérieur du pays, et une certaine hostilité de la part des pays arabes qui ont qualifié le régime tunisien de laïque, comparant Bourguiba à Atatürk.

L'Egypte en particulier n'a pas manqué d'exprimer son désaveu et a renforcé en conséquence son soutien à Ben Youssef. Ce dernier n'était d'ailleurs pas le seul à propager un message négatif sur la place accordée à l'Islam en Tunisie. L'Imam d'El Azhar, originaire du sud tunisien, nommé à ce poste en 1952, le Cheikh Mohamed Kedher Hassine était lui aussi hostile aux réformes réalisées en Tunisie et n'a pas manqué de ternir l'image de Bourguiba en Egypte.

Le régime égyptien a mis à la disposition de Salah Ben Youssef tous les moyens susceptibles de nuire à la Tunisie. Bourguiba, de son côté, n'a pas manqué d'évoquer dans son discours du 16 Octobre 1958 devant l'Assemblée Constituante, la gravité de la situation, allant jusqu'à incriminer Hassine Echafii, membre du Conseil de la Révolution Egyptienne, venu en Tunisie pour participer aux festivités du 1er anniversaire de l'indépendance, en l'accusant d'organiser à l'ambassade égyptienne des rencontres secrètes avec les partisans de Ben Youssef.

Les retombées de l'agression contre Sakiet

La deuxième raison du retard dans l'élaboration de la constitution fut l'agression perpétrée par l'aviation française sur le village frontalier de Sakiet Sidi Youssef.

Il se trouve que la tension était montée depuis la capture de 4 soldats français par les combattants du FLN.

L'armée française en Algérie croyait que les combattants algériens qui avaient toujours trouvé refuge en Tunisie, avaient amené les otages sur

le sol tunisien. Un raid aérien donc a été décidé et exécuté immédiatement le 28 Février 1958 avec le concours de 25 avions militaires, causant la mort de 130 personnes dont des élèves d'une école primaire, et blessant 400 autres personnes.

Une grande colère a éclaté dans tout le pays. Bourguiba a exploité cet évènement douloureux pour demander l'évacuation de toutes les forces militaires françaises en Tunisie, et on a saisi le Conseil de Sécurité de l'ONU.

Nous étions alors au summum de la Guerre Froide. Aussi, Les Américains ont-ils essayé de résoudre cette crise loin du Conseil de Sécurité afin d'empêcher l'URSS de jouer tout rôle dans son règlement.*

Une mission américano-britannique de bons offices a été constituée, et est parvenue à un compromis le 15 Mars 1958, selon lequel l'armée française se retirerait de tout le territoire tunisien, à l'exception de Bizerte, dans un délai de 4 mois.

Cet accord fut soumis par Félix Gaillard, chef du Gouvernement français à l'Assemblée Nationale qui a voté une motion de censure contre le gouvernement. Une crise politique s'en est suivie, aboutissant à la chute de la IVème République.

Devant l'importance de ces évènements, l'attention accordée à la Constitution s'était quelque peu relâchée. Cette constitution tant attendue devait retarder son apparition.

La troisième et dernière cause de ce retard, mais non la moindre, était la volonté de Bourguiba d'installer un régime républicain de type présidentiel, en l'imposant dans la pratique avant que la Constitution ne l'adopte.

La volonté de Bourguiba découlait de sa conviction qu'un jeune Etat ne pouvait pas se permettre les secousses d'un régime parlementaire, d'autant plus que la majorité des élus n'avaient pas les moyens intellectuels nécessaires pour assumer leur rôle dans un régime parlementaire. Aussi, la Constitution devrait-elle attendre que les mentalités changent et que les compagnons de Bourguiba soient convaincus du régime présidentiel.

Débats houleux à l'Assemblée Constituante

Si les évènements vécus par le pays ont contribué à retarder la promulgation, il n'empêche que l'intensité de la polémique au sein de l' Assemblée Constituante a nécessité de nombreuses séances de débat sur différents points relatifs notamment à la religion de l'Etat, à la participation de la Femme, àla vie politique, à la double nationalité, et au statut du député et son indépendance.

En effet l'article 1er du projet de constitution prévoyait que la Tunisie est un Etat libre, indépendant et souverain, sa religion est l'Islam, sa langue l'arabe, et son régime la République. Cet article a été voté le 25 Juillet 1957 sans aucune objection, et Bourguiba fut aussitôt proclamé Président de la République Tunisienne.

Les séances se succédèrent et certains élus, exploitant le conflit tuniso-égyptien se déclarèrent contre l'un des points de l'article 1, à savoir la religion de l'Etat. Ils soutinrent que la République ne peut être que laïque par définition. Parmi ces élus, Mohamed El Ghoul, qui, tout en proclamant son attachement à l'Islam, trouvait que l'affirmation dans l'article 1 d'un Etat dont la religion est l'Islam pourrait susciter une inquiétude chez les communautés non musulmanes ajoutant qu'il n'y avait plus de raison pour maintenir l'article 1er dans les termes qui ont été votés. Cette proposition a rencontré une forte opposition parmi les élus, notamment Ali Belhaouane, Mohamed Ben Romdhane, Mohamed Bellalouna et Taieb Miladi.

L'intervention d'Ali Belhaouane a été une véritable plaidoirie en faveur de l'identité du pays, qui à travers des siècles a su préserver son appartenance arabo-musulmane, malgré les tentatives des colonisateurs; Maître Bellalouna, quant à lui, a adhéré à ce discours, ajoutant que la Constitution devrait contenir une clause qui rendrait l'article 1 immutable afin de préserver les principes fondamentaux : la République, la langue, et la religion. Cette dernière proposition a été contrecarrée par les propos de Salah Ghalaoui et d'autres élus qui trouvaient que c'était une manière de douter des capacités des générations à venir

Pour Ahmed Ben Salah, l'article n'était plus conforme à l'orientation prise par le pays après le congrès de Tanger, et qu'il fallait mentionner que la Tunisie, tout en étant libre et indépendante, faisait partie du Grand Maghreb. Cette dernière précision est à l'origine de l'article 2 qui stipule

que la République Tunisienne constitue une partie du Grand Maghreb Arabe à l'unité duquel elle œuvre dans le cadre de l'intérêt commun.

Hormis le débat sur l'appartenance religieuse de la Tunisie, la participation de la Femme à la vie politique a soulevé de grandes divergences, surtout lors du débat sur les termes de l'article 27 du projet de constitution, et selon lequel "Est considéré électeur tout citoyen de nationalité tunisienne".

La discussion portait sur l'interprétation du mot Citoyen et la question était de savoir si cette notion englobait ou non la femme. Une faction traditionnaliste de l'Assemblée soutenait que le mot citoyen ne concernait que les hommes, vu que l'article 10 du même projet précisait que Tout citoyen a le droit de circuler librement à l'intérieur du territoire, d'en sortir et de fixer son domicile dans les limites prévues par la loi. Or, d'après ces élus, le mot citoyen ne pouvait pas englober la femme qui n'était pas libre de circuler à sa guise. De ce fait, la femme ne devait pas participer à la vie politique, par respect aux traditions qui ne lui permettaient pas de sortir et de participer aux réunions. Les tenants de cette position venaient principalement de l'intérieur du pays.

Un grand nombre d'intellectuels, avec à leur tête Mahmoud Materi, Mohamed Bellalouna, Sadok Bousoffara et Azouz Rebai se sont dressés contre les traditionnalistes affirmant que le mot citoyen englobe l'homme et la femme, et rien ne devait empêcher la femme de participer à la vie politique au même titre que la plupart des hommes, qui ne les dépassaient pas en instruction.

Un troisième courant modéré, mené par Bahi Ladgham, Chedli Ennaifer, et Ahmed Drira préféraient surseoir à ce problème en attendant la publication du code électoral

Bourguib a accorde le droit de vote aux femmes

Mais Bourguiba trancha en accordant à la Femme le droit de participer aux élections municipales de 1957, par un décret paru le 14 Mars 1957, mettant ainsi l'Assemblée Constituante devant le fait accompli. Ainsi la Femme Tunisienne obtint ses droits électoraux bien avant les femmes d'autres pays européens.

Parmi les sujets qui ont animé le débat figure le droit à la double nationalité. Le projet de constitution prévoyait la déchéance de la nationalité tunisienne en cas d'obtention d'une autre nationalité. Une certaine élite de l'Assemblée dont Mahmoud Materi et Ahmed Mestiri a critiqué cette restriction, soutenant qu'à travers le monde la double nationalité et même plus, était courante, et qu'il serait injuste de priver un Tunisien de sa nationalité lorsqu'il a un intérêt professionnel ou autre à obtenir une seconde nationalité. Leurs arguments ont été persuasifs et les articles 6 et 11 ont été modifiés dans ce sens. Le Conseil a montré une fois de plus sa clairvoyance, sa foi en l'avenir et son ouverture d'esprit.

A côté de ces choix fondamentaux, le Conseil a délibéré sur le contenu des articles 40 et 41 du projet de constitution d'après lesquels l'attribution d'insignes et de décorations est interdite aux députés pendant l'exercice de leurs fonctions ; de même que la passation de marchés avec l'Etat ou l'octroi au député d'un bien. Le but de ces interdictions était de tenir le pouvoir législatif dans la transparence loin de toute tentative de corruption. Ces dispositions n'ont pas été retenues afin de ne pas heurter la sensibilité du pouvoir exécutif, surtout que le régime républicain a été choisi sous la forme d'un régime présidentiel. Enfin la Constitution vit le jour le 1er Juin 1959. Ce fut une journée de gloire et de fierté car c'était la réalisation d'un des rêves du mouvement national dès sa création

Une constitution sur mesure pour Bourguiba

Malgré certaines faiblesses, la Constitution représentait pour la Tunisie un défi historique.

Elle a contribué à l'installation d'un régime stable qui a offert au pays les moyens de progresser.

Mais cette Constitution était empreinte de la personnalité de Bourguiba et toutes les tentatives de réformes, que ce soit à l'intérieur du parti ou dans d'autres milieux politiques ont échoué, car, malgré les promesses prodiguées par le Président Bourguiba dans son discours du 8 Juin 1970 qui promettait un amendement de la Constitution dans le sens d'un régime parlementaire, rien de tout cela ne fut réalisé.

Mais au contraire, les amendements ont eu lieu dans un sens contraire, puisque Bourguiba fut proclamé le 14 Mars 1975, Président à vie. De

même la succession, en cas de vacance du pouvoir, était attribuée au Premier Ministre. D'autres amendements ont été adoptés le 8 Avril 1976 selon lesquels des attributions plus larges ont été conférées au Premier Ministre. Mais ces modifications n'ont pas changé la nature du régime resté présidentiel.

Adel Kaaniche

قراءة نقدية للاشتراكية الدستورية

مداخلة الأزهر ألضيفي ، برلماني سابق

نتعرض اليوم لبعض الجوانب ذات العلاقة بالقراءة النقدية التي تواصلتأثيرها على مسار الدولة التونسية خاصة السياسي منها إلي سنة 2010 و ليس للجوانب التاريخية.

و نظرا لحساسية هذه المسالة في عدة جوانب، لقد اعتمدنا بالأساس على وثائق و أدبيات و مرجعيات الحزب و على التقارير الرسمية زمن التعاضد و بعده ثم على قراءات خبراء و مؤرخين تونسيين و أجانب عرفوا بحيادهم في المسالة. و ستخلو المداخلة من أي رأي شخصي أو رأي مجموعة باستثناء الاستنتاجات التي ستلتقي ببعض الآراء الذي تتقاطع معها موضوعيا ظروف انعقاد المؤتمر:

بعد الجلاء العسكري الكامل

بعد التونسة الشاملة للأراضي

بعد نهاية المرحلة الأولى من بناء الدولة الوطنية:

سياسيا، أهمها :

إعلان النظام الجمهوري انجاز دستور 1959

تونسة المؤسسات مؤامرة 1962

بعد نهاية المرحلة الأولى من بناء الدولة الوطنية

تونسة المؤسسات

مؤامرة 1962

إغتيال صالح بن يوسف

بعد الحسم في الخلاف في مؤتمر صفاقس للحزب سنة 1955 و غير ذلك من الأحداث الهامة

حل الحزب الشيوعي التونسي في 8 جانفي 1963

مجتمعيا، أهمها:

التأسيس لمجتمع حداثي بإصدار قوانين و مجلات تشريعية أهمها مجلة الأحوال الشخصية و مقاومة الأمية و الإصلاح التربوي و نشر القيم الحديثة العقلانية

المتفتحة إلغاء التعليم الزيتوني و بروز معارضة مهمة ضد تحديث المجتمع انخرط فيها جزء من اليوسفيين

اقتصاديا، و أهمها:

- الانتقال من اقتصاد استعماري الي الي اقتصاد وطني يطمح ان يكون مستقلا

- بعث البنك المركزي التونسيفي 19سبتمبر 1958 و خلق وحدة نقدية"الدينار"

- إعداد أول مخطط للتنمية في إطار العشرية الأولي للتنمية 1961-1970 وغير ذلك من الإنجازات ذات بال

وبرزت قبل انعقاد مؤتمر المصير ببنزرت بوادر معارضة للمنوال الاشتراكي الدستوري بدعوى إرساء نظام كلياني وفق ما وصفه به بعضهم ويعتبرون أن مؤامرة 1962 التي تورط فيها صغار الضباط و بعض مقاومي الحركة التحريرية و اليوسفيين والغاضبين عن سير معركة بنزرت تأتي كرد فعل عن هذا الخيار

إن مؤتمر بنزرت أطول مرحلة لفترات مؤتمرات الحزب في الزمن 1964-1971 سمي بمؤتمر المصير في إشارة إلى مصير الأمة التونسية و مصير الحزب الحر الدستوري، لكن هدا كان مجرد مصادقة على قرارات المجلس الملي سنتي1962 و1964 في الشأن الاقتصادي والسياسي الذي يعتبر مؤتمرا بين المؤتمرين في القرارات الهامة.

ما عرف به هذا المؤتمر هو تغيير تسمية الحزب و اقرار سياسة التعاضد

هذا المؤتمر أقر بصفة نهائية

1،اللائحة المذهبية للاشتراكية الدستورية

2، النظام الداخلي للحزب

3، التسمية الجديدة بتغيير الحزب الحر الدستوري التونسي الي الحزب الاشتراكي الدستوري نسبة إلى المذهبية الاشتراكية الدستورية

عوَض المجلس الملي بالمجلس الوطني وأحدث لجان تنسيق بالولايات منتخبة من قواعد الحزب بعدما كانت مندوبيات و قد أسندت رئاسة لجنة التنسيق إلي الوالي ويعين كاتبها العام من الديوان السياسي من بين المنتخبين وأعطيت

للجان التنسيق حق ممارسة المصالح الجهوية ضمن مجلس الولاية وأصبح أعضاؤها المنتخبين أعضاء قارين بمجلس الولاية (قانون 3ديسمبر 1963) واعتبار المنظمات القومية تشكيلات مختصة بالقطاعات التي تعمل في نطاقها المهني ملتزمة بالسير في منهج الاشتراكي الدستورية و بعث اتحاد لمنظمات الشباب بهيكلية جهوية و محلية

لائحتي المجلس الملي 20-23 مارس 1962 و لائحة المجلس الملي يومي 2-4مارس1963، أهمها:

مؤتمر المصير ببنزرت لسنة 1964 سجل انه شرع في تنظيم الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و ادخلت الاشتراكية الي حيّز التنفيذ قبل ان يعلن عليها ،،، و انطلقت التجربة بمفهوم تعايش القطاعات الثلاثة: الخاص و العمومي و ألتعاضدي

من قرارات المجلس الملي

- الاشتراكية الدستورية ثورة قومية جماعية تشمل كافة الميادين (العدالة، الحرية المنظمة للجميع، ديمقراطية اجتماعية،،،)
- التخطيط هو الطريقة المثلي لرفع مستوى حياة المواطنين و للتوزيع العادل للمداخيل و للنهضة الاقتصادية و الاجتماعية الحزب محرك لكافة أجهزة الدولة في مباشرة شؤونها ضمانا لسلامتها و لتغذية الروح الوطنية في جميع أجهزتها (وهو قرار جاء بعد مؤامرة62 بثلاث أشهر)
- اضطلاع الدستوريين بالمسؤوليات الحيوية و مناطق النفوذ حتى يتمكن إحكام التنسيق بين سلط الدولة و مختلف أجهزتها من ناحية و اجهزة الحزب من ناحية اخرى
- ان يكون المبدأ القار الذي تُمارس به الدولة على اساسه الحكم هو تعهد الحزب بالنفوذ و السلطة (و هنا عدل المؤتمر هذه المسالة باعتماد الدولة هي الوحيدة صاحبة مواطن النفوذ الأصلية في المجال الاقتصادي فقط)

وقفة تأمل النهاية

و يمكن القول ان الاشتراكية الدستورية عجزت عن تحقيق التنمية الذاتية المستقلة المنش ودة و انتكست الطبقة الوسطي التي كانت امال تطورها لتأمين الاقتصاد الاجتماعي المتوا زن و تشكل حزام استقرار الدولة و المجتمع. و دخلت تجربة التعاضد مأزقا حادا كما وصفت آنذاك

انتهي الأمر بالتخلي عنها أمام تصاعد الغضب الشعبي على الحكومة نتيجة بعض اكراهات و ممارسات الجهوية في الإجبار على الانخراط فيها وضعف إلتزام الاشتراكيين الدستوريين بخيار التعاضد و قد ظهر اتجاهين متعارضين،،،، في قمتي الحزب و الدولة ،

+ من هو مع تلافي نقاط الضعف و مواصلة التجربة

+ و من هو معارض لها و يطالب بالتخلي عنها

+ علاوة على موقف الاتحاد العام التونسي للشغل الرافض للخيار منذ البداية رغم المراوحة في بعض الأحيان حسب الوضع الداخلي للمنظمة الشغيلة

و كانت سنة 1968، اخر سنة في المخطط 65-68 ، وهي سنة إعداد المخطط الثالث 1969\1972 الذي صادقت عليه اللجنة المركزية المنعقدة في 22 مارس 1969 بعد تثمينها للانجازات المحققة في التنمية خاصة نواة التصنيع ، مؤكدة على ضرورة الانتهاء من تركيز الهياكل الجديدة في الميدان ألفلاحي خلال سنة1969التي كانت سنة التصعيد ، حيث تسارع تعميم التعاضديات الفلاحية بالساحل و الوطن القبلي، قابله تصعيد معارضة حزبية و تململ صغار الفلاحين و التجار و الإجراء ذوي الدخل الضعيف اثر حصول تجاوزات و ربما يكون تحريضا في بعض المناطق ضد التجربة، و كانت اول مظاهرة دامية حدثت بالوردانين يوم 27 جانفي 1969سقط فيها قتيل و بعض الجرحى ،، وربما

كانت من الإشارات القوية التي دفعت الرئيس الحبيب بورقيبة للتخلي عن التعاضد في 9 سبتمبر 1969 وأحدثت الوزارة الأولي التيعوضت كتابة الدولة للرئاسة لتوسيع صلاحيات الحكومة و عين المرحوم الهادي نويرة وزيرا أولا في6 افريل 1970

وما إعلان الرئيس الحبيب بورقيبة يوم8 جوان1970مسؤوليته الكاملة في كل ماحصل في الستينات و تكوين لجنة لتحوير الدستور لتكون الحكومة مسؤولة أمام رئيس الدولة و أمام البرلمان وذلك في أول خطاب له بعد إقالة أحمد بن صالح إلا بداية مرحلة جديدة في الدولة و في الحزب دون الإعلان صراحة عن إنهاء مرحلة التعاضد لان اللجنة المركزية للحزب المنعقدة في 24 و 25 أفريل 1970 جددت وفاء الحزب للمنهج الاشتراكي الذي حدد مؤتمر بنزرت معالمه و خصائصه و أهدافه. فكانت مرحلة:

+ الرئاسة مدى الحياة

+ و أولوية الجدوى الاقتصادية على حساب البعد الاجتماعي

+ ورفع مؤشرات التنمية

+ و تعدد الأزمات ، ربما نتيجة الانتقال من اقتصاد اجتماعي إلى اقتصاد ليبرالي

لكن، تخفيفا من وطأة الضغط، و استعدادا للتأسيس لمرحلة جديدة،

اللجنة المركزية 24 و 25 أفريل 1970 تعدل:

-آن تواجد القطاعات الثلاثة العمومي و ألتعاضدي و الخاص عنصر منافسة و تكاملو تعاون في سبيل النمو

-أنه لا نية في استيلاء الدولة على كل شئ

-أن هدف الحزب هو إقرار الديمقراطية المجردة من كل ضغط أو قهر و بناء اشتراكية إنسانية في كنف الحرية

-الاعتراف بمدى خطورة الانحراف الذي طرأ على تطبيق مبادئ المذهب الاشتراكي و تؤيد مقررات مجلس الجمهورية و الحكومة لمواجهة الحالة الناجمة عن الانحراف الذي اعترى الاتجاهات الأساسية من زيغ في التطبيق و تعسف و إكراه مساندة الحكومة بإشراف الوزير الأول و التنظيم الجديد للوزارات اعتماد الديمقراطية الحق في هياكل الحزب لتدعيم التفاعل الايجابي بين مختلف تشكيلات الحزب و بين المسؤولينو القواعد حتى يكون الرضاء هو الباعث على الحماس

ماذا بقي لتونس بعد ثمانية سنوات تعاضد؟

-يعترف شباب تلك الفترة انه تمتع بمجانية التعليم و الإقامة في المراحل الثانوية و أراح العديد من مآسي غرف " الوكايل" و سوء التغذية لتلاميذ الابتدائي و مكن تلاميذ الأقسام الثانوية النهائية من تكوين في الوطنية
العالية بإدماج في الخدمة الوطنية التي كانت و تبقي فخره في شحذ الوطنية و التضحية و التضامن خلافالمن كان يعتبرها عقابا من احل نضال سياسي كان خياره نخبة أولى من الإطارات العليا تعهدت بالمرحلة الثانية من البناء المؤسساتي و الاقتصادي و النهوض الاجتماعي
-ان التعاضد منوال في الاقتصاد الا جتماعي ينجح و يفشل وفق السياسات المتبعة في الآليات و حسب المناخ الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي ،،،
- التحولات الاجتماعية المكتسبة مكنت العشرية الثانية من سند قوي للاسراع و لتقوية تيار نموها باعتراف المرحوم الهادي نويرة الذي كان معارضا للتجربة
- المدرسة للجميع مجانا:من 450 ألف تلميذ إلي 1،2 مليون تلميذ
- اكثر من نصف السكان يتمتعون بالعلاج المجاني و منظومة للتنظيم العائلي
- العشرية 62-71: عشرية تعلم التصنيع
- المبادلات التجارية: التخفيف من حدة الهيمنة و التبعية الفرنسية
- تجهيزات أساسية مهمة ساهمت في تحسين الإنتاجية طيلة العشرية الثانية
- تونس المستقلة مؤهلة لإعادة بناء قادرة على إعادة التشكل نظرا لفساحة المجال لها

- توسيع قاعدة الادخار الوطني

- تواصل مفهوم تعايش القطاعات الثلاثة: الخاص و العمومي و ألتعاضدي، بإشكال مختلفة و التعاضدى أصبح يسمى بالتعاوني، له دور مهم في مجالات جماعية حيوية مثل استغلال المياه و التامين و التزود

ماذا بقي لتونس بعد 7سنوات من مؤتمر المصير ببنزرت، مؤتمر الاشتراكية الدستورية؟

1-حزب حافظ على تسميته بالاشتراكية الدستورية ثم فرض عليه وهنهسنة 1987 إعادة التشكل في التجمع الدستوري الديمقراطي سنة 1988 بعدما أزيح مؤسسه الزعيم الحبيب بورقيبة من من يخلفه دستوريا في الحكم

-2

الاشتراكية الدستورية اعتبرها البعض مدخلا للتضييق على حرية المبادرة و على وجود حياة سياسية متعددة و وجود مجتمع مدني مستقل،خلقت المعارضات الراديكالية مثل حركة آفاق على أنقاض الحزب الشيوعي

تحمل مشروعا ثوريا يتناغم مع المنوال الجزائري و وبرزت معارضات لا ترفض المشاركة في الحكم سميت بالمعارضات الوطنية بعد إمضاء ميثاق وطني في 7 نوفمبر 1988 من عدد هام من الأحزابو المنظمات و الشخصيات المستقلة

3-اعتماد نظام الحزب الواحد و صعوبة المرور إلى مشهد سياسي متعدد حر ومستقل

4-تكريس التداخل بين الحزب و الدولة في السلطة و في الحزب مما جعل ديمومة الحزب مرتبطة بممارسته للحكم إذ بقيت لسلط الدولة وطنيا وجهويا ومحليا علوية القرار الحزبي و تمادت إلي حين سقوطه سنة 2010 لكن بفارق كبير أدى إلى تحول الحزب و الدولةمن – دولة الحزب- إلى – حزب الدولة -

5-لم تتوفق الاشتراكية الدستورية في التنمية الذاتيةً و في التشغيل و في بعض القيم مثل الديمقراطية و الحريات الفردية و الاصالة و الخصوصية الثقافية التونسية.

المحاكمات السياسية في فترة الحكم 1955-2010

مداخلة الأستاذ عادل كعنيش (برلماني سابق)

عقدت اللجنة السياسية التابعة للوداية والمكلفة بالقراءة النقدية اجتماعها الأسبوعي يوم 18 نوفمبر 2016 الذي خصصته لموضوع المحاكمات السياسية من 1955 الى2010

وقد افتتح السيد محمد جنيفان الجلسة بحضورعددكبير من النواب والوزراء والولاة والسفراء السابقين كما سجلت الجلسة حضور شخصيات من المعارضة يتقدمهم أحمد المناعي الإسلامي سابقا و مؤسس المعهد الولي للعلاقات الدولية ومن الرابطة التونسية لحقوق الانسان و أعضاء سابقين بمحكمة أمن الدولة و ظابط عسكري شملته محاكمة براكة الساحل ومن محامين رافعوا فى قضايا سياسية هامة وقد فاق الحضور التوقعات وذلك نظرا لحساسية الموضوع ولان هذه الجلسة جاءت و كأنها ردا سريعا على جلسة الاستماع التي عقدتها ليلة 17 نوفمبر 2016 هيئة الحقيقة والكرامة

افتتح السيد محمد جنيفان الجلسة وبين ان الأَقدار لها ترتيباتها التى تخرج عن أي حسابات فلقد شاءت الصدف ودون اى ترتيب مسبق ان تجتمع اللجنة السياسية بعد ان تابعنا حصة استماع بعض الشهود اللذين أرادت هيئة الحقيقة و الكرامة سماعهم لمحاسبة النظام السابق وهو ما يجعل من الجلسة، جلسة تاريخية موكدا ان الحضور المتميز والكبير يقيم دلالة واضحة على امتعاض الكثير من التونسيين من الطريقة التى اتبعتها هيبة الحقيقة والكرامة ، ثم أحال الكلمة للأستذ عادل كعنيش الذي قدم مداخلة مطولة بين فى مستهلها ان المحاكمات السياسية ليست حكرا على تونس بل انها ظاهرة تعيشه كل المجتمعات تقريبا خاصة عندما يكون هنالك انتقال من فترة سياسية الى اخرى ولاحظ ان الدولة التونسية استعملت عدة آليات في خصوص هذه المحاكمات وهي :

1/ المحكمة الشعبية التى احدثت بموجب الامرالصادرفى19افريل 1956 وكانت إحكامها نهائية

غيرقابلة للطعن سواء بالاستئنافاو التعقيب وهى تتركب منقاضتعينه الحكومةومن ست نو اب من
المجلس التأسيسي واستمرت هذه المحكمة الى 24اكتوبر 1959 وقد نظرت فى قضايا ال مسؤولين فى عهد الحماية وقضايا اليوسفيين

2/محكمة أمن الدولة التى تكونت بموجب قانون2جويلية 1968خاصة لمحاكمة مجموعة آفاق التي وقع وقع اكتشافها فى مارس 1968 ومحاكمة النقابيين سنة 1978 ومجموعة الوحدة الشعبية سنة 1977ومحاكمة الإسلاميين وكانت أحكامها نهاءية ولكنها قابلة للتعقيب وقد وقع حلها بموجب قانون وقع سنه فى 29 ديسمبر 1987 مع إزالة الوكالة العامة للجمهورية
3/المحكمة العليا التى جاء بها الفصل 68 من الدستور الذى ينص على اختصاص هذه المحكمة بجرائم الخيانة العظمى لاعضاء الحكومة وقد نظرت هذه المحكمة فى قضية احمد بن صالح وقضية إدريس قيقة
4/المحكمة العسكرية وتتعهد بالجراءم التى يكون احد اطرافها عسكريا ونظرت خاصة فى قضية مؤامرة 1962التى عرفت بقضية جماعة لزهر الشرايطى وقضية براكة الساحل وقضية احداث قفصة 1980
5/ المحاكم العدلية التي أحيل أمامها العديد من الناشطين السياسيين والطلبة وجماعة الاتجاه الإسلاميين بعد إزالة محكمة أمن الدولة
ثم تعرض الأستاذ عادل كعنيش لمختلف انواع القضايا السياسية التى عرفتها هذه المحاكم فصنفها لثلاث أصناف :

<u>الصنف الأول وقد شمل:</u>

- محاكمات اليوسفيين
- محاكمات من رفع السلاح ضد الدولة
- محاكمات الإسلاميين

<u>الصنف الثاني فقد شمل:</u>

- محاكمات اليساريين

- محاكمات النقابيين

- محاكمات الطلبة

<u>الصنف الثالث فقد شمل :</u>

- محاكمات المسؤولين المغضوب عليهم

- محاكمات شخصيات من المجتمع المدني

- محاكمات المسؤولين فى عهد الحماية

1- فبالنسبة المحاكمات التي تعلقت بالصنف الأول فبدأ المحاضر بالتعرض لمحاكمات اليوسفيين وبين أن الدولة كانت في خطر، وكانت البلاد على شفى حفرة من الحرب الأهلية، وكان الاستعمار يهدد بالرجوع إلى احتلال تونس إذا تطور الأمر إلى حرب أهلية بمناسبة الفتنة اليوسفية ، ولاحظ الاستاذ كعنيس أن النظام كان في موقف الدفاع عن النفس فحصلت هذه المحاكمات السياسية وصاحبها عنف لم يكن ممنهجا ولكنه عنف كثيرا ما مارسه باحث البداية لما وجد نفسه أمام عصابات مسلحة زرعت الفوضى وضعت أمن البلاد فى خطر، كما بين انه وقعت تجاوزات لأنه لم تكن هنالك قوانين خاصة بالإرهاب، ولاحظ أن ما حصل في بداية الاستقلال هو أمر بررته حالة البلاد و المخاطر التي عاشتها موضحا ان فرنسا نفسها قد إعدمت بعد سقوط حكومة فيشى ما يربو عن الثلاثين ألف شخص سواء اثر محاكمات قامت بها المحاكم الاستثنائية او حتى بدون محاكمات وهو ما رفضت دولة الاستقلال ان تتورط فيه، ولاحظ ان المحاكمات التي تعلقت بمن رفع السلاح ضد الدولة أو محاكمات الإسلاميين و عرفت الكثير من التجاوزات و الاخلالات الاجرائية و التجاوزات ولكن المحامين قاموا ولو بصعوبة بدورهم كاملا، وذلك باستثناء محاكمة أفراد مؤامرة 1962 حيث كان المحامون في حالة ذعر بعد حل الهيئة الوطنية والزج بالعميد الشاذلى الخلادى في السجن،فكان آدائهم ضعيف للغاية فالمتهمون لم يجدوا من يدافع عنهم واضطرت المحكمة لتسخير خمس محامين.

2- أما بالنسبة للصنف الثاني المتعلق باليساريي ن والنقابيين والطلبة فتعرض بالتفصيل لأهم هذه المحاكمات و ركز على محاكمة جماعة آفاق التي كان ضمنها المرحوم محمد الشرفي وخميس الشما رى واحمد السماوي والسيدة فريدة الشرفى و عبد الجليل بوراوى والمنذر القرقوري والصادق مرزوق وجيلبر نقاش ضيف و سهامبن سدرين فى حصة السماع الأولى التي نظمتها هيئة الحقيقة و الكرامة ولاحظ ان هذه المجموعة كانت تتبنى اطروحات يسارية متطرفة فتم محاكمتهم عن طريق محكمة أحدثت بعد اكتشاف هذه المجموعة، ولم يكن هناك عنف كبير بل إخلالات إجرائية كبيرة، مبينا ان الدولة سارعت بعد مدة قصيرة بالعفو عن كل المتهمين لأنها كانت تفرق بين محاكمات الراى من جهة و محاكمات الصنف الأول التي هددت كيان الدولة بأسرها فطالما أنها قضايا رأى أو قضايا نقابية وقع التعامل معها تعامل معقول ودون عنف تقريبا .

3- وعن محاكمات الصنف الثالث التى تعلقت بالمسؤولين المغضوب عليه مثل محاكمة احمد بن صالح ومحمد المزالى والطاهر بلخوجة وإدريس قيقة و عامر بن عايشة فلاحظ أنه كان من المفروض ان لا تحصل هذه المحاكمات بالمرة لان مسؤولية الحكومة مسؤولية جماعية،

4- أما في خصوص محاكمات بعض الشخصيات من المجتمع المدنى أمثال العميد الخلادى و عزوز الرباعى وعمارالدخلاوى او عبدالرحمان خليف ومحمد مواعدة والعميد البشير الصيد وعبدا لرحمان التليلى ومحمد عبو و فوزى بن مراد وتوفيق بن بربك وزهير مخلوف، فإنها محاكمات كان النظام لا يعتبرها سياسية بل قضايا حق عام، لها أسبابها ولكنها تمت فى غالب الأحيان دون عنف ولكن القضاء في غالب الأحيان مالوكيا أكثر من المالك وعموما فإنه يصعب التعليق على الأحكام التي صدرت في شانها لان ذلك هو من مشمولات السلطة القضائية التي من حقها أن تدين أو تبرا،

5- و في خصوص محاكمات الأشخاص اللذين كانوا مسؤولين فى عهد الاستعمار أمثال الوزراء الأول صلاح الدين ألبكوش و محمد الصالح المزالى ورئيس بلدية تونس الشاذلي حيدر فقد كان الهدف من ذلك إرضاء مشاعر الشعب التونسى الذي ذاق ذرعا

بتصرفاتهم المعادية من جهة ومصادرة أملاكهم التى تحصلوا عليها بدون وجه حق شانهم فى ذلك شان محاكمة أفراد عائلة الباى اذ كان يراد تجريدهم من الممتلكات وحتى الجواهر التي تدمعت لديهم بدون حق اما فى خصوص الطاهر بن عمار وزوجته فان محاكمتهم كان خطأ تاريخيا لايقبل

6- وختم الاستاذ كعنيش مداخلته بالحديث

عن جماعة بلقروى اللذين اغتالوا الشهيد الهادي شاكر

فبين ان محاكمتهم كانت أكثر من ضرورية وقد نالوا ما يستحقونه مقابل العمل الفظيع الذ ي ارتكبوه

7- وإنتهى في الأخير أن التجاوزات التي حصلت بمناسبة قضايا الصنف الأول لها ما يبررها وهى تجاوزات تحصل كلما يكون البلد عرضة للمخاطر فلا قيمة للحريات الخاصة عندما يصبح الوطن في خطر و استشهد بما حصل بفرنسا بعد حادثة باتكلان أو في قوانتنامو.

8- أما بالنسبة لقضايا الصنفين الثاني و الثالث فالتعذيب يكاد يكون غير موجود ولو أن هنالك خروقات إجرائية لا يمكن إنكارها وبين ان الدولة كانهاجسها المحافظة على السلم. وقد وفقت في ذلك ولو بتجاوزات تعتبر لا أهمية لها مقارنة بما حصل ببلدان أخرى نامية عربية أو افريقية أو حتى من بلدان أمريكا اللاتينية، مؤكدا أن ما يحصل هذه الأيام من محاولات لشيطنة النظام السابق سوف لن تنطلي على احد وانه من واجب الدستوريين ان يخرجوا من صمتهم. و يوقفوا محاولات الشيطنة والمغالطة التي تستهدفهم

وأثر ذلك فتح باب النقاش فتدخل احد أعضاء محكمة امن الدولة وهو محمد كريم المستورى البرلماني السابق و الذي كان عضوا بمحكمة امن الدولة مؤكدا أن محكمة أمن الدولة لم تقتنع بالاتهامات الخطيرة التي صاغها قرار دائرة الاتهام في محاكمة الإسلاميين سنة1987 وعلى هذا الأساس عارض مع المرحوم عبد الله العبعاب البرلماني السابق و عضو محكمة أمن الدولة في إصدار حكم بإعدام المتهمين في تلك

القضية و بين المكي العلوي الذي كان عضوا بمحكمة امن الدولة فى الطور التعقيبي انه لم يقع اى تدخل من طرف اى مسؤول سياسي فى محاكمة 1987 كما تدخل أحمد المناعي ولاحظ انه كان قريبا من محمد فرحات وهو يشهد للتاريخ أن هذا الأخير كان يعلمه انه يحكم بما يمليه عليه ضميره ويقول باستمرار أن بورقيبة سوف لن ينفعه في الآخرة. وتدخل الأستاذ بشير خنتوش ليؤكد أن البعض من أفراد السلط القضائية كثيرا ما كانوا متشوفين للإدانة و بالتالي فإنه يساند ما جاء في مداخلة الأستاذ عادل كعنيش أن بعض القضاة كانوا ملكيين أكثر من الملك وانساقوا في التصعيد دون أن يطلب منهم ذلك وهو ما كان يتسبب في التشنج داخل المحاكمات.

واستقطبت قضية براكة الساحل بنقاش كبير وبين البعض من المتدخلين أن بعض المتهمين (و أللذين حضر منهم البعض هده الحلقة و كذلك مجموعة من الأمنيين اللذين واكبوا هده القضية) أرادوا تعويم القضية وهو ما أدى إلى إيقافات كبيرة وتبين لاحقا ان تصريحات بعض المتهمين غير صادقة فتم الاعتذار للموقوفين بتعليمات من رئيس الدولة وإطلاق سراح اغلبهم.

وتدخل ضابط سامي شملته هذه المحاكمة وهو صالح المنصورى. ليقر بذلك وبين انه لا يحمل اى ضغينة على المسؤولين الأول بوزارة الداخلية وفى الختام تدخل مسؤول أمني سامي سابق ليبين أن حادثة باب سويقة شكلت منعرجا خطيرا في علاقة السلطة مع الاتجاه الاسلامى وكان ذلك ناتج بالأساس على تأثير الوضع بالجزائر على تونس وان لو وقع التعامل مع حركة النهضة تعاملا سياسيا في تلك الفترة لأمكن تجنب العديد من المحاكمات وهو رأى يحتمل الخطأ أو الصواب وعموما أكد أن قضية براكة الساحل قد حصل تعويمها و تضخيمها وقد أكدت الأبحاث عدم صدق رواية بعض الأطراف مما جعل الرئيس الأسبق يقتنع بأنها قضية ملفقة ويأذن بالإفراج على عدد كبير من الموقوفين و الإعتذار لهم.

الديمقراطية و نمط الحكم 1971-1986

مداخلات على منبر لجنة الشؤون السياسية للقراءة النقدية لسياسات الحكم 1955-2010
حلقات 25 نوفمبر و 2 و 9 ديسمبر 2016

الضيوف: الوزيران البرلمانيين السابقان الطاهر بلخوجة و بشير بن سلامة،الجامعي رجب الحاجي مدير ديوان محمد الصياح مدير الحزب الاشتراكي الدستوري، التيجاني مقتي عضو الديوان السياسي للحزبالاشتراكي الدستوري في السبعينات، الاستاد مصطفى المنيف، مدير ديوان الوزير الاول محمد مزالي و منصور معلى وعمر الشاذلى الوزيران السابقان في عهد بورقيبة

الاستاد مصطفى المنيف، مدير ديوان الوزير الأول محمد مزالي

استعرض الاستاد مصطفى المنيف الذي كان يشغل خطة رئيس ديوان الوزير الأوّل محمد مزالى على منبر القراءة النقدية لودادية قدماء البرلمانيين يوم25 نوفمبر 2016 الوضع السياسي منذ خطاب الرئيس بورقيبة في8جوان 1970 والذي أعلن من خلاله على نيته فى تعديل الدستور وإدخال جرعة من الديمقراطية على نظام الحكم، كما تولى حل الديوان السياسي وبعث لجنة عليا لإدارة الحزب والتحضير لمؤتمره القادم، مبينا أنّ الوضعية الاقتصادية الصعبة للبلاد فرضت تنحية المرحوم" الباهى الأدغم" وتعويضه برجل اقتصاد وهو المرحوم "الهادي نويرة"، وقد انعقد مؤتمر الحزب سنة1971 وشهد صعود جماعة أحمد المستيرى، ولكن سرعان ما تراجع الحبيب بورقيبة فى وعوده ورغم رفضه آنذاك الرئاسة مدى الحياة ، فإن المقربين منه كانوا غير راضين على نتائج المؤتمر، وفرضوا بعد رفت مجموعة أحمد المستيرى من الحزب انعقد مؤَتمر جديد سنة 1974و أرجع

الوضع لما كان عليه قبل مؤتمر 1971 ففشل التمشي الذي أعلن عنه بورقيبة، و عاد النظام لينغلق على نفسه، وقبل بورقيبة الرئاسة مدى الحياة بعد أن رفضها فى المرّة الأولى، وأشار مصطفى المنيف أنّ الجزائر كانت تضغط من حين لآخر على تونس من أجل إقامة وحده اندماجية، لكن بورقيبة كان متخوفا من الجزائر لذلك نجده يقبل سنة 1974 إقامة وحدة مع ليبيا وقد عارضت الجزائر ودوّل أخرى هذه الوحدة كما عارضها بشّدة المرحوم "الهادي نويرة" و أشار المتدخّل أنّ هذه المعارضة سببت إزاحة محمد المصمودى وقيام عداوة بين الهادي نويرة و العقيد معمر القذافي كما لاحظ أنّ الوضع الاقتصادي قد تحسن إلى حد كبير خلال هذه الفترة لأسباب متعددة تتعلق بتحسن الأحوال المناخية ونزول المطر وارتفاع سعر البترول وسعر الفسفاط ونجاح منوال التنمية الجديد و قد بدأ هذا التحسن فى تراجع سنة 1977، وهو ما أدى إلى ظهور خلافات بين الحكومة و اتحاد الشغل الذي كان يطالب بمواصلة الزيادة في الأجور تحت ضغط المجموعات اليسارية التي كانت بالجامعة والتحقت باتحاد الشغل، وأدى هذا التصلب إلى مواجهة عنيفة تمثلت في الخميس الأسود حيث سقط مئات الضحايا يوم 26 جانفى1978 كما أقيل الطاهر بلخوجة وزير الداخلية الذي عارض المواجهة من أساسها و استقالت مجموعة من الوزراء تعاطفا مع موقفه وتعكر الوضع السياسي فحاول"الهادي نويرة" التخفيف من التوتر بإسناد التأشيرة القانونية لأحداث الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، لكن أحداث قفصة التي اندلعت يوم 26جانفى 1980 بتحريض من العقيد معمر القذافي حيث ثبت تورط ليبيا والجزائر فيها وكانت سببا فى أزمة سياسية زادت في هشاشة الوضع في تونس و تأزمت صحة الهادي نويرة فإبتعد نهائيا منذ فيفرى 1980عن الحياة السياسية.

و وجد الرئيس الحبيب بورقيبة نفسه فى تجادبات خانقة في محيطة يحركها هاجس خلافته في تعيين خليفة نويرة في الوزارة الأولى و بتأثير من وسيلة زوجة الرئيس الحبيب بورقيبة و من و راءها، عين محمد مزالى وزيرا أوّلا انطلاقا من شهر أفريل 1980، و حاول الأخير أن يوفر مناخا من الانفتاح ولكن انتخابات سنة 1981 شابها بعض التلاعب بالنتائج بتونس العاصمة لإسقاط أحمد المستيرى لكن تبين أنها لم تؤثر

على نتائج الإنتخابات الجملية مؤكدا أنّ محمد مزالى قد حرص على توفير مناخ ديمقراطي من خلال الاعتراف بثلاث أحزاب سياسية و الإفراج عن جماعة الاتجاه الإسلامي ولكن البلاد دخلت في دوامة الصراع على الخلافة فبدأت العلاقة تفسد بين بورقيبة و مزالي وعاد الصراع مع النقابيين ليطفو على السطح وهو ما استوجب إيقاف الحبيب عاشور الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل من جديد، وانتهى الأمر إلى تنحية مزالي يوم 6جويلية 1986 بتأثير من محيط الرئيس الحبيب بورقيبة.

واعتبر المحاضر أن مزالى كان ضحية الوضع الاقتصادي الصعب من جهة ونتيجة ضغط للّوبي الذي كان محيطا بالرئيس بورقيبة من جهة ثانية، مؤكدا أنّ مزالى كان رائد التعريب و التونسة وحاول حل الخلاف مع الإسلاميين بالطرق التفاوضية، ومؤكدا أن أحداث الخبز التي جدت في جانفي 1984 كانت من تخطيط "إدريس قيقة" الذي كان من المقربين لوسيلة بورقيبة وقد سعى بكل الوسائل للوصول إلى منصب الوزير الأول.

البشير بن سلامة البرلماني و الوزير في حكومة محمد مزالي

قدم السيد البشير بن سلامة مداخلةً بين خلا لها أن نظام الحكم كان مقاما على كاهل ثلاث أطراف وهم اتحاد العام التونسي للشغل والحزب الاشتراكي الدستوري والحكومة وكانت كل فترة تقريبا

تحكمها التوازنات بين الأطراف الثلاثة مبينا انه منذ مؤتمر صفاقس للحزب الدستوري سنة 1955 كان الاتحاد العام التونسي للشغل عنصرا

فاعلا في الحياة السياسية، ومنه خرجت تجربة التعاضد، لكن علاقة المنظمة الشغيلة بالحزب والحكومة كانت عرضة لعديد الإرهاصات، كما لاحظ أن علاقة الحزب بالحكومة تعرضت لتجاذبات إذ كانت الحكومة في بعض الحالات تحت تأثير الحزب، ليتحول الحزب في بعض الحالاتالأخرى لحزب الحكومة مؤكدا انه كلما ضعف الحزب إلا وانعكس ذلك على قوة الحكومة.

وبين أن مجيء مزاللللوزارةالأولى كان نتيجة تأثير زوجة الرئيس بورقيبة التي اختارته بعد مرض نويرة لتقطع الطريق أمام السيد محمد الصياح، ولاحظ المتدخل أن مزالى سعى إلى المصالحة مع اتحاد الشغل،لكن الحبيب بن عاشور عاد من جديد للتصلب في مواقفه فساءت العلاقة بين الحكومة واتحاد الشغل ملاحظاأنمزالى سعى إلى تنويع علاقات تونس مع الخارج واقنع البلدان الخليجية بالاستثمار في تونس ويعود له الفضل في الاتفاق مع الشيخ صالح الكامل على انجاز مشروع القرن المتمثل في بحيرة تونس،و أوضح أن تعريب الفلسفة بالمعاهد الثانوية والرياضيات بالتعليم الابتدائى كان نتيجة موقف اتخذه ادريس قيقة بعد استشارة الرئيس بورقيبة عندما اقنع الوزير المذكور رئيس الدولة بان ضعف النتائج المدرسية ناتج عن تدني مستوى إتقان اللغة الفرنسية لدى الناشئة وقد قضى قيقة حوالي نصف شهر بدمشق للوقوف على مستوى التعليم هناك حيث تم تعريب كامل الشعب والاختصاصات، وأشار أن تنويع علاقات تونسالخارجية والدور الذي قام به كاتب الدولة للخارجية محمود المستيرى الذي تحول بتعليمات من الوزير الأول إلى كل من الصين وموسكو جعلت الولايات المتحدة تغير نظرتها لمحمد مزالى إذ تعتبر سياسته معادية لها.

و لاحظ ان احداث الخبز كان نتيجة مؤامرة حيكت لإبعاد مزالى، متهما الولايات المتحدة الأمريكية بأنها كانت اقرت العزم على الإطاحة به وذلك منذ سنة 1985. كما أشار إلى أن أحداث الخبز قد تحملها محمد مزالى سياسيا ولكن المتسبب الأساسي فيها هو منصور معلى الذي كان يلح على التخفيف من أعباء صندوق التعويض وقد إغتنم إدريس قيقة الوضع لتألب الشارع على المزالي سعيا للوصول للوزارة الأولى.

وأنهى البشير بن سلامة حديثه بالقول أن تنحية مزالى كانت لأسباب داخلية. فهنالك صراع خفي على الحكم و لأسباب خارجية تمثلت في فقدان مزالى لثقة فرنسا والولايات المتحدة مؤكدا أن موضوع الأزمة الاقتصادية قد وقع تضخيمه واكبر دليل على ذلك أن

البلاد استعادت توازناتها المالية عند مجيء زين العابدين بن على للحكم، مؤكدا أن مزالى كان رجلا وطنيا وانه حاول ترسيخ الديمقراطية واعترفت الدولة في عهده بالأحزاب السياسية ،مضيفا ان هنالك بعض الوزراء في عهد مزالى قد أساؤوا للدولة وساهموا في تأليب الراى العام ضده بالرغم من أنهم كانوا محل ثقة المزالي في البداية

الطاهر بلخوجة البرلماني و الوزير في حكومتي نويرة و مزالي

تعرض الطاهر بلخوجة إلى وقائع مؤتمر "المنستير" الأول والذي شهد سيطرة جناح موالي لأحمد المستيري، وهو ما فرض إعادة مؤتمر المنستير سنة 1974، وإزاحة مجموعة أحمد المستيري، كما تعرض إلى أن هنالك تجاذبات حول خلافة الرئيس بورقيبة فأصبح الفصل المتعلق بالشغور موضوع تنقيحات متعددة ووصل الأمر بالرئيس الأسبق إلى حد سحب تنقيح دستوري يتعلق بنيابة رئيس الجمهورية ففي حالة الشغور بعد أن صوت المجلس النيابي لفائدة هذا القانون الدستوري تم سحبه فى القراءة الثانية ، وبيّن أن اتفاقية جربة كانت ناتجة بالأساس عن الخوف الذي انتاب الرئيس بورقيبة من رغبة الجزائر في إقامة وحدة مع تونس، ثم تحدث عن أزمة الحكومة مع القيادة النقابية في إتحاد الشغل مؤكدا أن الحبيب عاشور كان شخصية وطنية بامتياز وكان بالإمكان تلافى أحداث الخميس الأسود لولا التطرّف الذي اتصف به أداء بعض القيادات فى الحزب وفى الاتحاد مؤكدا أنّه كان ضد المواجهة ، ولكن هنالك بعض الشخصيات داخل الحزب وداخل الإتّحاد كانوا قد دفعوا نحو المواجهة.

و ركز الطاهر بالخوجة أيضا على موضوع علاقته بالسيد محمد مزالى مبينا ان محمد مزالى ارتكب عده أخطاء وادخل البلاد في صعوبات اقتصادية لا مثيل لها، وان مزالى جاء للوزارة الأولى على سبيل الصدفة وقد أعانته على ذلك زوجة الرئيس بورقيبة وانه لم ينصت لنصائح منصور معلى وزير الاقتصاد بل لجأ إلى إقناع الرئيس الحبيب بورقيبة بإقالة منصور معلى وتعرض بلخوجه نفسه للإقالة لأنه كان يتحمل دوره كاملا كعضو بالحكومة ويبدي اعتراضه فىً كثير من الحالات على مقاربات مزالى ملاحظا أن حكومات بورقيبة كانت حكومات وطنية ، وان هناك اجنحة داخل الحزب

تعوض التعددية السياسية وان حكومات الاستقلال قد أنجزت الكثير،وانه كان يخير مواجهة الخصوم السياسيين بالإقناع وكان يرفض استعمال العنف ملاحظا أن مقاربته هذه هي التي جعلته يغادر الحكومة قبل إحداث 26جانفى 1978، واستبعد ان تكون هنالك مؤامرة ضد مزالى سنة 1984 لان الاحداث انطلقت تلقائيا بسوق الأحد ثم انتشرت كالنار فى الهشيم وآنذاك وقع ما سمى بالمؤامرة عندما أخلت الداخلية بواجبها في تطويق الإحداث، وأكد ان مزالى كان هاجسه خلافة رئيس الجمهوريةً، وحاول أن يكسب شعبية فأضر بمالية الدولة التى انهارت بالكامل مشيرا أن إسماعيل خليل و حمادي الصخيري ورشيد صفر و منصور الصخيري كشفوا لبورقيبة أن الوضع الاقتصادي خطير للغاية فاتخذ قرارا بأبعاد مزالى وحاول بورقيبةً تبرير هذه الإزاحة بأنها كانت من اجل سياسة التعريب وهو أمر لا صحة له، وختم مداخلته بالقول أن أمريكا لم تضغط من اجل إزاحة مزالى مؤكدا أن بورقيبة رجل مسؤول و لا يتأثر بمواقف أمريكا أو فرنسا مستشهدا بموقف تونس في قضية حمام الشاطئ عندما هدد بقطع العلاقات الدبلوماسية مع أمريكا إذا ما استعملت حق الفيتو في مجلس الأمن ضد قرار الإدانة ضد إسرائيل.

الأستاذ البشير خنتوش، عضو الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري في عهد مزالي

أكد الاستاد بشير خنتوش أنّ محمد مزالى لم يكن ديمقراطيا بالمّرة ، وأنّه أحاط نفسه ببعض الشخصيات التي أساءت للنظام ، كما أنّه لم يكن مؤمنا باستقلال القضاء وضرب مثالا بتنحية "ابراهيم عبد الباقى" الرئيس الأوّل لمحكمة التعقيب الذي رفض الحكم فى قضية لصالح قريب محمد مزالى ،كما حمّله مسؤولية تزوير الانتخابات سنة 1981 بدائرة تونس ،وأكد في الأخير أنّ مزالي فكر فعلا فى إزاحة بورقيبة عن طريق تقرير طبي أمضى عليه ثلاث أطباء بتحريض من صهر مزالي وهو رفعت الدالى ،ولكنه تراجع في الأخير ، واستخلص أن" الزعيم بورقيبة كان محقا في تنحية مزالى وحتى في محاكمته.

و تمحورت مساهمات المشاركين في الحلقة على أنّ فترتي" نويرة و مزالي" اتصفتا بتجاذبات خطيرة كانت نتيجة الصراع على الخلافة وأنّ الدولة تأثرت سلبا بهذه التجاذبات وقد ضعف الحزب وتقلص دوره وتأثيره على الحكومة فكانت الأجواء السياسية غاية في التأزم ، بل إنّ الدولة شارفت على الانهيار وأنه لم يكن هنالك مناخ ديمقراطي، بالرغم من أنّ روح النقد كانت بارزة داخل الحزب ، لكن الدولة أصبحت لا تعير أهمية لما يدور داخل الحزب ، بل هناك نزعة للتخلي عن كل ما عرف بروحه النقديّة وظهرت الشخصنة كأبرز ظاهرة ألمت بالنخبة السياسية وخاصة الوزراء الأُوَل ، واستخلصوا أنّ تنحية بورقيبة كانت لها مبررات لإنقاذ الزعيم من شيخوخته التي أضرتْ به ولإنقاذ البلاد من الوضع المزري الذي أصبحت عليه .

منصور معلّىّ وزير الاقتصاد في حكومتي نويرة و مزالي

أوضح منصور معلى أنّ تجربة التعاضد كانت فاشلة وجعلت الدولة في حالة إفلاس ولكن بعد مجيء "الهادي نويرة " للحكم تظافرت عدة عوامل لاستئناف عملية النمو وقد وصلت نسبة النمو سنة 1973 بصفة فعلية إلى 17فى المائة وهى نسبة استثنائية ولكن لم يقع الإعلانة عن ذلك ، وأكد السيد "منصور معلى" أنّ تجربته في الحكم جعلته يتوصل إلى قناعة مفادها أنّ النظام السياسي كان لا يعطى المجال للنقد البناء وكانت هنالك بعض الشخصيات النافذة التي تحاول إسكات أي نفس نقدي وهو ما جعله يغادر أكثر مِن مرة الحكومة نتيجة دسائس كان يتألّم لحصولها لأنها أضرت بالحزب وبالوطن بأسره .

عمر الشاذلي الوزير في حكومة مزالي و طبيب بورقيبة

أكد عمر الشاذلي أنّ بورقيبة كان مصاب بأرق شديد منذ إيقافه بحصن "سان نيكولا" ، وهذا المرض يختلف عن الانهيار العصبي، وبيّن أنّ بورقيبة خضع لمعالجات بالمواد المخدرة كانت غير صحيحة عِلْميّا لأنه كان في حالة وعي كامل لكن تنتابه فى بعض الحالات أعراض مرضية تؤثر على مزاجه واختياراته واستشهد بحادثة الاعتداء على

حمام الشط حيث أثّر فيه الاعتداء الصهيوني وجعله يستعيد حيويته ويهدد بقطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ملاحظا أنّ زوجة الرئيس كانت ترغب فى تخدير بورقيبة تحت تأثير أطباء كان لا يتفق مع تشخيصهم وأنّ هذا التخدير قد أفقد بورقيبة حيويته وجعله فى بعض الحالات لا يعي تماما ماذا يقول أو كيف يتصرف ولكنه سعى إلى تبديل هذا الدواء حتى إستعاد الرئيس تدريجيا حيويته الكاملة و تخلص من المواد المخدرة التي كان يتناولها بتشخيص من أطباء سويسريين حرصت زوجة الرئيس بورقيبة على أن يتولوا السهر على صحة الرئيس في فترة معينة.

الإسلام السياسي و الدولة الوطنية 1971-1986

كان الإسلام السياسي و الدولة الوطنية محور القراءة النقدية لحلقة يوم 18 ديسمبر2016 من خلال مداخلات قدمها:

1،الدكتور حمودة بن سلامة الوزير السابق و الذي أمن دور الوساطة بين الإسلاميين و النظام في فترة معينة.

انطلق الدكتور بن سلامة في الحديث عن إنشار ظاهرة الإسلام السياسي في تونس منذ إحداث 26جانفى1978 مبينا أن هذه الأحداث أدت إلى انفصام العلاقة بين الدولة واتحاد الشغل فاغتنمت المعارضة الموقف لتتحرك

بكثافة كما تشجع الإسلاميون ليتجاوزوا مرحلة الدعوة و إستشهد في هذا المجال بمقولة حميدة النيفر

الذي صرح أن المسجد هوالذي شكل بدايه تحرك الإسلاميين في تونس لمحاولة مليء الفراغ الروحي لكن مع مرور الأيام بدأت الأمور تتغير.

يقول الدكتور بن سلامة إن الاتجاه الاسلامى قدم مطلبا للحصول على تأشيرة ولكن عقبا نتخابات سنة 1981،

تم تتبع قيادات الاتجاه الاسلامىو بعد ثورة الخبزحاول محمد مزالى إقرار الانفتاحواقنع بورقي بة بالعفو عن الإسلاميين، وان توفق في ذلك فانه لم يتمكن

منتشريكهم في الحكموقد ابعدمزالى نتيجة الصراع على الخلافةوازداد الوضع سوءا مما أدىإلى إدخال تغيير على منظومة الحكم.

حاول بن على إقامة علاقة جديدة من الإسلاميين ولكن انتخابات 1889 نسفت العلاقة بين النظام والإسلاميين فساءت وضعية الإسلاميين وتمت محاكمتهم صلب مقاربة أمنية بعيدة عن اى منطق سياسي .

ولكن بعد الثورة انتقل الإسلاميون إلى الحكم فمروا بمرحلتين الأولى امتدت إلى لقاء الشيخين وكانت مواقف النهضة متصلبة وبعد ذلك أصبحت العلاقة بين الدستوريين والإسلاميين جيدة وهو ما ينبئ بوجود تقارب كبير بين الاتجاهين وختم مداخلته بالقول أن النظام السابق أضاع الكثير من الوقت لإرساء تعايش مقبول بين الإسلاميين والدستوريين مؤكدا أن التاريخ سيشهد منعرجا هاما فى هذا الاتجاه.

2- الدكتور عبد السلام المسدى الوزير السابق في عهد بورقيبة و الاستاد الجامعي

أوضح من جانبه الدكتور عبد السلام المسدي أن أكثر الدول العربية التي شهدت صراعا بين الدين والسياسة هي مصر وسوريا. وبين أن مفهوم الإخوانجي يتستمد جدوره من عبارة الإخوان المنتشرة بمصر يضاف لها عبارة *جى* التي هي

عبارة تركية ومعناها *الصنعة الوضيعة* و سرعان ما التصق هذا المصطلح باللاوعي الشعبي في تونس .

و كانت مداخلة الدكتور المسدي مناسبة للودادية لتصحيح مفهوم القراءة النقدية حيث يقول السيد عبد السلام المسدي أن النقد الذاتي هو مصطلح ذو أصول مسيحية وهوً مفهوم غير موجود فى الثقافة الإسلامية الذي يقوم على التوبة

لذلك فان الثقافة السياسية العربية اعتمدت المراجعات و الحركات

التصحيحية واستخلص انه يمكن اليوم قبول مفهوم النقد الذاتي على أساس

أنها آلية تفسيرية وليست مطية تبريريةً واعتبر انه بهذا المنظور يتحول النقد الذاتي الىً موقف قوة

و عن تسمية النهضة، بين أنها تسمية أجنبية تقوم على أساس فصل الدين على السياسة ثم تحدث عن مفهوم نداء تونس l'appel de Tunisie أنهمصطلح اعتمده شارل ديغول عندما كانت فرنسا في خطر في خطابه للفرنسيين سنة 1940 حين قال la Francel'appel de فالرئيس الباجي قايد السبسي قد اعتمده لإنقاذ تونس. كما اعتبر ان مصطلح الشيخين الذي أطلق منذ لقاء باريس له علاقه بالمدلول الذى تحدث عنه طه حسين فىً كتاب حديث الشيخين. وهو مفهوم يذكرنا بأبى بكر الصديق و عمر بن الخطاب و سعيهما نحو ترتيب شؤون الخلافة فبين حسب وجهة نظره ان لقاء باريس كان ترتيبا للخلافة و محاولة تجاوز أحقاد الماضي.

وختم الدكتور المسدى كلامه بالقول أن هنالك مفاهيم متعددة للإسلام فهنالك الإسلام السياسي والإسلام الدعوى والإسلام الجهادي ونادى بتجاوز هذه المرحلة لتلافى انفجار غرائز الثار التاريخي، مؤكدا انه يتعين علينا جميعا أن نعمل عن فصل الدينعن السياسة .

الأستاذ حسن الغضباني، من مؤسسي الحركة الدعوية في الجامعة التونسية و محامي بعض الإسلاميين،

لاحظ إن التيار الاسلامىً الذي انتمى إليه هو إسلام دعوي وانه انخرط في هذا الاتجاه ولم يقبل يوما ان يمارس السياسة بإسم الإسلام مؤكدا أن هنالك إسلام واحد لا يمكن أن يكون سياسيا و انه

ينادى بفصل الدين عن السياسة مؤكدا أن الإسلام يمتاز بالبساطة ومناجاة العبد لخالقه. أما أن يتحول الإسلام إلى مطية لممارسة السلطة فان ذلك أمرا مرفوضا

و تناول الكلمة بعض الحاضرين ليؤكدوا أن الحزب الدستوري كان يقوم على أساس الهوية التونسية كما جاءت في دستور 1959 في تناغم مع السلطة لتعميق القيم الروحية وكانت المؤسسة الدينية منسجمة في ذلك مع الدولة بما سمح بالقيام بسائر الشعائر الدينية دون تطرف أو مغالاة ، لكن عندما إرتبط الإسلام بالسياسة أصبح هنالك عنف تمت ممارسته في إطار مايسمى بالإعلام الجهادي وهو تمشي كان مرفوضا في تونس و تصدت له الدولة بالوسائل القانونية حتى لا يؤول الأمر إلى فوضى عارمة تشكل حركية الشعب بإسم الإسلام الذي هو براء من ذلك

رشيد صفر الوزير الأول سنة 1987

قدم رشيد صفر الوزير الأول سنة 1987 بمناسبة أربعينية البرلماني السابق المرحوم عبدالله العبعاب شهادة عن الأجواء التي عاش فيها محاكمة قيادات "الاتجاه الإسلامي" سنة 1987 وسط مناخ مشحون كان البعض يدفع فيه نحو إصدار أحكام بالإعدام لما لا يقل عن 20 قياديا من الاتجاه الإسلامي من بينهم راشد الغنوشي ومحمد شمام وعلي العريضوحمادي الجبالي وصالح كركر و غيرهم.

و كشف لأول مرة أن تيارين كانا يتقاسمان مواقف المسؤولين في الدولة والنخب من هذه المحاكمة:

التيارالأولكان يدفع نحو الإعدام وكان يبرر موقفه سعيالجلب بورقيبة إلى صفه بحجة إقدام شبان محسوبين على التيار الإسلاميبعملية التفجيرات التي استهدفت مؤسسات سياحية فيسوسة و المنستيرعشية احتفال الرئيس بورقيبة بعيد ميلاده في قصره بصقانس في المنستير وبأعمال العنف التي تستهدف شخصيات رسمية (من بينها قضاة وأئمة جوامع) و بالقرب من القصره.

أما التيار الثاني الذي يقول أنه كان أغلبيا (وزيران أو ثلاثة فقط كانا مع الإعدام)و الذي كان يتفاعل مع الانتقادات التي تصل الحكومة والرئيس بورقيبة يوميا للاعتقالات والمحاكمات وخاصة لمؤشرات و عواقبإعدام قيادات "حركة الاتجاه الإسلامي" فكان ضد إصدارأحكامالإعدامتجنبا للدفع بالبلاد نحو المجهول والوصول إلى نقطة اللأعودة.
وكشف رشيد صفر أنه وثلة من كبار المسؤولين أطلعوا الزعيم الحبيب بورقيبة على التقارير الصحفية والديبلوماسية والمواقف الحقوقية الدولية ولشخصيات حقوقية وسياسية تونسية وكثيرا من السفارات معارضة أحكام الإعدام. كما قام بتذكيره بموقفه أوساط الستينات المعارضة لإعدام الكاتب والمفكر المصري القيادي في حركة الإخوان المسلمين سيد قطب ثم تنظيمه حملة احتجاج على تنفيذ حكم الإعدام فيه.

و يستطرد رشيد صفر قائلا :" مشكلتي ومشكلة كثير من السياسيين في عهد الرئيس بورقيبة أننا كنا نلتقيه ونتحاور معه لكن غيرنا كان يؤثر فيه بعدنا في جلسات العشاء وفطور الصباح وفي دردشات "عائلية خاصة".
وسجل رشيد صفر انه اختار مع الرئيس بورقيبة في مكتبه إسمي النائبين عبد الله العبعاب ومحمد كريم المستوري ليكونا في تركيبة هيئة المحكمة. و أوردأن وزير الداخلية أنداك زين العابدين بن علي مكنه من تجهيزات خاصة لمكتبه بالوزارة الأولللمتابع من خلالها مباشرة سير المحاكمة وتصريحات المتهمين ومرافعات المحامين . "وقد كانت الأجواء والتصريحات تدفع نحو سيناريو الإعدام".

وسجل رشيد صفر أن الرئيس الحبيب بورقيبة إلتقى عدة مرات مع رئيس محكمة أمن الدولة ورئيس النيابة العمومية فيوزارة العدل وقتها المرحوم الهاشمي الزمال. و أوضح انه لا يدري ماذا طلب منه بورقيبة بالضبط بالنسبة للأحكام التي كانت ستصدر محكمة أمن الدولة في حق قيادات حركة الاتجاه الإسلامي،لكن رشيد صفر قائلا: الشيء الوحيد الذي أؤكده هو أن الرئيس بورقيبة قال أمامي بحضور وزيرين (زين العابدين بن علي و

منصور السخيري) لرئيس محكمة امن الدولة الهاشمي زمال :« إذاأصدرت المحكمة حكما بالإعدام فلن اقبل مطالب العفو فتحملوا مسؤوليتكم كاملة.

وبعد انتهاء المقابلة ـ يقول رشيد صفر ـ خرج الجميع وكان الهاشمي الزمال، رئيس المحكمة، يسير بجانبي في الممر المؤدي إلى مكتب الرئيس حيث صور بايات تونس القدامى فالتفت إليه قائلا : "هل فهمت رسالة الرئيس بورقيبة؟ عليكم أن تتحملوا مسؤوليتكم كاملة لأن إصداركم أي حكم بالإعدام سيؤدي إلى تنفيذه لان بورقيبة قرر أن لن يلغيه مستخدما حقه الدستوري في العفو".

لكن "المنعرج"حصل أثناء المحاكمة لما تضاعفت الضغوطات الصحفية والديبلوماسية الدولية وتعاقب زيارات السفراء إلى مكتبي ومكتب مدير الحزب الدستوري آنذاك ـ المرحوم الوزير عبد العزيز بن ضياء ـ لمحاولة الضغط في اتجاه تجنب نقطة اللاعودة أي حكم الإعدام.

ويمضي صفر قائلا : «في احد أيام المحاكمة جاءني المرحوم عبد العزيز بن ضياء الوزير المعتمد لدى الوزير الأول ومدير الحزب الاشتراكي الدستوري ليعلمني بأمرين:

-الأولأن عدة شخصيات وطنية وسفراء اتصلوا به طالبين العمل علىعدم إصدار حكم الإعدام

- والثاني أنه التقى النائبين عبد الله العبعاب ومحمد كريم المستوري وفهم منهما أنهما سوف يصوتان ضد حكم الإعدامإذا اقترحه رئيس المحكمة الهاشمي الزمال».

و عبر رشيد صفر عن إرتياحه لهذا الخبر الذي علي بردا وسلاما لأن هيئة محكمة امن الدولة تحتاج إلىإجماعالأعضاء لإصدار أحكامها بالإعدام ولان عبد العزيز بن ضياء أعلمني أن النائبين عبد الله العبعاب و محمد كريم المستوري قررا الاتصال كذلك بوزير الداخلية آنذاك زين العابدين بن علي لإعلامه بموقفهما".

ويؤكدرشيد صفر أن تونس "تجنبت الحكم بالإعدام في محاكمات أمن الدولة 1987 بفضل النائبين العبعاب والمستوري ودعم بعض كبار المسؤولين في الحكومة لهذا التمشي".

في مسألة المجموعة الامنية وإعداد انقلاب يوم 8 نوفمبر1987

عندما كانت السلطة تخرج شيئا فشيئا من بين أيدي الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة في نوفمبر 1987 كانت هنالك مجموعة أمنية تتبع حركة الاتجاه الإسلامي تحاول الاستئثار بالسلطة

لتسليط الأضواء على هذه المحاولة يتعين الرجوع إلى تاريخ ظهور حركة الاتجاه الإسلامي بتونس

بدأت هذه الحركة في الظهور على الساحة السياسية في نهاية السبعينات. فقد ظهرت في البداية في شكل حركة دينية دعوية ولكنها تحولت شيئا فشيئا إلى حركة سياسية ظهرت خاصة في الجامعة التونسية وكانت في البداية شديدة الحساسية لكل تهم العنف والدعوة إليه ولكن مع مرور الأيام، تغير الوضع وعرفت الجامعة التونسية مشادات عنيفة بين أنصار هذه الحركة وبقية الحركات التي تنشط في الجامعة، كما بدأ الحديث عن تكوين جهاز خاص لهذه الحركة أطلق عليه لاحقا بالجناح العسكري

حركة الاتجاه الإسلامي التي أصبحت تسمى بحركة النهضة بعد سنة 1989 حاولت قطع كل علاقة بينها وبين عناصر المجموعة الأمنية التي كانت تستعد للانقضاض على السلطة يوم 1987/11/8 وقد كشف المرحوم المنصف بن سالم القيادي في حركة الاتجاه الإسلامي وقائد المجموعة المدنية التي شجعت على حدوث انقلاب 8 نوفمبر 1987 ، كشف العديد من الأحداث من خلال كتاب أصدره في سنة 2013 بالكويت جاء تحت عنوان "سنوات الجمر" وتحدث فيه بإسهاب عما عرف بانقلاب 8 نوفمبر 1987 الذي خططت له حركة الاتجاه الإسلامي لافتاك السلطة من بورقية ، ويمكن اعتبار المرحوم

المنصف بن سالم الرجل الوحيد في الاتجاه الإسلامي الذي اعترف بوجود المشروع وبسط بعض من تفاصيله إذ جاء في كتابه المذكور انه كان على راس المجموعة التي فكرت في إزاحة بورقية وأكد أن هنالك شبه اتفاق في الداخل والخارج على ضرورة إزاحة بورقيبة وكانت حركة الاتجاه الإسلامي تبحث عن إسقاط بورقيبة دون أن تتورط بشكل مباشر في عملية الإبعاد. وتم مفاتحة المرحوم محمد مزالي بضرورة تنحية بورقيبة ولكن مزالي كان يرفض رفضا شديدا الخوض في هذا الموضوع.

أما الناشط الإسلامي صالح كركر، فقد أفاد لاحقا أن تحرك المجموعة الأمنية في نوفمبر 87 كان مبرمجا ولكنه حسب رأيه لم يكن ذلك من اجل الاستيلاء على السلطة، ولكن من اجل استبعاد بورقيبة لأنه أصبح غير قادر على الاضطلاع بشؤون البلاد، وبالتالي كانت المجموعة الأمنية تخطط لإحداث انقلاب على طريقة سوار الذهب بالسودان دون أن يقع الإساءة لبورقيبة. وكانت الحركة الإسلامية ترى أن هنالك أشخاص يمكنهم تعويض بورقيبة وعلى رأسهم احمد المستيري وبدرجة اقل المرحومين محمد المصمودي و محمد مزالي

كان في اعتقاد المجموعة الأمنية أن احمد المستيري هو الأقرب للاضطلاع بشؤون البلاد. ولكن عرض عليه الموضوع ورفض الانخراط في مخطط من هذا القبيل. ويضيف صالح كركر في حديث أجراه مع احمد بنور كاتب الدولة للأمن في عهد بورقيبة انه وقع تقديم اقتراح لأحمد المستيري حتى يتوجه للجزائر ويعود لتونس بعد نجاح الانقلاب لتنصيبه رئيسا جديدا للجمهورية. ولكنه لم يوافق على ذلك.

المهم أن الحركة الإسلامية كانت تعيش منذ صائفة 1986حالة ترقب بعد إزاحة محمد مزالي من الوزارة الأولى. وكانت البلاد غارقة في نزاعات متعددة سببها الخلافة. وفي هذا الوضع المتلاطم كان بورقيبة مصمما على مواجهة الحركة الإسلامية. و وقعت عديد الاعتقالات في الأوساط الطلابية. وعقدت حركة الاتجاه الإسلامي مؤتمرا في ديسمبر 1986 بضاحية المنار وتم الاتفاق على الدخول في مواجهة مع السلطة، لكن وضعت حدود لذلك تتمثل في إسقاط بورقيبة ولو باستعمال السلاح. وكان هنالك خلاف بين مجموعة متشددة أطلق عليها *مجموعة الصقور* ومجموعة ثانية اطلق عليها *مجموعة

الحمائم* وقد كانت الغلبة في ذلك المؤتمر لمجموعة الصقور خاصة بعد أن اتضح أن احمد المستيري قد رفض بشكل قاطع الانخراط في هذا التمشي. ونتيجة لذلك اشتدت المواجهة وتم إيقاف راشد الغنوشي في 9 مارس 1987 بتهمة تكوين جمعية غير مرخص فيها، وقد عوضه صالح كركر الذي أعلن النفير العام من خلال المسيرات اليومية للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين. و وصلت المصادمات بين الإسلاميين وقوات الأمن ذروتها يوم 23 افريل 1987 وتم إيقافات جديدة وقد ازداد الوضع السياسي تعكرا عندما وقعت تفجيرات يوم 2 أوت 87 هزت فنادق وملاهي في مدينتي سوسة و المنستير. فلعامل الزمان والمكان رمزية خطيرة ومعقدة لهذه التفجيرات مما اثأر غضب الزعيم الحبيب بورقيبة الذي انصب غضبه على مدير الحزب المرحوم عبد العزيز بن ضياء والحال انه كان عليه أن ينصب غضبه على وزير الداخلية آنذاك زين العابدين بن علي. لكن حاشية الزعيم الحبيب بورقيبة هي التي تمكنت من تخفيف حدة غضب الزعيم على وزير الداخلية لأسباب توضحت فيما بعد.

تمكنت قوات الأمن من القبض على صانع الأسلحة المدعو محرز بودقة ولم يقع إيقاف المدعو علي معتوق الذي كان الوسيط بين الإسلاميين و بودقة. وقد فر علي معتوق للجزائر وبينت الأبحاث أن التخطيط لهذه التفجيرات حصل بتوجيه من السيد حمادي الجبالي الذي استعان في ذلك بالصحبي العمري.

رفضت حركة الاتجاه الإسلامي كل الاتهامات التي وجهتها لها السلطة وتمسكت بان هذه التفجيرات كانت صنيعة النظام لتوريط الحركة في قضايا جنائية بهدف حلها. ومازالت الحركة مصرة حتى اليوم على رفضها المطلق لاتهامات السلطة وتؤكد باستمرار أن وزير الداخلية آنذاك زين العابدين بن علي قد فبرك العملية لإدانة الحركة والصعود للوزارة الأولى بدلا من رشيد صفر بوصفه الرجل القوي القادر على إيقاف استهداف الدولة لكن القاضي الذي انتصب في قضية تفجيرات المنستير وسوسة وهو فرحات الراجحي قد أكد لاحقا أن تورط الاتجاه الإسلامي كان واضحا في ملف القضية ولا لبس فيه و أضاف أن جل الإحكام كانت غير قاسية نسبيا مقارنة مع خطورة العملية. ولم يقع الحكم بالإعدام الا على محرز بودقة الذي قام بتصنيع المتفجرات وكذلك على المدعو بولبابة دخيل الذي

اتهم برش مواد حارقة على قيادة الحزب الاشتراكي الدستوري بقابس. وقد نفذت أحكام الإعدام في بودقة ودخيل يوم 2 أكتوبر1987

أمام خطورة الأحداث التي عاشتها البلاد، اجتمعت قيادة المجموعة الأمنية يوم 87/10/15 و قررت الانقضاض على السلطة يوم 1987/11/8. لكن في مسار موازي بدأ زين العابدين بن علي في ذلك الوقت تقريبا في سلسلة من الاجتماعات التي عقدت في منزل بضاحية سكرة حضرها مع بن علي كل من الحبيب عمار والهادي البكوش ومحمد شكري وكمال اللطيف وذلك لإحداث التغيير و إزاحة بورقيبة من سدة الحكم

وشاءت الأحداث أن يقع يوم 87/10/27 اعتقال القائد الجهاز العسكري و الأمني للاتجاه الإسلامي المدعو محمد شمام خلال دورية أمنية قرب فندق المشتل. كما وقع يوم 1987/11/5 اعتقال البشير الفايدي وهو عنصر امني من قوات الأمن الداخلي وقع استقطابه من طرف المجموعة الأمنية، فأصبحت أجهزة وزارة الداخلية على علم بمحاولة الانقلاب التي خططتها المجموعة الأمنية ليوم 1987/11/8.

و أمام هذا الوضع قرر بن علي ومجموعته تقديم موعد إزاحة بورقيبة من طرفهم وتم اجتماع يوم 87/11/6 بوزارة الداخلية وذلك لانجاز عملية التغيير

يقول المنصف بن سالم أن المجموعة الأمنية كانت قد برمجت يوم 1987/11/8 لإبعاد الرئيس بورقيبة عن الحكم باعتبار انه بلغ لعلمها أن المرحوم الحبيب بورقيبة كان ينوي تعويض بن علي يوم 1987/11/9 بالمرحوم محمد الصياح وكانت رجال المجموعة الأمنية تنتظر ساعة الصفر للشروع في التحرك لكن بن علي استبق العملية وكانت مجموعة الكموندوس التي اقتحمت قصر قرطاج صبيحة يوم 1987/11/7 بقيادة الصادق غربال هي المجموعة التي تم الاتفاق على تكليفها بانجاز الانقلاب كما أن الطائرة الهيليكوبتر التي نقلت الزعيم الحبيب بورقيبة من قرطاج ا لى مرناق هي التي خصصتها المجموعة الأمنية للقيام بنفس العمل وكانت الرائد محمد المنصوري قائدها تابع للمجموعة الأمنية.

ويضيف المرحوم المنصف بن سالم أن المجموعة الأمنية قد ارتكبت أخطاء بعد 7 نوفمبر وسمحت بان يقع اكتشافها بالكامل لأنه ذهب في إعتقادها أن بن علي سيجازي أفرادها.

ولكن ما حصل هو العكس تماما حيث تم إيقاف كامل أفراد المجموعة يوم 16/ نوفمبر

1987 وشملت الإيقافات حوالي 73 عنصرا من عناصر المجموعة الأمنية من بينهم عسكريين وأمنيين وأعوان قمارق

كما اعتقل يوم 17 نوفمبر 1987 حافظ الأمن عبد الرؤوف الرايسي الضابط في إدارة أمن رئيس الدولة. وتوالى اعتقال ضابط المخابرات عبد الله قريس والطيب بوضياف والنقيب في الجيش عبد الحميد العزابي والدكتور الصحبي العمري والضابط في إدارة أمن رئيس الدولة حسن الحباشي وكلهم أعضاء من المجموعة الأمنية كما وقع اعتقال المرحوم المنصف بن سالم القائد المدني للمجموعة الأمنية يوم 1987/11/26

كانت هذه الاعتقالات ضرورة بالنسبة لبن علي لكشف هذه العناصر الأمنية والعسكرية التي تم استقطابها من الاتجاه الإسلامي، لكن بداية من شهر ماي 1988 ، بدأت الأوضاع تنفرج وذلك بالإفراج على راشد الغنوشي، و بدأت المفاوضات بين رئاسة الدولة وممثلين عن المجموعة الأمنية عن طريف المرحوم احمد قطاري المدير السابق للسجون وفي 1988/11/7 أطلق سراح المجموعة الأولى، وفي مارس 1989 أطلق سراح المجموعة الثانية، وفي 1989/5/4 أطلق سراح المجموعة الثالثة وتمتع أفراد هذه المجموعات بعفو رئاسي خاص أحدث انفراجا كبيرا بين الدولة وبين جماعة الاتجاه الإسلامي. وهكذا أسدل الستار نهائيا على المجموعة الأمنية التي خططت للوصول إلى السلطة يوم 1987/11/8

و خلاصة القول أن المجموعة الأمنية التابعة للاتجاه الإسلامي كانت تنوي فعلا إدخال تغيير على هرم السلطة يوم 1987/11/8 ولم تكن رواية ادعاء فبركتها من بن علي سوى مجرد مبرر ابتكره الاتجاه الإسلامي.

في العلاقة مع الإتحاد العام لطلبة تونس
مؤتمر قربة: حقائق تحفظها الذاكرة

تقديم الأستاذ عادل كعنيش، برلماني سابق

للحديث عن مؤتمر الاتحاد العام لطلبة تونس الذي انعقد بقربة في أوت 1971 يتعين الرجوع الى جملة من الحقائق التي برزت على الساحة الطلابية منذ مؤتمر المهدية لسنة 1969خاصة وإن البعض منا كانوا شهود عيان لأنهم أنتخبوا بالهيئة الإدارية للاتحاد في مؤتمري المهدية1969 و مؤتمر قربة1971

فقد انعقد هذا المؤتمر في ظل تحولات عميقة حدثت على الساحتين الطلابية والسياسية ويمكن تلخيص هذه التحولات في خمسة نقاط :

أولا : إن مؤتمر المهدية الذي انعقد في سنة 1969 قد عرف تغييرا هاما على مستوى تركيبة الطلاب فلأول مرة يصبح عددا الطلبة التونسيين المزاولين لدراستهم بتونس اكبر

من عدد الطلبة اللذين يدرسون بالخارج فبرز من خلال المؤتمر اهتمام متزايد بالجامعة التونسية وبرامجها وطريقة التدريس داخلها ونظام الرسوب فيها وكل ما يتعلق بسير نشاطها وهو معطى هام لان أغلبية الطلبة في السابق كانوا يدرسون بالخارج فلم يكن للمنظمة النقابية اي دور في تقديم اقتراحات حول ما يتعلق بنظام الدروس وطريقة الرسوب وبالتالي فقد أصبح للمنظمة الطلابية دور نقابي هام بعد أن كان ثانويا في الماضي.

ولبلورة هذا الدور برزت من خلال المؤتمر نزعة استقلالية حتى يتسنى لممثلي الاتحاد الاضطلاع بدورهم الجديد الذي قد يفرض عليهم الاختلاف مع الإدارة

ثانيا:إن الجامعة التونسية عرفت أحداثا لم تألفها من قبل خاصة انطلاقا من مارس 1968 حيث حصلت مظاهرات ومشادات كبيرة بين قوات الأمن والجموع الطلابية أدت إلى تعجيلالإدارة بغلق الجامعة في مارس 1968 قبل موعد عطلة الربيع بأيام كما ان المحاكمات التي نظمت بتونس في صائفة 1968 شملت العديد من الأساتذة الجامعيين والطلبة وهو معطى هام أدى إلى تسييس كبير داخل الجامعة لم يكن مألوفا من قبل فانضافت محاكمة اليساريين والبعثيين سنة 1968 إلى محاكمة بن جنات التي حصلت سنة 1967 عقب الأحداث التي عرفتها الجامعة بمناسبة حرب جوان 1967 لتزيد في تسييس الجامعة

ثالثا: إن اشتداد الحرب التي كانت تخوضها أمريكا بالفيتنام ومؤازرتها المطلقة لإسرائيل خلف موجة من الغضب و الإدانة للولايات المتحدة الأمريكية فكان الطلاب في كل أنحاء العالم معارضين لحرب الفيتنام ومنددين بها وقد انعكس هذا الموقف على الطلبة التونسيين الذين كانوا حاقدين على السياسة الأمريكية وكانوا يغتنمون فرصة زيارة أي مسؤول أمريكي سامي للبلاد لتنظيم مظاهرات صاخبة وقد عرفت الجامعة اضطرابات كبرى خاصة أثناء زيارة هامفري وروجرس إلى تونس وهو أمر كانت لا تقبله السلطة السياسية وخاصة الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة الذي كان حريصا على إن تكون

علاقات تونس مع الولايات المتحدة الامريكية متميزة لاسيما وان هذه الأخيرة كانت تقدم إلى تونس معونات غذائية وغيرها.

رابعا : ان الجموع الطلابية وان كانت متحمسة للتوجه الاشتراكي الذي ثبت في البلاد انطلاقا من مؤتمر الحزب الذي انعقد ببنزرت سنة 1964 والذي اقر استبدال تسمية الحزب بالحزب الاشتراكي الدستوري عوضا عن الحزب الحر الدستوري فان هنالك أخطاء كبيرة ارتكبت أثناء تعميم نظام التعاضد فقد أصبح الوضع الاقتصادي اشد تعقيدا وظهر تململ كبير في أوساط الفلاحين والطبقات الكادحة ومما زاد الأمر تفاقما أزمة الجفاف التي عرفتها البلاد قبل سنة 1969 فكانت هنالك حيرة لدى الطلاب خاصة وأنهم يشاهدون تناقضا على المستوى السياسي فالدولة كانت مندفعة إلى حد كبير في تعميم التعاضد من جهة وكانت لا تخفي امتعاضها من الحركات الاشتراكية في العالم فبدا التوجه السياسي مضطربا إلى حد كبير وقد اغتنم بعض الأفراد التململ الشعبي الذي بدا يبرز في أكثر من مكان لتوجيه نقد جرئ للتجربة الاشتراكية في تونس محذرين من المخاطر التي أصبحت تهدد استقرار البلاد وسلامتها.

خامسا : إلى جانب هذه المتغيرات فان الصراع العربي الإسرائيلي وهزيمة جوان 1967 قد خلقت حالة من الإحباط لدى العديد من الطلبة والمثقفين ولكن تطورت الأحداث بعد هذه الهزيمة وكان لمنظمة التحرير الفلسطينية والجيش الأردني أداء مشرف في معركة الكرامة التي دارت ضد إسرائيل في الأردن سنة 1968 وظهرت في مصر حرب الاستنزاف وهي مواجهة يومية كانت قائمة بين الجيش المصري والقوات العربية الموجودة إلى جانبه من جهة والجيش الصهيوني من جهة أخرى فتحسن أداء الجيوش العربية وبدأت وطأة الإحباط تخف على المواطن في العالم العربي وبرزت قناعة لدى الجميع مفادها أن إسرائيل لم تنجح في حربها سنة 1967إلا نتيجة تواطؤ حصل بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة أنظمة عربية كانت معادية لعبد الناصر وبالتالي فان إمكانية النصر تبقى واردة إذا حصل تضامن عربي فعلي وإذا تخلت الأنظمة اليمينية العربية عن عدائها الكبير للأنظمة التقدمية في العالم العربي فبدا هذا الوعي يدب في

الجامعية خاصة مع التحاق عدد كبير من الطلبة الذين كانوا يدرسون بشعبة "أ" فكان تكوينهم العروبي أكثر تجذرا في غالب الأحيان واثروا بفضل حركتيهم على ملء فراغ كبير في الجامعة حيث كانت المعارضة قبل وصولهم تقتصر على الحركات اليسارية سواء من الشيوعيين أو من أقصى اليسار فتواجد داخل مدارج الكليات عدد كبير من الطلبة ولئن لا يصح القول في حقهم بأنهم من القوميين العرب لعدم وجود تنظيم بتونس يحمل هذه التسمية إلا أنهم طلاب تونسيون لهم ميولات عربية وهو عنصر هام سيكون له تأثير كبير على مجريات الأحداث داخل الاتحاد العام لطلبة تونس.

في خضم هذه الملابسات بدأت أشغال مؤتمر المهدية في صائفة1969 وكان من الواضح أن اغلب الموتمرين يرغبون في تحرير المنظمة من الوصاية التي كانت تفرض عليها من طرف الحزب الاشتراكي الدستوري وهو ما جعل المناقشات داخل لجان المؤتمر ثرية وساخنة إلى أن تمكن غالبية الحاضرين من تكريس هذه الاستقلالية في لوائح المؤتمر وهو امر لم تتوصل إليه آنذاك المنظمة العمالية التي كانت على وفاق مع الحزب خاصة وانه كان يرأسها المناضل المرحوم الحبيب عاشور الذي كان ينتمي في نفس الوقت إلى الديوان السياسي للحزب.
حاولت السلطة السيطرة على الوضع إبان المؤتمر وتقدمت بمرشح لها وهو رجب الحاجي ولكن المؤتمرين صوتوا لفائدة هيئة إدارية تضم عناصر طلابية جديدة متشبعة بالنفس الاستقلالي للمنظمة فانتخبت لاحقا عيسى البكوش الذي استقطب الأنظار وخلق إجماعا حوله نتيجة خطابه الواقعي والمتفتح والذي كان يهدف إلى ترسيخ استقلالية الاتحاد بدون أية قطيعة مع السلطة.

ولكن الأحداث التي جدت بعد مؤتمر المهدية زادت الوضعية تأزما وهذه الأحداث هي :

1 -وقفة التأمل التي دخلت فيها البلاد بعد أن ابعد احمد بن صالح عن وزارات التخطيط والاقتصاد ثم المحاكمة التي استهدف إليها مع بعض العناصر الأخرى القريبة منه فاعتبر انه المسؤول الوحيد عن تجربة التعاضد والحال أن هذه

الحركة قد حظيت في البداية بتأييد واسع سواء على المستوى الرسمي أو المستوى الشعبي وقد خلقت هذه المحاكمة والظروف التي تمت فيها موجة من الاستياء لدى عديد الدستوريين وبطبيعة الحال فإنها أثرت سلبا على المناخ العام للبلاد وظهرت بين الحزبيين باتحاد الطلبة كتلة من الدستوريين الغاضبين وهو ما أدى الى حالة من الاحتقان داخل المنظمة الطلابية وداخل الجامعة

2 -ان المرض الذي برر به الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة مغادرته للبلاد والبقاء في الخارج مدة طويلة للتداوي جعل بعض الوجوه السياسية التي أصبحت فيما بعد تنتمي إلى التوجه الليبرالي تطالب القيام بتقييم شامل حتى لا تنحصر المسؤولية في احمد بن صالح وكانت ترى أن هنالك إنحراف حصل في سياسة البلاد وذلك بالإقدام على تجربة التعاضد التي هي تجربة لا تتماشى والواقع الاجتماعي للبلاد.

هذا الانحراف ناتج بالأساس عن ضعف الهياكل السياسية في البلاد وبالتالي أصبح هؤلاء الجماعة ينادون بإقرار إصلاح سياسي واقتصادي شامل وإجراء تحوير للدستور حتى يتدرج النظام السياسي من نظام رئاسي بحت إلى نظام برلماني تكون فيه الحكومة مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام مجلس النواب الذي كان يسمى مجلس الأمة وقد لقيت اقتراحات هذه الجماعة صدى كبيرا بالبلاد مما جعل الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة يبدي في خطاب يوم8 جوان1970 استجابة لهذه المطالب ويعلن عن نيته في إجراء إصلاحات دستورية هامة وتكونت لجان في كل الجهات لتقديم اقتراحات عملية حول الدستور الجديد لكن مع مرور الأيام وقع التراجع في هذا الخيار ولم تتضمن الإصلاحات الدستورية إلا أشياء بسيطة للغاية وذلك بإنشاء خطة وزير أول لأنه لم تكون هذه الخطة موجودة من قبل بل كانت هناك خطة كتابة الدولة للرئاسة التي اضطلع بها سنوات عديدة المرحوم الباهي الادغم واستبدلت تسمية كتاب الدولة بالوزراء لأسباب بروتوكولية بحتة.

فشلت إذا كل المحاولات لتنقيح الدستور وبقيت الدراسات المطولة التي أعدتها أكثر من جهة بما فيها المنظمة الطلابية حبرا على ورق فخلق ذلك موجة من الاستياء لدى بعض الوجوه السياسية البارزة وفي مقدمتها احمد المستيري الذي أصبح منذ ذلك الوقت يتكلم باسم التيار الليبرالي وقد انعكس هذا الاستياء على الطلبة الدستوريين الذين اخذ الكثير منهم مسافة من إدارة الحزب و اصبحوا مساندين للتيار الليبرالي الجديد الذي بات جزءا من المعادلة السياسية في البلاد.

في خضم هذه الأحداث كان عيسى البكوش يقود الاتحاد العام لطلبة تونس بنوع من الصعوبة لان الاشكال لم يعد قائما بين المعارضة والدستوريين بل ان الخلافات قد تكاثرت وتعددت بين الدستوريين أنفسهم الذين أصبحوا على فئات ثلاث :

- فئة موالية لادارة الحزب
- فئة الاشتراكيين الغاضبين
- فئة الليبراليين

ولم يكن هناك من حل أمام الكتابة العامة للاتحاد إلا التقيد بلوائح المؤتمر والوقوف الى جانب الطلبة في كل قضاياهم فتبنى الاتحاد موضوع تعريب التعليم الذي أصبح من المطالب الهامة ونظم أسبوع التعريب في بداية 1970 وحضرت فعالياته خلال اليوم الأول جموع غفيرة و ألقى محمد مزالي مداخلة في ذلك اليوم لكن أسبوع التعريب أوقف في اليوم التالي بتعليمات من السلط العليا.

تبنى الاتحاد القضية الفلسطينية وسعى للتعريف بها داخل الأوساط الطلابية التي كانت لا تعرف عنها الكثير باعتبار ان اليسار التونسي الذي وجدت داخله عناصر لائكية مسلمة كان يحاول في البداية تهميش هذه القضية ونظمت العديد من الأسابيع بدور الثقافة بالتعاون مع بعض الطلاب الفلسطينيين الذين توافدوا منذ ذلك التاريخ على البلاد بناء على التعاون بين المنظمتين الطلابيتين التونسية والفلسطينية.

نظم الاتحاد إضرابات عامة بكل الكليات والمعاهد في فيفري 1970 بمناسبة زيارة روجرس وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية إلى تونس ودعا إلى تجمع كبير

ببورصة الشغل بالعاصمة وقد أوقف عقب هذه الأحداث بعض العناصر من الهيئة الإدارية والمكاتب الفيدرالية فكان الاتحاد متضامنا معهم التضامن الكامل وقام بدوره في الإفراج عنهم بكل سرعة.

أعطي للصحافة الطلابية والمسرح الجامعي بعدا تقدميا وأصبحت جريدة الطالب وفرقة المسرح الجامعي آليات تعكس الثراء الفكري الذي كان موجودا داخل الجامعة التونسية ويمكن القول أن هذه الفترة كانت فترة انتعاشة بالنسبة للمنظمة الطلابية.

لم يحصل ذلك من طرف السيد عيسى البكوش بمفرده بل كان ثمرة مجهود جماعي قامت به هياكل الاتحاد التي عرف عيسى البكوش كيف ينشطها في جو ديمقراطي بحت.لكن علاقة السلطة بالمنظمة لم تكن على أحسن حال فالإدارة القديمة للحزب لم تكن تنظر بعين من الرضا لهذه السياسة خاصة وان المنظمة أصبحت تشغل نفسها ا كثر من اللزوم بقضايا سياسية داخلية وأصبحت الهيئة الإدارية للاتحاد مسرحا للصراعات بين الدستوريين أنفسهم وقد تعمق الخلاف بعد إزاحة المرحوم الباهي الادغم من الوزارة الأولى في فترة اكتسب فيها هذا الأخير بعدا دوليا عندما ترأس اللجنة العليا للمصالحة بين الفلسطينيين والنظام الأردني إبان أحداث أيلول الأسود (سبتمبر) 1970 والتي مات على إثرها الزعيم جمال عبد الناصر فباتت هنالك تجاذبات كبيرة بين أعضاء الهيئة الإدارية للاتحاد بمختلف انتماءاتهم الفئوية والذين كانت غالبيتهم تقبل في النهاية تاييد الخيارات التي يتخذها الرئيس بورقيبة وترفض أن تنساق أكثر من اللزوم في الصراعات الداخلية التي كثيرا ما تغيب فيها المصلحة العليا للوطن.

في خضم هذا الصراع اجتمعت الهيئة الإدارية للاتحاد في افريل 1971 وكانت نية جانب كبير من أعضائها إدخال تغيير على راس المنظمة ولما تأكد الكاتب العام للمنظمة من هذا التوجه قدم استقالته ليقع انتخاب محمد الصغير داود الذي تولى الإشراف على تحضير مؤتمر قربة كما غادر المكتب التنفيذي تضامنا مع عيسى البكوش كل من عياض النيفر واحمد بلطيف.

حصلت الانتخابات لنواب المؤتمر وكانت الغالبية من الدستوريين ولكنهم كانوا بطبيعة الحال منقسمين لثلاث كتل :

- الموالون لإدارة الحزب
- الاشتراكيون
- الليبراليون

والى جانب الدستوريين كان هناك عدد قليل من الشيوعيين يمثلون طلبة كلية العلوم واليساريين ويمثلون كلية الآداب وأصحاب الميولات القومية ولم يكن هنالك تواجد لأي تيار إسلامي.

فماذا حصل في مؤتمر قربة وهل صحيح ان هذا المؤتمر لم يتمم أشغاله ؟ وان الهيئة الإدارية التي انبثقت عنه كانت غير شرعية ؟

ان المشكل الكبير الذي عرفه مؤتمر قربة هو مشكل الانقسام العميق الذي دب في صفوف الدستوريين فكان هنالك شق منهم يرى أن استقلالية المنظمة تفرض ان يكون هنالك خط احمر لا يمكن تجاوزه حتى يبقى الاتحاد على علاقة مقبولة مع ا لسلطة فيكون مسموعا لديها وبمقدوره أن يدافع على مصالح الطلبة لكن هنالك من يرى ان الاتحاد العام لطلبة تونس يعبر عن ضمير الطلبة الذين هم في طليعة القوى المنادية بالديمقراطية.

وبالرغم من التنافر التقليدي بين الاشتراكيين والليبراليين فان مؤتمر قربة شهد تقاربا بين هذين الاتجاهين وذلك لإعادة ترشيح عيسى البكوش فهم يرون انه أزيح عن الاتحاد في ظروف غير مقبولة وهذا الموقف لم تكن تقبله إدارة الحزب التي كانت ترغب في ترويض هذه المنظمة وذلك بتزكية مرشح قريب منها ألا وهوالاخالحبيب الشغال.

لم تكن المعارضة في المؤتمر مهتمة كثيرا بموضوع الأمانة العامة للاتحاد لعدة أسباب:

1-لان اليساريين وكعادتهم جاءوا للمؤتمر للدفاع عن مواقف معينة وهم لا يرغبون في تحمل أية مسؤولية بمركزية الاتحاد ويعتبرون أن الخلافات بين الحزبيين هي خلافات لا تعنيهم لأنهم يعارضون الحزب بصفة مطلقة بكل تياراته وحساسياته.

2-الشيوعيون وقد كانوا قلة وكانوا يرغبون في الدخول إلى الهيئة الإدارية بدون أن تكون لهم أية أفضلية بين عيسى البكوش و الحبيب الشغال لأنه بالنسبة إليهم كلا الطرفين هما من رحم الحزب وهم غير معنيون إطلاقا بالصراعات الداخلية في الحزب.

3-أصحاب الميولات القومية الذين اعتادوا على الاختلافات مع الحزبيين ولكنهم وجدوا أنفسهم في حيرة كبرى نظرا لحدوث انقلاب عسكري في السودان قبل انطلاق المؤتمر بأيام قلائل وقد دبر هذا الانقلاب أبوبكر عوض الله الذي يعرف بانتمائه للشيوعيين و لما كان في طريق العودة من لندن إلى السودان اختطفت طائرته من طرف القوات الجوية الليبية إثناء مرورها عبر الإقليم الجوي الليبي وسلم فيما بعد لجعفر النميري الذي أعيد إلى السلطة بعد أن أذن الرئيس أنور السادات بإرجاع القوات السودانية التي كانت مرابطة على الضفة الغربية لقناة السويس وقد اعدم القائد الانقلابي فانطلقت حملة كبرى من التشويه بين الشيوعيين والقوميين في أكثر من بلد من البلدان العربية وكان الشيوعيون التونسيون يحرصون على ان يصدر مؤتمر الطلبة لائحة للتنديد بالممارسات التي أقدم عليها الرئيسان القدافي والسادات لإرجاع جعفر النميري للسلطة فوجد القوميون أو ما يحرص عادل كمون وهو مناضل كبير بالاتحاد على تسميتهم بأصحاب الميولات القومية في الدستوريين خير مناصر للتصدي لمثل هذه اللائحة وإجهاض هذه المحاولة فحصل تقارب كبير ولأول مرة بين الدستوريين الموالين لإدارة الحزب وأصحاب الميولات القومية الحاضرين في المؤتمر وهذا التقارب أدى إلى ارتفاع عدد المساندين لقائمة الهيئة الإدارية التي سوف يقع الاتفاق عليها لاحقا.

الثابت أن المشكل في مؤتمر قربة لم يكن مشكلا يهم الدستوريين والمعارضين بل هو مشكل يهم الدستوريين لا غير.

وفي الوقت الذي كان الحوار يدور ساخنا داخل لجنة السياسة العامة بين المؤتمرين حول استقلالية المنظمة واليات التعاون بينها وبين بقية القوى الحية في البلاد كانت كواليس المؤتمر تشهد حركية لا مثيل لها فقد أصبحت بلدة قربة الهادئة مزارا لكل السياسيين من وزراء في الحكم وقياديين بإدارة الحزب ووزراء قدامى ومعارضين وصحفيين مما جعل أشغال المؤتمر تتواصل على مدى تسعة أيام والحال أن التحضيرات والميزانية برمجت لكي يدوم المؤتمر أربعة أيام فقط.

كانت هنالك رغبة من الدستوريين الموالين لإدارة الحزب أن يكون الحبيب الشغال أمينا عاما للمنظمة وان تكون هناك هيئة إدارية قريبة من هذه الإدارة بينما كانت نية الدستوريين الآخرين إجهاض هذا الخيار وتقترح بعض الأسماء الأخرى بما فيهم عيسى البكوشولم تنجح اية محاولات للتوفيق بين الاتجاهين.

في اليوم التاسع من المؤتمر نظم اجتماع بمقر معتمدية قربة وتم الحديث عن مساندة قائمة معينة ووقع البحث عن الأصوات التي بإمكانها أن تساند مثل هذه القائمة وبعد اتصالات كبرى أدخلت على هذه القائمة تغييرات متعددة حتى تكون ممثلة لعدة حساسيات بما فيه الليبراليين ولما وقع التأكد من أن هذه القائمة بإمكانها أن تحصل على 105 صوت أي ما يزيد عن نصف المؤتمرين فقد وقع ضبط التركيبة النهائية للقائمة وتحول الحاضرون إلى قاعة المؤتمر وعرضوا على المؤتمرين لائحة تحتوي على 3 نقاط :

1 -إلغاء كل التنقيحات التي أدخلت على لائحة السياسة العامة بعدان أصبحت هذه اللائحة متناقضة في مضمونها وإقرار مشروع اللائحة الذي عرض على المؤتمر في البداية

2 -وضع حد لأشغال المؤتمر والإعلان عن اختتامه

3 -الشروع بصفة فورية في انتخاب أعضاء الهيئة الإدارية

وقد حظيت هذه اللائحة بالمصادقة فتم اختتام المؤتمر وشرع في الانتخابات لم يمنع أي احد من الترشح باعتبار أن الترشحات قدمت من قبل ولم يمنع أي احد من التصويت ولم يقع إيقاف أي احد من المؤتمرين أو تهديد سلامتهم ولكن ما حصر أن بعض العناصر من الدستوريين الغاضبين كانوا يرابطون قرب مكاتب الاقتراع فلما تجاوز عدد المصوتين نصف النواب أي 105 أيقنوا أن الأمر قد تجاوزهم وان النتيجة قد حسمت لفائدة القائمة التي وقع إعدادها بمقر المعتمدية فأعطيت الأوامر لجماعتهم لعدم المشاركة في التصويت وساندهم في ذلك اليساريون الذين كانوا غير راضين على اللائحة السياسية التي صدرت عن المؤتمر باعتبارها أسقطت في الماء كل اقتراحاتهم أما الشيوعيون فانهم كانوا يمنون

أنفسهم ببعض المقاعد وبالرغم من عدم حصولهم عليها فان موقفهم من المؤتمر كان موقفا ايجابيا وواصلوا التعامل مع الهيئة المنتخبة.

اجتمعت الهيئة الإدارة وانتخب الحبيب الشغال كما وقع انتخاب مكتب تنفيذي ضم عديد الوجوه القريبة من التيار الليبرالي وقد حاول الأمين العام الجديد التعامل مع الوضع الجديد بكل تفتح ووطنية وسعى إلى التوفيق بين مختلف الإطراف وواصل بنوع من المرونة الخط الذي انتهجته الهيئة الإدارية السابقة والتي كان يراسها عيسى البكوش فمضى في المطالبة بتعريب التعليم وكان الاتحاد وراء عملية التعريب التي عرفتها كلية الحقوق بتونس عندما انشأ لأول مرة القسم العربي سنة 1972 والذي كان نقطة الانطلاق لتعريب دراسات الحقوق بتونس.

قامت الهيئة الإدارة بأكثر مما هو في وسعها للدفاع عن المصالح النقابية للطلبة في خصوص المنح والمبيت والإسعاف بسنة إضافية لمن لم ينجح في ظرف 3 سنوات في المرحلة الأولى ولكن هذه الهيئة بالرغم من المجهودات الكبرى التي تحملتها اصطدمت بصعوبات جديدة لعل أهمها :

1-أن الإدارة وعلى عكس ما كان متوقعا لم تمد يد المساعدة لهذه الهيئة رغم قربها منها فلم يمض على انتهاء مؤتمر قربة بضعة أيام حتى وقع التخفيض في مبلغ المنحة إلى 25 دينار فقط بعدان كانت 35 دينارا بالنسبة لطلبة دار المعلمين العليا و 30 دينارا لغيرهم وعبثا حاولت الهيئة الإدارية إقناع السلطة بالرجوع عن هذا القرار الذي شكل حصان طروادة لزيادة الهجوم على الهيئة الإدارية ولم يتوفق الاتحاد الى الوصول الى حل جزئي وهو إرجاع المنحة إلى 30 دينارا بالنسبة لكل الطلبة إلا بعد مجهودات كبيرة سخرها أعضاء الاتحاد في إقناع السلطة والحال أن دورهم كان يتمثل في تلك المرحلة بالأساس في التصدي لحملة التشكيك التي روجها الدستوريون الغاضبون عن مؤتمر قربة.

2-زيادة الانقسامات داخل الحزب والمواجهة العلنية التي اصحبت قائمة بين الوزير الأول المرحوم الهادي نويرة الذي كان نهجه اقتصاديا بحتا وبين احمد المستيري والموالين له والذين كانوا ينادون بالإصلاحات السياسية وبطبيعة الحال فان هذه الانقسامات اثرت سلبا

على الحزب ولم يقع حسم هذا الموضوع إلا عندما انعقد مؤتمر المنستير 2 والذي سمي بمؤتمر الوضوح.

3-فهذا التململ أدى إلى الانشغال عن المنظمة الطلابية التي تفجرت خلافات السلطة داخلها بشكل لم يعهد له مثيل.

4-كثر خصوم الاتحاد من كل حدب وصوب وكان الدستوريون الغاضبون هم أول من أجهض على هذه المنظمة وحرض أغلبية الطلاب الذين لم يحضروا مؤتمر قربة على عدم الاعتراف بالهيئة الجديدة ودفع بالمعارضة لعقد مؤتمر فوضوي في فيفري 1972 بساحة كلية الحقوق بتونس بالمركب الجامعي مما أدى إلى بروز الهياكل المؤقتة ودخول الجامعة في مرحلة من الفوضى التي كانت لا توصف فأغلقت الجامعة التونسية لأول مرة بكل كلياتها ومدارسها في فيفري 1972 عقب أحداث مؤتمر الفوضوي ولم يقع إعادة فتحها إلا في افريل 1972 بعد حملة من الاعتقالات والتجنيد التي طالت عديد الطلبة مما استوجب إلغاء دورة الامتحانات لجوان1972 بالكامل.

5-ضاع الاتحاد العام لطلبة تونس منذ ذلك التاريخ ولم يكتب النجاح لكل المحاولات التي وقع بذلها لترميم هذا الصرح الكبير الذي أسدى خدمات كبيرة للوطن بفضل ما تخرج منه من إطارات على درجة كبيرة من الوعي والكفاءة والوطنية.

6-مؤتمر قربة لم يكن مؤتمرا غير شرعي بل كان اكبر المؤتمرات ديمقراطية في حياة المنظمة لكن انقسامات الدستوريين هي التي كانت السبب في الإساءة لهذه المنظمة فحرض شق من الدستوريين الغاضبين على عدم القبول بالنتائج التي توصل إليها المؤتمر وذلك بتقديم قراءات فيها الكثير من التجني والمغالطة.

7-الاختلاف هو سمة من سمات الديمقراطية التي تستوجب الالتزام بنتائج الانتخابات فعندما ينتهي التصويت يقع الإقرار بالأمر الواقع ويبدأ الدخول في مرحلة جديدة استعدادا لمؤتمر لاحق أما أن يقع التشكيك في مجريات الأحداث وتقدم قراءات خاطئة لأغلب الطلاب الذين لم يحضروا المؤتمر فقد ادى ذلك إلى انهيار هذا الصرح الوطني ولم تستطع الجموع الطلابية بعد 36 عاما والتي تناهز عددها ألان 360 ألف طالب أن تجد أي حل

لهذه القضية وذلك بإعادة إحياء هذه المنظمة التي تلاشت ويبدو من الصعب أن تعود في هيكليتها الأصلية من جديد.

8-قد يتطلب الوضع اليوم البحث عنتصورات جديدة تنبع من الطلاب أنفسهم فلا يمكن أن يتم الإصلاح من غيرهم وتبدو فكرة التجمع في اتحادات طلابية على مستوى كل جامعة هو الأمر الأقرب اليوم للواقع.

عيسى البكوش، الأمين العام للاتحاد العام لطلبة تونس

تعرض لتاريخ اتحاد الطلبة وبين بالتفصيل تدخل الحزب فيتسيير الاتحاد وتعرض لدور محمد الصياح في تعيين محمد بن أحمد على رأس الاتحاد، ثم سليم علولو و محجوب القرفالى مؤكّدا أن موًتمر المهدية كان متجها نحو انتخاب رجب الحاجي لكن أحمد بن صالح شجع على أن يقف الحزب موقفا محايدا بين المرشحين الخمسة وهو ما جعل المؤتمر ينتهي إلى انتخابه على رأس الاتحاد، وتعرض للصعوبات التي لاقاها من إدارة الحزب وإلى المواجهة مع وزارة التربية القومية التي كان على رأسها السيد الشاذلي العياري حول امتحانات منتصف السنة وهو ما جعل الديوان السياسي يفقد الثقة فيه فقدم استقالته من الاتحاد وجيء بالصغير دَاوُدَ الذي أعد مؤتمر قربة.

عادل كمون من الهيئة الإدارية للاتحاد العام لطلبة تونس

أكد أنّ الحزب كان يهيمن على المنظمات ولا يعطيها فسحة من الحرية وهو ما أثّر على مصداقية هذه المنظمات مبينا أن الخلافات بين الحزب واتحاد الطلبة كانت في مجالات مختلفة سواء في خصوص قضية فيتنام أو قضية فلسطين أو في علاقة تونس مع الولايات المتحدة أو حتى في قضايا داخلية واستعرض الأحداث التي عاشتها الجامعة التونسية في فيفرى 1970 و التي أمّن فيها هو شخصيا دورا كبيرا في تنظيم اجتماع بورصة الشغل و المظاهرات التي خرجت في كل شوارع تونس ضد زيارة وزير الخارجية

الولايات المتّحدة لتونس "ويليام روجرس" والتي أدت إلى إيقاف بعض القيادات الطلابية ومنها رئيس الوداديةالحالي عادل كعنيش مؤكدا أنّ الحزب كان يهيمن بشكل مفرط على اتحاد الطلبة واتحاد الشغل ويتدخل بشكل سافر في قراراتها مما أضعف اتحاد الطلبة لاحقا.

محمود مفتاح الأمين العام للاتحاد العام لطلبة تونس:

أشار إلى أن كان الحزب الدستوري كان وراء بعث منظمة اتحاد الطلبة، وقد سعى مناضلوه لفرض استقلالية الإتحاد التي بدأت تطرح بإلحاح منذ مؤًتمر المهدية الذي شهد تجاذبات حول الأمين العام ، وقد وقع استبعاد المرشح رجب الحاجى، وانتخب عيسى البكوش بتشجيع من بعض النافذين فى الحزب آنذاك الا وهو السيد احمد بن صالح، ولاحظ أن فترة عيسى البكوش عرفت تجاذبات سياسية كبرى داخل المنظمة نتيجة للخلافات السياسية في أعلى هرم السلطة، واعتبر أن عيسى البكوش كان قريبا من احمد المستيرى وهو ما جعله محاصرا من قيادة الديوان السياسي، فخير أن يستقيل وقد خلفه فى هذا المنصب الصغير داود الذي تولى إعداد مؤتمر قربة. وأكد أن هذا المؤتمر شهد نجاح قائمة الطلبة المحسوبين على التيار الدستوري بعد أن تحالفوا مع القوميين عقب الأحداث التي عاشها السودان اثر الانقلاب الذي حصل بهذا البلد، مبينا ان القوميين تحالفوا مع الدستوريين للوقوف أمام اللائحة التي أعدها اليسار ضد العقيد معمر القذافى و جعفر النميري و أنور السادات زعماء الاتجاه القومي في ذلك الوقت. وبين ان مقاربات عيسى البكوش كانت مخالفة للواقع وان انتخاب الحبيب الشغال على راس المنظمة كان انتخابا ديمقراطيا، وكذلك انتخاب الهيئة الإدارية وبين أن ما حصل من اضطرابات فيفرى 1972 كان وراءهبعض الدستوريين الغاضبين وهم من مناصري احمد بن صالح و احمد المستيرى.

محمد بن عثمان من الهيئة الإدارية و برلماني سابق

ضم صوته لصوت عيسى البكوش الذي كان يؤمن باستقلالية المنظمة، وقد حصلت له إشكاليات عديدة جعلته يستقيل من منصب الأمين العام مؤكدا أن الحزب كان لا يقبل بالمرة استقلالية المنظمة التي يعتبرها جزء من منظومة الحكم وعليها الانصياع لما تقرره الدولة

مكي العلوي من الهيئة الإدارية و برلماني سابق

أما مكي العلوي فقد أكد ان الحزب كان يسعى لاحتواء المنظمة ولكن هنالك إستقلالية نسبية لان الاتحاد هو جزء من منظومة كلية لايمكن للاتحاد ان يبقى بعيدا عنها ودقق بالتفصيل ان مؤتمر قربة كان مؤتمرا قانونيا وان ما حصل من بعده كان نتيجة تحريض من بعض العناصر الدستورية التى وقعت إحالتها على لجنة النظام وتم طردها

محمود البعيوى، الكاتب العام للمكتب الوطني للطلبة الدستوريين 1974 - 1978

بين انه حتى تكتسب تونس رهانات المستقبل في تلك الفترة و تلتخق بركب الامم المتقدمة، كان لابد ان يكون الحزب الاشتراكي الدستوري متقدما على الدولة في اختيارته و ملهما لتطلعات الشعب و قادرا على تحقيق طموحات الجماهير. و في هذا، كانت منظمة الطلبة الدستوريين في طليعة الحزب، و كانت نبراسا حقيقيا للحريات و الديمقراطية تجلت بالخصوص في المنافسة القوية بهياكلها و في مؤتمراتها و التي كانت محل يقظة من قيادة الحزب. لذلك كان الطلبة الدستوريون هم اللذين يدفعون إلي مزيد دمقرطة الحزب و لتواجد التيارات و التعددية الحزبية.

و ذكر ان منظمة الطلبة الدستوريين شكلت إطارا سليما لتعويد الطلبة الدستوريين على ممارسة الحكم وبذلك توفرت للبلاد إطارات جمعت بين الكفاءة العلمية والخبرة السياسية، مبينا انه بعد التحول الذي شهدته البلاد سنة 1987 وقع الاستغناء على العناصر الدستورية، وهو ما اضعف شيئا فشيا الحزب وحتى الدولة مؤكدا أن

غالبية الطلبة الدستوريين كانوامن أحسن ما أنتجته البلاد من حيث لكفاءة والوطنية، ولو وقعت المحافظة على خيرة الطلبة الدستوريين فى مواقع القرار لما تفشى الفساد ولما انهار النظام السابق.

في العلاقة مع الاتحاد العام التونسي للشغل
أحداث جانفي 1978: شهادات و مواقف

النقابي الصادق العلوش

تم توجيه الدعوة للسيد الصادق العلوش عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل والنائب السابق بمجلس النواب لإبداء رأيه بمناسبة القراءة النقدية التي ن ظمتها الوداديةً، لكن تعذر عليه الحضور لأسباب صحية وقد قام الأستاذ عادل كعنيش بالاتصال بالمعني بالأمر الذي ابدى له الموقف الذي نتولى نشره لاحقا
تم تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل يوم 1946/1/20 بالقاعة الكبرى للخلدونية وقد ألقى المرحوم فرحات حشاد كلمة الافتتاح ثم أعطى الكلمة للشيخ محمد الفاضل بن عاشور الذي ألقى خطابا شاملا مليئا بالحماس تعرض فيه لتاريخ العمل النقابي وضرورة ارتباطه بالكفاح الوطني وقد كان متميزا مما جعل حشاد ينادي بإعتماده وثيقة أساسية من وثائق المؤتمر

كانت نقابة الشركة التونسية للنقل بالساحل – ستاسس - هي أول نقابة للنقل تنضوي تحت لواء الاتحاد الذي سرعان ما ذاع صيتها بالرغم من التضييقات التي فرضتها عليها

الحماية فتبنت موضوع الترفيع في الأجور والمساواة في المستحقات بين العمال الفرنسيين والتونسيين وضغطت على رئيس الحكومة آنذاك المرحوم مصطفى الكعاك وعلى المقيم العام لتحقيق مطالبها، و أمام عدم اكتراث الدوائر المسوؤلة، قررت المنظمة تنظيم إضراب عام يومي 4 و 5 أوت 1947 بكل أنحاء البلاد ولكن كان تفاعل العمال مع هذا الإضراب بجهة صفاقس كبيرا حيث احتشدوا أمام مستودعات شركة صفاقس قفصة بصفاقس يومي 4 و 5 أوت 1947 لإنجاح الإضراب تعاملت معه السلط الاستعمارية بقسوة مفرطة و ارتكبت مجزرة فضيعة إذ قتل حوالي 29 شهيد وجرح ما لا يقل عن 150 شخص كان من بينهم المناضل الكبير الحبيب عاشور. وقد تعاظم دور المنظمة اثر هذه الأحداث مما جعل المقيم العام يطلب حلها ولكن للأمانة التاريخية، رفض الباي ذلك بدعوى انه إذا وقع حل الاتحاد العام التونسي للشغل فانه يجب حل بقية المنظمات النقابية الفرنسية

اثر ذلك، نظمت السلط الاستعمارية محاكمة للحبيب عاشور على أساس ضلوعه في أحداث 5 أوت 1947 وتحول بمناسبة هذه المحاكمة إلى صفاقس كل من الأساتذة صالح بن يوسف الكاتب العام للحزب والهادي نويرة عضو المكتب النقابي وقضت المحكمة الفرنسية بسجن الحبيب عاشور مدة 5 سنوات وابعاده عن صفاقس لمدة 15 سنة عند إيقاف الرئيس الحبيب بورقيبة في 18 جانفي 1952 أصبح المرحوم فرحات حشاد يتزعم حركة التحرير الوطني مستغلا موقعه كمسؤول نقابي وقد جعل حشاد نقابة سيزل تتبنى القضية التونسية وضاقت سلطات الحماية ذرعا من تحركات حشاد وكانت هنالك مؤشرات على انه سيقع تصفيته لأنه لم يعد ملتزما بخطه النقابي لذلك وقع اغتياله يوم 1952/12/5 عن طريق عصابة اليد الحمراء التي كانت مدعومة من سلطات الاحتلال اغتيال حشاد أثار موجة من السخط على المستوى الداخلي و المغاربي

لابد من الإشارة إلى أن الاتحاد العام التونسي للشغل قد انسحب من الجامعة الدولية للنقابات التي انخرط فيها في جانفي 1949 وانخرط بعد ذلك في السيزل وذلك للامبالاة التي كانت الجامعة الدولية للنقابات تبديها إزاء موضوع استقلال تونس وقد اغتنم المرحوم نور الدين البودالي فرصة انعقاد مؤتمر السيزل بباريس يوم 1950/9/28

لتحسيس هذه المنظمة بالمشاكل التي يعيشها العمال التونسيين ، فقام اثر ذلك وفد عن منظمة السيزل بزيارة تونس برئاسة Irwing Brown وبعد ذلك اعترفت منظمة السيزل بالاتحاد العام التونسي للشغل كممثل وحيد للنقابات التونسية

هذا الانخراط عزز العمل النقابي من جهة ولكنه كان بمثابة الدعم الدولي الكبير للعمل الوطني وذلك للتلازم الذي أرساه زعماء الحزب الدستوري و مناضلي الاتحاد التونسي للشغل بين العمل النقابي والكفاح الوطني من اجل تحرير البلاد. وقد اغتنم الزعيم فرحات حشاد فرصة حضوره مؤتمر السيزل بميلانو في جويلية 1951 ليتحدث بإسهاب عن تطلعات التونسيين للحصول على استقلال بلادهم، وفعلا أصدر المؤتمر لائحة تدعم للكفاح الوطني التونسي

تواصل التحام النشاط النقابي بالكفاح الوطني فنظم الاتحاد العديد من المظاهرات اثر ورود مذكرة شومان حول السياسة المزدوجة وقد رفض زعماء الحزب الدستوري هذه المذكرة التي اقتصرت على فكرة بعث مجلس مشترك يضم الفرنسيين والتونسيين دون اي اشارة لحق البلاد في الاستقلال فقرر زعماء الحزب الدستوري تنظيم مظاهرات بسائر المدن التونسية وكان مناضلي الاتحاد في مقدمة هذه المظاهرات التي تجاوزت مطالبها البعد النقابي لتتحول الى مظاهرات من اجل تحقيق استقلال البلاد

اتسعت خرقة الاحتجاجات بسائر المدن التونسية في جانفي 1952 وردت سلطات الحماية بقوة على هذه المظاهرات الشعبية التي ضمت الدستوريين والشغالين وعينت مقيما عاما جديدا هو دوهوت كلوك الذي وصل تونس على راس بارجة حربية وكانت نيته تصفية الحركة الوطنية

في هذه الاثناء استطاع وزيران من حكومة محمد شنيق وهما المرحومان محمد بدرة وصالح بن يوسف من السفر خلسة إلى باريس لتدويل القضية التونسية وتقديم شكوى للأمم المتحدة

زاد ذلك في غضب دوهوت كلوك الذي اختار أسلوب العنف لمواجهة المظاهرات الشعبية التي انطلقت في كل المدن التونسية بداية من 1952/1/14 وكان الاتحاد خلال هذه المظاهرات ملتحما التحاما كبيرا مع الحزب الدستوري وسقط عديد الشهداء مما جعل

الاتحاد يرفع مذكرة للسيزل للضغط على فرنسا . ولكن هذه الأخيرة واصلت أسلوب القتل والعنف بل قامت في عديد المناسبات باقتحام مقر الاتحاد الذي كان موجودا بنهج سيدي على عزوز بتونس وقد اشتدت حملات العنف إلىأن وصلت ذروتها باغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد يوم 5 ديسمبر 1952

كانت البلاد خلال سنة 1953 تغلي كالمرجل وتواصلت الاعتداءات واشتد وطيس معركة التحرير بصعود الثوار للجبال وتم اغتيال المرحوم الهادي شاكر يوم 1953/9/13 بمدينة نابل ولكن الوضع بدا يتغير لصالح القضية التونسية انطلاقا من بداية 1954 إثر الهزيمة التي حصلت لفرنسا بالفيتنام في معركة ديان بيان فو فتم استبدال المقيم العام الفرنسي بمقيم جديد دولاتور ووصل الاشتراكيون للحكم بقيادة موندس فرانس الذي شرع في إجراء مفاوضات مع زعماء الحزب الحر الدستوري وفي هذه الأثناء عاد احمد بن صالح لتونس وزار الحبيب عاشور الذي كان في حالة إبعاد. كما زار احمد التليلي الذي كان مبعدا كذلك وتقرر تنظيم مؤتمر الاتحاد الذي التام يوم 1954/7/2 و أصبح احمد بن صالح رئيسا للاتحاد . ولكن الحبيب عاشور كان شخصية محورية في الاتحاد وفي العمل الوطني و إستطاع أن يتفق مع الزعيم الحبيب بورقيبة على تنظيم مؤتمر الحزب بمدينة صفاقس وذلك لحسم الخلاف الذي اشتد بين شقي الحزب اللذين يتزعمهما الحبيب بورقيبة من جهة وصالح بن يوسف من جهة أخرى. وكان للاتحاد دور كبير في تنظيم مؤتمر صفاقس يوم 1955/11/15 بالمعهد الذي يحمل حاليا هذه التسمية وهو معهد طريق العين الذي كان يتواجد قرب أحياء شعبية يقطنها العمال اللذين أمنوا الحماية اللازمة لمؤتمر الحزب. وعن طريق هذه المساهمة الفعالة من الاتحاد ، وقع ترجيح الكفة لصالح مقاربة بورقيبة الذي استطاع أن يستعمل ورقة صالح بن يوسف لإقناع الفرنسيين بضرورة تمكين البلاد من الاستقلال الكامل وهو ما تحقق يوم 20 مارس 1956

كانت اللائحة التي تبناها الحزب الدستوري في مؤتمر صفاقس المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية من وحي وابتكار المنظمة الشغيلة حيث كانللسيد مصطفى الفيلالي دور كبير في صياغة هذه اللائحة

في سبتمبر 1956 أعيد انتخاب السيد احمد بن صالح ككاتب عام للاتحاد وحضر هذا المؤتمرالمرحوم الحبيب عاشور والمرحوم احمد التليلي وتم انتخابهما كأعضاء بالمكتب التنفيذي ولو في مرتبة متأخرة وكانا يلومان عن الطريقة التي اعد بها بن صالح هذا المؤتمر ولكن الرئيس بورقيبة طلب اثر ذلك من أعضاء المكتب التنفيذي القريبين منه إبعاد بن صالح عن العمل النقابي وهو ما حصل في ديسمبر 1956. لذلك انعقد مؤتمر جديد للمنظمة في 1957 وتم انتخاب احمد التليلي على رأس المنظمة ولكن بن صالح ظل يناصب العداء لأحمد التليلي فسعى إلى تنحيته وتسمية المرحوم الحبيب عاشور على راس المنظمة وهو ما تم فعليا في مارس 1963. ولكن للأمانة، فان احمد بن صالح قد يكون لجأإلى هذا التمشي كمرحلة ضرورية لأنه في الحقيقة كان لا يطمئن لا لعاشور ولا للتليلي

انعقد مؤتمر المصير في أكتوبر 1964 في بنزرت وارتفعت أسهم احمد بن صالح السياسية الذي أصبحأمينا عاما مساعدا للحزب وعلى راس خمس وزارات . ولكن الحبيب عاشور كان غير مرتاح لمقارباته بالرغم من أن الخط الذي التزم به احمد بن صالح قد يكون أعده عندما كان بالاتحاد .ولكن نقطة الخلاف الكبيرة بين وبين بن صالح تتمثل في أن هذا الأخير كان يعتبر المنظمات الوطنية هي هياكل تعمل تحت إشراف الحزب الحر الدستوري فضلا على انه كان وراء بعث الشعب المهنية التي أصبحت تمارس نوعا من الضغط على النقابات.وقدأبدى الحبيب عاشور عدم رضاه على ذلك ووجه مراسلات لمدير الحزب في هذا الصدد احتج فيها على هيمنة الحزب على الاتحاد . كما رفض حضور والي تونس بمناسبة انعقاد المؤتمر الجهوي للشغل بتونس ، فكان هنالك نوع من الجفوة بين الحزب والاتحاد

في سنة 1964 حصل تخفيض في قيمة الدينار التونسي ، فتدهورت المقدرة الشرائية للعامل فطلب الحبيب عاشور أن يقع ترفيع في الاجور . ولكن احمد بن صالح كان لا يكترث بمواقف عاشور الذي ألقى خطابا يوم 1965/5/1 أعلن خلاله استقلال المنظمة الشغيلة التي ولدت حرة وأبدى معارضته لتكوين للشعب المهنية ،فأصبح عاشور محل غضب من قيادة الحزب. لذلك تم استغلال حادثة وقعت في جوان 1965 تمثلت في اندلاع

حريق باللود الذي يربط بين صفاقس وقرقنة . وبما أن هذا اللود هو على ملك تعاضدية تابعة للاتحاد ونظرا إلىأن اللود لم يكن مؤمنا وتسبب الحادث في وفاة 6 سياح فقد استغل النظام هذه الحادثة لتقع محاكمة عاشور وسجنه وإبعاده عن الاتحاد. وقد صادق مجلس الامة على رفع الحصانة على عاشور وكان احمد التليلي النائب الوحيد الذي عارض في رفع الحصانة، ثم غادر تونس نهائيا لاستفحال خلافه مع بورقيبة

أصبحإثر ذلك احمد بن صالح هو الرجل القوي الذي ينفذ كل ما بدي له خاصة وان الطيب المهيري قد انتقل للرفيق الأعلى في جوان 1965

عوض النوري البودالي الحبيب عاشور على راس المنظمة في حين تحول احمد التليلي لبروكسيل نتيجة خلافاته مع النظام وكان يقوم بالتحركات اللازمة للوصول إلىإطلاق سراح الحبيب عاشور الذي أودع بسجن صفاقس

لم يتواصل بقاء النوري البودالي مدة طويلة على راس المنظمة إذ عوضه المرحوم البشير بلاغة

كان لنقابة السيزل دور كبير في اطلاق سراح الحبيب عاشور ورجوعه فيما بعد للمنظمة الشغيلة وتم ذلك خلال المؤتمر 13 للإتحاد

للأمانة التار يخية،أنجز خلال الستينات عمل كبير تعلق بالقطاع الاجتماعي .فقد تم إصدار مجلة الشغل سنة 1966 وتم إقرار التفاوض الاجتماعي في بداية الستينات كذلك وصولا إلى صياغة الاتفاقيات المشتركة فيما بعد . كما وقع إقرار آليات وذلك لضبط الأجرالأدنى في القطاعين ألفلاحي والصناعي

بداية من السبعينات ،بدأت القاعدة العمالية تشهد تغيرا كبيرا وذلك بالتحاق عديد من الإطارات التي تكونت في الجامعة التونسية والجامعات الأجنبية بقطاع الشغل وأصبحت المنظمة تهتم أكثر بالسياسات الخارجية . فعملت على تعزيز علاقاتها مع عديد البلدان العربية ووضعت خبراتها في خدمة أقطار عربية مجاورة و أصبح هنالك اهتمام متزايد بالقضية الفلسطينية التي تحولت إلى قضية محورية في الاتحاد كانت موضوع نقاشات مطولة في كل اجتماعات منظمة الشغل

في أكتوبر 1973، اندلعت معركة العبور التي شهدت أداء مشرفا للجيوش العربية وكان على الاتحاد أن يعاضد هذا العمل السياسي بغية الوصول إلىإدانةإسرائيلوإقناعالرأي العام الدولي بان حظر النفط على الغرب كان نتيجة حتمية لمساندته لإسرائيلوأصبحت المنظمة أكثر اهتماما بالقضايا العربية وقضية فلسطين بالخصوص.

كانت العلاقات بين الحكومة و المنظمة علاقات متميزة خلال بداية السبعينات خاصة وان الوضع الاقتصادي كان في تحسن مطرد ولكن هنالك عدة متغيرات حصلت اثر ذلك تمثلت في اتفاقية جربة التي أجهضت والتي كان الأمين العام السابق الحبيب عاشور يتابع تداعياتها بحذر كبير ولكن النمو الاقتصادي سرعان ما تراجع بداية من 1977 وهو ما خلق إشكاليات جديدة بين المنظمة والحكومة انطلاقا من جوان 1977

في هذا الظرف الصعب قام الحبيب عاشور في سبتمبر 1977 بزيارة إلى ليبيا وتم قبوله من طرف العقيد القذافي بحضور السيد محمد المصمودي وتم التطرق لموضوع اتفاقية جربة ولكن هذه الزيارة لم ترق للسيد الهادي نويرة الذي كان في ذلك الوقت على خلاف حاد مع القذافي نتيجة تداعيات اتفاقية جربة في جانفي 1974

أكد السيد براون خلال اللقاء الذي جمعه مع عاشور واوتوكريستن في بروكسيل في نوفمبر 1977 الجفوة بين عاشور ونويرة عندما قال براون مخاطبا عاشور "يشاع سي الحبيب انك على علاقات مع القذافي" ولكن عاشور رد على ذلك الاتهام بقوة مصرحا ان براون لا يعرف مدى وطنية عاشور.

في 10 ديسمبر 1977 قام المدير المسؤول بمعمل صوجيتاكس بالساحل بإتلاف كمية من الأقمشة الفاسدة ، فاحتج العمال على هذا التصرف ، فقام البوليس بتعليمات من وزير الداخلية آنذاك الطاهر بلخوجة بالدخول للمعمل ولكن وقع الإعلان اثر ذلك عن اضراب لعمال المؤسسة وتم مواجهته من طرف قوات الامن بكثير من التردد فكان ذلك سببا لنقد كبير تعرض له الطاهر بلخوجة بمجلس الأمة عندما وقع اتهامه بأنه من الجناح الموالي للسيد الحبيب عاشور

حصلت محاولات عن طريق القيادي الفلسطيني أبوإياد للتقريب بين عاشور ونويرة بحضور الحبيب الشطي والصادق مقدم ولكن نويرة كان حاسما في موقفه إذ رفض الخوض في زيادة الأجور بالنسبة للمؤسسات العمومية

تمت تنحية الطاهر بلخوجة يوم 1977/12/23 بدعوى انه أعطأو أمره لوالي مدنين بالسماح لليبيي للدخول لتونس بدون تأشيرة والحال أن بلخوجة كان موجودا بنيس وجيء بعبد الله فرحات كوزير للداخلية .وقد نتج عن ذلك استقالة 6 وزراء اللذين كانوا يرون أن البلاد تسير نحو المواجهة والصدام بين الحكومة والاتحاد . وهؤلاء الوزراء هم محمد الناصر والحبيب الشطي ومنصف بلحاج عمر والمنجي الكعلي وعزوز الاصرم واحمد بنور

في 8 و 9 و 10 جانفي 1978، انعقد المجلس الوطني للاتحاد بنزلأميلكار وتناول الكلمة بعد عاشور عبد الرزاق غربال رئيس الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس الذي ألقى خطابا شديد اللهجة ضد الحكومة ووقع نشره في اليوم الموالي بالصحافة الوطنية لكن للأمانة التاريخية فان عاشور احتج بشدة على نشر هذا الخطاب الذي كان متطرفا

نتيجة لعمليات الاستفزاز التي كان النقابيون عرضة لها من جماعات تابعة لإدارة الحزب، واصل عاشور سياسة التصعيد وأعلن عن استقالته من الديوان السياسي واللجنة المركزية للحزب معللا ذلك بأن هنالك إعتداء على العمل النقابي من طرف من أسماهم بميلشيات الحزب . وقد انتهى المجلس الوطني للاتحاد بالتصويت على لائحة تضمنت الدعوة لإضرابعام يقوم المكتب التنفيذي بتحديد موعده . وتم التصويت على هذا القرار باستثناء التيجاني عبيد وخليفة عبيد.

وقد حاولت السيزل التدخل بالوساطة ووجهت اوتوكريستن لتونس ولكنه فشل في هذه المساعي. لذلك قرر المكتب التنفيذي أن يكون يوم 26 جانفي 1978 يوم اضراب عام بكامل البلاد.

كانت قيادة الاتحاد خلال ذلك اليوم متواجدة بمنزل المرحوم الحبيب عاشور ولكن قطعت عليه خطوط الهاتف، فتم الانتقال بعد ذلك إلى نزل اميلكار خلسة فتعرضت خطوط الهاتف للنزل كذلك للقطع، مما يؤكد انه لم تكن هنالك اتصالات في ذلك اليوم بين القيادة النقابية

والاتحادات الجهوية. ولكن الأمر تطور بشكل عنيف ونتج عن ذلك اندلاع حرائق وسقوط عديد الضحايا.وفي المساء أعلن عن وضع قيادة الاتحاد بالإقامة الجبرية لتقع محاكمتهم في سبتمبر 1978. وصدرت أحكام قاسية في شأنهم وصلت الى 10 سنوات سجن ضد الحبيب عاشور وضد عبد الرزاق غربال رئيس الاتحادالجهوي بصفاقس

وللأمانة، فان أسباب هذه الأحداثكانت متعددة الجوانب. فقد تم اتهام الحبيب عاشور انه كان ينوي الإنقضاض على السلطة من طرف جماعة الحزب وهو أمر غير موجود بالمرة. كما أن عاشور كان يتهم النظام بأنه حاول تصفيته و كلف عبد الله الورداني بقتله إذ صرح جماعة عاشور أن الورداني رفع مسدسا بإحدى حانات سوسة، وقال انه سيصفي عاشور وهو أمر كذلك لم يكن يعبر عن موقف حقيقي للنظام

لذلك فان التصلب الذي حصل بين نويرة وعاشور كان ناتجا عن أزمة ثقة لان نويرة كان مغتاضا من تقرب عاشور من المصمودي والقذافي ،بالإضافةإلىأن نويرة كان غير موافق على أية زيادة في الأجور وتحامل على عاشور الذي لم يتصرف من وجهة نظره بمنطق المسؤول الوطني خاصة وانه عضو بالديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري

لم تقتصر المحاكمات على جهة تونس بل نظمت محاكمات أخرى بسوسة وصفاقس. وقد حضيت المنظمة بمساندة كل تشكيلات اليسار وأساتذة التعليم العالي والمحامين . وكانت الأحكامالأكثر قسوة هي الأحكام التي صدرت ضد عاشور وعبد الرزاق غربال (10 سنوات لكل واحد منهما)

إستمر الخلاف قائما بين الحكومة والقيادة الشرعية للاتحاد وجيء بالتيجاني عبيد على رأس المنظمة الذي لم يكن مقبولا بالمرة حتى حصلت أحداث قفصة التي إندلعت في جانفي 1980 والتي تعتبر الحلقة الأخيرة في الصراع بين نويرة والقذافي وقد ابتعد نويرة إثرها من الركح السياسي لياتي مكانه المرحوم محمد مزالي فانعقد المؤتمر 15 وتم تعيين الطيب البكوش أمينا عاما ولكن المؤتمر نادى بإرجاع الحبيب عاشور وهو ما استجاب له الرئيس بورقيبة يوم 3 اوت 1981 عندما رخص لعاشور بالانتقال بين قرقنة وقربص

وتواصل الانفراج بين المنظمة والحزب وهو ما يفسر مشاركة نواب عن الاتحاد في قائمات الحزب بمناسبة انتخابات 1981 حيث انتخب 27 نائب بمجلس النواب وكانوا في قائمة الحزب الاشتراكي الدستوري

كما تم إقناع الرئيس بورقيبة يوم 1981/11/28 بالسماح لعاشور بالرجوع لمنزله بتونس وهو ما استجاب له بورقيبة الذي أصدرأمرا بالعفو عليه يوم 1981/11/30 وقبل أن يعود على راس المنظمة بعد حوار ساخن بين عاشور وبورقيبة بقصر قرطاج مما يؤكد مدى الروابط التاريخية بين الرجلين اللذين كانت لهما مسؤوليات مختلفة ولكن كل واحد كان يكن تقديرا كبيرا للأخر.

كما سبق أنأشرت، فان تركيبة الاتحاد كانت قد تغيرت وأصبح هنالك بعد قومي كبير مما جعل المنظمة تجمد علاقتها مع السيزل في جويلة 1983 التي كانت تساند إسرائيل على حساب حقوق الشعب الفلسطيني . ولكن المنظمة إعتراها الإنقسام اثر ذلك وانقسمت إلى منظمتين: فإلى جانب الاتحاد العام التونسي للشغل ، برزت منظمة الاتحاد الوطني للعمال التونسيين والتي ضمت شخصيات كانت قريبة من الحبيب عاشور ومن بينهم المرحوم عبد العزيز بوراوي والطيب البكوش والتي كانت أكثرإنصياعا للنظام

أما في خصوص أحداث الخبز التي جدت في جانفي 1984، فان الاتحاد كان ضد إلغاء صندوق التعويض وصوت 5 أعضاء ضد قانون المالية الذي ألغى صندوق التعويض ولكن وجبت الإشارةإلى ان هنالك 27 نائب عن العمال بمجلس النواب،فأين هؤلاء النواب الذين يمثلون الشغالين وأين ذهبت أصواتهم ؟

للجواب عن هذا السؤال ،فإنيألاحظأن النواب الذين صوتوا ضد إلغاء صندوق التعويض هم 5 نواب بينما احتفظ نائب آخر بصوته.أما البقية،فإنهم كانوا تابعين للاتحاد الوطني للعمال التونسيين وصوتوا لفائدة إلغاء صندوق التعويض وهو ما يؤكد أسباب الانقسام لكن بعد أحداث الخبز،أعاد مجلس النواب النظر في الموضوع وارجع صندوق التعويض بعد أن كان صوت على إلغائه

في سنة 1985، وقعت من جديد اعتداءات خطيرة من طرف النظام على هياكل الاتحاد . وكان الخلاف منشأه عدم موافقة النظام على الزيادة في الأجور، فاندلعت عديد

الإضراباتوأجابت الحكومة بإلغاء الخصم الآلي لمعاليم الانخراط في الاتحاد وإنهاء الإلتحاق بالاتحاد

بدأ التوتر بالهجوم على مقر الاتحاد بصفاقس ثم مقر الاتحاد بنهج محمد علي بتونس . كما وقع طرد عديد النقابيين وتنظيم محاكمات ضد المسؤولين بشركات تابعة للاتحاد كشركة تامينات الاتحاد ونزل أميلكار ومطبعة اتحاد الشغل

وقعت اثر ذلك إحالة الحبيب عاشور يوم 1985/10/22 أمام قاضي التحقيق بصفاقس من اجل قضية كوسوب

وقعت محاولات لإصلاح ذات البين عن طريق لجنة تشكلت من الدكتور حمودة بن سلامة والشاذلي العياري ومصطفى الفيلالي ولكنها فشلت وتم وضع عاشور تحت الإقامة الجبرية وأوقفأعضاء مجلس إدارة كوسوب وصدر حكم يقضي بسجن عاشور مدة سنة.

تاريخ المنظمة والحزب كانا يسيران باستمرار في خطين متوازيين وكانت البلاد تعيش في أريحية كل ما كان هنالك توافق وانسجام بين الطرفين لكن التاريخ اثبت انه كلما وقع تصادم أو اختلاف بين الحزب والمنظمة إلا وكان الوطن هو الخاسر الأكبر

لقد استعمل النظام في عهد الرئيس الأولأسلوب الكر و الفر وحصلت أزمات متتالية بدأت من 1965 مرورا بسنة 1978 وصولا إلى سنة 1985 وكانت الخلافات ناتجة بالأساس عن اختلاف في الرؤى وقد أراد النظام احتواء المنظمة وكان رد الأخيرة ردا سريعا لان مناضلي الاتحاد كانوا رجالا مخلصين وهبوا أنفسهم لخدمة مصالح العمال وكانوا بعد الاستقلال يولون أهمية بالغة لمصالح الشغالين قبل أي شيء آخر وهو ما جعلهم في خلافات متواصلة مع الحزب والدولة وذلك لاعتقادهم أنهمأصحاب حق بينما كانت للحزب والدولة مقاربات أخرى وكان بالإمكانأن يقع إرساء تعامل بين الطرفين بعيدا عن منطق المواجهة والإيقافات التعسفية.

وللحقيقة ان هنالك بعض الازمات التي كان بالامكان تجاوزها وخاصة ازمة 1978 فالمسؤولية تلقى فيها على الطرفين

اما في عهد الرئيس الاسبق زين العابدين بن علي فقد تم اتباع اساليب اخرى جعلت المنظمة اكثر طوعا وهو ما يجعل المقاربة في عهد بن علي مختلفة تمام على مقاربة بورقيبة ولكن النقابات المحلية كان لها موقف اخر ورفضت سياسة الاحتواء اذ تحركت في ديسمبر 2010 وذلك لتمارس دورها في التاطير والتعبئة وكانت النقابات المحلية هي التي اطرت في كثير من الاحيان المظاهرات التي جدت داخل البلاد وآلت الى سقوط النظام السابق.

موقف الحزب الإشتراكي الدستوري من أحداث 1978

بعد أن تعرضنا لرأي السيد الصادق العلوش عضو المكتب التنفيذي للإتحاد العام التونسي للشغل في جانفي 1978 وتحليله لأسباب الجفوة التي كانت تحصل من حين لآخر بين إدارة الحزب الإشتراكي الدستوري و المنظمة الشغلية ، رأينا من الضروري في إطار القراءة النقدية أن تستعرض موقف إدارة الحزب الإشتراكي الدستوري من الإتحاد عموما ومن أحداث 26 جانفي 1978 بالخصوص لنقف على مدة التباين في الرؤى الذي كان يجد من حين لآخر بين الطرفين لأسباب مختلفة أهمها الخلاف حول زيادة الأجور وجملة من القضايا الفرعية الأخرى

ترى قيادة الحزب الإشتراكي الدستوري من خلال الكتاب الذي أصدرته في أفريل 1978 تحت عنوان *السياسة التعاقدية و أحداث جانفي 1978* أن بعض محترفي السياسة اللذين يتحرقون شوقا للحكم صوروا الانفجار الذي جد يوم 1978/01/26 بأنه النتيجة الحتمية لأزمة إقتصادية و إجتماعية إعترت البلاد لكن الواقع حسب إدارة الحزب أن مخططات التنمية التي تم وضعها منذ البداية كانت مدعمة بمجهود إستثماري كبير يهدف إلى تصنيع البلاد و تعصير الفلاحة و تنمية الإقتصاد بصفة عامة
وقد حرصت الدولة على عدم اللجوء بإستمرار للتمويل الخارجي الذي بلغ بين 1962 و1971 نسبة 45 بالمائة من جملة الإستثمارات ولكنه إنخفض بفضل نمو الإدخار الوطني إلى 28،8 بالمائة ثم وصل إلى 19،5 بالمائة في 1974 بفضل إرتفاع سعر

البترول و الفسفاط و زيت الزيتون. وبفضل هذا المجهود تمكنت الدولة من الحد بصورة محسوسة من اللجوء إلى رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي سمح لها بالتخفيف لحد كبير من وطأة الدين الخارجي فانخفضت نسبة التداين بالنسبة للمنتوج الداخلي الخام من 44 بالمائة سنة 1969 إلى 32 بالمائة سنة 1976 ، كما سعت إلى إستحداث أقصى ما يمكن من مواطن الشغل وبأسرع ما يمكن بإعتبار ذلك هو الشرط المسبق الذي لن يتأتى بدونه قيام مجتمع أكثر توازنا و أقرب للعدالة ، قد تم بعث بين سنتي 1973 و 1976 مايقارب عن 164 ألف موظن شغل في القطاعات الغير الفلاحية مقابل 119 ألف من قبل، بحيث بلغ التجاوز 37 بالمائة. أما في القطاع الفلاحي فتم إستحداث 30 ألف موطن شغل إعتمادا على المساحات السقوية الجديدة وعلى تربية الماشية وزراعة الأشجار المثمرة. وأضاف التقرير أن سياسة الأجور كانت تبلغ 314 مليون دينار سنة 1970 فإرتفعت إلى 750 مليون دينار عام 1977 وقد بلغ عدد العاملين بالمؤسسات العمومية 160 ألف شخص و بذلك بلغ معدل الأجر سنة 1976 ما يساوي 1100 دينار في السنة مقابل 700 دينار سنة 1973

أما الوظيفة العمومية فإنها تشغل 150 الف شخص وتوزع 220 مليون دينار أجور في السنة وهكذا يكون مجموع العاملين في القطاع العمومي 310 آلاف شخص أي ثلث مجموع الأجراء في البلاد و أكد التقرير أن الأجور في القطاع العمومي أرفع منها في القطاع الخاص وإستخلص التقرير أن الأجور إرتفعت في المؤسسات العمومية بنسبة 130 بالمائة فيما بين 1970 و 1976 في حين أن القيمة المضافة تضاعفت فقط

و إستعرض التقرير أن الدولة تتحمل 83،5 بالمائة من تكاليف المساكن الريفية في شكل إعانات و قروض و أن 52 بالمائة من المساكن هي من النمط الريفي أو الشعبي، كما أن صندوقي الضمان الإجتماعي و التقاعد قد أخذا على عاتقهما تمويل 14500 مسكن خلال المخطط الخامس مما صير 80 بالمائة من السكان يتمتعون بملكية مساكنهم. و إستخلص أن الصبغة الإجتماعية لسياسة الإسكان تزداد دعما على توالي السنين ، كما أن الدولة بذلت جهودا كبيرة في ميدان التربية و الصحة و ليس أدل على ذلك من أن ميزانية

التصرف للوزاريين المعنيين قد تضاعف بين سنة 1972 و سنة 1977 و أن ثلاثة أرباع الطلبة خلال السنة الدراسية 77/76 يتمتعون بمنح جامعية و كذلك الشأن بالنسبة للتلامذة المنتفعين بمنح مدرسية بمعاهد التعليم الثانوي و اللذين يبلغ عددهم 3/4 من مجموع التلامذة المقيمين

و إستعرض التقرير أن التقسيم الجهوي لنتائج العشرية الأولى 1971/62 مكن خلال إعداد المخطط الرابع من إبراز ضرورة توجيه العمل الإنمائي بطريقة تفضي إلى النهوض بالمناطق الريفية و تحسين ظروف العيش ومن أجل ذلك وقع دعم برنامج التنمية الريفية و إنتفع بذلك 100 ألف شخص

وركز التقرير على أن مظاهر التجديد في العمل الحكومي يتمثل بلا منازع في إقرار سياسة تعاقدية في مجال المداخيل و بمقتضى هذه النظرية أصبحت الأطراف الإجتماعية أي المنظمات النقابية و منظمات الأعراف تعمل بالتشاور لضبط ما ينبغي إتخاذه من تدابير لإعادة توزيع ثمار النمو في إطار السياسة الإنمائية التي يتفق عليها مسبقا و لكن الدولة لم تتخلى عن دورها كضامن للمصلحة العامة

و في هذا الإطار أصبحت الأجور و المنح الإضافية تضبط حسب إتفاق بين المؤجر و العامل على أساس الأجر القانوني الأدنى المضمون الذي حددته الحكومة

و أكد التقرير أن المرحلة الثانية من تطبيق السياسة التعاقدية قد أدى لإبرام العقود القطاعية وإصدار النظم الأساسية لمستخدمي المؤسسات العمومية مما ترتب عنه إبرام 30 عقدا مشتركا قطاعيا يهم 80 ألف مؤسسة تشغل حوالي 200 ألف عامل ، كما صدر 70 نصا يضبط النظام الأساسي للمؤسسات العمومية و عروض العمل و الأجور بها.
وعرج التقرير أن الحكومة و الديوان السياسي و المكاتب التنفيذية للإتحاد العام التونسي للشغل و الإتحاد التونسي للصناعة و التجارية و الإتحاد القومي للفلاحة المجتمعين

بالقصبة يوم 1977/01/19 إتفقوا على صياغة ميثاق إجتماعي طوال فترة المخطط الخامس و إلتزموا أثناء هذه المدة بصيانة السلم الإجتماعي و بالزيادة في الإنتاج و تحسين المقدرة الشرائية و ظروف العيش وحددوا نسبة إرتفاع الأجر الأدنى المضمون قانونيا و الزيادة في الأجور في مؤسسات القطاع العمومي و الخاص. كما حددوا مقاييس الترفيع في مرتبات و أجور الموظفين التابعين للدولة و المؤسسات العمومية و ذلك في نطاق الملائمة التدريجية لمرتبات مختلف أصناف الموظفين مع إقرار إمتيازات خاصة بسلك التعليم وأعوان الصحة. و تم التأكيد على أن يعاد النظر في أجور القطاع الخاص سنويا بداية من أفريل 1978 على ضوء تطور تكلفة العيش. وقد سبق للحبيب عاشور أن نوه بالعقد الإجتماعي معتبرا أن ما وقع تحقيقه ستؤدي إلى إرضاء العمال و الموظفين و يتيح إقامة السلم و الطمأنينة.

و أضاف التقرير أن الاتحاد العام التونسي للشغل يعتبر منذ بداية الاستقلال ركنا من أركان النظام، لكن الصحيفة الصادرة عنه " الشعب " التي كانت تطبع في دار الحزب حتى عددها الأخير الصادر قبل 1978/1/26 تجاوزت كل الخطوط الحمراء.

وقد شعرت الدولة أن الأمين العام الحبيب عاشور قد غير في لهجته بداية من صائفة 1977 وانكشفت نوايا لم تعد خفية وظهرت انحرافات في التسيير الداخلي للمنظمة والعلاقات بينها وبين بقية الأطراف الاجتماعية

وأشار التقرير لمسيرة المناضل الحبيب عاشور وأشار إلى أن احمد بن صالح رفت من الاتحاد في ديسمبر 1956 وتم تجميع المنظمتان المتواجدتان آنذاك وهما الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للشغل وانتخبت احمد التليلي أمينا عاما للمنظمة بعد إعادة توجيهها و لكن الحبيب عاشور انقلب على احمد التليلي، فتواطؤ مع احمد بن صالح ضد التليلي كما استعرض التقرير الأزمة التي عاشها الاتحاد سنة 1965 و لكن سرعان ما عاد ليترأس المنظمة سنة 1970 وعين عضوا باللجنة العليا للحزب التي كلفت اثر حل الديوان السياسي بإعداد مؤتمر 1971

وواصل التقرير استعراض نسق الإضرابات التي ارتفعت وتيرتها بداية من 1973

و استخلص التقرير أن الحبيب عاشور نكث العهد بداية من أوت 1977 وظهرت عصابات تضم أناس مسلحين بالعصي والهراوات تجوب المقاهي والمطاعم بمدينة صفاقس وكانت تعلمهم أن تونس بلد إسلامي ولا يجوز الإفطار في رمضان وقد تحول عاشور إلى ليبيا في صائفة 1977 و أدلى عقب الزيارة بتصريحات بتاريخ 1977/9/3 جاء فيها " ان العلاقات بين البلدين ستستأنف بأقوى مما كانت عليه وهنالك من لا يرضيهم هذا التقارب وقد حاولوا بدون جدوى عرقلته وان الرأي العام قد تفطن لنواياهم" وفي 1977/9/15 انعقدت الهيئة الإدارية للاتحاد ونشرت جريدة الشعب عرضا مفصلا للمناقشات التي دارت صلبها وقد اتسمت التصريحات بالحدّة والعنف مما جعل رئيس الدولة يقوم بمحاولة صلحية أولى بتاريخ 1977/9/17 ثم محاولة صلحية ثانية في 1977/10/10 ولم تعمر هذه المصالحة خاصة وقد اندلعت أحداث بمعمل سوجيتاكس بقصر هلال وقد تسربت عدوى الإضراب لمدينة قصر هلال مما دعى الجيش للتدخل

وفي هذه الأجواء المتوترة سعى الأمين العام للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس يوم 1977/11/5 إلى نشر بلاغ جاء فيه أن هنالك محاولة لاغتيال الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل

وقد كانت هذه التصريحات إشارة انطلاق لموجة من الإضرابات لم يكن للبلاد عهد بمثلها قط

كانت هذه البلبلة ناتجة عن تصريح لشخص غير مسؤول ولكن أريد تضخيم هذه الحادثة، وعوض أن تعمد الهيئة الإدارية التي اجتمعت يومي 15 و 16 نوفمبر 1977 إلى تهدئة الخواطر فان الحبيب عاشور صرح أن التخوفات المنجرة عن التهديد بالاغتيال لها ما يبررها وان المتهم قام بمراقبة تنقلات الأمين العام واتى عديد المرات إلى نزل اميلكار ثم أضاف أن هنالك 200 نقابي مهددون هم أيضا بالاغتيال

وواصلت جريدة الشعب هجوماتها على الدولة واعتبرت أن تدخل الجيش في قصر هلال يمثل سابقة خطيرة لمنع النضال الشرعي للجماهير الشعبية

حاول الديوان السياسي تهدئة الموضوع إلا أن المنظمة الشغلية واصلت التصعيد و انعقد مجلسها القومي أيام 8 و 9 و 10 جانفي 1978 وكانت كلمة عبد الرزاق غربال الأمين

العام للاتحاد الجهوي بصفاقس استفزازية فأتهم النظام بأنه صنيعة للاستعمار وان فرنسا مازالت تحكم تونس وذلك عن طريق أقلية تمسك بزمام الحكم وتحافظ على مصالح الغرب.

وجاءت لوائح المجلس متضمنة جملة من الاتهامات الخطيرة وتتبنى فكرة عدم جواز الجمع بين المسؤولية النقابية والمسؤولية الحزبية مما جعل الحبيب عاشور ينسحب من اللجنة المركزية للحزب والديوان السياسي وكذلك بعض قيادي الإتحاد اللذين إستقالوا من اللجنة المركزية للحزب.

ظهر بالكاشف انه لم يعد هنالك مجال للتوفيق بين الحكومة و الاتحاد وانعقدت اللجنة المركزية للحزب يومي 20 و21 جانفي 1978 ولم تتخذ أي قرار في خصوص الحبيب عاشور كرد على النقابيين المستقلين من الحزب واكتفت اللجنة المركزية بتسليط الأضواء على الأزمة القائمة بين الحزب والمنظمة النقابية.

و اثر ذلك اجتمعت الهيئة الادارية للاتحاد يوم 1978/1/22 وقررت الإضراب العام اصدر الديوان السياسي يوم 1978/1/25 بلاغا يدعو للتعقل والاعتدال إلا أن حركة الشغب استأنفت على نطاق واسع وكانت نقطة الانطلاق مقر الاتحاد ولم يجد الأمن من حل سواء منع كل تجمع بساحة محمد علي وانتصب أعوان الأمن هناك لتطبيق القرار إنتشر أعضاء المكتب التنفيذي في الولايات قصد تعبئة الأنصار وتحريض العملة على الامتثال لدعوة الإضراب وبالتالي ظهرت بوادر التمرد

لم يقع الاستجابة بالإدارات للإضراب ونشطت حركة النقل العمومي في الصباح و اشتعلت 5 قطارات تربط بين تونس وضواحيها لكن بداية من العاشرة تعرضت 116 حافلة للتخريب والحرق وظهرت تحركات في أماكن مختلفة لمجموعات من الأشخاص مسلحين بالعصي والقضبان وذلك لمهاجمة المحلات المفتوحة والحافلات و أطلقت عيارات نارية في شارع الحبيب ثامر و أصيب مفتش شرطة بثلاث رصاصات واحتل الأمن العام

في ذلك اليوم كانت الحكومة ملتئمة في إطار مجلس الوزراء وبعد أخذ و رد تقرر أن تتخذ الدولة الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على النظام و أعطت التعليمات لقوات الأمن بالتصدي للمتظاهرين والمشاغبين. وفي المساء، أعلنت حالة الطوارئ وتقرر حظر الجولان وتم

وضع الأمين العام و أعضاء المكتب التنفيذي للإتحاد العام التونسي للشغل في الإقامة الجبرية

اقتنع عامة التونسيين أن سلوك قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل وسلوك أمينه العام لا يمكن تعليله بأسباب نقابية فقد حاول قيادوا الإتحاد تعاطي السياسة ذلك ما لا يمكن لأحد أن يؤاخذهم عليه، إلا أن العمل السياسي لا يتمثل في تجييش الشارع والدعوة للعنف. فقد كان يقترح تمردا شاملا لا يرجع إلى سبب ولا يهدف لغاية فهو تمرد جنوني يرمي إلى إشاعة الفوضى وكان على الدولة أن تحمي النظام وان يكون القضاء هو الملجأ الأخير للحسم في هذا الموضوع

<u>الخلاصة :</u>

- أبرزت المساهمة التي قدمها الصادق العلوش عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل و محتوى الكتاب الذي أصدره الحزب الاشتراكي الدستوري عقب الإحداث التي جدت يوم 26 جانفي 1978 أن الحزب والاتحاد هما شريكان في الكفاح الوطني الذي توج بالاستقلال

- كما أكدت الإحداث انه كلما كانت العلاقة بين الحزب والاتحاد مستقرة إلا وكان الوطن هو المستفيد الأول

- كما تبين بكل وضوح أن الاختلافات التي حصلت بين الحزب والمنظمة الشغيلة كانت خلافات دورية. فقد بدأت منذ سنة 1965 نتيجة تباين في الرؤى. فمناضلي الاتحاد اللذين نشؤوا وترعرعوا في نظام ليبرالي قبل الاستقلال يقوم على أساس التعددية النقابية قبل 1946 وجدوا أنفسهم في دولة الاستقلال في إطار دولة يحكمها حزب واحد على غرار اغلب بلدان العالم الثالث. فسعى هذا الحزب للاستقراء بالدولة لفرض هيمنته على كل المنظمات الوطنية وهو أمر كان مطبقا في سائر البلدان العربية

- وما أن وقع طي صفحة أزمة 1965 حتى ظهرت متغيرات جديدة بالاتحاد ناشئة عن التحاق طلبة الجامعات بالمصانع و الإدارات وكان غالبيتهم يكنون حنينا للأنظمة الاشتراكية واليسارية. فتصلبت القاعدة و أصبحت تضغط على قيادة الاتحاد ليتبنى

مواقف مغايرة لموافق السلطة، يضاف لذلك تداخل بعض الأطراف الأجنبية في سنة 1977 فأصبح الصراع بين الدولة والمنظمة الشغيلة يكتسي بعدا سياسيا تجاوز إطاره النقابي وما أن وقع طي هذه الصفحة ورجع الحبيب عاشور على راس المنظمة حتى انقسم الاتحاد من جديد وبرز بالكاشف أن تداعيات أزمة 1978 لم يقع معالجتها بصفة جذرية مما جعل الأحقاد تتجدد ليقع إتباع أسلوب المواجهة من جديد وذلك بعد أن وقع توريط النقابيين في جملة من قضايا الحق العام

- اتسمت حينئذ فترة الرئيس بورقيبة بالمد والجزر مع الاتحاد فكان الوفاق يحصل كل مرة لتأتي بعده الجفوة والاعتقالات، وبالتالي لم يتوفق الطرفان إلى إقرار علاقة متينة بل كانت علاقة السلطة بالاتحاد علاقة تحكمها الريبة والشك في الطرف المقابل وهو ما أرهق البلاد إلى حد كبير

- أما في عهد الرئيس بن علي، فقد استعمل مقاربة أخرى تقوم على أساس الاحتواء. وان نجح فيها مع إسماعيل السحباني ثم مع عبد السلام جراد، فان هذا الاحتواء ظل حكرا على القيادات المركزية. أما على المستوى النقابات القاعدية فكانت الوضعية مختلفة تماما وهو ما يفسر ضلوع هذه النقابات في الأحداث التي أدت إلى انهيار النظام يوم 14 جانفي 2011.

محمد السحيمي و عبد المجيد الصحرواي محمد الدامى أعضاء المكتب التنفيدي للاتحاد العام التونسي للشغل :

لاحظوا ان هنالك التحام تاريخي بين الحزب والمنظمة الشغيلة وبينواان هذا الالتحام كلما كان موجودا الا وكانت وضعية البلاد فى أحسن وضع، وأشاروا ان أسباب الخلافات بين الحزب واتحاد الشغل بدأت تظهر عقب مؤتمر بنزرت، وقيام احمد بن صالح ببعث الشعب المهنية، كما بينواان جل النقابيين وان اضطهدوا في أكثر من مرة فإنهم يعتبرون مسيرة الحكم طيلة خمسة وخمسون سنة إيجابية للغاية و نادوا بضرورة

الالتحام بين النقابيين والدستوريين والوطنيين الوسطيين من اجل إقامة تيار وطني جديد يعيد التوازن للمشهد السياسي.

مرحلة 1987 - 2010

الحبيب عمار من الفاعلين الأساسيين في تحول السابع من نوفمبر و الوزير السابق للداخلية نوفمبر 1987 - نوفمبر 1988 يتحدث عن لمادا و كيف حدث 7 نوفمبر

خصصت ودادية قدماء البرلمانيين التونسيين حلقة للقراءة النقدية يوم 23 ديسمبر 2016للكشف عن لماذا و كيف حدث التغيير في رئاسة الدولة يوم 7 نوفمبر 1987 و استضافت الحبيب عمار، أول وزير داخلية خلال فترة رئاسة زين العابدين بن علي لتونس فتعرض بإسهاب الى سيرته الذاتية مؤكدا انه كان شديد التعلق بالرئيس بورقيبة وقد تربى على خطبه و توجيهاته ولما أنهى دراسته الثانوية أحس بجاذبية كبيرة للعمل فى الجيش الوطنى. فتم اختياره صحبة حوالي مائة شاب للدراسة بسانسير SaintCyr بفرنسا،مؤكدا أن بورقيبة حرص أن يقع تكوين الضباط بفرنسارغم ان جراح الحربالتحريرية لم تندمل بعد. وهنالك تعرف عن قرب على زين العابدين بن على الذى كان التقى به سابقا بمعهد سوسة

ولكن انقطعت علاقتهما فيما بعد لان بن على واصل دراسته بالمهدية.وخلال أقامتهما بفرن سا كانا صديقين لا يفترقان وبعرجوعهما لتونسعمل الحبيب عمار فى سلاح المدرعات

و اشتغل بن على فى الاستخبارات العسكرية إلى
أن جمعتهم الوظيفة العسكرية حيث أصبح محمد مزالى وزيرا للداخلية وعين بن على مديرا للأمن الوطني،و وقع تعيين الحبيب عمار أمرا للحرس الوطني فاستأنفت بينهما العلاقة من جديد وأصبحت قوية على المستوى العائلي والشخصي.
وبين ان ممارسته لمهامه بالداخلية جعلته يقف مع بن على على حقيقة صادمة إذ أن بورقيبة أصبح شبحا لذلك الزعيم الكبير. وأصبحت الحاشية تتصرف بمنطق خطير وكان الإسلاميون هم اللذين يتربصون ببورقيبة للانقضاض على النظام لذلك تحمل مسؤوليته وتشاور مع بن على لإنقاذ البلاد وتم الاتفاق على إحداث التغيير ثم تولي تقديم موعد التغيير إلى السابع من نوفمبر لان بورقيبة كان يستعد لتنحية بن على من الوزارة الأولى يوم التاسع من نوفمبر و لان الإستعلامات بلغ لعلمها أنالإسلاميين سيحدثون انقلابا عسكريا يوم الثامن من نوفمبر1987. لذلك تم الاتفاق على أحداث التغيير مع الإشارة أن بن على كان متخوفا للغاية ولكن الحبيب عمار أخذ على عاتقه التحضير اللوجستيكى ومحاصرة القصر ولكن لم يقع الدخول أليه وقد اقنع رفيق الشلى المسؤول على أمن الرئيس الحبيب بورقيبة بتجنب المقاومة لتلافي اى حمام دم .
لذلك تمت محاصرة القصر دون الدخول آلية من طرف اى كان موكداأن
ما فعله كان من اجل إنقاذ بورقيبة من شيخوخته ومن الحاشية الفاسدة التي استبدت به
وبين الحبيب عمار ان بن على اهتم بالجانب السياسي فقام بدعوة الهادى البكوش لإعداد بيان التغيير الذى وقع تسجيله وإذاعته فى الصباح من طرف محمد الهادى التريكى.
كما لاحظ ان التغيير وجد تجاوبا كبيرا من طرف الشعب لان البلاد كانت على شفى حفرة من الانهيار. وقد تحمل مسؤولية وزارة الداخلية وتم الانفتاح على كل التيارات السياسية وإطلاق سراح الإسلاميين.
ولكن حاشية بن على اثارت الاحقاد بينه وبين بن على الذي أصبح متخوفا منه خاصة لما تبلغه إخبار عن ما كان يقوله الحبيب عمار
عن دوره العام في أحداث التغيير. فأصبح بن على هو الذي يدير وزارة

الداخلية ويعين كبار المسؤولين فيها إلى أن وقعت إقالته و وضعه تحت الإقامة الجبرية ولم يكن يسمح لأي احد بزيارته الا كمال ساسي الذي شغل خطة مدير ديوانه بوزارة الداخلية و كشف انه عاش ظروفا

صعبة للغاية وكان المسؤول الوحيد الذي دافع عنه هو المرحوم عبدالحميد بالشيخ. وبعد محاولات.عديدة تمت تسميته سفيرا بفيانا بإلحاح من الهادى البكوش، فقبل هذه المهمة عن مضض و نجح فيها مؤكدا

انه وقعت محاولا لتصفيته بالنمسا لكن العناية الإلهية حفت به. ثم انتقل للحديث عن تجربته الثانية في الحكومة عندما عين وزيرا للاتصالات، مؤكدا انه سعى بكل ما أوتى من قوة للنهوض بهذا القطاع. ولكن كان عرضة للمضايقات حول إسناد صفقات الاتصال، فأبدى مقاومة كبرى لكل أعمال التدخل

التي كانت تحصل لفائدة حاشية بن على وأصهاره عجلت

بإقالته وأحيل على التقاعد مشيرا انه وقعت

دعوته في الألعاب المتوسطية للإشراف على لجنة التنظيم فنجح في هذه المهمة كما نجح في تنظيم المؤتمر الدولي للاتصالات.

وبين الحبيب عمار انه رجل وطنى كان هو المهندس الحقيقى للسابع من نوفمبر 1987 وان بن على لا يشك فى وطنيته ولكنه ضعيف الشخصية ويتأثر كثيرا بحاشيته. وأضافان بنعلى له مواقف رائدة، فهو شديد الحرص على السيادة التونسية ورفض تسلي م الراحل بتينو كرا كسي رئيس الحكومة الايطالية المستقيل اللاجئ إلى تونس.

وأوضح ان بن على قد استغرب عندما أتى الرئيس الجزائري الشاذلي

بن جديد لزيارة بورقيبة لما كان مريضا و قال له بورقيبة –

أوصيك سي الشاذلى بتونس خيرا- فثارت ثائرة بن من هذه الوصيةلبن جديد وأبناؤها أمامه. فاخذ القرار منذ ذلك التاريخ بعد التشاور معه على إنقاذ البلاد وإعفاء بورقيبة من مهامه.

و أكدا أن بورقيبة لم يعامل بأي ازدراء وكانت ملابسه القطنية

تورد من سويسرا بينما يجلب له الياغورت كل أسبوع من نيس، مكذبا كل الافتراءات

من أن يكون بورقيبة قد أسيئت معاملته، بل كانت المجلات الأجنبية والصحف تدخل له كل يوم و أن الخطأ الكبير الذي إرتكبه النظام مع بورقيبة هو عدم بث جنازته على المباشر.

وختم مداخلته بالقول ان بن على كان ضحية أصهاره وزوجته وأشقاؤه اللذين تدخلوا في مفاصل الاقتصاد وحتى في مفاصل السياسة. فأصبحت التسميات لا تتم بموضوعية بل على أساس الولاءات.

وفي تعقيب عليه، لاحظ عبد الرحيم الزوارى الوزير و الأمين العام السابق للتجمع الدستوري الديمقراطي الذي اعتبر أن مداخلة الحبيب عمار كانت في اغلبها عبارة عن قراءة في سيرته الذاتية وانه كان ينتظر أن تكون هذه القراءة سياسية لمعرفة المتغيرات التى اعترت بن على ومن هو الذي اثر عليه للرجوع في الخيارات الديمقراطية التي أقدم عليها بن علي فى البداية ثم تم التخلي عنها.

وقد اجاب السيد الحبيب عمار انه ليس برجل سياسي فهو عسكرى خدم البلاد باخلاص ولم يجنى من ذلك مالا أو مكاسب بل أن أبناؤه اضطهدوا وادخلوا السجون لغير سبب وانه يحس اليوم براحة الضمير وهو ما شجعه للمجىء الى الودادية منوها بالعمل التاريخي الكبير الذي أقدمت عليه و الذي لم يتجراعليه من تحملوا المسؤوليات القيادية مشيدا بمكتب الودادية ورئيسها عن حسهم الوطني وإقدامهم على فتح هذه الملفات بشجاعة ومسؤولية.

الهادى البكوش أول وزير أول في فترة 7 نوفمبر و محرر بيان التغيير

و تناول الهادى البكوش أول وزير أول في فترة 7نوفمبر حركة التغيير التي جدت يوم السابع منوفمبر مبينا أن النظام السياسي الذي أرساه بورقيبة كان يعيش مراحلهالأخيرة منانتفاضة الخبزسنة1984 إذ تداعت صحة بورقيبة الذي فقد شيئا فشيئاحنكته في إدار ة شؤون البلاد موضحا أن إقالة الوزير الأول محمد مزالى كانت تصرفا غير مقبول و

جيء، بعد رشيد صفر بزين العادين بن وزيرا أولا، لكن سرعان ما كان من المتوقع تنحيته لولا إقدام الأخير على إحداث التغيير للمحافظة على موقعه نظرا للبطانة التي كانت محيطة ببورقيبة و تداعى صحته جعلت وضعية محرجة للغاية حيث تولت سعيدة ساسي (المقربة جدا من الزعيم الحبيب بورقيبة و راعية شانه بعد طلاقه من زوجته وسيلة بن عمار) إعلام بن علي بان بورقيبة ينوى تنحيته والإتيانب المرحوم محمد الصياح (مدير الحزب الاشتراكي الدستوري لأكثر من عقد و وزير في حكومة زين العابدين بن علي) أو الهادى مبروك (وزير الشؤون الخارجية و السفير السابق لتونس بباريس لأكثر من عقد).

و استعرض الهادي البكوش كيف اعلمه بن على باعتزامه الأقدام على هذه العملية. وكلفه بإعداد بيان تغيير السابع من نوفمبر الذي حرره بالاشتراك مع كمال لعريف والعربى عزوز وفرج الشايب (رجال إعلام) و وقع تسجيله و بثه في الإذاعة الوطنية بواسطة محمد الهادى التريكى (صحفيبالإذاعة) مؤكدا أن الحبيب عمارآمرالحرس الوطني هو الذي تولى تطويق القصر الرئاسي حيث انطلقت المدرعات من ثكنة العوينة بعد منتصف الليل، و هو الذي ضمن استسلام الحرس الرئاسي منذ الثالثة صباحا، وقد اعلم بذلك بن على وكان أول من هنأه وناداه *سيدي الرئيس*، وأضاف انه وقع دراسة بعضالسيناريوهات لتنحية بورقيبة، مستبعدا استبعاد كل ما من شأنه أن يؤذيه و سرعان ما استقر الراى على اعتماد حالة العجز التي نص عليها الدستور، مبينا أن بعضالأطباء رفضوا الإمضاء على التقرير الطبي طالما لم يقع استصدار أذن من الوكالةالعامة للجمهورية،فوقع اللجوء إلى المرحوم الهاشمى الزمال (الوكيل العام للدولة) الذى أصدر إذنا في ذلك وهكذا توفر التقرير الطبي الذي اعتمد لإثبات العجز الذي اعتمد عليه لعزل بورقيبة.

وقال الهادى البكوش انه تشاور مع بن على فى تشكيل الحكومة وكان لكمال لطيف، (الشخص المقرب جدا من الرئيس الجديد) دور في ذلك موكدا أن اللذين كانوا على علم بقرار التغيير هم الحبيب عمار وكمال الطيف و محمد شكرى (أحد أصدقائه

السياسيين أصيل قفصة) وان صلاح الدين بالى (وزير الدفاع) اعلم في أخر وقت واتخذت الاحتياطات بإيقافه في صورة الممانعة.

وانتقل بعد ذلك الى الحديث على الاتصالات التي قام بها في صباح 7 نوفمبر مع سفراء الدول الكبرى المعتمدين بتونس ، وكيف تفاعلت الدول الاجنبية إيجابا مع هذا الحدث.

وأكد الهادى البكوش انه بعد إنقاذ الدولة كان لابد من إنقاذ الحزب، وقد حاول البعض دفع بن على لتكوين حزب آخر، وبعد تردد اقتنع بن على بالمحافظ على الحزب الاشتراكي الدستوري وتطويره، فاستبدلت لجنته المركزية المنعقدة في 27 فيفري 1988 أي بعد حوالي 4 اشهر من تغيير السابع من نوفمبر اسمه وصادق المؤتمر الأول بعد 7نوفمبر على مقررات اللجنة المركزية و على تغيير أسم الحزب الاشتراكي الدستوري بالتجمع الدستوري الديمقراطي بعد تحويرات طفيفة في الميثاق وفي النظام الداخلي الذي أقحمت فيه بعض عناصر بيان السابع من نوفمبر و خاصة دمقرطة الحياة السياسية و الحزب وعاشت البلاد فترة من اهم فترات تاريخها المعاصر وعاد الأمل لكل المواطنين،وقد وقع إطلاق كل المساجين السياسيين وتم التوقيع على الميثاق الوطني، وكان هنالك من فكر في التقدم في انتخابات 1989فى قائمات وحدة وطنية ، لكن احمد المستيرى (زعيم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين) عارض في ذلك مطالبا مسبقا بالاتفاق على التشكيلة الحكومية ، فأجهض هذا الخيار، كما بين الهادى البكوش أن تنحية الحبيب عمار من وزارة الداخلية في أول حكومة 7 نوفمبر كانت لأسباب واهية، كما أن تنحيته (الهادي البكوش) من الوزارة الأولى فى سبتمبر 1990 كانت بتحريض البطانة اثر نشر مجلة جون افريك لاستجواب أجراه ممثلها بتونس معه، كما اتهم من خلال تصريحاته بمناسبة تدشين معرض صفاقس بأنه مازال يحن للنظام التعاضدى، منتهيا انه بمغادرته لمنصب الوزير الأول بدا النظام يدخل في منعرج جديد ويفقد الحماسة التي برزت في البداية.

عبد الرحيم الزوارى أول أمين عام للتجمع الدستوري الديمقراطي في فترة حكم بن علي

أما عبد الرحيم الزواري (أول أمين عام للتجمع الدستوري الديمقراطي) فقد لاحظ أن الهادي البكوش قد احتكر بعض الأحداث الهامة لنفسه والحال إنها ثمرة موقف مشترك ساهم فيه مع كثير من المناضلين مستعرضا ما وقع القيام به لتجديد هياكل الحزب وتجديد الطبقة السياسية ملاحظا انه وقع تعيين الجامعات الدستورية حتى تشرف على مؤتمرات الشعب الدستورية وانتخاب نواب المؤتمر، كما ان قرار تعيين ثلث أعضاء اللجنة المركزية كان الهدف منه ضمان التحاق الشباب والمرأة والجامعيين بالتجمع. فأصبح حزبا جماهيريا ونخبويا فى نفس الوقت، وتحدث عن ما وقع القيام به لتجديد هياكل المنظمات الوطنية.

ثم انتقل للحديث عن الميثاق الوطنى، وعن المحاولات التى بذلت لتكوين قائمات وحدة وطنية في انتخابات 1989موكدا أنها وجدت معارضة من احمد المستيرى واحتراز من الهادى البكوش. وتحدث بإسهاب عن الاتصالات الغير معلن عنها مع الإسلاميين التي كانت تتم بمنزل الدكتور حمودة بن سلامة بمرناق، و أوضح أن التقارب الذي حصل مع الإسلاميين سرعان ما انتهى بعد نتائج انتخابات 1989 وتأثر بما حصل في الجزائر مؤكدا أن حركة الاتجاه الإسلامي كانت تنتظر الاعتراف بها كما وقع وعدها بذلك ولكن العملية كانت تؤجل فى كل مرة، وهو ما جعل حبل الود ينقطع نهائيا معها فغادرت قيادة الحركة تونس، وحصلت حادثة باب سويقة على مقر لجنة التنسيق للتجمع الدستوري الديمقراطي. و تم تعيينه بعدها وزيرا للعدل و بعد فترة قصيرة وقع إعفاؤه.

و قال انه لم يصدر على المعتدين على مقر التجمع بباب سويقة حكما بالإعدام في الطور الأول، مما أثار غضب البعض من المقربين للرئيس و نظمت مسيرة أمام وزارة العدل، إنطلقت من باب سويقة. و تغلب الشق المحافظ في الحكم و حصل إنغلاق أثر على المناخ

العام و على ما كانت تتطلبه البلاد من تغيير ملح و جوهري، فكانت النتائج سلبية على الجميع بما في دلك التجمع الدستوري الديمقراطيوأكد عيد الرحيم الزواري أن النظام تخلى منذ ذلك الوقت على سياسة الانفتاح واختار الحل الأمنى الذي أدى إلى توقفالنهج الديمقراطي وحصلت تجاوزات كبرى لم يكن من الممكن التصدى لها. أما الحزب فقد ضعف دوره وأصبح مهمشا وقد شعر بن علىبذلك فطلب منه الرجوع للأمانة العامة التجمع سنة 2000 فوجد الحزب خاويا وحاول اعادة الحياة اليه لكن المقربين من بن على سرعان ما أقنعوه من جديد بإبعاد الزوارى وتعيينه بوزارة الشبابو الرياضة.

وبين عبد الرحيم الزوارى أن الفساد المالي قد تفشى اثر تلك الفترة وانعدمت الخيارات الديمقراطية، و ضعف الحزب لكن النظام لم يسعى إلى إصلاح أمره ويمكن اعتبار أحداث الحوض المنجمى سنة 2008 كانت آخر فرصة للنظام ليصلح نفسه، وهو ما لم يتم رغم إلحاح أكثر من طرف على ضرورة معاجة الوضع، فإستمرت الحالة على ما هي عليه حتى حصل ما حصل.

أحمد نجيب الشابي امين عام سابق للحزب الجمهوري

أما الأستاذ احمد نجيب الشابى الذي أكد انه كان من الأولين اللذين هنؤوا بن على اثر التغيير مضيفا أن السنوات الاولى كانت مليئة بالحيوية لكن النظام تصلب بعد انتخابات 1989مؤكدا ان غالبية المسؤولين السابقين خدموا الوطن بإخلاص كبير ولكن المنظومة فسدت بالكامل منذ سنة 1990 و لاحظ أن الديمقراطية انعدمت تماما وهو ما شجع على الفساد المالي مؤكدا أن حل التجمع كان خطا لا يغتفر ونادى نجيب ألشابي بتجاوزهذه المرحلة والتفكير في المستقبل لان البلاد في حاجة كبيرة لهذه الكفاءات التي التقى معها في الودادية مضيفا أن تجميع هذه الكفاءات

حول مشروع وطني سيعود بالخير على الوطن، متمنيا أن يعي الجميع بأهمية الظرف و ذلك لإقامة وتنفيذ هذا المشروع.

الشاذلي النفاتى ثاني أمين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي و ثالث وزير للداخلية في العشرية الأولي لحكم بن علي

بدأ الشاذلي النفاتي مداخلته حول هذه الحقبة السياسية بالقول انه كان يشغل في بداية تحول السابع من نوفمبر 1987 خطة الوالي المدير العام للشؤون الجهوية بوزارة الداخلية ثم عين كاتب دولة لدى الوزير و في 2نوفمبر1988 سمي وزيرا للداخلية مؤكدا أن تغيير السابع من توفير كان محل ارتياح كل القوى السياسية و المنظمات الوطنية و مختلف شرائح المجتمع التي رأت فيه إنقاذا للوطن بطريقة دستورية سلمية و سليمة.
و ذكر الشاذلي النفاتي ببعض القرارات الرئاسية الهامة التي اتخذت في بداية هذا العهد كإطلاق سراح المساجين السياسيين و العفو التشريعي العام و إمضاء ميثاق وطني جمع الأحزاب السياسية و المنظمات الوطنية و الترخيص لحزبين سياسيين (الاتحاد الديمقراطي الوحدوي و الحزب الاجتماعي التحرري) و مد الجسور مع كل الأحزاب السياسية و تحاور رئيس الدولة معها في أمهات القضايا الوطنية. و تم ، على سبيل الذكر لا الحصر، في الفترة التي كان فيها وزيرا للداخلية و التي لم تتجاوز السنة و أربعة أشهر، الاعتراف بالجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات و الترخيص في إصدار جريدتي " الفجر" لحمادي الجبالي الممثل للتيار الإسلامي و "البديل" لحمة الهمامي المثل لحزب العمال و كذلك الاعتراف بالاتحاد العام التونسي للطلبة وهو التنظيم الطلابي لحركة النهضة.
و تحدث الشاذلي النفاتي عن المجهودات الكبيرة التي بذلت و الإجراءات العديدة التي اتخذت لغاية تحسين العلاقات بين الأمن و المواطن من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان في الأوساط الأمنية التي أصبحت من الخيارات السياسية للنظام الجديد.

كما ذكر بتنظيم الانتخابات الرئاسية و التشريعية السابقة لأوانها التي جرت في 2افريل 1989 تحت إشرافه كوزير للداخلية التي شهدت إجماعا كبيرا حول الرئيس زين العابدين بن علي الذي كان المرشح الوحيد لكل الأحزاب و المنظمات بمن فيها حركة النهضة التي قامت بحملة انتخابية لصالحه حيث كانت العلاقة بين الطرفين في تلك الفترة طيبة و سائرة في اتجاه مزيد التحسن.

و قد مكن نظام القوائم المعتمد في تلك الانتخابات التشريعية من فوز التجمع الدستوري الديمقراطي بكل المقاعد رغم انه كان بإمكان بعض الأحزاب الحصول على عدد منها لو اعتمد نظام التمثيل النسبي آنداك. و قد تحصلت حركة النهضة مثلا على حوالي 15 بالمائة رغم انها لم تتقدم بقوائمها في أربع دوائر انتخابية.

هذه النتيجة و إن سعد بها أغلبية التجمعيين، فإنها تركت خيبة أمل لدى الكثير من بينهم طيف من التجمعيين الذي تحمسوا لخوض تجربة ديمقراطية حقيقة تنطلق من برلمان تعددي خاصة و أنه وقع السعي الى تقديم قائمات ائتلاف حزبي للمترشحين بما فيها حركة النهضة، تحمس لها أعضاء الديوان السياسي للتجمع الدستوري الديمقراطي حيث أن الجلسات العديدة لممثلي الأحزاب التي ترأسها الوزير الأول آنذاك الهادي البكوش بتكليف من رئيس الدولة كادت أن تفضي إلى وفاق حول قائمة وطنية لكن أجهضت بسبب عدم وضوح النوايا الشخصية و الحساسيات الذاتية لدى البعض التي غلبت على المصلحة الوطنية.

و يقول الشاذلي النفاتي أنه لو تمت العملية الائتلافية في الانتخابات التشريعية لسمحت بانتخاب برلمان تعددي و ربما لكانت بداية تجربة ديمقراطية رائدة في بلادنا و لجنبتنا ما عشناه من خيبات و من نهاية مؤلمة.

أما في ما يتعلق بالاتهامات بتزوير هذه الانتخابات ، فقد أكد الشاذلي النفاتي ان ذلك غير صحيح و قد لازمت الإدارة الحياد التام أثناء الحملة الانتخابية و التصريح بالنتائج الحقيقة التيأفرزتها الصناديق و التي وقع الإعلان عنها كما هي. و يعطي الدليل على ذلك أنه كوزير للداخلية فقد أعلن في الندوة الصحفية و أثناءإعلان النتائج عن فوز حركة النهضة في ثمانيةً معتمديات أمام التجمع الدستوري الديمقراطي لكنها لم تكن

كافية بالفوز بمقاعد لأنها كانت في ولايات متفرقة، و من ضمن هذه المعتمديات، ذكر معتمدية قابس الغربية التي هي مسقط رأسه و معقل عائلته العريقة بها ٠ و قد لامه البعض على إثارة هذا الموضوعلأنه قد يساعمل ضده على أساس ان منطقته ليست مع النظام٠

و ذكر المتحدث أن المساعي تواصلت بعد الانتخابات لتدعيم المناخ الديمقراطي و المحافظة على علاقات الحوار و التعاون مع أحزاب المعارضة عكس ما يدعيه البعض من حصول القطيعة بين المعارضة و النظام بسبب نتائج الانتخابات التشريعية، بل دخلت بعدها وجوه بارزة من المعارضة للحكومة٠ كما ذكر باللقاء الهام الذي حضرته قيادات كل الأحزاب المعارضة ما عدى حركةً النهضة في دار التجمع الدستوري الديمقراطي بمناسبة الذكرى الخامسة لتحول السابع من نوفمبر سنة 1992

و في ما يتعلق باضطلاعه بمسؤولية الأمانة العامة للتجمع الدستوري الديمقراطي، ذكر الشاذلي النفاتي انه عين أمينا عاما ثلاثة أيام بعد أحداث باب سويقة (20 فيفري1991) المتمثّلة في حرق مقر لجنة التنسيق للتجمع بباب سويقة (في ليلة 17 فيفري1991) و التي كان لها أثر و استياء عميق لا في نفوس مناضلي التجمع فقط بل لدى معظم شرائح المجتمع التونسي نظرا لفظاعة الطريقة التي احرق بها مقر لجنة التنسيق بسكب مادة البنزين داخل المقر بطابقيه بعد " تكتيف" الحارسين الذين التهمتهم النيران و هما أحياء و قد نتج عنها وفاة الشهيد عمارة السلطاني و بقي الشهيد محمد الازهر بن رجب يعاني إلى حين وفاته من تشوه جسدي كامل و إعاقات عميقة في يديه و رجليه، و سجل الشاذلي النفاتي وهو الأمين العام أن المقاومين و المناضلين القدامى كانوا أشد حزنا و حيرة و قد وصل بهم الغضب إلى حد التهديد برد الفعل بأيديهم و بما هو أقوى و اعنف .

و كثر الحديث و التفسير و التلميحات بأن الفريق المكلف بالحكم ليس قادرًا على مسكً البلاد حتى يقع التطاول على مقر الحزب في هذه المنطقة بالذات التي احتضنت مقر مكتب الزعيم الحبيب بورقيبة و نقطة التقاء المناضلين و زعماء الحركة الوطنية المقيمين بالعاصمة و الوافدين عليها أيام الكفاح لتحرير البلاد، وهو ما جعل من باب سويقة الذي يبقى في الذاكرة الدستورية من أهم معاقل الحزب، و لهذا وقع اختيار حرق

مقر الحزب المتموقع فيه تحديا و استخفافا بالسلطة القائمة و بتاريخ الحزب الذي هو من تاريخ الوطن.

و لاحظ الشاذلي النفاتي ان مهمته الأولي في خطة أمين عام للتجمع كانت على غاية من الدقة منذ الساعات الأولى باعتبار أن الظرف الناتج عن إحداث باب سويقة يقضي العمل بالسرعة المطلوبة بتحسيس كل المناضلين على جميع الأصعدة و في كل الجهات لليقظة الكاملة ليلا نهارا حتى لا تتكرر العملية ثانية و في نفس الوقت طمأنة الدستوريين و التخفيف من غضبهم تجنبا لأي ردة فعل تزيد في تعقيد الوضع مع وجوب ترك القضاء يقوم بواجبه في كنف دولة القانون و المؤسسات و التحكم في الوضع رغم صعوبة الفترة بفضل تلك اليقظة التامة و تحلي الدستوريين بالروح النضالية لتجاوز اخطار هذه الازمة.

و يؤكد الشاذلي النفاتي ان هذه الإحداث خلفت آثارا سيئة على مسار التجربة الديمقراطية الحديثة في بلادنا و أضعفت صوت المنادين بها و الساعين بصدق في سبيلها و يعتقد شخصيا أنها كانت منعرجا حاسما في تعطل هذه التجربة.

و تعرض الأمين العام السابق للتجمع في تلك الفترة الى الدور الهام الذي كان يقوم به التجمع في مختلف مجالات المسيرة الوطنية خاصة بعد اكتمال بنائه الداخلي مع فسح مجال المشاركة للشباب و المرأة و الكفاءات العليا بجميع أصنافها التي انخرطت في تحمل مسؤوليات هامة في الدولة و في الحزب، حيث كانت عملية تجديد و تحديث سياسي بامتياز دون ابعاد القدامى او التحقير من دورهم وهم الذين أعطوا الكثير للبلاد.

و قال الأمين العام السابق للتجمع كان رئيس الدولة يعطي أهمية كبيرة لدور التجمع الدستوري الديمقراطي في تنشيط الحياة السياسية في كنف التفتح على كل مكونات المجتمع السياسي و المدني و يستأنس برأي قياداته وهياكله ومناضليه في كل الإصلاحات الكبرى التي عاشتها البلاد وهو ما خلق نخوة و اعتزازا لدى المناضلين و حماس لدى الكفاءات العليا للعمل و المشاركة الفاعلة في مناخ تميز بإضفاء الخيار الديمقراطي داخل هياكل الحزب للدفع به كخيار وطني بالبلاد.

و ذكر الشاذلي النفاتي بالدور الذي قام به التجمع في إنجاح الانتخابات التشريعية لسنة 1994 و التي سجلت دخول المعارضة و لأول مرة في مجلس النواب ٠ لكن هذه المكانة التي أصبحت للتجمع و لمناضليه في المسار السياسي و في توفير حزام ذي جدوى و فاعلية لتسيير الشأن العام لم ترق للبعض من داخل النظام لأسباب عديدة منها و بدون شك أسباب شخصية بادعاء علل و فرضيات مفتعلة بدعوى الحرص على مصلحةً النظام و تجنيبه المغامرة و أصبح البعض من المقربين لمؤسسة الرئاسة يروّجون لضرورة الاحتياط من إعطاء التجمع مكانة أكثر من اللزوم، من ذلك انه عند الحاجة و في الشدائد لاشيء يضمن مؤازرة التجمعيين بكل انضباط، لذا لابد من تقوية أجهزة الدولة بجميع أصنافها فذلك أفضل لأنها الوحيدة المضمومة في تطبيق الأوامر و التعليمات بدون تردد، عكس المناضلين الذين أصبحوا يتعاطون بمنطق الديمقراطية في الرأي و في الاختيارات و أصبحت لهم مواقف إزاء كل القضايا٠

و يشير الشاذلي النفاتي أن هذا الطرح بدأ يجد آذانا صاغية لدى المقربين من هرم السلطة الذين لهم اهتمامات و أهداف أخرى و لا هم لهم سوى إطالة عمر النظام بكل الوسائل لا علاقة لها بالأبعاد السياسية و التاريخية و المسؤولية العظمى التي يتحملها كل نظام سياسي في اي بلد ٠ في فترة ما من التاريخ. و فعلا انتصر أصحاب هذا الطرح و دخل الحزب في خطة متدرجة لإخماده و التقليل من دوره و تعاطيه مع القضايا الوطنية و السياسية رغم العمل على توسيع قاعدته إلي أن أصبح شبحا منتشرا في البلاد لا حول و لا قوة له و أحسن دليل على ذلك غيابه أثناء انتفاضة نهاية سنة 2010، فكانت تلك النهاية المأساوية له و للنظام ككل٠

و في نهاية تدخله، تحدث الشاذلي النفاتي عن تجربته على رأس وزارة الشؤون الاجتماعية طيلة سبع سنوات على فترتين و التي شهدت أهم إنجاز في تلك الحقبة وهو بعث الصندوق الوطني للتأمين على المرض الذي يعتبر أهم و أصعب و أدق الإصلاحات التي تمت في تلك الفترة اذ دام الحوار و النقاش و الدراسات و عمل اللجان المتعددة التي بعثت للغرض و التي ضمت ممثلين عن كل القطاعات ذات العلاقة أكثر من8 سنوات، من فيفري1996 إلى جويلية2004، تاريخ إصدار القانون٠ كما ذكر بأنه حصل له شرف

الإشراف على المفاوضات الاجتماعية الثلاثية (أي كل ثلاث سنوات) في القطاعين العام و الخاص في مواعيد 1996 و سنة 1999 و سنة 2002 و كانت مواعيدا هامة تلتقي فيها الأطراف الاجتماعية للتحاور في تحسين ظروف العمل و إقرار الزيادات في الأجور لفترة ثلاث سنوات قادمة و هي تجربة رائدة أقرت سنة 1993 و إهتدت إليها بلادنا و قد خلقت مناخا إجتماعيا سليما ملائما للتنمية و الاستثمار الوطني و الخارجي، أمنت السلم الاجتماعية و تحسين الإنتاجية و القدرة الشرائية و التي بمقتضاها حققت بلادنا نسب تنمية محترمة لسنوات عديدة.

و ختم الشاذلي النفاتي مداخلته بالحديث عن الإنجازات الكبيرة في قطاع السكن الاجتماعي و في ميدان رعاية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية و المسنين و الأسر ذات الدخل المحدود، إذ إزدهرت مؤسسة التضامن الاجتماعي بشكل لم تعرفه من قبل و شملت برعايتها الآلاف من العائلات التونسية في كل أرجاء الوطن ، و انتهى بالقول أن رئيس الدولة ظل قريبا من الفقراء و المحتاجين و حريصا يوميا على " قفة المواطن" ، آسفا على إضعاف النظام نفسه بنفسه بعملية الأبعاد المستمر للمسؤولين ذوي الخبرة و المشهود لهم بالنظافة، و التقليص الفعلي لصلاحيات الوزراء و مهامهم التي يجيزها لهم القانون و تحول الديوان الرئاسي إلى المسير الحقيقي للبلاد دون إدراك خطورة تهميش الحزب مع ترك الحبل على الغارب للنهب و الإثراء الفاحش لأشخاص لا هم لهم سوى مصالحهم الذاتية و إشباع نهمهم المتزايد . و كانت تلك النهاية المأساوية لنظام أعطى الكثير لكنه في الأخير وضع نفسه في عملية انتحار بطيء أجهزت عليه و أنهته خاصة و انه لم يبادر بتطوير الحياة السياسية في الوقت المناسب و كان بإمكانه القيام بها دون خشية في ظل وضع اقتصادي و اجتماعي طيب يسمح بذلك و توفر كفاءات و نخب في مختلف الميادين قادرة على رفع تحدي الإصلاح.

على الشاوش وزير الداخلية السابق و الأمين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي في العشرية الثانية لحكم بن على

في المداخلة التي قدمها علي الشاوش **الأمين العام السابق للتجمع الدستوري الديمقراطي، أفاد أنه إنتمى للحزب الاشتراكيالدستوري سنة1972 و كان في ذلك الوقت ينشط في الحقل الرياضي كمسير و في نوادي السينماو لم يتحمل مسؤولياتحزبية، لكنه ساهم في الأنشطة الحزبية السياسية و الاجتماعية على غرار متابعة الانتخابات التشريعية سنة1981 كإطارمصاحب لقائمة الحزب فيتونس العاصمة. كمابينأن تجربتهالمهنية صلب الشركة الوطنية العقارية التي تعدأولشركةوطنيةأذنببعثها الرئيسالحبيب بورقيبة سنة1957 مكنته من اكتساب خبرة هامة في مجال اجتماعي حساس و مرتبط بالخياراتالسياسية التقدمية للحزب الذي يعتبره حزبا وطنيا وسطيا و حداثيًّا أعطىإهتماما كبيرا للتعليم و الصحة و السكن. و في نهاية سنة1981، تم تعيينه على رأس وكالة التهذيب و التجديد العمراني في إطار تطور سياسي نوعي يهدف إلىإدماج الأحياء الفوضوية التي أصبحت تشكل مشغلا سياسيا و إجتماعيا كبيرا و كانت تونس بلدا رائدا في هذا المجال.**

و لاحظ علي الشاوش تشرف ان بأن يكون سنة1985 أول رئيس لبلدية حي التضامن،و هي تجربة
هامة فيحياتهعلى أكثرمن صعيد. و بعد أن كلّف بخطة وال إثر تغيير السابع منشهر نوفمبر، تحمل مسؤولياتأخرى في الإدارة و الحزب و الحكومة و المجلس
الاقتصادي و الاجتماعي إلى ان قرر رئيس التجمع الدستوري الديمقراطي تعيينه على رأس الأمانة العامة للتجمع في 5 ديسمبر 2000الذي أكد له عند تكليفهعلى ضرورة أنيكون عصريا في أساليبه و قادرًا على التفكير و الاقتراح. وتم تعيينثلة منخيرةالإطارات التجمعية في الفريق العامل مع الأمين العام من أمناء مساعدين
و رؤساء دوائر و مكلفينبمهمة .
وعمل الفريق على مزيد تنشيط العمل الحزبي الميداني و كذلك في مجال التفكير و التحليل التي غطت كل المجالات، فيق ع رفع
تقرير للقيادة تتضمن تقييمات و اقتراحات متنوعةلتساهم في رسم الاختيارات و السياسا

ت. غير انه لم يتم اعتمادهاالا جزئيا اذ كان عمل الحكومة و الادارة هو أساسالخيارات الكبرى.

و يرى على الشاوش، الأمين العام للتجمع الدستوري في تلك الفترة ان الرئيس زين العاب دين بنعلي كان وطنيا ، يحترمالحزب و تاريخه و مقاوميه،لكن يعتبره جهاز تأطير جماهي رييساند العمل الحكومي، وان للحزب، و إن كان دوره هامافي اقتراح المرشحين لمختلف الانتخابات مثلا، لكن يبقى دوره في القرارات السياسية و الاقتصادية الكبرى محدودا وعلى سبيل المثال عدم مساهمته في مشروع تنقيح الدستور سنة2002 رغم أهمية المسألة.

و لاحظ علي الشاوش أنه عاين
وجودتراجع و تفاوت و في بعض الأحيان ضعف الحماس للنشاط الحزبي و الإقبالعلى الا جتماعات في صفوف المناضلين.
و أشار الأمين العام السابق للتجمع على محافظة الحزب على تميز علاقاته مع الاحزاب ال عربية و الأفريقية و الاحزابالمنخرطة في الاشتراكية الدولية باستثناء العلاقات مع الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي حاول بدون جدوى تعليق عضويةالتجمع الدستوري الديمقراط ي في الاشتراكية الدولية.
و تعرض علي الشاوش الي الاسباب التي أدت إلى أحداث 14 جانفي 2011 و إنهيار النظام و لخصها في ما يلي :

رغم ان الوضع الاقتصادي كان مرضيا في مستوى النمو ، كانت و مازالت تواجه تونس خمس إشكاليات:

- **بطالة حاملي الشهادات العليا المتفاقمة و التي لحقت بالخصوص الطبقات الضع يفة و المتوسطة تحولت الي قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في كل وقت**
- **التنمية الجهوية للمناطق الغربية و الجنوبية بالرغم من**

أنه رصد لها حجم هام من

الإستثماراتالعمومية في البنيةالاساسية وتحسين ظروف العيش، فإنه لم يحدث الاستثمار الخاص المناسب لأحداث مواطن الشغل، إذ
هناكعدم إقبال المستثمرين الخواص على الجهات الداخلية رغم الامتيازات الممنوحة في الغرض

- **استفحال الفساد الذي اصبح محل استنكار و استياء من المواطنين و ساهم في إضعاف مصداقية الدولةو وجاهة المسؤولين**
- **الإعلام كان مكبلا و فقد مصداقيته و لم يواكب التطورات في أساليب التواصل الحديثة**
- **التدخلات الأجنبية التي أججت الوضع بتعلة ضعف التعاطي في مسالة حقوق الإنسان التي كان بالإمكان تجاوزه بمزيد من الحريات و الانفتاح**

محمد الجري، مدير ديوان رئيس الجمهورية

وتعرض محمّد الجري إلى عدّة محاور، فبدأ حديثه بالرد أهمّه على المغالطات والتشويه لفترة حكم بن علي
ثمّ حاول أن يفسّر أسباب غياب الديمقراطيّة في العهدين السابقين وبيّن أنّ السابع من نوفمبر يعتبر أهمّ حدث في تاريخ تونس بعد الاستقلال وعرّج على مهام رئيس الديوان الرئاسيو أهمّ صفات بن علي وملامح سياساته الداخليّةوالخارجيّة وأدلىبخواطر وملاحظات لمدّة هامة من تاريخ الحكم في تونس مفندا ما يدّعيه المغالطون والمشكّكون الذين يجاهرون بأنّ فترة حكم بن على هي خراب وفساد.
ومن المتناقضات أنّهم في نفس الوقت ينوّهون بما وصل إليه الشعب التونسي من وعي وقدرات و إبداعات وتساءل من أين جاء هذا التميّز للشعب التونسي؟
وقدّم المحاضر مثالين يلخّصان مجهود الشعب التونسي طيلة 50 سنة.
فسنة 1956 تونس كانت تعدّ 3ملاين و 500 ألف ساكن وفيها 500ألف عاطل عن

العمل وفي سنة 2010 أصبحت تونس تعدّ 11 مليون ساكن وبها 500 ألف عاطل عن العمل. أما المثال الثاني أنهفي سنة1954 يوجد في تونس 80 ألف طفل لا يدخلون المدارس وفي سنة 2010 بلغت نسبة التمدرس للذكور
99 في المائة والإناث92 في المائة .
وقد حاول تفسير غياب الديمقراطيّة بأنه فشلت كلّ المحاولات رغم أنّ هياكل الحزب كانت متفتّحة لكن كلّما
وقع التراجع تلتزم هذه القواعد بما يعرف في الحزب بالانضباط(وفشل هذه المحاولات ل ه أسبابه الموضوعيّة يجدها القارئ في محاور أخرى) ثمّ إنّ
العهد البورقيبي كانت له خصوصيّة معيّنة إذ يعتبر بورقيبة
صانع الاستقلال ومحرّر المرأة عن جدارة ، وأن دوره محوري
فترسّخت في ذهن التونسيّين أنّه صاحب الفضل واليد العليا
على الشعب والوطن ومن هنا وجب احترامه وتقديره إلى أن وصل إلى ما
كانت علي البلاد من وهن وقد حدّق بها الخطر من كلّ جانب . ومن هنا تخلّص
للحديث عنما أسماه أهمّ حدث في تونس بعد الاستقلال وهو تغيّير السابع من
نوفمبر 1987 حيث تقبّله كل التونسيّن وخاصة الدستوريونبتفاؤل كبير إذ أنقذ
التغيير البلاد من مخاطر داخليّة.
وتحدّث عن التحاقه بالديوان الرئاسي وعن المهام الذي كان يقوم بها بالديوان وهي متعدّ دة الجوانب وتتطلّب عملا مرهقا. أمّا الداخليّة والدفاع فلا شأن للديوان بهما فقد
كان تعاملهما مباشرةمع الرئيس وبقيّ قريبا من بن على طيلة عشر سنوات،خبر فيه
أخلاق الرجل وأبعاده الإنسانيّة وحبّه للعمل وجدّيته في تناول
الأمور وانضباطه وقدرته على الاستماع وكان يتجاوب بسرعة عندما يقتنع بما يعرض
عليه أمّا سياسة بن على فكانت حسب رأيه ناجحة في الميدان الاجتماعي وعلاقته
مع الإتّحاد العام التونسي للشغل حيث مسك العصا من الوسط رغم الصعوبات.
كماعرف كيف يتعامل مع العقيد معمر القذافي لارتباط مصلحة تونس بهذه العلاقة من

دلك كيف تعامل مع غضب العقيد القدافي سنة1995 في البداية حين اندمجت تونس في الفضاء الأوروبي ثمّ قبل القذافي بالأمر الواقع.

و تعرض إلي بعض المبادرات الرئاسية الايجابية كتعديل الدستور لتحديد الترشّح للرئاسة مرّتين فقط و الموقف المشرف للتونسيين من حرب الخليج رغم الغضب الحاد من دوّل الخليج.

أمّا الملفّ الإسلامي فقد كان لدى بن علي اقتناع أنّ هذا التنظيم ليس تونسي ويهدّد نمط المجتمع وقد تعامل معه بحذر شديد.

كما أنّه لم يفرّط في قصر:"البارون ديرنجي" واشتراه لصالح الدولة وأنشأ فيه مركز الموسيقى المتوسّطيّة وختم محمد الجري اول مدير الديوان الرئاسي للرئيس بن علي مداخلته بقوله: "مهما كان فالتاريخ لا يكتبه المنتصرون بل المؤرّخون .

محمّد جغام، مدير ديوان رئيس الجمهورية و وزيرا للداخلية

لاحظ محمّد جعام ثاني مدير الديوان الرئاسي في عهد بن علي أنّ المسؤولين في الدولة كانوا يقولون مِسْكين من سيأتي بعد بورقيبة نظرا لشخصيّة الزعيم وانجازاته وتعلّق الشعب به لكن –ويا للأسف- في آخر فترة من حكمه كانت الظروف صعبة جدّا و برزت حوله كثيرا من التجادبات و يكاد يجمع سائر الاطراف

أنّ البلاد في خطر ولا بدّ من إنقاذها من الوضع الذي أصبحت تعيشه في شيخوخة الرئيس الحبيب بورقيبة رغم محبّة الناس له.

ثمّ حدّد المنهج الذي رآه سليما للحكم على أية تجربة سياسية معتبرا أنه لابد من إقامة الموازنات ولنا في حكم بورقيبة و بن على موازنتان: الأولى إجابيّة والثانية سلبيّة وبعد ترتيب الإيجابيات والسلبيات يرى محمد جغام أنّ النتيجة بالنسبة للفترتين كانت ايجابيّة بكلّ المقاييس لكن البعض عمد إلى شيطنة حكم بن على وأنساق جانب من الشعب إلى هذا الطريق و بدأت تبرز في المدّة الأخيرة بعض مؤشرات تراجع في هده

المواقف إذ واقع23 سنة من الحكم لم تكن متشابهة بل فيها تغيّرات برز من خلالها مؤشّرات جديدة تستحقّ الدرسرغم عدم غياب السلبيات فيها .

وقد ذكّر المحاضر أنّه عمل إلى جانب بن علي في عديد المسؤوليات و سجل نجاعة بن علي في تدخلاته و في مبادراته في عدة الميادين مثل المشاريع التي استفادت منها كثير من الجهات و عنايته بها خلافا لما يروج له اليوم، و على سبيل الذكر لا الحصر إستعرض قطاع السياحة في طبرقة و بناء المطار وكذلك بتوزر وقبلي و كشف محمد جغام لأوّل مرّة عن ملفّ سلّمه له سلفه محمّد الجري يتضمّن جميع المراسم المبرمج إقامتها في حالة وفاة الزعيم الحبيب بورقيبة و ذلك مراسم

جنازته وكان هذا الملفّ يحيّن باستمرار كلما يطرأ على الموضوعمن تغييرات وعندما توفّي الزعيم الحبيب بورقيبة لم ينفّذ ما كان مبرمجا و مقررا بالملفّ وهو مازال متسائلا عن أسباب التراجع في ذلك؟

واعتبر أنّ مغادرته للديوان الرئاسي لا يدلّ على فقدان الثقة فيه من الرئيس بن علي - كما تبادر لذهن البعض - إذ كلّفه بوزارة الدفاع الوطني التي لا تسند كما تسند بقية الوزارات، ثم عين سفيرا لتونس بروما لكن بعد أللخبطة التي حدثت في زيارة بن على إلى ايطاليا وهو سفير هنالك و التغيّرات التي أدخلت على

برنامج الزيارة والتي أربكت الجانب الإيطالي وقع إعفاؤه من منصبه بدون أن يكون مسؤولا عن هذه اللخبطة وهو ما يدل بوضوح على تغير منهاج و سلوك بن على خاصة في مسائل سيادية

وتعرّض بعض المشاركين في هذه الحلقة إلى أهمية المكاسب الوطنية طيلة نصف قرن و تحدثوا عن الأسباب الحقيقيّة التي عطّلت المسار الديمقراطي الذي حاول بورقيبة أن ينتهجه في العديد من المناسبات والذي بشّر به السابع من نوفمبر كما توقّفوا عند المجالس الممتازة التنمية التي كانت تعقد في الجهات والتي لم ترتقي للنظرة الشاملة لتنميّة الجهات وتعرّضوا إلى التصالح الحقيقي الذي أقدم عليه بن علي

سنة 1988 بين البورقيبيّن واليوسفييّن وإكرام زوجة صالح بن يوسف وإرجاع رفاته لتونس لتدفن في مربع الشهداء.

وقد اعتبر أحد المتدخّلين المتابعين للشأن الاقتصادي عن قرب أن المجالس الجهوية الاستثنائية التي أشرف عليها الرئيس بن على عدلت في التفاوت بين الجهات بل رجحت الكفة لفائدة الجهات الداخلية عن الجهات الساحلية (60 في المائة مقابل 40 في المائة).

الميثاق الوطني

نصّ الميثاق الوطني الذي وقع إمضاؤه بقصر الرئاسة بقرطاج من قبل مكوّنات المجتمع المدني التونسي في 7 نوفمبر 1988:

استلهامًا من تراثنا الحضاري الأصيل ومن تاريخنا العريق ووفاءً لشهدائنا الأبرار ولكل من جاهد وناضل وضحّى من أجل عزّة تونس وكرامة شعبها وتحرير البلاد من الاستعمار والتبعيّة وتقديرًا لرجال النهضة والإصلاح ولكل من عمل من أجل إقامة النّظام الجمهوري

وإرساء دولة المؤسّسات والقانون الضامنة للحريّات والتقدّم وتجسيمًا للمبادئ التي جاء بها بيان السابع من نوفمبر 1987 المعبّرة عن طموحات الشعب والضامنة لحياة كريمة متطوّرة تعتمد الديمقراطيّة والتعدديّة وسيادة الشعب وسلطان القانون وتقديرًا لمسؤولياتنا التاريخيّة في هذا المنعرج الحاسم الذي تعيشه بلادنا.

نحن ممثّلي الأحزاب السياسيّة و المنظمات الاجتماعيّة والمهنيّة المجتمعين بمناسبة الذكرى الأولى لتحوّل السابع من نوفمبر 1987 نقرّ هذا الميثاق الوطني ونلتزم بالعمل على هديه و بالتقيّد بأخلاقياته وضوابطه وبالدعوة إلى مبادئه ومقاصده ونعتبره عقدا مشتركا بيننا كفيلا بأن يجمع التونسيّين على كلمة سواء ولا سيما في هذه المرحلة الانتقاليّة الحاسمة التي يعيشها وطننا تأسيسا للديمقراطيّة ودعمًا لدولة القانون والتي نحن أحوج ما نكون فيها إلى قدر أدنى من الوئام والوفاق.

ونحن إذ نحرص على إرساء تقاليد التنافس النزيه تسليمًا بحق الاختلاف الجائز والمشروع الذي لا يعني الفتنة والتمزّق نعلن أن هدفنا الأسمى هو تثبيت دعائم الدولة « دولة التونسيّين جميعا » باعتبارها أداة لتحقيق طموحات شعبنا وتجنيد طاقاتنا وكافّة مواردنا البشريّة والطبيعيّة بما يعزّز مكانة تونس في العالم ويحقّق تطلّعاتنا إلى الإسهام في حضارة الإنسان ويعزّز أسباب الأمن واستعادة المبادرة التاريخيّة لمغربنا العربي وأمّتنا العربيّة ويعيد القدرة على الإشعاع والعطاء لحضارتنا الإسلاميّة.

ونحن إذ نعي دقّة مراحل التحوّل والتأسيس وخطورتها عمومًا وندرك ما يعترض بلادنا من مصاعب جمّة في هذه المرحلة خصوصًا نرى من أوكد واجباتنا أن نعلن عن جملة من المبادئ التي تتصل بهويّة الشعب التونسي وبأسس النظام السياسي وبمقوّمات التنميّة وأهدافها وبعلاقات تونس الدوليّة يجب أن تظل محلّ إجماع كافة التونسيّين.

1- الهويّة :

- إنّ هويّة شعبنا عربيّة إسلاميّة متميّزة تمتدّ جذورها في ماض بعيد حافل بالأمجاد وتتطلّع إلى أن تكون قادرة على مجابهة تحدّيات العصر.

- إنّ موقع بلادنا في منطقة كانت مهد حضارات إنسانيّة كبرى قد أهّل شعبنا على مرّالعصور لأن يسهم في حضارة الإنسان وأكسبه القدرة على التجديد والابتكار.لقد كانت قرطـاج إحدى أعظم قوّتين في العالم القديم وشعبنا يعتزّ بعبقريّة حنبعل اعتزازه ببطولة يوغرطا.

- كما تعتز تونس التي انطلقت منها فتوحات نشرت رسالة الحضارة العربيّة الإسلاميّة في ربوع المغرب العربي وشمال البحر الأبيض المتوسّط وإفريقيا بالعبقريّات التي أنجبتها مثل الإمام سحنون والعلامة إبن خلدون والمصلح خير الدين. لذلك تمسك تونس بعروبتها وإسلامها بآعتبارها جزءًا من الوطن العربي ومن الأمّة الإسلامّية. ولقد عمّت اللّغة العربيّة أهلها فأصبحت منذ قرون لغة الخطاب والكتاب والثقافة وانتشر الإسلام بين سكّانها دون أن تتنازعهم الملل والنحل.

- إن المجموعة الوطنيّة مدعوّة لدعم اللّغة العربيّة حتى تكون لغة التعامل والإدارة والتعليم. والضرورة تقتضي التفتّح على الحضارات وعلى اللّغات الأخرى وخاصّة لغات العلم والتقنية إلا أنه من الواضح أن لا تطوير للثقافة الوطنيّة بغير اللغة الوطنيّة ولا بدّ في هذا المجال أن نجتنب اغتراب النخبة عن الجماهير لما في ذلك من خطر على النخبة وعزلة الجماهير عن المعاصرة.

- إنّ التعريب مطلب حضاري متأكّد وهو من أهم الضمانات لتحويل المعاصرة إلى مكسب شعبي ولجعلها جزءًا من الذهنيّة العامّة. ويتحتّم السعي إلى تطوير اللغة الوطنيّة والارتقاء بها حتّى تنهض بكفاية وآقتدار بقضايا العلم والتكنولوجيا والفكر المعاصـرخلقًا وإبداعًا وحتّى تسهم عن جدارة في حضارة الإنسان.

- والدولة التونسيّة ترعى حرمة القيم الإسلاميّة السمحة وتعمل بهدي منها حتى يكون الإسلام مصدر إلهام وآعتزاز متفتّحا على مشاغل الإنسانيّة وقضايا العصر والحداثة فتظلّ تونس مثلما كانت مركزًا من مراكز الإشعاع الإسلامي ومنارةً للعلم والاجتهاد تجديدًا أو مواصلة لما كان للقيروان و الزيتونة من سبق وريادة. وعلى مفكّرينا أن يقتدوا برجال النهضة والإصلاح الذين كان لهم شرف إحداث تحوّل نوعي خلق ظروف القطيعة مع عهد الذّبول والانحطاط ومهّد للأجيال الحاضرة سبل مواكبة العصر والمعارف الحديثة وهيّأ

قاعدة متينة للتقدّم والرقي الاجتماعي ومجتمعًا مدنيا حيّا متطوّرا أسهم في إرسائه بالخصوص معهدا الصادقيّة والخلدونيّة. وكان من أهمّ ثمار هذه الحركة الدعوة إلى النهوض بالمرأة.

- إنّ مجلة الأحوال الشخصيّة والقوانين المتمّمة لها جاءت بعد الاستقلال لتقرّ جملة من الإصلاحات أهمّها منع تعدّد الزوجات ومنح المرأة حقّها في التزوج بدون وليّ متى بلغت سن الرشد والمساواة بينها وبين الرجل في حقّ طلب الطلاق وإجراءاته. وهذه الإصلاحات تهدف إلى تحرير المرأة والنهوض بها تجسيما لدعوة عريقة وأصيلة في بلادنا تستند إلى قاعدة متينة من الاجتهاد بناء على مقاصد الشريعة وتقوم شاهدا على حيويّة الإسلام وتفتّحه لمقتضيات العصر والتطوّر. وعلى الدولة التونسيّة أن ترعى هذا التوجّه الاجتهادي العقلاني وأن تعمل على أن يكون للإجتهاد والعقلانية أثرهما البّين في برامج التعليم ونشاط المؤسّسات الدينيّة ووسائل الإعلام.

1 -النظام السياسي

إن حركة النهضة والإصلاح في تونس لم تقتصر على الاجتهاد في الدين والدعوة إلى مواكبة العصر بل تجاوزتهما إلى معارضة الحكم المطلق والمطالبة بالحكم المقيّد بالقانون.

لقد كان لتونس دور ريادي في استصدار دستور ينظّم الحياة السياسيّة وناضل الشعب التونسي من أجل هدفين متضامنين متلازمين هما تحرير الوطن من الاحتلال الأجنبي وبناء دولة عصريّة ترتكز على القانون وتستمدّ شرعيتها من الشعب.

لذلك ما إن انتصر شعب تونس بتحقيق الاستقلال حتى أعلنت الجمهوريّة وصدر دستور ينصّ على أن السيادة للشعب يمارسها عبر الانتخاب الحرّ وإن نظام الدولة جمهوري يعتمد التفريق بين السلط ويضمن استقلال القضاء وحقوق الإنسان وحريّاته الأساسيّة.

غير أن نظام الحزب الواحد وتهميش المؤسّسات وشخصنة الحكم والانفراد بالسلطة كانت كلّها ممارسات مخالفة لدستور البلاد وسببًا في عديد الأزمات.

وجاء بيان السابع من نوفمبر 1987 ليضع حدّا للانحراف والزيغ وليعيد صلة التواصل الحي مع أهداف حركة النهضة والإصلاح وغاياتها فآستجاب بذلك لمطالب العديد من المناضلين وتضحياتهم ولتطلعات الشعب التونسي للحريّة والسيادة والعدالة وإرادته في الالتزام بقواعد التسيير الديمقراطي وبمبادئ حقوق الإنسان.

إن حقوق الإنسان تقتضي صيانة أمن الفرد وضمان حريّته وكرامته ممّا يعني تحريم التعذيب والعقوبات الجسدية ونبذ كلّ أنواع التعسّف التي لا يجوز أن تمارس من قبل الدولة ولا من قبل المجموعات ولا الأفراد كما تقتضي ضمان حريّة الرأي والتعبير وحريّة الصحافة والنشر وحريّة المعتقد.

إن حماية الحريّات الأساسيّة للإنسان تقتضي ترسيخ قيم التسامح ونبذ كلّ مظاهر التطرّف والعنف وعدم التدخّل في معتقدات الغير وفي سلوكه الشخصي فضلا عن التفكير حتى يبقى الدين بلا إكراه لذلك فإنّه من أوكد الواجبات وقاية بيوت الله من الصراع السياسي وإثارة الفتن حتى تبقى المساجد لله وحده.

و على الدولة ضمان الحريّات الأساسيّة الأخرى كحريّة الاجتماع وحريّة تكوين الجمعيّات والأحزاب السياسيّة على أن تمارس تلك الحريّات في نطاق القانون لا يضيق منها إلاّ بما يضمن مقوّمات المجتمع الديمقراطي والأمن العامّ وحقوق الغير وحريّاتهم وعدم الولاء لأي جهة أجنبيّة.

ولا يقلّ مبدأ المساواة أهميّة عن مبدأ الحريّة وهي المساواة بين المواطنين رجالا ونساء بدون تمييز بسبب الدين أو اللون أو الرأي أو الانتماء السياسي.

إنّ الديمقراطيّة تقوم على التعدديّة في الرأي وفي التنظيم وتهيّئ متطلّبات التّنافس على الحكم وتقتضي التقيّد بإرادة الشعب التي يعبّر عنها في انتخابات دوريّة حرّة ونزيهة بحيث تكون للأغلبيّة مشروعيّة اضطلاعها بمسؤوليات الحكم مع ضرورة احترام الرأي المخالف وحقوق الأقليّة.

إنّ الدولة هي دولة التونسيّين جميعا مهما تختلف آراؤهم ومهما تباعدت بينهم سبل الاجتهاد وهي تستمدّ قوّاتها من التفاف التونسيين حولها حتى يشعر المواطن بالغيرة على مؤسّسات الدولة وبنخوة الانتساب إلى الوطن.

إن التحييد السياسي لكل المؤسّسات والقوات الدفاعيّة والأمنية بأنواعها شرط ضروري لبقاء الديمقراطيّة و استمرار الدولة المدنيّة وتفادي الهزّات والنكسات.

إنّ الأحزاب السياسيّة والمنظّمات الاجتماعية والمهنيّة قوام المجتمع المدني مهمّتها تأطير المواطنين والإسهام في تهذيب سلوكهم السياسي وفي رفع درجة الوعي بينهم بقضايا الحاضر وبمقتضيات المستقبل وهي لا تحلّ محلّ مؤسّسات الدولة ولا ترقى إلى منزلتها.

3- التنميّة :

إن التنميّة الشاملة والعادلة هي الهدف الأسمى لكفاح الشعب التونسي ولسياسة الدولة.

وإن تونس، وإن كانت محدودة الموارد، لها في موقعها الجغرافي وفي خصال شعبها وتجانسه وفي تقاليده التنظيميّة وتعطّشه للعلم والمعرفة رصيد من الإمكانات أهّلت بلادنا في الماضي لتلعب دورا متميّزا في حوض البحر الأبيض المتوسط.

ولقد حقّقت تونس منذ الاستقلال خطوات هامّة على درب التنميّة وهي رغم ما عرفته من أزمات تمتلك اليوم قدرة كافيّة على التخطيط والتنفيذ ولها في ذلك تجارب هامّة وإنجازات متعدّدة ولكن الشعب التونسي مازال في حاجة متأكدة إلى مزيد التضامن حتى يقع رفع تحديّات التنميّة تأمينًا لحاجيّات المواطن الأساسية حتى تتمّ القطيعة مع عهد التخلف والتبعيّة.

وضمانًا لدوام الديمقراطيّة و إستمرارها يتأكّد علينا معالجة القضايا الحياتيّة لشعبنا وتأمين العيش الكريم للمواطن بما يضمن حقّه المشروع في تلبيّة حاجيّاته الأساسيّة كالتغذيّة الكافيّة والمسكن المحترم والتعليم والثقافة والصحّة والشغل.

ولا سبيل لبلوغ أهدافنا في التنميّة الشاملة إلا بترويض أنفسنا على العمل وإتقانه و تقيّدنا بأخلاقيّات الانضباط والدقّة وبسرعة الإنجاز لذلك فإن سياستنا التربويّة

و الثقافيّة والإعلاميّة مدعوّة بالخصوص إلى أن تربّي أطفالنا على حبّ العمل وتغذّي في أنفسهم روح التّفاني والتضحيّة.

إنّ تدعيم شخصيّتنا الوطنيّة وتأصيلها وخلق حوافز المبادرة والإبداع والقدرة على إستيعاد الجديد النافع دون مركّبات ولا إنبتات وكذلك إنجاز مطالبنا في التنميّة الشاملة وغرس قيم الحرية والعدالة والمساواة والتآخي مرتبطة أوثق الارتباط بتطوير شامل لثقافتنا الوطنيّة وبمراجعة مضامينها.

إنّ الثّقافة الجديدة التي نطمح إليها هي ثقافة متجذّرة في تراثنا الحضاري وبخاصة في الموروث الاجتهادي والعقلاني العربي والإسلامي متفتّحة على عطاء الفكر الإنساني عامّة راسخة القدم في عالمها المعاصر مستوعبة لمكتشفات العلم والتكنولوجيا.

والثّقافة الجديدة التي نحن في حاجة إليها هي تلك التي تبرز قدرة الإنسان على تغيير واقعه بالمثابرة والتنظيم وهي التي تكرم العمل اليدوي وتشيع التفاؤل الواعي بالمستقبل وتعزّز روح الانتماء إلى الإنسانية جمعاء فيما يواجه وجودها ومصيرها من القضايا لذلك فالمجموعة الوطنية مدعوة للمراهنة على الثقافة كبعد أساسي من أبعاد التنميّة الشاملة وذلك بضمان حريّة التعبير وتوفير ظروف الإبداع ووسائله.

إنّ المشاركة الواسعة للجماهير الشعبيّة في تحديد أهداف التنميّة ووسائلها وكذلك التوزيع العادل لثمرات الإنتاج هما شرطان أساسيان لنجاعة العمل التنموي ولإقامة علاقات اجتماعيّة سليمة خاليّة من عوامل التوتّر.

إنّ مثل هذه العلاقات رهينة شروط عدة من بينها العدالة في تحمّل التضحيات بين مختلف شرائح المجتمع وإشاعة روح التضامن الوطني بعيدا عن المصالح الفئويّة الضيّقة و إجتناب كلّ أنواع التبذير والبذخ.

إن المواطنين مدعوّون إلى التقيّد الدقيق بالأداء الجبائي بصفته واجبًا مقدّسًا يعتبر أي إخلالاً به انتهاكًا لحق المجتمع كلّه وإضعافًا لروح المواطنة وإن مؤسّسات الدولة مدعوّة إلى أن تكون مثالا للتّفاني في خدمة الصالح العامّ وفي الحرص على صيانة مكاسب الشعب.

إنّ دفع عجلة التنميّة يقتضي بالخصوص :

- الزيادة في الإنتاج والتحسين في نوعيّته وإعطاء أهميّة خاصة للفلاحة التي تستدعي تعبئة الجهود حتى نحقّق تنميّة الرّيف والاكتفاء الغذائي وذلك بتعصير أساليب الإنتاج واستعمال أحدث التقنيّات.

- الاعتماد المتوازن على القطاع العام الذي يضطلع بدور أساسي في الصناعات الكبرى والخدمات الحيويّة والقطاع الخاص الذي بفضله تتمكّن المجموعة الوطنيّة من استغلال رؤوس الأموال الداخليّة الخاصّة ومن الاستفادة من نشاط أصحاب المبادرة ومن قدرتهم على الابتكار وحسن التسيير.

-العدالة في توزيع الإنتاج بين الجهات وبين الفئات بإعطاء الأولويّة لجيوب الفقر و الجهات المحرومة وتحسين مستوى عيش الشغّالين والأجراء حتّى ينالوا نصيبهم العادل والمشروع من حصيلة مجهود التنميّة.

- إن كسب معركة التنميّة مرتبط وثيق الارتباط بقدرة التونسيين على تجاوز ما يفرّق بينهم وخلق جوّ من التضامن الوطني يسمح بالمصالحة بين كلّ الأطراف لتجاوز هذه المرحلة الصعبة.

- و تجمع الأطراف الممضيّة على أن ذلك يحتّم على الجميع أعرافًا كانوا أم شغّالين وعيًا بخطورة الوضع ممّا يفرض ترشيد الإنتاج والتصرّف في المؤسّسات والإصداع بكل الحقائق حول وضعيّتها وشرح كل جوانبها ولو كانت فنيّة وذلك في حوار نزيه حتى تكون كل الأطراف على بيّنة من أمرها وحتى تقبل التضحيات الضروريّة عن اقتناع وطيب خاطر.

- و الدولة التونسيّة مدعوّة إلى أن تضع استراتيجيّة تنمويّة طويلة المدى كفيلة بتجنيد طاقات الشعب التونسي وموارده الكامنة عن قناعة وحماس بهدف فك التبعيّة وتحقيق نقلة نوعيّة نحو التقدّم وذلك بمشاركة نخب البلاد وكافة الأطراف الاجتماعيّة والأحزاب السياسيّة.

4- العلاقات الخارجيّة :

إنّ علاقات تونس الخارجيّة يجب أن تصدر على وفاق عام بين كافة التونسيّين وأن تكون الترجمة الأمينة والدقيقة لهويّة الشعب التونسي ولثوابت نضاله من أجل نصرة الحق والعدل وحقوق الإنسان.

لقد كان الشعب التونسي سباقا إلى إحياء نداء الوحدة المغاربيّة كخطوة نحو الوحدة العربيّة الشاملة وإلى نصرة قضيّة الشعب الفلسطيني بدعم نضاله من أجل حقّه المشروع في استرجاع أرضه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلّة. كما تجاوب الشعب التونسي مع نضال شعوب إفريقيا وآسيا وكافة الشعوب الأخرى من أجل حقّها المشروع في تقرير المصير وهو يشارك شعوب العالم وقوى التقدّم طموحها إلى إقامة نظام عالمي عادل يضمن سلما دائمة هي طريق الإنسانية إلى التقدّم وآجتناب ويلات الحروب والدّمار وضمان حقوق الإنسان وسيادة روح التضامن بين البشر كافّة.

وللدولة أن تتّخذ الإجراءات والمبادرات الكفيلة بتعجيل بناء المغرب العربي وأن تخلق المناخ المناسب لذلك وعليها أن تدعم الجامعة العربيّة وتسعى إلى تطوير وسائل عملها خدمة لتضامن الشعوب العربيّة ووحدتها من أجل التقدّم والقيام برسالتنا الحضاريّة الإنسانيّة وتحقيق الأمن الجماعي العربي.

وتعمل الدولة على دعم أواصر الأخوّة الإسلامية بما يحقق العزّة والمناعة للدول الإسلاميّة.

وتدعم الدولة منظّمة الوحدة الإفريقيّة كما تسعى إلى تكثيف علاقات التعاون مع البلدان الإفريقيّة والمتوسطيّة في نطاق تكافؤ المصالح وخدمة لقضيّة السلام والتقدّم وتطويرًا لحوار الحضارات لصالح الإنسانية قاطبة.

إنّ التونسيّين حريصون على استقلالية قرار بلادهم وهم متمسّكون بمبادئ عدم الانحياز. وعلى وجه العموم فإن الدولة التونسيّة تسعى إلى التعاون الدولي من أجل التنميّة في نطاق الأمم المتحدة وغيرها من المؤسّسات الدوليّة على ضوء الدفاع عن حقوق الإنسان وبهدف إقامة مجتمع دولي يسوده العدل والسلام والوئام.

إنّ استقلال وطننا ضمان لنهضتنا وتطوّرنا في كل المجالات وإسهامنا في حضارة الإنسان.

والشعب التونسي الذي ابتلى بالاستعمار وقدّم العديد من أبنائه ثمنا لحريّته يدرك تمام الإدراك قيمة الاستقلال والحريّة والسيادة ويؤكّد واجب المحافظة عليها.

إن الأطراف الموقّعة على هذا الميثاق تعتبر نفسها مؤتمنة على أغلى مكاسب نضال الشعب في تاريخه المعاصر وفي طليعة مسؤولياتها ومن أوكدها على الإطلاق الحفاظ على استقلال تونس وحريّة شعبها والدفاع عنهما وصيانتهما من كل تهديد أو انتهاك حتى تبقى تونس عزيزة حرّة منيعة.

الممضون على الميثاق الوطني

عبد الرحيم الزواري: التجمع الدستوري الديمقراطي

أحمد المستيري: حركة الديمقراطيون الاشتراكيون

محمد حرمل: الحزب الشيوعي التونسي

محمد بلحاج عمر: حركة الوحدة الشعبية

منير الباجي: الحزب الاجتماعي للتقدم

أحمد نجيب الشابي: الحزب الاشتراكي التقدمي

الحبيب طليبة: الاتحاد العام التونسي للشغل

الهادي الجيلاني: الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة

توفيق الصيد: الاتحاد القومي للفلاحين

نزيهة مزهود: الاتحاد القومي النسائي التونسي

محمد الشرفي: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان

الصادق بن جمعة: عمادة المهندسين التونسيين

منصور الشفي : الهيئة القومية للمحامين

الهاشمي العياري: عمادة الأطباء

عزيزة الوحشي: هيئة الصيادلة

نور الدين البحيري: (في إشارة للتيار الإسلامي)

الإعلام ودولة الاستقلال

محاضرة الاعلامي فتحي الهويدي
و البرلماني و الوزير السابق

يعتبر موضوع "الإعلام ودولة الاستقلال" شائكا وشاسعا "ويدعو إلى الجدل إذ له جوانب عديدة قد تؤدّي لتقييمات ومواقف متبايّنة لذلك ما سوف نقف عنده في هذا الموضوع ليست محاضرة متكاملة العناصر بل هو مدخل للحوار والنقاش حول موضوع صعب المراس هو الإعلام.

فمسيرة القطاع الإعلام في بلادنا قبل الاستقلال وخلال الكفاح الوطني من أجل التحرير وبعده أي في فترة بناء الدولة مرتبط بالمسيرة السياسيّة للبلاد وقد شهدت هذه المسيرة

انفتاحا نسبيّا كما شهدت انغلاقا نسبيّا كذلك.ويبقى هذا القطاع إلى اليوم من أصعب القطاعات وأكثرها دقّة وتعقيدا وحساسيّة بالنسبة لأي مسؤول سياسي يمارس السلطة وحتى بالنسبة للمعارضة كذلك مهما كانت وفي أي ظرف وجدت. فإذا أضفنا لكلّ هذه الصعوبات أنّ 60سنة من السياسات والممارسات الإعلاميّة لا يمكن فصلها عن الظرفيّة التي صاحبتة أو بالأحرى فرضت تلك الممارسات والسياسات الإعلاميّة يتّضح لنا مدى صعوبة دراسة هذا الموضوع.

ولِتكن البداية من عهد الاستعمار أي قبل الاستقلال فقد كان الإعلام وسيلة اتّصال مع الشعب وتوعيته وتعبئته للوقوف في وجه المستعمر والكفاح في سبيل تحرير الوطن وفي نفس الوقت وسيلة للتخاطب مع المستعمر للتعبير عن رأي أو موقف أو قرار أو للتشهير بموقف من مواقفه والتحريض ضدّ ممارساته وكانت جريدة "لكسيون"وكذلك جريدة " ميسيون " يقومان بهذا العمل أي تبليغ صوت الشعب و الدفاع عن الوطن و مواجهة المستعمر وخاصة الغلاة من المستعمرين الذين لا يؤمنون باستقلال تونس.

وبعد الحصول على الاستقلال صار دور الإعلام هام جدّا فقد كان الوسيلة للحكم وتوجيه الرأي العام فهو في نظر الرئيس الحبيب بورقيبة أداة حكم وتوجيه وتوعية وتربيّة وتثقيف ويبرز هذا من إنشاء وزارة الثقّافة والإرشاد كما اعتبرت حكومة الاستقلال الإعلام أداة أساسيّة للإدماج الاجتماعي وتعزيز الشعور بالانتماء إلى المجموعة الوطنيّة والمشاركة في العمل الجماعي المشترك وهو في نفس الوقت أداة للخروج من التخلّف ونشر الحداثة وكان بمثابة المدرسة الموجّهة لكافة الشعب وذلك من خلال استعمال كلّ وسائل البث والترويج الجماهيري المتاحة. ويتّضح لنا أنّ هذه الرؤية للإعلام تنطلق من فكرة الاتّصال المباشر بالشعب التي جعل منها الزعيم أحد أهمّ مرتكزات عمله السياسي ومع حصول تونس على استقلالها تفطّن بورقيبة أنّ أهمّ المحامل لتوعيّة الشعب وأكثرها جماهيرية وأسرعها لتأديّة ذلك هي المدرسة والمسرح والسينما ووسائل الإعلام علما أنّ الوظائف التقليديّة التي كان يوكلها رجل السلطة لوسائل الإعلام هي الإخبار والتوعية والتثقيف والترفيه ولكن في نظر الرئيس بورقيبة فالشعب لا يملك من الوعي والمعرفة والقدرة على التميّز ممّا يجعله عرضة للتضليل وهو ما يفسّر دوافع السياسة الإعلاميّة

منذ الاستقلال وإلى حدود الثمانيات التي كانت قائمة على خطاب نمطي أحادي موجّه عموديّا فارضا للحداثة من فوق في قطيعة مع ردّ الفعل القاعدي.كما يظهر ذلك في خُطب الرئيس الحبيب بورقيبة الذي أولى أهميّة كبرى لوسائل الإعلام ولدورها وقد كان يكنّ لها كثيرا من التقدير لكن كان في نفس الوقت يخشى من استعمالها من قبل معارضيه في فترة كان يعتقد فيها أنّ الشعب في حاجة للالتفاف حول دولته الفتيّة وقيادته تجسيدا لمتطلّبات الوحدة الوطنيّة التي ما فتئ ينادي بها كحجر الزاوية لبناء الدولة المنيعة وتحقيق التنمية والرفاه.كما كان الرئيس بن على يولي نفس الأهميّة لوسائل الإعلام لكنّه كان يخاف من تأثيرها إذا هي لم تهادنه كليّا وذلك رغم ما عرفته البلاد ووسائل الإعلام نفسها من تطوّر لم يعد يسمح بتدجينها .

ثمّ إنّ ما عرفته تونس بين 1960و1969 أي في فترة التعاضد من تماثل بين النظام السياسي الأحادي يقابله نضام اقتصادي موجّه بل مفروض كان منطقيّا وطبيعيّا أن يتوجّه الإعلام خلال هذه الفترة لدعم هذا التوجّه.لكن انطلاقا من بداية السبعينيات ومع تحرير المبادرة الاقتصاديّة أصبح هنالك تضارب بين الممارسة السياسيّة القائمة والحريات الجديدة التي تميّز النشاط الاقتصادي لكنّها تقف عنده وتنحصر فيه ونتيجة لذلك فإنّ مواصلة تبنّي نظام إعلامي موحّد ومضخّم تغلب عليه "البروباقندا"أفقده كلّ مصداقيّة وجعل المواطن يلجأ في تعامله مع وسائل الإعلام إلى المسلسلات والمنوّعات المخدّرة قبل أن يلوذ للقنوات الأجنبيّة ومنها بالخصوص العربيّة والدينيّة على الوجه الأخصّ مع دخول عصر القنوات والباقات الموزّعة عبر الأقمار الاصطناعيّة.

لذلك عرفت فترة حكم السيّد الهادي نويرة ومن بعده السيّد محمّد مزالي نوعا من الانفتاح على الرأي الآخر ولو نسبيّا نابع من تمشّي تدريجي وتراكمي مع نوع من الحذر من قبل السلطة الحاكمة فظهرت جريدة الرأي و"كنتاكت" و"الفار". أمّا منذ 7نوفمبر1987 فيمكن تلخيص وضع الإعلام في تونس في النقاط التالية:

- فترة أولى قصيرة تحرّريّة وظهر فيها خاصة النقد الكاريكاتوري
- تغيّر في وجه الصحافة الحزبيّة
- تواصل ظهور صحّافة المعارضة

- تخفيف تراتيب الإيداع القانوني لكن الحفاظ على الإيداع القانوني عند وزارة الداخليّة يعتبر سيفا مسلّطا على الصحف، إ ذ فرضتالممارسات الحصول على ترخيص بينما مجلّة الصحّافة تتحدّث على مجرّد ايداع للإعلام (الشبّاك الموحّد للإيداع)
- تجديد معدّات مؤسّسة الإذاعة والتلفزة التونسيّة
- بعث إذاعات جهويّة مثل الكاف قفصة تطاوين
- بعث إذاعة الشباب والقناة التلفزيّة 21 للشباب
- بعث الوكالة الوطنيّة للإنتاج السمعي البصري
- بعث الوكالة التونسيّة للاتّصال الخارجي

لكن في مقابل هذا التفتّح النسبي فإنّ السياسة الإعلاميّة بعد السابع من نوفمبر 1987 بقيت شديدة الارتباط بممارسات السلطة القائمة وجزء لا يتجزّأ منها فهو إعلام قائم على الشخصنة والتوجّس الدائم والتخوّف المستمرّ من تأثير الإعلام على الرأي العام ولعلّ السمة البارزة لوضع الإعلام في تونس منذ الاستقلال وخاصة بعد السابع من نوفمبر 198

المعارضة السياسية في فترة 1987- 2010

هشامالحاجي، صحفي،برلماني سابق عن حزب الوحدة الشعبية

يرى إن حرص "ودادية البرلمانيين التونسيين" على القيام بقراءة موضوعية و هادئة لآليات اشتغال الدولة الوطنية التي تولت مقاليد الأمور في تونس من الاستقلال إلى 14 جانفي2011 وفق آليات اشتغال لم تتغير كثيرا في ظل حكمي الرئيس الحبيب بورقيبة و الرئيس زين العابدين بن علي ما دامت قد اعتبرت أن الأولوية يجب أن تمنح للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على حساب التنمية السياسية. " و إذا كانت تجربتي السياسية قد تطورت أساسا في ظل حكم الرئيس زين العابدين بن علي فان ما أود الانطلاق منه هو

أن الوضع التونسي من الممكن تحليله في ظل مفارقة تتأكد في ظل ما نعيشه حاليا من تراجع في عدة مجالات و تتمثل في أن الدولة كانت مع الحبيب بورقيبة و زين العابدين بن علي متقدمة اجتماعيا على المجتمع و تحرص على تطويرها و تحديثها من خلال القوانين المتطورة و الاهتمام بالصحة و التعليم و تفكيك البنى التقليدية في حين أنها كانت دون تطلعات و اندفاع النخب فيما يتعلق بالديمقراطية و الحريات العامة و الفردية.
و هذه المفارقة هي التي تفسر إلى اليوم ما اعتبره المأزق التونسي الحالي إذ فقدنا المكاسب التي حققتها دولة الاستقلال اجتماعيا و لم نستطع إقامة نظام سياسي ديمقراطي .

و إذا كان لي أن أتحدث عن دور المعارضة في ظل نظام الرئيس زين العابدين بن علي فاني اعتقد انه من الضروري الانطلاق من التمييز الذي فرض نفسه بين صنفين من المعارضات و هما المعارضة التوافقية التي كانت حريصة على إبقاء جسور التواصل مع السلطة السياسية و التجمع الدستوري الديمقراطي و ما يمكن اعتباره معارضة أكثر تجذرا و التي رفعت - ظاهريا على الأقل- شعار القطيعة مع السلطة السياسية و التجمع الدستوري الديمقراطي و التي اقتربت أكثر من حركة النهضة. و قد كان هناك فرز تأثر في اعتقادي بحدثين هامين احدهما خارجي و يتمثل في احتلال العراق في افريل 2003 و الذي أكد عودة الاستعمار المباشر الذي تدثر بشعارات حقوق الإنسان و لم يخف سعيه لإعادة العرب إلى العصر الحجري في إطار الوفاء لعقيدة عنصرية تدعو للفوضى الخلاقة و صراع الحضارات و أما الحدث الثاني فهو قيام تحالف 18اكتوبر2005 و الذي أعاد حركة النهضة إلى المشهد السياسي العلني و أعلن عن قيام تحالف يرفع شعارات الحرية و لكن لا وجود لنقاط التقاء إيديولوجية بين مكوناته .
و لا شك أن القراءة النقدية مهمة و لا بد من أن تتطرق إلى الايجابيات و السلبيات و في تقديري فان الاستقرار الاجتماعي هو من أهم الايجابيات لأنه ساهم في توفير مناخ أتاح المجال لتحقيق مكاسب اجتماعية و اقتصادية أصبحت مؤشراتها حاليا مرجعية ما دام

المأمول هو العودة إلى أرقام سنة 2010 في جل القطاعات و أما السلبيات فهي في اعتقادي:

- مركزة على الحياة السياسية إذ أصبح قصر الرئاسة هو الذي يحدد الإيقاع و يتدخل في التفاصيل في اغلب الأحيان وهو ما ينطبق ايضا على التجمع الدستوري الديمقراطي

- تهرم الشخصيات المؤثرة في النظام السياسي وهو ما جعلها عاجزة على الاستباق و التفاعل مع المستجدات

- التضييق على المعارضة التوافقية في تحركاتها و حصر تحركها في سقف منخفض من حيث حرية الفعل و التعبير و تزايد دور وزارة الداخلية في الممارسة السياسية

- رفض السلطة السياسية لكل حوار مع المعارضة غير التوافقية

- الحرص على الإبقاء على قطيعة بين المعارضة التوافقية و المعارضة الراديكالية

- التضييق على الإعلام و هو ما افقد السلطة السياسية و المعارضة التوافقية جانبا هاما من القدرة على التأثير و ساهم في تدخل وسائل إعلام أجنبية في الشأن السياسي التونسي و في ظهور "نجوم" لهم قدرة على التأثير الآني و لكن لا عمق شعبي لهم

- التوجيه المبالغ فيه للعملية الانتخابية إذ كان بالإمكان أن تتيح انتخابات 2009 الرئاسية و التشريعية الإمكانية لإدماج التكتل الديمقراطي و الحزب الديمقراطي التقدمي في البرلمان و لأحمد نجيب ألشابي للمشاركة".

محدر الكيلاني، الأمين العام للحزب الاشتراكي

يقول محمد الكيلاني الأمين العام للحزب الاشتراكي (و الذي كان في الفترة الأولى من مرحلة تحول السابع من نوفمبر 1987 قياديا في حزب العمال الشيوعي) في " من ذكريات مناضل وطني " حول الميثاق الوطني لسنة 1988 و حول الانتخابات التشريعية لسنة 1989 ما يلي:

" كلّف الرئيس زين العابدين بن علي محمد الشرفي ليقوم بالاتصال بمختلف العائلات السياسية لإعداد الميثاق الوطني و شاركنا عن طريق عن حمة الهمامي في ذلك النقاش و شاركنافي جلسات متعددة حتى حول الصياغة النهائية و تابعنا كل الحوارات المتعلقة بتلك الوثيقة فصلا فصلا.

بالنسبة لإمضاء الميثاق الوطني فيما بعد، مختلف التيارات و الأحزاب التي شاركت أمضت عليهلكن نحن كانت لدينا فكرة وهي أن ورقة الميثاق أي سلطة لديها على الحكومات لضمان الحريات و الديمقراطية؟ و كان جوابنا كون هذا الميثاق يلزم مجموعة من الأطراف تجاه بعضها و تجاه قضية.

و بالتالي، كان الميثاق الوطني كأنه اتفاق سياسي و ميثاق أخلاق لا أكثر و لا اقل، لذلك كانت أجابتنا نعم لميثاق وطني لكن بالنسبة لنا، نظرا لعدم توفر القوانين المكرسة للحريات و عدم توفر الأُطر الكفيلة برعاية الديمقراطية و تطبيقها في البلاد و تحقيق الانتقال الديمقراطي، لذلك يفقد الميثاق مصداقيته أمام غياب تلك القوانين و الدستور الذي مازال محافظا على طابعه كدستور لنظام ديكتاتوري، وهو ما جعلنا نرفض المشاركة في الإمضاء على الميثاق و نعتبر إمضاءه لن ييسر عملية الإمضاء على القوانين أو تمريرها.

و في الحقيقة و للتاريخ، كانت الفكرة لحمة الهمامي وهو من تقدم بها إلى اللجنة التنفيذية و كان هناك اتفاق عام حولها و لم يوجد أي رفيق عبر عن موقف مخالف لذلك المقترح.

و رغم عدم إمضائنا على الميثاق، بقينا فاعلين سياسيين في الحياة السياسية و لم يسع بن علي و لا نظامه معاقبتها على موقفنا و ت واصلت المشاورات و الاتصالات بين الأصدقاء الين ذكرتهم سابق (و المقصود بهم عبد الرحمان التليلي و كمال لطيف و عبادة الكافي) وهم من يسروا سنة 1989 في لقاء حمة و بن علي ، و كان بن علي يريد أن يتركنا نشارك بقائمات مستقلة في الانتخابات التشريعية.

قبل توجه حمة الهمامي إلي اللقاء، ناقشنا المسالة و قلنا أننا نريد ضمانات حول ديمقراطية الانتخابات ، و بالتالي توفير شروط دنيا لذلك منها الإعلام و النشر و الاجتماع أي كل القضايا المتعلقة بالحريات

و المسالة الثانية، التي ناقشناها هي أن كل ذلك يجب أن يكون في مناخ اجتماعي جيد، لكن في تلك السنة، كانت هناك مصاعب كبيرة يمر بها خاصة الفلاحين، فال جفاف أرهقهم.

إلي جانب المطالَب الاجتماعية، ركزنا على ضرورة إعفاء الفلاحين أو على الأقل تأجيل تسوية قروضهم، و بالنسبة لصغار الفلاحين، قلنا لم لا تتكفل الدولة بها و تعفيهم من تسديدها، فهم يمرون بأزمة عميقة كدا.

خلال اللقاء، استمع بن علي جيدا إلى مطالبنا و حتى عندما سأل إن كنّا سنشارك في الانتخابات، أجابهأن ذلك متعلق بالظروف و إن تحسنت ليس هناك مشكلا في مشاركتنا حتى أن الرئيس وقتها رد بشكل علني في كلمة له قال فيها " ها هم الجماعة الذين يطالبون بأن نقوم بإجراءات لفائدة الفلاحين ، ها قد قمنا بها" عندما اتخذ جملة من القرارات التي تهم خاصةالفلاحين.

و تواصلت النقاشات و اتصل بن علي حتى بحركة الديمقراطيين الاشتراكيين حول الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها. فكانوا يريدون نصيب الأسد في علاقة بالحركة الديمقراطية لأنه حين قال (بن علي) هذا وزن المعارضة قرابة 20٪ و بالتالي سأتركها لكم و اتفقوا في ما بينكم.

بالنسبةالى حركة الديمقراطيين الاشتراكيين و في تصورها، كان ذلك نصيبها، أي 20٪، و بقية المعارضة، على بن علي أن يتفق معهم.

كانت تلك الحركة مازالت تعيش في زمن انتخابات 1981 التي تحصلت فيها فعلا على الأغلبية ضد الحزب الدستوري و لكنها لم تفهم أنه كان تصويتا عقابياللحزب الحاكم، و لم يكن هناك بديل آخر و حتى بالنسبة للإسلاميين لم يظهروا وقتها إلى العمل العلني لحركة تطمح إلى السلطة و قد دعت إلي التصويت للديمقراطيين الاشتراكيين. و كانت انتخابات

سنة 1981 لا تعبر عن قوة الحركة الفعلية. بل كانت ردة فعل من المواطن التونسي الذي مل من الصعوبات و من سياسة النظام.

الطرف الآخر الذي تناقش معه بن علي وقتها كان حركة النهضة التي كانت متفقة معه على أن تتقدم في عدد محدود من الدوائر، و حتى بالنسبة لمن سيمثلها سيكونون المعتدلين في صفوفها و بالتالي كان هناك اتفاق. و بقدر ما كانت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين تسير في موقفها إلى النهاية، كانت حركة النهضة تستعد للانتخابات بصورة جدية.

و من جهة أخرى و بالنسبة إلينا كحزب، كان موقفنا الذي اتفقنا حوله، سواء في اللجنة التنفيذية أو في اللجنة المركزية أو داخل الحزب، هو أننا حزب غير قانوني، و لم يكن من الممكن أن نتقدم بقائمات ديمقراطية أو ندعم قائمات ديمقراطية أخرى. و وضحنا موقفنا في " صوت الشعب ". و في الأثناء خرج حمة الهمامي إلى فرنسا و واصلنا عملنا بصورة عادية. و عند عودته قبل فترة قصيرة من الانتخابات، أجرى حوارا مع جريدة "الإعلان "، فعبر عن مقاطعة حزبنا للانتخابات السابقة لأوانها. و أخرجته الجريدة في عنوان كبير في الصفحة الأولى " حزب العمال الشيوعييقاطع الانتخابات".

و لم يكن ذلك الموقف موقفنا في الحزب. و قد أحدث ذلك الحوار رجة في الحزب و خاصة داخل القيادة، حيث هناك جهات دخلت عمليا في الاستعداد للإنتخابات مثل جهة قفصةو غيرها و واقعيا كان ذلك موقفنا. و حتى عندما قرأت حوار حمة، كان كله يؤكد على فكرة المقاطعة لعدم توفر الظروف الديمقراطية، وهو ما أدخلنا في أزمة حادة.

و إنطلقت تلك الأزمة بنقاشات في الحزب و خارجه و داخل اللجنة التنفيذية و اللجنة المركزية. و أنا شخصياً لم أقبلإطلاقا به (موقف حمة) ليس إعتبارا لتراجع الموقف و لكن حول المضمون، كيف تقاطع و كيف أن حزبا سياسيا أمام توجه للشعب مباشرة يفضّل الانسحاب من تلك المهمة مهما كانت صعوباتها و مهما كانت القيود".

سياسة تونس الخارجية 1955-2010

الثوابت والمتغيرات

محاضرة السفير محمد جنيفان*

الثوابت والمتغيرات موضوع،للبحث في السياسات الخارجية للدول، واستقصاء مدلولاتها الظاهرة والمتسترة، أو استشراف مدى جريانها في سياق الثبات المعهود،أوفي خروجها عن ذلك السياق، بتأثير عوامل جديدة تنسب إلى المتغيرات في المفاهيم والجدلية

الثوابت

فالثوابت هي مالا يتغير، عادة، من منطلقات السياسة الخارجية لبلد ما، ولذلك يطلق عليها، أيضا، القواعد والركائز والمبادئ، وعادة،ما تكون مرتبطة،شديد الارتباط، بكل ما يحققالمصالح الأساسية لأي بلد، كما يتصورها أهله،في مختلف المجالات الإستراتيجية، بأبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية وغيرها، مما يعتبر حيويا،وهي تشكل منظومة تبنى، بتأني وعن دراسة عميقة، من خلال ما يتوارثه أهل البلد ،من تجارب وجودية في علاقاتهم بالآخرين، في المجالات المباشرة والإقليمية والدولية، وبما يعتنقون من قيم، وبما يتوفر عليه بلدهم من مصادرقوة، أو مكامن ضعف، ليوظف كل ذلك في الخطط التي ينبغي إتباعها للحفاظ على سيادة الدولة، وعلى مصادر قوتها، ولتعزيز مكانتها في العالم.

والثوابت معلنة أو مضمرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالدور الذي تعطيه الدولة لنفسها،في الداخل، وفي المحيط المباشر والدولي.فليست ثوابت الدولة التي تعتبر نفسها مدعوة لرسالة إيديولوجية، أو عرقية، أو عقدية، أو ثقافية، مستمدة من هويتها، كثوابت التي تكتفي بالعيش في ما توارثته ، من حيز مادي ومعنوي، لا تسعى لتجاوزه، ولا تسمح بمنازعتها فيه.

وعند الساسة والقادة الحكماء فإن الثوابت ترسم ،بأناة ورصانة وبعد نظر، وتستند إلى عوامل موضوعية، يكون فيها التناسب موزونا بكل دقة، بين ما يستطاع وبين وما يراد، وبين ما هو ظرفي عابر، وما هو على حد أدنى من الرسوخ ،كما تستند إلى عوامل خارجية تعتمد ، في قراءاتها وفي استشراف ما وراءها، ثاقب البصيرة وسديد الرأي.

وعندما نستعرض تاريخ العلاقات القديمة والحديثة، بين دول العالم،تبرز، أمامنا ، أوجه ،من الصراع أو التعاون ، نشأت عنها ثوابت ،من الريبة أو الوثوق، ومن التربص أو الاطمئنان، ومنالعداء أو الصداقة، حتى نصل الى ما انتهى إليه المجتمع الدولي، بعد تجارب الحروب، وخاصة الحرب العالمية الثانية ،من مواثيق وقوانين لتنظيم

العلاقات بين الدول، و لتفادي ما من شأنه أن يكون سببا للصراع المفضي إلى الحروب.

وقد أصبحت هذه المواثيق والقوانين ملزمة لكل عضو في الأمم المتحدة ، وأصبحت الدول، عندما تتحدث عن الثوابتفي سياساتها الخارجية ، تقول إنها « تأخذ نفسها بميثاق الأمم المتحدة الصادر في 26 جوان سنة1945 الذي وقعته وصادقت عليه ».
وبعضها يعدد محتوى مواد هذا الميثاق،علىكونها من ثوابته، في سياسته الخارجية، فيذكر: الحفاظ على السلم والأمنالدوليين، وفضالمنازعات الدولية بالوسائل السلمية،والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وعدمالتدخل في الشؤون الداخلية للغير، ونصرة القضايا العادلة، والسعي إلى التعاون بين الشعوب الـآخر ما هناك من التزامات تفرضهاالعضوية في هذه المنظمة،بما يتم فيها من تبني مواثيق كثيرةكالتي أملتها العولمة منذسنواتغير بعيدة .
وفي تونس مثلا ذكرخميس الجهيناوي وزير الشؤون الخارجية في محاضرة ألقاهايوم 18أكتوبر
2015 « أن القواعد الثابتة التي تأسست عليها السياسة الخارجية منذ الاستقلال في مقدمتها الالتزام بعدم التفريط في السيادة الوطنية وبقواعد الاحترام المتبادل وبعدم التدخل في الشؤونالداخلية للدول والتمسك بالشرعية الدولية واحترام مقرّراتها ومقتضياتها »، مشيرا إلى أنّ تلك السياسة الخارجية التونسية المتوازنة التي أعطت لتونس شخصية دولية متميزة على المسرح الدولي وأكسبتها مكانة مرموقة واحتراما كبيرا، كانت دوما حريصة على النأي بتونس من مخاطر الاستقطاب الثنائي والأحلاف والصراعات الإيديولوجية
وإذا كان من المسلم به أن هذه المنظومة، من الثوابت هيمشتركة بين دول العالم اليوم، فإن بعض الدول تضيف إليها ثوابت خاصة بها، تريد التركيز عليها، دون أن تكون، على الأقل في ظاهرها، متعارضة مع المواثيق الدولية، وتعلنها في أدبياتها الدبلوماسية، فبعضها يزيد استكمال تحرير بعض ما يعتبره جزءا من ترابه الوطني، وبعضها يبرز

الدفاع عن الوطن ، وبعضها يبرزقضية يعتبرها عادلة ليلتزم بالدفاع عنها،والبعض يؤكد الحرص على محورية دولته وموقعها المتقدم ضمن معادلة إدارة العلاقات الدولية، وبعضها يختار أن تكون إرادة بلاده وقدراتها أقوى من أية إرادات لدول أخرى.

ولكن، زيادة على ما هو دولي وما هو خاص معلن، فلابد من الملاحظة أن أغلب الدول،ال كبيرةوالصغيرة،لها ثوابت خاصة، كثيرا ما لا تعلنها ولكنها تحتكم

إليها في كثير منالمواقف في تصريف علاقاتها، المرتبطة، خاصة

ببلدان أو مواضيع أو ظروف معينة،ناشئة عن عهود قديمةمبرمة، أو أحداث تاريخية لها رواسب في الوجدان،أو نوايا مخفية تبعث على حذر أو تربص.

وهذه الثوابت قد تكون ظرفية وأقل رسوخا من تلك التي اتفق المجتمع الدولي على تبنيها وليس بالضرورة أن تكون متناقضة والثوابت الدولية المشتركة .

فبلادنا، مثلا، تزيد على الثوابت التي تحتويها المواثيق الدولية التي ألمحنا إليها آنفا، بناء اتحاد المغرب العربي، والعمل على نصرة القضية الفلسطينية، ولكن عند

استعراضنا لمواقفها الدبلوماسية، طيلة ما يزيد عن الخمسين سنة، بعد الاستقلال، نستطيع أن نستخرج ثوابت من النوع الثالث الذي ليس دوليا، ولا خاصا معلنا،وإنما هو أقرب إلى الإطار العام الذي تتنزل فيه علاقات ومواقف معينة.

فلو حاولنا استقراء بعض من هذا النوع من الثوابت في مسيرة سياسة تونس الخارجية لوجدنا مثلا: أنه تبعا لما ميز شعبنا، عبر تاريخ دولته المستقلة قبل الاحتلال الفرنسي وبعده، من وضع جيواستراتيجي وديموغرافي، وملمح ثقافي وفكري وحضاري، وتجارب من علاقات بالمحيط وبالعالم، نشأت فيه ما يمكن أن نطلق عليها عبقرية المكان التي تولدت منها ثوابت لعل أبرزها:

(1)تجنب الاندفاع في تبني الدعوات الوحدوية في الجوار المباشر وفي الإقليمين العربي والإفريقي، والاقتصار على التعاون الذي ربما يحقق الهدف من الوحدة المتسرعة دون

أن يوقع في اشكالياتها، وذلك خلافا لما كانت تدعو إليه حركات سياسية وزعامات عربية وإفريقية

(2)السعي للملاءمة بين مقتضيات الاشتراك في مقومات الهوية الدينية والقومية وبين التميز الوطني في طبيعة التعامل مع هذه المقومات

(3)الحرص على سلامة المعادلة، خاصة في الجوار، بين الخصامات العابرة بما تتطلبه من مواقف ، وبين تجنب الإيغال في القطيعة التي تتحول إلى بؤرة للاضطراب والعداء.

(4)الفصل بين رواسب المؤثرات الناشئة عن فترات الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي وبين الحرص على الاستفادة من التعاون الثقافي والفكري والحضاري المتاح في الفضاء الفرنكوفوني و الأورومتوسطي والغربي عموما.

(5)التوازن الحكيم بين اتخاذ ما يمليه التوقي ضد مهددات الأمن الوطني، خارجيا، وبين ما يقتضيه الحرص على مقومات السيادة، من جهة، وسلامة المحيط المباشر والإقليمي من مضاعفات المطامع الخارجية في التموقع ،من جهة أخرى.

(6) التوفيق بين الانتماء الفكري والثقافي والسياسي لما كان يسمى العالم الحر وبين النأي عن التحول إلى شريك في الصراع المحتدم بينه وبين الكتلة الدولية المضادة بل والعمل على فسح المجال للتعاون مع أي منهما في تحقيق أسباب التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعب التونسي.

(7) الثبات على تحقيق الأهداف ولو بالمرونة في الوسائل وبسياسة المراحل .

المتغيرات

هذا عن الثوابت، وأما المتغيرات فهي، في هذا السياق، كل ما يستجد من أوضاع ناشئة، تتطلب الاستحضار الجدلي للثوابت المرتبطة بها، فتؤكدها وتعزز ثباتها، أو تملي التوقف وإعادةالنظر، لاتخاذ الموقف المناسب، ولو فرض سياسات، جديدة ،تنال من بعض الثوابت ، جزئيا أو كليا، تبعا لتقدير المعنيين باتخاذ القرار فيها.

والمتغيرات تحدث في داخل البلد، في أوضاعه الخاصة بنظام الحكم ، أو في ترتيب سلم القيم، أوفي علاقات القوى الحية والمؤثرة فيه بعضها ببعض، كما تحدث في الخارج، في مستوى الجوار، أوفي الإقليم، أوفي العالم، بما في ذلك التي تمليها الاكتشافات العلمية وتفرضها ثورات المواصلاتوالتقنيات.

صحيح أن ثوابت المواثيق الدولية ملزمة لأعضاء الأمم المتحدة بصفة شبه دائمة ، ولكن للدول، كما أسلفنا، ثوابت خاصة ترتبط بأوضاعها، وهي التي،رغم رسوخها،قد تتغير، بل إن الثوابت الدولية قد تتغير، ولكن بطرق ملتوية، كتغليب ثابتة على أخرى، مثلما يحدث بين ثابتتي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وبين نصرة القضايا العادلة أو بحقوق الإنسان أو بطرق لا تسلكها إلا الدول القوية لتطوع بها أحيانا، قضايا تستعصي دون ذلك التغيير، على رغباتها فيها.

وعن التغيير الذي ينال من الثوابت، بقطع النظر عن أسبابه ، قد تمدنا أحداث جارية الآن في بعض بلدان بعيدة وغير بعيدة عنا ،بما يؤشر لاحتمالات، أو ربما لبداياته في ثوابت كانت ، قبل عشرات السنين، من الراسخات .
وكذلك فإن بلدا كبير ذا وزن إقليمي في المشرق، حدثت داخله، في أواخر سبعينيات القرن الماضي، أحداث كانت لها أصداء بعيدة، وتأثيرات عميقة، غيرت طبيعة النظام، ونقضت فلسفة الحكم فيه، وتغيرت، تبعا لذلك، ثوابت، في سياسته الخارجية لتحل مكانها ثوابت جديدة، تكاد تصل ،أحيانا، بعض أبعادها إلينا .
وتخوض كثير من مؤسسات الفكر السياسي والدبلوماسي،منذ بعض السنوات وإلى اليوم، وخاصة بعد نتيجة الانتخابات الرئاسية الأخيرة في الولايات المتحدة الأميركية في قراءات استشرافية للعالم، في مرحلته الحالية، وما توحي به من متغيرات عميقة وكثيرة، متوقعة ، فيها ما يتناول مناطق لنا بها علاقات راسخة و وثيقة، وما يتناول منطقتنا العربية، وحتى مغربنا العربي.

نسبية الالتزام بالثوابت الدولية

ربما يسمح هذا السياق بإثارة وجه مازال سلبيا، في طبيعة الالتزام بالثوابت الدولية ، متمثلا في وسائل التخلص من بعض القيود عند الحاجة، أو ممارسة ما لا يكون مطابقا لظاهر ما تعلنه هذه الدولة أو تلك، من حرص على الشرعية الدولية، وتمسك بمختلف واجباتها، إذ نراها، اعتمادا على ما تتيحه لها مكانتها الدولية، أو ما تسمح لها به بنود معينة في الميثاق الذي وضعه الأقوياء، تؤسس للمفاهيم الفقهية الملتوية في القانون، وتتلمس التعلات الواهية لتجعلها أسبابا لموقفها، وتلوي رقاب المسائل بما يتناسب وأهدافها، ونراها تعمل، في السر، ما لا يجوز إعلانه، فتمارس، بأوجه كثيرة، ما يعتبر، لو أعلن، انتهاكا لهذا البند أو ذاك، مما تم اعتماده لتنظيم العلاقات بين الدول.

وما علينا، لنتذكر الكثير، من هذا إلا أن نستعرض، منذ نشأة الأمم المتحدة، عددا من القضايا الدولية، ومن الأزمات الكبرى التي شهدناها وما زلنا نشهد بعضها. أفلا نتذكر الجيوش التي غزت بلدانا معروفة، أحدها بتعلة أنه صنع، أو يوشك أن يصنع سلاحا محظورا عليه صنعه، والآخر وصف بعض مسيريه بانتهاك مواثيق لأحلاف هو عضو فيها و الثالث حكم عليه بالمروق الدولي عن شرعة العدل والسلم وحقوق الإنسان، فتمت إزاحتهم عن الحكم بالقوة، ونصب خلفاء لهم مختلفون عنهم؟
وألسنا نتألم، في عجز، لما نراه من دلال يتمتع به مغتصبون لأرض محتلة، يسيطرون بالقوة على شعب منتهكة حقوقه، وهم في ظلمهم هذا،
يتمتعون بالتأييد والحماية، من دول تعتبر ذلك من ثوابت سياستها الخارجية، رغم قولها إنها قائمة ،وقيمة، على حراسة ثوابت السلم والحق والعدل في النظام الدولي.

وقد ترون رأيي، في اعتبار بند آخر من بنود الشرعية الدولية، ومن ثوابت السياسة الخارجية لكل الدول، على أنه أكبر ضحية للانتهاك، من الدول كبيرها وحتى الصغير،

ألا وهو ذاك الذي مفادها الالتزام بعد م التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فما أكثر ما تشتكي دول من تدخل دول أقوى في توجيه مواقفها في المحافل الدولية وفي التعامل الثنائي، بل وحتى في تبني اختيارات معينة في الداخل، وتجنب خيارات تراها لها أنسب، و وسائل هذا التدخل وطرقه، متعددة يزخر به رصيد القوة الناعمة، و ربما حتى التي تنقصها النعومة .

بلادنا بين الثوابت والمتغيرات

وبما أننا نلتقي في أجواء الذكرى فاسمحوا لي أن أذكر بمدى المصداقية التي كانت لبلادنا فيالالتزام بمقتضى تلك الثوابت في سياستها الخارجية .

وأول ما تجدر ملاحظته أن أهم هذه الثوابت هو بالطبع هدفها المتمثل في الحرص على مصالح تونس الأساسية ، وخاصة حرية قرارها وضمان سيادتها وأمنها وازدهارها، لأن بقية الثوابت ،دولية كانت أو وطنية خاصة بنا، إنما هي وسائل لخدمة ذلك الهدف الثابت والذي يجب إلا يتغير.

وفي هذا المجال فلا بد من الملاحظة أن حرية القرار مسألة نسبية، وعلى غاية من الدقة، ولكن الذي يعنينا اليوم، هو التوقف عند المدى الذي التزمت به بلادنا، داخل هذه القيود الضرورية للحياة الدولية، في نصيبها من الحرية والسيادة .

و أول ما نسارع لتسجيله أن تونس،رغم ما مرت بهمن مصاعب تخص الحفاظ على أمنهاالقومي،في بعض

سنوات التوتر الإقليمي والدولي،حرصت،صونا لسيادتهاعلى ألا تسمح بوجودقواعد عس كريةلدول أجنبيةداخل حدودها البرية والبحرية .

وقد توقفت مليا عندما قد يكون أفضى به الرئيس الحبيب بورقيبة لوزير خارجيته في السبعينيات القرن الماضي محمد المصمودي رحمه الله من شعور بالضيق تجاه جوار بدا له متنمرا لا يبعث على الطمأنينة ، ومن تفكيره في خطة وقائية حسب شهادة أدلى بها للصافي سعيد أوردها في كتاب عن بورقيبة، صادر في شهر نوفمبر سنة

2000 *بورقيبة: سيرة شبه محرمة *

ص335/334 ينقل الوزير عن بورقيبة قوله»إنني أنظر بعيدا جدا إن تونس المحاصرة ب ين هذينالثورتين يمكن أن تختفي ذات يوميلزمنا الدخول

في كادر الدفاع والالتزامات المحددة ،فالحلفالأطلسي هو وحده الذي يمكن أن يعطينا تلك الضمانات »

إن هذا الكلام(في صورة التأكد من صدوره عمن نسب إليه) هو دليل على مدى تأثير المتغيرات فيالثوابت، ولو أن المسألة لم تتجاوز التفكير إلى مرحلة الطلب الذي يقول الوزير إنه صرف نيةالرئيس عنه.

كما إن تونس، رغم صعوبات التفاوض بسبب ضعف ما لديها من مؤثرات في قضايا كثيرة ثنائيةأو أوسع من ثنائية،كانتدائما شديدة الحرص على حرية القرار و صون السيادة . ويعرف أكثركم تلك المعاناة الشاقة التي كان زملاؤنا المباشرون لهذه الملفات يواجهونها للخروج من المعضلات التفاوضية أو التدخلات التي تكتسي جلابيب النصح البريء من الأشقاء والأصدقاء بما يحقق التوصل إلى تنازلات تحفظ توازن المصالح .

وربما يكون المدلول الأنموذج لمدى إصرار بلادنا على صون سيادتها وحرية قرارها جليا في الحادثة المعروفة عند عدوان الطيران الحربي الصهيوني على حمام الشط.

ونقلا من كتاب (الحبيب بورقيبة الأهم والمهم ص 249) يقول مؤلفه السيد الباجي قايد السبسي « إن الرئيس بورقيبة رد على موقف الرئيس الأميركي ريغن الذي قال « إن الغارة كانت دفاعا مشروعا عن النفس » حيث دعا السفير الأميركي في الحال للاحتجاج على البيان ملحا على وجوب إعادة الولايات المتحدة النظر في موقفها ما جعل موقف الدولة العظمى يتغير حتى كاد يكون نيلا من ثوابتها، في سياستها الخارجية تجاه إسرائيل.

وأما بخصوص الالتزام بتجنب كل ما من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين، والحرص على فض النزاعات مع الغير بالطرق السلمية فنجد أن بلادنا منذ استقلالها، هي الوحيدة في منطقتها المغاربية، أو حتى الشمال افريقية التي لم تخض حربا ولا حتى نزاعا مسلحا مع أي دولة من دولا لمنطقة، رغم حدوث أحوال كانت، لولا الحكمة واختيار سبل السلام، تفضي إلى استعمال القوة التي يصعب التنبؤ بمداها زمنا وكيفا .

وهي قد أفلحت، خلافا لدول أخرى في المنطقة، في فض خلافات حدودية بالطرق السلمية سواء تلك التي رفع الأمر فيها إلى محكمة العدل الدولية أو التي تغلبت فيها الحكمة وبعد النظر، فسلمت علاقات الجوار الأخوي من نزاعات الأخوة على الإرث، وأثبتت الأيام صواب الحلول السلمية والقيمة الكبرى لتأثيرها الإيجابي على العلاقات التي تسود جوارنا مع الأشقاء.

وربما يناسب أن نذكر،هنا بأن بلادنا شهدت، في المراحل المبكرة لبناء الدولة التونسية، بعد الاستقلال، الكثير من الاختلافات مع أشقاء مجاورين وغير مجاورين لأسباب عديدة، منها ما يتصل بالاختيارات المجتمعية أو بالتموقع في الركح الإقليمي والدولي، أو بقضايا ترتبط بجوانب من عناصر الهوية المشتركة، وخاصة في تصور أقوم المسالك لتوظيفها في تقوية الكيانات الوطنية وبناء الوحدات الإقليمية و الجهوية .

وقد بلغت هذه الاختلافات أحيانا حدا تحولت عنده إلى خصام وقطيعة، فتعرضت تونس لمؤامرات سياسية وعسكرية وإرهابية واجتماعية لزعزعة النظام فيها، ولكنها كلها فشلت أمام مناعة الوحدة الوطنية وسلامة البنية السياسية الداخلية، وما كانت تتمتع به البلاد من علاقات وثيقة مع دول يقرأ لها حساب في مثل هذه الأوضاع . .

ولكن لابد من التأكيد بأن تونس، رغم عملها أثناء التنازع والصراع بما كان متاحا لديها من وسائل الرد، لم تحاول التآمر على أحد، ولم تفتح مجالها لأية حركة مناوئة لأي بلد،حتى ممن بلغوا مدى بعيدا في السعي لزعزعة نظام الحكم فيها، لأنه كان من ثوابتها ألا تكون أرضها ميدانا لمن يعمل ضد سلطة الدولة في بلاده، وأثبتت ذلك

بالبرهان، عندما لجأ إليها عسكريون ومدنيون سياسيون، هاربين من زملائهم في السلطة، فاستقبلتهم و رفضت طلبات ملحة ومغرية أحيانا، لتسليمهم فحمتهم و ضمنت لهم الخروج الآمن من تونس الى الوجهة التي اختاروها.

ولعل ثالث هذه الثوابت في الأهمية، هو المتعلق بنصرة القضايا العادلة، وفي هذا المجال فإن بلادنا كانت رائدة في ثبات مصداقيتها بدون منازع ، وخاصة في ثلاث قضايا كبرى :

كانت أولاها قد انطلقت في ظرف حساس ودقيق، لم تستكمل فيه الدولة سيادتها على أرضها، ولم تكن لها القوة المناسبة لتحمل أعباء الموقف

وكانت وحدتها مهتزة الأركان بسبب داخلي معروف، وبلغت دقة المسألة نشوء وضع هدد الاستقلال الوطني الذي كان حبر توقيعه لما يجف، ولكنها، رغم كل هذه الأخطار، فتحت قلبها وذراعيها وأرضها ،حكومة وشعبا، لإخوتها من شعب الجزائر الشقيق، في معركتهم العادلة للتحرير، و آوت قياداتهم السياسية، واحتضنت تشكيلاتهم وقياداتهم العسكرية، وناضلت إلى جانبهم بكل ما لديها، واعتبرت أن أعز وسام لها، في تاريخ العلاقات مع الجزائر، وفي مصداقية الثبات على ما

التزمت به من نصرة القضايا العادلة، ذلك الدم التونسي/الجزائري الذي اختلط في مناسبات عديدة أثناء تلك المرحلة المجيدةمن الكفاح في إطار قضية عادلة يخوضها شعب شقيق.

وكانت ثانية القضايا تلك التي نطلق عليها مظلمة القرن العشرين، القضية الفلسطينية، التي سبق الانخراط من قبل الشعب التونسي ونخبه وحركته الوطنية في نصرتها، قبل حصول بلادنا على الاستقلال، عندما تسابقت سنتي 1947و 1948 أفواج الشباب التونسي، مؤطرة بقيادات الحركة الوطنية في البلاد، إلى التسلل أفواجا عبر حدودنا مع ليبيا، متطوعة للانخراط في مختلف الجيوش والكتائب التي كانت تعد لنصرة الشعب الفلسطيني ،في أولى معاركه ضد العدوان الصهيوني على أرضه. وبعد استقلال بلادنا

كانت تلك النصرة بالدعم متعدد الأوجه ، وبالتأييد الدبلوماسي وبالرأي السياسي الذي كانت قمته النصوح خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة، سنة 1965 في أريحا.
ومثلما كان الأمر مع قضية الشعب الجزائري الشقيق، فقد آوت تونس في مرحلة عسيرة على الفلسطينيين وعلى العرب، قيادتهم التي ضاقت عليها الأرض بما رحبت، واتسعت لها صدور التونسيين وأحضانهم وأرضهم لعشر سنوات، كانت ثرية بالنضال متعدد الأوجه واختلطت في مراحل منها على أرض تونس دماء الشهداء من التونسيين والفلسطينيين جراء الغدر الصهيوني، وكانت خاتمتها عودة القيادة الفلسطينية، ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، من أرض تونس مباشرة إلى الأرض الفلسطينية، وعلى رأسها قائدها الرمز الرئيس ياسر عرفات، برد الله ثراه، ليسجل التاريخ للشعب التونسي مواقف من الشهامة والنبل والصدق لا تنسى في شد أزر الشقيق ، وفي نصرة القضايا العادلة.

أما ثالثة القضايا التي اخترتها ،كنماذج لمصداقية تونس في نصرة قضايا الحق والعدل، فتتمثل في دعمها الرائد لحركات التحرير في مختلف أصقاع القارة الأفريقية، بشد أزرها،في المحافل الدوليةبالدبلوماسية الرصينة والفعالة التي جعلت أحد أبرز قادة ال حركة الوطنية ،في تونس المرحومالمنجي سليم ، يتمتع بالذكر الطيب لدى الجيل الأول من قادة النضال الإفريقي، بما نهض به،فيهذا المجال ،كرئيس لبعثة تونس في هيئة الأمم المتحدة،وكمناضل صلب وسياسي حكيم،من توجيهمخلص ، ودعم رشيد.
ومن ينسى، تلك الزيارة التاريخية التي أداها خالد الذكر الزعيم الرئيس (نلسن منديلا) إلى بلادنا سنة 1962 في مرحلة الإعداد للكفاح المسلح ضد التمييز العنصري الذي كان شعبه يتجرع مرارته، وقد استقبل خلالها كمناضل من قبل الرئيس بورقيبة شخصيا الذي شد أزره و وعده بالدعم بعد أن تأكد من قوة جأشه وشديد عزمه على مواجهة دولة الأبارتايد، وقبل أن تلقي به حكومة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، في أتون ملحمته النضالية الكبرى التي تحول بها مثلا فريدا في البطولة و الحكمة، حرك العالم وظفر بالنصر المؤزر.

وإضافة لما عبر عنه (مانديلا)من ثناء على تونس في كتابه (في طريق الحرية) يذكر أحد الزملاء الذي هيأت له مهامه الدبلوماسية فرصة اللقاء بمانديلا، بعد النصر، أن ذلك البطل الإفريقي الأسطورة يحتفظ بذكرى طيبة جدا عن تونس ورجالها وموقفها منه في تلك الأيام. ومما أكده لزميلنا الكريم (أبوكريم) أنه استفاد في نضاله ضد الميز العنصري من سياسة المراحل التي استلهمها من التجربة النضالية التونسية.

بين النخوة والعبرة

أردت أن أكتفي بما قدمت من شواهد ،على مصداقية بلادنا ، في التزامها بالثوابت التي اتخذتها قواعد لسياستها الخارجية ، واعتقادي أن تلك المصداقية حرية بأن تثير النخوة في الأحياء ممن شاركوا ،في المستوى السياسي أو الدبلوماسي، فيها كما قد تثيرها في الأجيال التي أخذت وتأخذ عنهم مشعل الدبلوماسية التونسية، إلى اليوم وفي قادم الأيام.

ورغبة في توخي الموضوعية ، في طرح جدلية النخوة والعبرة ،من خلال احتفالنا بالستينية، رأيت التوقف عند ما بدا جنوحا ،عن هذه المصداقية ، في مدى الالتزام ببعض تلك الثوابت، وربما يكون استجابة لمتغيرات، نذكر بعضه للتاريخ والاعتبار .

فنبدأ بما وقع طرحه في هذا المجال ،سياسيا وإعلاميا ، معركة (بنزرت) التي نفخر بها، ونعتز بنتائجها ، والتي اتخذنا خاتمتها عيدا وطنيا مجيدا لجلاء آخر القوات العسكرية المحتلة ،عن أرضنا.

فقد رأى فيها بعض الباحثين والمحللين من السياسيين والعسكريين في الخارج وفي بعض الأوساط التونسية جنوحا غير مبرر عن ثابتة مركزية، في سياسة بلادنا الخارجية ، وهي الالتزام بتغليب منطق الحوار والتفاوض والوسائل السلمية لحل الخلافات والمنازعات...وذهب البعض منهم في قراءات لموقف الرئيس بورقيبة

جوهرها يتمثل في اعتبار الرئيس بورقيبة قد لجأ الى استعمال القوة ، بينما كان في الامكان تجنبها ، ويذهب أصحابها في تعليلهم للموقف التونسي ، مذاهب افتراضية خلاصتها:

ان الرئيس الحبيب بورقيبة كان في تلك المرحلة من بناء الدولة في حاجة لمعركة يتجاوز بها ما يدعون من ضيق الرأي العام التونسي بقيادته والرأي العام العربي الذي كان أغلبه معبأ ضده بسبب الدعاية اليوسفية، وبسبب المد القومي العربي الذي كانت تشحنه ضده الدعاية المصرية القوية بدفع من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في أيام أوج مجده ، ويضاف إلى ذلك ما كانت عليه علاقات تونس البورقيبية ببعض تيارات مدنية وعسكرية في جبهة التحرير الجزائري وفي جيشها، لا تخفي عدم ارتياحها لمواقف الرئيس بورقيبة السياسية ،خاصة في بعض جوانب من تصورات الحلول للحرب الفرنسية الجزائرية التي كانت تمر بأدق مراحلها.

ودون التوسع في عرض الجوانب التاريخية لهذه المعركة، وخاصة لما صدر في تونس، منذ بضع سنوات ومازال يصدر، دعونا نتذكر ما عشناه أيام تلك المعركة لنحتكم إليه في تقدير الموقف.

فبورقيبة كان قد طرح ،غداة نيل الاستقلال التام في20مارس1956، مسألة جلاء القوات الفرنسية عن تونس ، وهو ما تم فعلا على مراحل معروفة ، باستثناء بنزرت وخاصة قاعدتها المهمة ، وعن هذه الأخيرة كانت مواقف بورقيبة جلية في مطالبته بالجلاء التام عنها ،خصوصا في اللقاء المشهور بينه وبين الرئيس ديقول في 27 فيفري 1961، وقطعت، قبل ذلك اللقاء ، خطوات في انجاز الجلاء بانحسار المساحة التي كانت القوات الفرنسية تتحرك فيها ، ولكن المناخ الذي كان سائدا بين البلدين لم يكن مناخ الثقة المتبادلة بسبب الموقف التونسي في احتضان الثورة الجزائرية ،

كما قد لايكون بعيدا عن الحقيقة أن الرئيسين كان كل منهما يواجه صعوبات داخلية أثرت في الكيفية التي تمبها اتخاذ قراره في المسألة، أخذا في الاعتبار ما هو معروف عنهما، من عناد وأنفة وقوة شخصية. قد تطغى، مجتمعة، على رجاحة عقل واتساع تجربة لا ينكرها لديهما أحد.

فبينما كانت تونس تنتظر خطوات جديدة من الجانب الفرنسي تؤشر لما تم عليه الاتفاق، من حيث المبدأ، أي الجلاء الكامل عن بنزرت، أعطى الفرنسيون إشارة معاكسة لذلك عن طريق قرارتوسيع ممر هبوط الطائرات بقاعدة سيدي أحمد الذي أعلنه الأميرال(أمان) في 4 ماي 1961، وربما كان رد فعل تونس على ذلك، بإعلان النفير العسكري والتعبئة الشعبية غير مناسب، من وجهة النظر الفرنسية، ولكن رد الفعل الفرنسي عليه كان هو أيضا أعنف ، ولا يخلو موقف الجنرال ديغول، في أمره بمستوى الرد، من شبهة اغتنام الفرصة لاحتواء ما كان يواجهه من تحد قوي يهدد بالعصيان صادر عن عدد من كبار ضباط جيشه في حرب الجزائر. ولذلك فلا يمكن الجزم بأن الرئيس بورقيبة قد اختار اللجوء إلى القوة، ولكنه ربما يكون أساء تقدير رد فعل الجنرال ديغول الذي ربما يدعي أنه إنما رد على تحد، ولكنه أفرط في استعمال القوة، فحول ما كان معركة إلى ما هو أقرب إلى الحرب.

ولما حانت مرحلة توظيف ما وقع بين البلدين، تجلت عبقرية بورقيبة و مهارة الدبلوماسية التونسية التي نحتفل بذكراها الستين، وذلك من خلال القدرة على حشد التأييد الدولي الذي أجبرفرنسا على التفاوض، لتحقيق الجلاء عن بنزرت، فكانت الخاتمة أن بورقيبة الذي قال الجنرال إنه حرمه من الظهور بمظهر الذي يريدافتكاك الجلاء بالقوة، يظهر فعلا أنه افتك الجلاء بالقوة، ولكن القوة الناعمة التي استغلت غطرسة القوة الخشنة، وهزمتها في حلبة الدبلوماسية والسياسة.

وهناك موضوع ثان في رئاسة المؤسس الكبير كان خاطفا وخطيرا ولا يمكن أن نتفادى الوقوف عنه بما أنه من أثبت الثوابت في السياسة الخارجية الحرص على سيادة البلد وسلامة كيانه الوطني، وبالتالي عدم المغامرة بها بالسير في سبيل غير آمنة، وكذلك معروف أن من الثوابت الخاصة لبلادنا في ظل قيادة بورقيبة الإمساك عن الاستجابة المتسرعة لدعوات لوحدة العربية، فإني قد حرت في وصف إمضاء الرئيس الحبيب بورقيبة يوم 12جانفي1974 وثيقة جربةالوحدوية مع العقيد معمر القذافي.

هل تخلى رئيسنا العظيم عن هذه الثابتة الكبرى ؟ أم إنه تخلت عنه تلك البصيرة الملهمة التي شهد له بها الصديق والعدو، فظن أن رئاسة البلدين قد جاءته تسعى ، وان ذلك الشاب الذي اتهمه ، قبل عامين في خطاب البلماريوم، بالطيش وعدم التجربة ، قد نضج واستسلم له؟ هل كان ما كان تحت متغير من المتغيرات التي قلنا إنها قد تنال من الثوابت؟ فقد يكون ارتفاع أسعار النفط الذي انطلق سنة 1973هو الذي جعل بورقيبة يستشعر الخطر القادم على بلده من وجوده بين عملاقين نفطيين، فاستجاب لمن أغراه بالثروة النفطية التي بها ستنتهي معاناة تونس الاقتصادية وتبلغ الصورة المثالية التي عاش بورقيبة يطمح أن تكون عليها ؟ أم كان استباق التصور بني على انبهار بما جرى في عيد الفاتح من سبتمبر الذي حضره الرئيس بورقيبة،في طرابلس قبل ثلاثة أشهر من لقاء جربة؟ أم كان ذلك صدى لعرض وحدة أخرى أكبر جرى في مدينة الكاف في ماي 1973، و كأختامه أن سمع بورقيبة من ضيفه الرئيس صاحب العرض قوله « إن تونس لا تزال غير ناضجة للوحدة » يراجع كتاب الصافي سعيد (الحبيب بورقيبة سيرة شبه محرمة ص 331) الكثير منا كان يراوده حلم الوحدة ، كمصدر قوة لاشك فيه ،ولكن كانت مدرسة بورقيبة هي التي أيقظت فينا الحذر الموضوعي، ودعتنا لتغليب العقل على العاطفة، وتأجيل حلم الوحدة إلى ما بعد انجاز البناء الراسخ للبلدان التي يمكن أن تصبح وحدتها قوة، ماذا أقول في هذه العملية التي ، لو بلغت أوجها ، لتغير وجه التاريخ في وطننا ،إما إلى بلد ذي قوة متعددة الأبعاد تصبح بها الدولة الجديدة ذات وزن لم تحلم به ، منذ سقطت دولة الموحدين ، وإما إلى دخول نفق ، يصعب التكهن بمدى ما فيه من مخاطر ، تنذر بمرحلة عواصف عنيفة ،مليئة بالفتن و التآمر والانقلابات ، وتكون خاتمتها ضياع ما بنته ، طيلة قرون، أجيال تونسية متنورة أدخلتنا بحكمة وصبر وحسن استشراف ، في سياق النهوض والتقدم والرقي المستمر.

واترك لكل واحد منكم ان يتخيل أي المصيرين كان أقرب للاحتمال ، ولكني ،وكثيرين مثل ي،على إيماننا بصواب الوحدة المضمونة النتائج ، كنا أشد خشية ، وأكثر ميلا إلى

توقع المصير الثاني، الذي لخصه البعض، في تلك الفترة ، بأنه ليس وحدة ولكنه وحلة والذي وقانا الله منه .

وأتساءل دون قدرة على الجواب عن هذه العملية: أهي جنوح أم شبه جنوح ؟ أم هي حاد ثة تستعصي عن التوصيف والتصنيف؟ أم هي قراءة بنيت على تقدير لمتغير أثر في إحدى الثوابت التي قلنا إنها قابلة للتغيير؟

ومهما كان الأمر فإنها ينبغي ان تظل مصدر عبرة.

ومن أبرز حوادث الجنوح عن الثوابت المعلنة في سياسة بلادنا الخارجية تلك التي حاد ف يها الموقف التونسي عن نصرة قضايا الحق والعدل في عهد الرئيس الثاني للجمهورية .

ففي 02 أوت 1990غزت قوات العراق ،بأمر من الرئيس صدام حسين، دولة الكويت الشقيقة العربية الجارة، وأنهى من جانبه وجودها الدولي وألحقها بالعراق ولاية من ولاياته، فكان رد أغلب دول العالم ، وخاصة العربية والإسلامية ، التنديد بما اعتبرته عدوانا وانتهاكا للمواثيق الدولية، ودعت الطرف المعتدي إلى سحب قواته من الكويت وإنهاء عدوانه ، وأعربت عن عزمها على العمل لرد العدوان ومساعدة الكويت على استرجاع سيادته .

ولم يشذ عن هذه المواقف إلا دول معدودة كان من بينها الجمهورية التونسية التي جاء أول بيان أصدرته وزارة الشؤون الخارجية ،تبيانا لموقف بلادنا من الغزو، معبرا عن « القلق البالغ حيال التدهور العسكري في النزاع العراقي الكويتي، وأن ما يهمها هو المحافظة على التضامن والوحدة العربيين، واقتناعها أن الجامعة العربية تبقى الإطار الملائم لتسوية الأزمة بالسبل السلمية »

ولكن عند انعقاد القمة العربية الطارئة بالقاهرة ،لاتخاذ موقف عربي مشترك ، قاطع رئيسنا القمة، معللا ذلك بأنه طلب من الرئيس المصري تأجيلها ، ليومين أو ثلاثة، لأنه كان يعتزم الاتصال بالرئيس صدام حسين لإقناعه بضرورة التوصل إلى حل يحفظ حقوق أطراف النزاع ويصون وحدة الأمة .

وقد تداول بعض أهل الذكر،في تلك الفترة، أحد سببين لهذا الموقف الذي استغربه كثيرون . فقال البعض إنه خطأ في قراءة متغير إقليمي، في المشرق العربي، عززته علاقات بين

الرئيسين متينة و ذات بعد استراتيجي، تمخضت عنها زيارة كان أداها الرئيس التونسي لبغداد، بعيد انتهاء الحرب العراقية/ الإيرانية .

وقال آخرون إن الرئيس التونسي تأثر بحاسته الأمنية ،في قراءة المشهد الشعبي، و ردود فعله في العالم العربي عامة، وفي تونس خاصة، وربما يكون سعى لاستباق رد فعل الطبقات الشعبية وخاصة التيارات الإسلامية،التي انحاز أغلب قادتها إلى جانب القيادة العراقية.

ومهما كان سبب الموقف الرسمي التونسي، فلا مناص من اعتباره انتهاكا واضحا لمواقف تونس ا لثابتة في الوقوف إلى جانب القضايا العادلة ونصرتها، وهل اعدل من قضية كقضية شعب يغزى وتنتهك سيادته، ويحتل وطنه، ويقضى على وجوده، كدولة معترف بها دوليا ؟ .وهل من الصواب أن ننصر قضيته بالقول:

« إننا قلقون من التدهور العسكري في النزاع بينه وبين غازيه، وأن الذي يهمنا هو المحافظة على التضامن والوحدة العربيين ،وأن نعرب على اقتناعنا بأن الجامعة العربية هي الإطار المناسب لتسوية الأزمة » ثم نقاطعها بتعلة واهية ؟

وللتاريخ فإني أشهد أن وزير الخارجية التونسي آنذاك السيد إسماعيل خليل كان يوم غزو الكويت في القاهرة لرئاسة الوفد التونسي في اجتماع لوزراء خارجية الدول الإسلامية، ودعاني بصفتي مندوب ا لتونس في منظمة المؤتمر(قبل أن تصبح التعاون) الإسلامي، ضمن عدد من مساعديه من أعضاء الوفد المرافق له لإعداد مشروع برقية توجه إلى الرئاسة في تونس، تتضمن مقترحا لبيان الموقف التونسي من الحدث الخطير، وكان توجيهه لما ينبغي ان يكون عليه موقف تونس الإدانة الشديدة للعدوان والوقوف إلى جانب الكويت، وتم تحرير برقية بذلك و وجهت إلى تونس ، ولكن المفاجأة أن ما أعلنته وزارتنا للخارجية كان مناقضا تماما لما اقترحته برقية الوزير خليل . وتعرفون أنه اعفي،ثمنا لموقفه هذا، من مهامه على رأس الوزارة

أيها السادة الكرام

إن الذكرى تشمل فيما بين سنة1956و سنة 2016 وقد يسأل البعض أو يتساءل عن هذه السنوات الست الأخيرة، وعما فعلنا بالمتغيرات وبالثوابت فيها؟ فبالتأكيد أنه سيكون

رأيا، وقد يبني على ذلك موقفا، وسيجد ما بدا انتهاكا لثوابت من نوع عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير،فما بالك إذاكان شقيقاومن نوع ما اشتهرت به بلادنا من حماية من يلجأ إليها فلا تسلمه ولا تسمح له بالعمل على أرضها ضد الحكم في بلاده.

ولكن قد نجد من يعتبر أن تلك الأمور جرت كاستجابات لمتغيرات حدثت في بلادنا وفي إقليمنا العربي وفي الجوار، فنالت من ثوابت رآها المسؤول عنها حرية بالاستجابة.

أما أنا فإنني ،بعد تفكير ، اخترت ألا أخوض فيها لسبب موضوعي بحت ،وهو أنها ،فيما رأيت ،مازالت أحداثا راهنة تجري ، ولم تصبح تاريخا يطمئن الباحث فيه إلى معطيات يمكن البناء عليها، بالحد الأدنى الضروري، لطلب الموضوعية. وحسبي أن أقول فيها، في مستوى العلاقات الخارجية، إنها تحول ثوري تونسي السدى واللحمة والنسيج ، حدثت فيه تطورات وتحولات جذرية لفائدة الوطن ، وارتكبت خلاله أخطاء ،هنا وهناك ، تجاوزناها ، وأشرفت فيه السفينة، مرات على التيه ، ولكن العبقرية التونسية أفلحت في الاهتداء لسبيل النجاة ، وشؤوننا الخارجية ،توجها وحضورا ، اليوم، أفضل حالا ، و لا نملك إلا أن ندعو الله أن يجعلنا في مستوى ما في تاريخ دبلوماسيتنا من أسباب النخوة، وأن يلهمنا القدرة على تلمس ما يمدنا به من عبرة، وأن يهدينا سواء السبيل**محاضرة السفير إمحمد جنيفان في الذكرى الستين للدبلوماسية التونسية (16 نوفمبر 2016)

علاقة تونس بالمنتظم الاممى

تدخل السفير احمد غزال

ورثت هذه المنظمة عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الثانية وكان همها تجنب ويلات حرب عالمية جديدة وتعرض إلى تاريخ تونس مع هذه المنظمة ، منذ انخراطها بها وكيف تحصلت سنة1958 لأول مرة على عضوية مجلس الأمن ، والدورالنشيط الذي

لعبته الدبلوماسية آنذاك بفضل جهود المرحوم المنجى سليم الذي ترأس المنتظم الاممى سنة1961 مؤكدا ان تونس تحرص على مكانتها في هذا المنتظم حماية لأمنها لأنها لا تملك قوة عسكرية بل تعول على آلية الفصل51 الذي يسمح بالاستنجاد بالأمم المتحدة فى حالة الاعتداء على أمنها، وتعرض بإسهاب للدور الذي لعبته الأمم المتحدة عندما وقع الاعتداء على ساقية سيدي يوسف أو عند قنبلة حمام الشاطئ من طرف القوة الصهيونية

وعموما ان تونس كانت من ثوابتها العمل بقناعة كبرى صلب المنظمة الدولية و هي تعتقد ان هذه المنظمة أنصفت تونس كلما وقع اللجوء اليها، وان النقد الذى توجهه لهذه المنظمة يتعلق بالقضية الفلسطينية ، اذ تخلت هذه المنظمة عن دورها في مناصرة قضايا التحررخاصة بعد انهيار جداربرلين حيث أصبح المنتظم الاممى رهين الموقف الأمريكي ثم انتقل للحديث عن علاقة تونس بالولايات المتحدة موكدا أن تونس أول من اعترف بالولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الأهلية سنة1865،

وقد ردت الولايات المتحدة هذا الموقف فكانت أول من اعترف باستقلال تونس وبين أن الولايات المتحدة نفسها تحرص على المحافظة على هذه العلاقة وهو مايفسر زيارة أيزنهاور لتونس في بداية الاستقلال و المعونات التي قدمت للشعب التونسي كالحليب أو الدقيق أو لتجهيز الجيش التونسي، مؤكدا أن ثوابت السياسة التونسية تقوم على أساس المحافظة على هذه العلاقة ولكن دون تبعية التورط في قبول قواعد أجنبية على الأراضي التونسية وأضاف أن الخلاف بين تونس والولايات المتحدة كان منحصرا فى القضية الفلسطينية

تونس ومحيطها العربي في بداية الاستقلال

محاضرة السفير محمد الحصايري

اتسمت العلاقات بين تونس والبلدان العربية خلال السنوات الأولى من الاستقلال بنوع من التذبذب والمراوحة بين التقارب والتباعد المرتبطين بجملة العوامل الذاتية والموضوعية.
ومن المؤكد أن الزعيم الحبيب بورقيبة الذي تولى وزارة خارجية تونس سنة 1956 ثم رئاسة جمهوريتها سنة 1957، كانت له رؤية خاصة للعلاقات التونسية العربية ساهمت في بلورتها جملة من المؤثرات التي يمكن إجمال أهمها فيما يلي:
تكوينه في فرنسا وتأثره بالحضارة الغربية، وهو ما جعله يتجه صوب الغرب المتقدم عند شروعه في بناء الدولة التونسية المستقلة.

- قناعته، من خلال التجربة التي عاشها أثناء هجرته إلى المشرق العربي، في الأربعينات من القرن العشرين، بأن جامعة الدول العربية التي لم يجد لديها ما كان ينتظره من دعم ومناصرة لحركة الكفاح الوطني لا يمكن التعويل عليها ولا على الدول الأعضاء فيها في بناء دولة الاستقلال.

- انشغاله في السنوات الأولى من الاستقلال بترتيب شؤون تونس الداخلية واستكمال مقومات استقلالها الوطني.
- تأثر العلاقات التونسية العربية بموقف مصر والرئيس جمال عبد الناصر بالذات من تونس ومن الخلاف الذي نشب بين الزعيمين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف. وقد كان تأييد الرئيس جمال عبد الناصر لصالح بن يوسف، من ناحية، ومن ناحية أخرى نزوعه إلى تزعم العالم العربي والهيمنة على الجامعة وتسخيرها لخدمة أهداف مصر الوطنية والقومية من أكبر الأسباب التي أدت إلى الجفوة بين تونس ومصر...
تركّز جانب كبير من اهتمامات تونس الخارجية على محيطها العربي القريب أو المجاور أي على منطقة المغرب العربي، وبالتحديد على دعم الثورة الجزائرية سياسيا ودبلوماسيا ولوجستيا (وهو ما تجلى في احتضان تونس للحكومة الجزائرية المؤقتة وللمقاتلين الجزائريين وهو ما كان سببا في تكرر الاعتداءات الفرنسية على التراب التونسي).

الشروع خاصة مع المملكة المغربية وجبهة التحرير الجزائرية في تهيئة الظروف الملائمة لتجسيم فكرة المغرب العربي (مؤتمر طنجة1958) بعد استكمال استقلال بلدانها.
تأثر العلاقات التونسية المغاربية مع ذلك ببعض التطورات التي عكرت صفوها وهو ما تجلى في الأزمة التي عرفتها العلاقات مع الرباط على اثر اعتراف تونس باستقلال موريتانيا وكذلك العلاقات مع الجزائر على إثر تولي الرئيس أحمد بن بلّه رئاستها، فبن بله الذي كانت العروبة والإسلام والإصلاح الزراعي هي الأعمدة الثلاثة في برنامجه لم تكن علاقته بالحبيب بورقيبة جيدة، حتى أنه أسر لبن جديد أنه "لا يرتاح لبن بلة ولم يثق به يوما". وكان خطاب بن بلة الذي ألقاه عند استقباله في مطار تونس بعد إطلاق سراحه سنة1962 وخاصة عبارته الشهيرة «نحن عرب» قد أثار حفيظة بورقيبة. ثم إن بن بلة كان يعتبر بورقيبة غربيا محضا، ويرى أنه كان يتدخل في شؤون الجزائريين أثناء خلافاتهم.
تأكد نظرة الرئيس الحبيب بورقيبة الواقعية إلى فكرة الوحدة العربية بعد فشل الوحدة التي قامت بين مصر وسوريا سنة 1958، والتي انعكست سلبا على العلاقات بين تونس ودمشق التي اتخذت موقفا مماثلا لموقف القاهرة ومساندا لصالح بن يوسف وبعض أنصاره ممن لجؤوا إليها.

مناهضة الرئيس الحبيب بورقيبة للإيديولوجية البعثية بشقيها السوري والعراقي وتعامله معها بحذر كبير. وقد كان لموقف تونس من استقلال الكويت سنة 1961 أثره السلبي في علاقتها بالعراق.
جميع هذه العوامل متضافرة أدت من ناحية أولى إلى تأخر التحرك في اتجاه البلدان المشرقية (جاءت أول جولة للرئيس الحبيب بورقيبة في المنطقة سنة 1965 ولم تكتمل بسبب خطاب أريحا الشهير) وكذلك في استفادة تونس من الإمكانات التي يتيحها التعاون الثنائي مع البلدان العربية خاصة الغنية منها إلىأواسط السبعينات وبداية الثمانينات (ظهر ذلك في تأخر إنشاء اللجان المشتركة مع دول المشرق العربي والخليج وكذلك في إنشاء البنوك ومؤسسات التمويل المشتركة مع الدول الخليجية كالكويت والسعودية و

الإمارات وقطر)، كما أدت من ناحية أخرى إلى تأخير التحاق تونس بجامعة الدول العربية إلى سنة1958 والى تجميد عضويتها فيها في نفس اليوم الذي التحقت فيه بها، بسبب الخطاب الذي ألقاه الحبيب الشطي ممثلها في مجلس الجامعة والذي أثار حفيظة نظيره المصري ودفعه إلى أن ينسحب من الاجتماع.

وهذا الخطاب الذي دشنت به تونس دخولها الى الجامعة حدّد منذ البداية رؤية تونس للأسس التي ينبغي لعمل جامعة الدول العربية والدول العربية ان ينبني عليها.

يقول الحبيب الشطي في هذا الخطاب خاصة:

"إن لجامعة الدول العربية في أنظارنا رسالة مقدسة فهي المسؤولة عن حفظ استقلال أعضائها وصيانة كرامتهم وفرض الاحترام المتبادل بينهم وتوجيههم توجيها صحيحا يضمن ازدهار شعوبهم وانطلاق أممهم.

وهي مسؤولة عن فض الخلافات بين أعضائها فلا تناصر القوي على الضعيف ولا تجامل في الحق أو تداري في الإنصاف.

وهي المسؤولة عن إحلال التفاهم بينهم محل الخصام والتصافي في محل التجافي.

وهي المنوط بعهدتها إضاءة الطريق أمامهم حتى يأخذوا أمورهم مأخذ الجد ويواجهوا العالم الحاضر بما يقتضيه من قوة في الصف وتعقل في الموقف ورصانة في التفكير وتجرد للمصلحة العامة.

وهي المطالبة باجتناب وقوع أحد أعضائها في حب الهيمنة و الاستبداد بالرأي.

على هذه الأسس نشارككم مسؤوليات الجامعة آملين أن يوفق الله جامعتنا إلى تصفية قلوبنا وحل مشاكلنا وتوحيد آرائنا وتثبيت خطانا كي نبعث مجدا أوائلنا ولا نكون أقل جدارة بعروبتنا مما كان عليه أسلافنا".

وقد أدّى دخول تونس الصاخب الى جامعة الدول العربية الى تجميد عضويتها في الجامعة والى القطيعة بينها وبين مصر لسنوات عديدة...

وأمام استمرار الحملة الإعلامية العنيفة التي شنتها مصر على تونس سواء داخل الجامعة أو خارجها، قامت وزارة الشؤون الخارجية بإصدار كتاب أبيض "قدمت فيه حقيقة الخلاف مع مصر بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة وهي تورط المخابرات المصرية في المؤامرات التي تحاك ضد تونس فضلا عن الحملات الإعلامية في الصحافة وفي إذاعة صوت العرب".

وقد تواصل تعليق عضوية تونس في الجامعة حتى "كان اجتماع مجلسها على مستوى وزراء الخارجية في بغداد في 30 جانفي1961 وإرسال عبد الكريم قاسم وزيره للداخلية الى تونس لإقناعها بالحضور، فاستجاب بورقيبة وصحب الوزير العراقي أحمد محمد يحيى الدكتور الصادق المقدم وزير الخارجية التونسي فحضر المؤتمر واجتمع بالدكتور محمود فوزي وزير الخارجية المصري طويلا وسُوِّيَ الخلاف بحضور هاشم جواد وزير الخارجية العراقي وعادت تونس إلى الجامعة، وسُمِّي بالقاهرة سفير جديد".

وبعد أن شهدت العلاقات مع مصر تحسنا ملحوظا جسمه حضور الرئيس جمال عبد الناصر احتفالات الذكرى الأولى للجلاء، عادت إلى التدهور من جديد على إثر الجولة التي قام بها الرئيس الحبيب بورقيبة في المشرق العربي والخطاب التاريخي الشهير الذي ألقاه خلالها في مدينة أريحا الفلسطينية...

والجدير بالملاحظة أن الرؤية التونسية للعلاقات العربية أعاد التعبير عنها الرئيس الحبيب بورقيبة في الخطاب الذي ألقاه في القمة العربية العاشرة التي انعقدت بتونس من 20 الى 22 نوفمبر1979 اثر انتقال جامعة الدول العربية إليها.

وقد عدّد في هذا الخطاب متطلبات كسب معركة التنمية الشاملة وفتح طريق القوة أمام الشعوب العربية فأكد على أهمية الوعي بضرورة التكامل والتضامن بين العرب في كل شؤون التنمية، وعلى ضرورة تحقيق أقصى ما يمكن من التكامل بين الخطط الإنمائية بتنسيق الأهداف وتجميع الوسائل ولاحظ أن ما أصاب العرب من نكسات في الماضي ناتج عن التسرع او التغاضي عن الواقع عندما حصرنا الاختيار بين الوحدة الاندماجية كالتي

وقعت بين مصر وسوريا في وقت من الأوقات والانعزال بينما التعاون هو الحل الثالث الممكن وهو الكفيل بتطوير الأوضاع والتدرج بها إلى حيث يشاء كل طرف من الأطراف المعنية...

تونس وجامعة الدول العربية

مباشرة على إثر توقيع مصر اتفاقيات كامب ديفيداتفقت الدول العربية، تنفيذا لقرار مؤتمر القمة العربي التاسع ببغداد في 05 نوفمبر 1978، على نقل جامعة الدول العربية إلى تونس.

وفي 29 جوان 1979 انعقدت دورة غير عادية لمجلس جامعة الدول العربية في تونس انتخب فيها الشاذلي القليبي أمينا عاما للجامعة.

وفي بداية هذه المرحلة الجديدة من علاقة تونس بالجامعة، احتضنت تونس من 20 إلى 22 نوفمبر 1979 القمة العربية العاشرة وهي أول قمة عربية تحتضنها في تاريخها.

وقد تميزت السنوات العشر التي قضّتها الجامعة في تونس بعدة ميزات من أهمها حيادية الدولة التونسية وتكريس استقلالية الجامعة... ومنها أيضاالتمشي الذي اعتمده الشاذلي القليبي في تسيير الجامعة والإصلاحات التي تم القيام بها خلال فترة توليه الأمانة العامة...

وهذا ما جعل بعض الدول العربية تؤيد الإبقاء على الجامعة في تونس، عندما بدأت مصر المساعي من أجل استعادتها، بعد أن كانت استأنفت عضويتها فيها خلال مؤتمر القمة العربي الطارئ المنعقد بالدار البيضاء فيما بين 23 و 26 ماي 1989،وقد جاء القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة المنعقد بتونس في 11 مارس 1990 ليكرس هذه العودة.

وربما يعاب على النظام التونسي أنه لم يبذل كل ما في وسعه من الجهود للإبقاء على الجامعة بتونس، وأن موقفه من هذه المسألة لم يتسم بما يكفي من الصلابة، غير أن الموضوعية تقتضي الإقرار بأن التطورات الطارئة يومئذ على الساحتين العربية والدولية

لم تكن تسمح للنظام التونسي بالوقوف في وجه التيار المؤيد لعودة الجامعة الى مقرها الأصلي في القاهرة.

وعلى كل وكنوع من الترضية لتونس تقرر بالموازاة مع ذلك أن يتم:

- **إنشاءمركزأخر لجامعة الدول العربية بتونس.**
- **اعتبار تونس مقرا دائما لكل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومجلس وزراء الداخلية العرب واتحاد الإذاعات العربية.**

مكانة أفريقيا في سياسة تونس الخارجية

عبد الحفيظ الهرقام
كاتب دولة سابق للشؤون الافريقية

بعد 14جانفي2011 طال النقد سياسة تونس الخارجية، واعتبر كثيرون، حتّى من بين أبناء الأسرة الدبلوماسية، أنّ السلطة السياسية لم تعر لعقود طويلة وخاصّة منذ 7 نوفمبر1987، الاهتمام اللازم لبعد البلاد الأفريقي، ممّا حال دون تعزيز حضورها وإشعاعها على الصعيدين الثنائي ومتعدّد الأطراف، وفوّت بالتالي على المجموعة الوطنية فرصا كان بالإمكان استغلالها لتنمية صادرتنا نحو البلدان الأفريقيّة وفتح آفاق أمام

الفاعلين الاقتصاديين لاقتحام أسواقها وفسح المجال لكفاءاتنا للعمل فيها ، بالنظر إلى ما تزخر به القارة من موارد طبيعية هامّة وما حقّقته دول فيها من نموّ اقتصادي لافت .
كما يعتقد أصحاب هذا القول أنّ إلحاح الخطاب الرسمي على انتماء تونس الأفريقي لم ترافقه لا سياسة فاعلة ولا إستراتيجية واضحة الأهداف لتجسيمه على أرض الواقع. ما هو مدى صحّة هذا الطرح ؟ أيّ حظّ للشأن الأفريقي في سياسة تونس الخارجية منذ الاستقلال إلى غاية 14جانفي2011 ؟ هل نلمس اليوم في خطّة الدبلوماسية التونسية بوادر لرؤية جديدة للعلاقات مع أفريقيا؟ كيف السبيل إلى دعم تموقع تونس في الفضاء الأفريقي وأيّة فوائد يمكن أن تجنيها من ذلك؟

تونس وأفريقيا في العهد البورقيبي

ساندت تونس بمختلف الوسائل، منذ حصولها على الاستقلال، حركات التحرّر في أفريقيا، وخاصّة في جنوب أفريقيا وناميبيا والموزمبيق وأنغولا وإريتريا، كما ساندت استقلال موريتانيا وتبنّت انضمام هذه الدول عند حصولها على استقلالها إلى منظمة الأمم المتحدة.
وبادرت تونس في جويلية 1960 بإرسال فيلق قوامه 2261 عسكريا تحت راية الأمم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو لحماية المطار ومقر البرلمان ومؤسسات حكومية أخرى وتحقيق الأمن بمنطقة Kassai واستمرت مهمّة الفيلق إلى جويلية 1961 ثمّ شاركت من جانفي 1962 إلى مارس 1963 بفيلق ثان قوامه 1100 عسكري لتأمين عودة اللاجئين وحماية المخيمات بـ.Elisabethville
ومنذ ذلك التاريخ، استمرّت تونس في المساهمة في عمليات حفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة وتحت راية الاتحاد الأفريقي في البلدان والمناطق التي شهدت نزاعات مسلّحة وتوتّرات وهي : الكونغو الديمقراطية (من ماي 2000 إلى جويلية 2010) والصحراء الغربية (من سبتمبر 1991 إلى جوان1997) والصومال من (ديسمبر1992 إلى جوان

1994) وجمهورية جنوب أفريقيا لمراقبة سير عمليات الانتخاب وفرز النتائج (من فيفري 1994 إلى ماي 1995) ورواندا مرّتين (من سبتمبر 1993 إلى جويلية 1994 ومن سبتمبر 1994 إلى ديسمبر1995) وبوراندي في ثلاث مرّات (من سبتمبر 1993 إلى أوت 1996 ثمّ من فيفري 2002 إلى ديسمبر 2004 ثمّ من فيفري 2007 إلى ديسمبر2009) وجزر القمر (من نوفمبر 1997 إلى جوان 1999) وأثيوبيا -إرتيريا (من جويلية 2000 إلى أوت 2008) والكوت دي فوار (منذ جوان 2003) وجمهورية أفريقيا الوسطى والتشاد (من سنة 2008 إلى ديسمبر2010).

وكان الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، إلى جانب قادة أفارقة تاريخيين، نذكر منهم كوامن نكروما وفيليكس هوفوات بوانيي وليبوبلد سيدار سنغور وجمال عبد الناصر، من ضمن مؤسسي منظمة الوحدة الأفريقيّة التي رأت النور في أديس أبيبا في 25 ماي 1963.

وقد قام الرئيس الحبيب بورقيبة في سنة 1965 بجولة قادته إلى عدد من البلدان الأفريقيّة، ممّا ساهم في إرساء دعائم العلاقات مع هذه البلدان وفي فتح صفحة مشعّة في تاريخ علاقات تونس بمحيطها الأفريقي. وقد استغل بورقيبة هذه الجولة للتعريف بتجربته النضالية وبجهود تونس في معركتها ضدّ التخلّف.

والجدير بالذكر أنّ تونس احتضنت سنة 1973 أوّل مهرجان أفريقي للشباب، كما استقبلت في كلياتها ومعاهدها العليا آلاف الطلبة الأفارقة وساهمت بالتالي في تكوين إطارات اضطلعت بمهام سامية في بلدانها.(نذكرعلى سبيل المثال الرئيس الكنغولي Pascal Lissoubaالذي تخرّج مهندسا فلاحيّا من تونس). كما أوفدت في نطاق التعاون الفني أفضل كفاءتها للمساهمة في دعم المجهود التنموي في عدد من البلدان الأفريقيّة، وخاصّة جزر القمر وجيبوتي.

وتمّ فتح آنذاك فتح سفارات في عدد من البلدان الأفريقيّة جنوب الصحراء ووقع إنشاء لجان مشتركة وتبادل الزيارات بين كبار المسؤولين.

ويجدر التذكير كذلك بأنّ تونس كانت عضوا مؤسسّا لبنك أفريقيا للتنمية وترأّس البنك تونسي وهو المرحوم عبد الوهاب العبيدي من 1970 إلى1976.

في عهد الهادي نويرة الوزير الأوّل الأسبق آثرت تونس الانفتاح أكثر على أوروبا والبلدان الغربية والآسيوية لدعم عملها الإنمائي ولتمويل مخططاتها التنموية، فانحسر اهتمامها بشؤون القارة.

وسعى محمد مزالي الوزير الأول الأسبق إلى إعطاء دفع لعلاقات تونس الافريقية فقام سنة 1982 بجولة في عدد من بلدان القارة. وتمّ تأسيس البنك التونسي السينغالي قبل أن تنسحب منه تونس وساهمت الشركة التونسية للبنك في تأسيس بنك في النيجر SONI Banque

تونس وأفريقيا من 7 نوفمبر 1987 إلى 14 جانفي 2011

عملت الدبلوماسية التونسية بعد 7 نوفمبر 1987 على تعميق انتماء تونس الأفريقي وشارك الرئيس الأسبق زين العابدين بن على في ماي 1988 في القمّة الأفريقيّة في أديس أبابا وقد تزامنت مع إعادة العلاقات بين تونس وأثيوبا التي قُطعت بسبب مساندة تونس لاستقلال إريتريا .

مع إحداث خطّة كاتب دولة مكلّف بالشؤون الأفريقيّة سنة 1991، بالإضافة إلى الشؤون المغاربية والعربية، تعدّدت اجتماعات اللجان المشتركة التي أفضت إلى التوقيع على عديد الاتفاقيات في مختلف المجالات ونظّمت بعثات اقتصادية متعدّدة الاختصاصات إلى دول أفريقيّة شارك فيها رجال أعمال ومصدّرون، ممّا ساهم في تنمية المبادلات التجارية مع البلدان الافريقية والتي ناهز حجمها في نهاية مبلغ 2010مليون دينار، دون احتساب تجارة الخدمات التي تطوّرت بفضل حضور مكاتب دراسات ومقاولات تونسيّة في عدد من البلدان الأفريقيّة .

وكانت دول أفريقيّة تبدي تقديرا لتجربة تونس الإنمائية وحرصا على الاستفادة منها، وقد ساهمت الشركة التونسية للكهرباء والغاز من خلال فرعها الدولي في خطط التنوير في عدد من بلدان القارة.

غير أنّ ذلك الاهتمام بالشأن الأفريقي والوعي بأهميّة التحرّك الديبلوماسي على الصعيد الاقتصادي لم يقابلهما مجهود كبير لتوسيع شبكة التمثيل الديبلوماسي في القارة الذي اقتصر على ثماني سفارات في عواصم البلدان الواقعة جنوب الصحراء (باماكو وداكار وياوندي وأبيدجان وكينشاسا وأبوجا وأديس أبابا وبريتوريا)، وهو تمثيل متواضع مقارنة ببلدان أخرى كمصر والجزائر اللتين لكلّ منهما 37 سفارة والمغرب التي لها 20 سفارة، فضلا عن القصور في مجالي النقل البحري والنقل الجوّي، إذ لا يتعدّى عدد وجهات الخطوط الجوية التونسية في أفريقيا جنوب الصحراء أربع وجهات وهي باماكو وداكار وواقدوقو وأبيدجان .

وعلى الصعيد المتعدّد الأطراف، احتضنت تونس لأوّل مرّة القمّة الأفريقيّة سنة 1994 وكانت رئاستها للمنظمة حافلة بالمبادرات، حيث دخلت خلالها آليّة السلم والأمن حيّز التنفيذ، كما نظمت تونس قمّة للجهاز المركزي لهذه الآلية وقمّة آخرى حول منطقة البحيرات الكبرى حضرها قادة دولها إلى جانب الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر.

واقتصرت مشاركة بن علي في القمم الأفريقيّة على قمتي أديس أبابا (1988و1995) وقمتي الجزائر وطرابلس والقاهرة.

وقد ساهمت الديبلوماسية التونسية بشكل فاعل في مختلف مراحل الإعداد لتحويل منظمة الوحدة الافريقية إلى الاتحاد الأفريقي الذي أعلن قيامه في قمّة لوزاكا سنة 2001 .

منذ الاستقلال وإلى غاية 14جانفي 2011 لم يرتق الاهتمام بالشأن الأفريقي الذي تفاوف حسب الظروف والأحداث و قناعات المسؤولين في أعلى هرم السلطة وفي وزارة الشؤون الخارجية إلى مستوى السياسة، لأنّ أيّ سياسة في أيّ مجال من المجالات ، تستوجب استراتيجيات وآليات لوضعها موضع التنفيذ، فكثيراً ما لا يقترن الخطاب بالفعل وتتعطّل المبادرات ومسارات التحرّك في اتجاه أفريقيا بسب انعدام المتابعة وغياب النظرة الاستشرافية وضعف الإيمان بالخيار الأفريقي عند البعض، مقابل التوجه بالدرجة الأولى إلى المحيط الأوروبي والمتوسطي، ولئن كان لهذا التوجه في السابق دوافع ومبرّرات يمكن تفهّما، وفي مقدّمتها قلّة الإمكانيات الماديّة للدولة، فإنّ واقع أفريقيا السياسي والاقتصادي الجديد وحاجة البلاد الملحّة إلى الانفتاح على فضاءات، خارج دائرة شركائها

التقليديين يحتّمان العمل على إقرار سياسة أفريقيّة فاعلة ورفدها بما يلزم من موارد بشريّة ووسائل تحرّك ديبلوماسي ناجع.

الشأن الأفريقي في سياسة تونس الخارجية بعد 14جانفي2011

شهدت الديبلوماسية بعد 14جانفي2011 تقلّصا في حضورها وتذبذبا في أدائها بسبب ضعف الدولة وانشغالها بالأوضاع الداخلية، فضلا عن تتالي التغييرات على رأس وزارة الشؤون الخارجية وانعدام انسجام رؤى ومواقف رئيس الجمهورية المؤقّت ورئيس الحكومة في عهد الترويكا في مجال السياسة الخارجية. وحاول الرئيس المنصف المرزوقي توجيه رسائل مفادها أنّ تونس مقرّة العزم على تأكيد انتمائها الأفريقي من خلال جولة قام بها إلى عدد من البلدان الأفريقيّة سنة 2013 وحضور قمم أفريقيّة، لكنّه غاب عن القمّة التي كان عليه أن يحضرها، وهي القمّة المنعقدة في ماي 2013 بأديس أبابا بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الافريقية. وشارك الرئيس الباجي قايد السبسي من ناحيته في جانفي 2015 في القمّة المنعقدة في العاصمة الأثيوبية والتي أكّد خلالها أنّ " تونس مصمّمة على استعادة مكانتها وعلاقاتها التاريخية مع دول القارة سياسيّا واقتصاديّا وثقافيّا، وتدارك ما شاب هذه العلاقات من نقائص في السنوات السابقة حالت دون تحقيق شراكة فعلية".غير أنّ مستوى تمثيل تونس في قمم الاتحاد الأفريقي تراجع منذ ذلك التاريخ.

وفي الأشهر الأخيرة أكّدت وزارة الشؤون الخارجية العزم على دعم العلاقات بالدول الأفريقيّة فأعلنت عن فتح سفارة بواقدوقو وفي شرق أفريقيا في نيروبي، فيما يعتزم رئيس الحكومة القيام بزيارات إلى السودان والنيجر وبوركينا فاسو في الأشهر القادمة.

هل هو تحرّك ظرفي أم هو لبنة على درب بناء ساسية أفريقيّة لتونس؟

نحو استراتيجية متكاملة للتموقع في الفضاء الأفريقي

لا مناص من السعي إلى وضع استراتيجية متكاملة للتموقع في الفضاء الأفريقي.وتقوم هذه الاستراتيجية في نظرنا على محورين أساسيين :

2 -محور ديبلوماسي

أ- على الصعيد الثنائي :

-تبادل الزيارات في أعلى مستوى وعقد اجتماعات اللجان المشتركة والسهر على تنفيذ اتفاقيات التعاون في مختلف المجالات.

-تمكين عدد من الطلبة الأفارقة من منح تخوّل لهم مزاولة دراستهم في تونس، بما يجعلهم بعد تخرجهم دعاة للبلاد وأنصارا لها في المستقبل.

-إحداث سلك من المتطوّعين من بين الشباب العاطل عن العمل للمشاركة في المجهود التنموي في أفريقيا، بما يتيح لهم ولغيرهم من التونسيين آفاق التموقع في أفريقيا. ويمكن البحث عن مصادر لتمويل هذه العمليّة في إطار التعاون الدولي.

-تكثيف الحضور الديبلوماسي في مختلف مناطق القارة، من خلال فتح سفارات، ولو بصورة تدريجية، في دول لها من الإمكانات الاقتصادية ما يسمح بترويج المنتوجات الوطنية في أسواقها ويتيح شراكة فاعلة مع قطاعيها العام والخاص.

ب- على الصعيد متعدّد الأطراف

-الحرص على المشاركة بفعالية في اجتماعات الاتحاد الأفريقي الذي يمثّل كتلة سياسية مهمّة تتكوّن من 54 دولة أصبح لها شأن في المستوى الدولي.

-العمل على تعزيز حضور الكفاءات التونسية في هياكل الاتحاد، استنادا إلى حصّة تونس من المناصب والبالغ عددها 17منصبا، إذ ما فتئ هذا الحضور يتقلّص منذ سنوات.

-2محور اقتصادي

لتجاوز المبادرات الظرفية المتمثّلة في البعثات الاقتصادية وإقامة معارض للمنتوجات التونسية، يستوجب الاندماج في الفضاء الاقتصادي الأفريقي توفير آليتين ضروريتين وهما النقل الجوّي والبحري والمنظومة البنكية.

وقصد تنمية حركة المسافرين والبضائع، قد يكون من المفيد توسيع شبكة رحلات الناقلة الجوية الوطنية بعد إعداد دراسات جدوى بشأن فتح خطوط جديدة وتشجيع الخواصّ على المساهمة في ذلك.

في مجال النقل البحري قد يكون من المناسب دعوة الناقلين الخواص إلى فتح خطين في اتجاه ميناء دوالا في الكاميرون في غرب القارة، وميناء جيبوتي، في القرن الأفريقي.

-تحفيز القطاع البنكي على فتح فروع أو استحداث مؤسسة بنكية في أفريقيا لتسهيل التجارة والمعاملات الماليّة ورفد الصادرات التونسية نحو بلدان القارة.

-إحداث هيكل قار صلب مركز النهوض بالصادرات يتولّى إعداد قاعدة بيانات حول التشريعات والقوانين المعمول بها في مختلف الدول الأفريقيّة في مجالات التجارة الخارجية والجباية والقمارق ...

فرص وآفاق

يمثّل الطلب المتنامي للمنتوجات المعملية ولمختلف الخدمات رافعة مهمّة لتنمية اقتصاديات القارة الأفريقيّة، ممّا يمنح فرصا لتونس لدعم اقتصادها الذي يكمن مستقبله في الاندماج في الفضاء الأفريقي.

وتجدر الملاحظة أنّ هذا الاندماج لا يزال ضعيفا، ففي مجال التصدير نحو أفريقيا تحتلّ تونس المرتبة 29 في مستوى القارة وفي ميدان الاستثمار تحتلّ المرتبة28 في ما يخصّ جاذبية الاستثمارات الخارجيّة ، على الرغم من بيئة قانونية تعتبر الأكثر تحفيزا في أفريقيا.

ولتونس قدرة على الاندماج الاقتصادي في أفريقيا من خلال قطاعات ذات قيمة مضافة في مجال الخدمات كالسياحة الاستشفائية والتعليم العالي والهندسة والاستشارات.

Tunisie – Union Européenne : ua ,noitaicossA‘d tairanetraP ua larétaliB ud éigélivirP tairanetraP

Par l’Ambassadeur Mohamed LESSIR[1]

Depuis des siècles l’espace méditerranéen a suscité, tour à tour, peurs et espoirs. Aujourd’hui, les peurs n’ont plus de raison d’être car les Nations autour de la mer méditerranée ont appris à respecter leurs différences mutuelles. Par contre les espoirs

[1] **Ancien Ambassadeur - Directeur Général pour l’Europe et l’Union Européenne au Ministère Tunisien des Affaires Étrangères, Négociateur en chef du « Statut Avancé » pour la Tunisie.**

ont grandi à la faveur de la consécration des principes de droit et des valeurs communes. Ces espoirs se reflètent à présent dans une architecture partenariale de plus en plus développée entre les deux rives de la méditerranée. Fière de son appartenance à cet espace, la Tunisie a parié dès l'indépendance sur la coopération avec l'Europe qui commence dès 1957 avec la signature du traité de Rome.

Ce n'est qu'en 1995 qu'on commence à parler d'un Partenariat euro-méditerranéen à la faveur de la Conférence de Barcelone réunie les 27 et 28 Novembre de la même année. Ce partenariat a pour objectif de :

Définir un « espace commun de paix et de solidarité »

Construire une « zone de prospérité partagée »

Développer des échanges culturels et humains entre les peuples de cette zone géographique.

L'Accord d'Association

L'Union Européenne s'est fixée l'année 2010 pour mettre en place une Z.L.E méditerranéenne entre elle et les Etats du Sud méditerranéen. La réalisation de ce projet passe par la conclusion d'accords d'association avec les Etats concernés dont le contenu est similaire dans la mesure où il cible :

Le renforcement du dialogue politique entre les Etats partenaires

La fixation de conditions de libéralisation progressive des échanges de biens, de service et de capitaux

Le développement de relations économiques et sociales équilibrées entre les parties

L'intégration sud-méditerranéenne en favorisant les échanges entre les Etats.

La promotion de la coopération dans les domaines économique, social, culturel et financier.

Il convient d'observer que l'axe commercial a été privilégié puisqu'il devait préparer l'économie au libre-échange. Toutefois, il n'a touché que la libéralisation du

commerce des produits industriels soit 28% du PIB. La Tunisie a eu raison d'exclure de cette phase de mise en œuvre de l'accord l'agriculture et les services qui avoisinent entre eux près de 70% du PIB et nécessitent des réformes profondes.

La mise en œuvre de l'accord a montré la limite des mécanismes prévus pour réaliser un dialogue politique conséquent et faire respecter les principes démocratiques et les droits de l'homme tel que spécifié dans l'article 2 de l'accord. Aucune action d'envergure n'a eu lieu de la part de l'Union pour exiger une ligne de conduite conforme à l'esprit de l'accord. Le fait qu'on traite entre gouvernements et dans le cadre d'enjeux très importants peut expliquer pourquoi on ferme souvent l'œil sur les excès.

Les objectifs visés plus haut ont-ils été atteints ? La réponse est non au moins en ce qui concerne le dialogue politique, le développement de relations économiques et sociales équilibrées entre les parties et surtout l'intégration sud-méditerranéenne qui se fait toujours attendre. L'exemple le plus frappant à ce sujet est l'inertie où se trouve la coopération intermaghrébine. Certes, l'Union Européenne n'est pas responsable de cet état de fait mais l'influence qu'elle exerce sur son voisinage et l'attrait de son marché expliquent en partie cette situation. Curieusement, l'intégration maghrébine pourrait être facilitée un jour par l'acquis du partenariat avec l'U.E. Toutefois, le bilan global de l'Accord d'association pour la Tunisie n'est pas négligeable en dépit des critiques estimant que cet accord a été conclu dans la précipitation.

En effet, il a permis :

D'achever l'opération de démantèlement tarifaire pour les produits industriels

De réviser (en 2000) le régime spécial se rapportant aux produits agricoles notamment l'huile d'olive dont le quota annuel d'exportation est passé de 46 000 t à 56 000t

D'amorcer la nouvelle phase de négociation portant sur la libéralisation graduelle du commerce des produits agricoles et des services.

L'Accord d'association a été un grand défi pour la Tunisie mais aussi une grande chance pour son tissu industriel car une vaste réforme structurelle a été effectuée pour préparer l'économie Tunisienne à gérer la nouvelle situation créée par l'Accord et affronter la concurrence extérieure dans de meilleures conditions. Le cadre juridique et institutionnel a été amélioré et une mise à niveau a été initiée dans les domaines de l'infrastructure, l'administration, les ressources humaines… l'impact s'en est fait sentir sur les exportations qui ont connu une impulsion à travers la simplification des formalités du commerce extérieur outre la restructuration des entreprises publiques et la mise à niveau de l'industrie pour améliorer la production, la productivité et le système de formation professionnelle…

A titre indicatif, le volume des échanges avec l'U.E. a connu une forte augmentation : 4 065 MDT d'exportations vers l'U.E. en 1995 ; 17 028 MDT en 2008.Les importations étaient de 5 328 MDT en 1995 et de 17 299 MDT en 2008 soit un taux de couverture de 98% contre 76% en 1995. Les investissements européens sont passés de 250 MDT en 1995 à 2 515.7 MDT en 2008, soit 10 fois plus.
Il y a eu aussi une augmentation du soutien financier depuis la conclusion de l'Accord. La mobilisation des fonds Européens pour la même période à travers l'instrument MEDA (I et II) a atteint 1 094 M d'euros sous forme de dons et 2 424 M d'euros sous forme de prêts à long terme soit 3 518 M d'euros en tout. Ce qui fait de l'U.E. le premier partenaire commercial de la Tunisie (70% du commerce extérieur de la Tunisie), le premier fournisseur d'aide et le premier investisseur également. Il est clair que le pari sur le partenariat avec l'U.E. est un pari gagnant et ceux qui critiquent la dépendance accrue de la Tunisie vis-à-vis de l'Europe n'ont pas complètement tort bien qu'ils cachent mal leur refus que la Tunisie partage des valeurs communes avec cet ensemble.

La politique Européenne de voisinage (P.E.V)

Un développement important du côté de l'Europe allait introduire des améliorations dans l'approche et le concept de partenariat. En effet, suite à la dislocation du Bloc Socialiste et dans le sillage du grand élargissement de l'Union en direction de l'Est en Mai 2004, une nouvelle politique a été édifiée progressivement sous le sigle Politique Européenne de voisinage (P.E.V)

Cette nouvelle politique est destinée à consolider les relations préexistantes entre l'U.E. et ses voisins du Sud mais aussi avec les pays de l'Est de manière à aller plus loin en termes d'objectifs et de réalisation par le biais de Plans d'action. Ces instruments bilatéraux rendent les dispositions des accords précédents avec les Etats voisins plus concrètes et plus précises. Il faut rappeler que les Plans d'action diffèrent des Accords d'association qui ont une structure très semblable. Ils prennent en considération, beaucoup plus que les Accords d'association, les intérêts de chaque partenaire, ses besoins spécifiques, ses capacités d'absorption et ses priorités en matière de réforme.

Il y a toutefois un minimum de cohérence à préserver qui se reflète dans un nombre incontournable de priorités telles qu'un dialogue politique efficace, la préservation des valeurs communes, le rapprochement du marché intérieur, une coopération approfondie dans le domaine de la justice…

La dimension sécuritaire, dans le sens le plus large, représente sans doute le fil conducteur qui relie les différentes composantes de rapprochement entre l'U.E. et son voisinage (sécurité des frontières, du marché intérieur, des mouvements financiers…)

La Tunisie a adopté son premier Plan d'action en 2005. Ceux qui ont été impliqués dans la mise en œuvre de la P.E.V savent que cette nouvelle approche n'a pas introduit un changement radical dans les relations avec les pays sud-méditerranéens. Au-delà des nouveaux slogans, le traitement particulier sensé prendre en considération les spécificités de chaque partenaire était difficile à réaliser face au nombre accru de partenaires qui englobe maintenant des pays partenaires de l'Europe de l'Est soit en

tout 16 partenaires auxquels a été allouée une enveloppe financière de 11 milliards d'euros sur la période 2007-2013. Le Partenariat Oriental lancé le 7 mai 2009 à Prague et comprenant six pays de l'ancien bloc soviétique à savoir l'Arménie, l'Azerbaîdjan, la Biélorussie, la Géorgie, la République de Moldavie et l'Ukraine dispose en plus d'un budget spécial s'élevant à 600 millions d'euros pour la période 2010-2013.

Aussi, le travail des organes paritaires et notamment les sous-comités de nature politique était-il souvent cantonné dans un exercice d'échange de points de vue sans suivi périodique conséquent. Le dialogue politique efficace jugé prioritaire n'était pas toujours au rendez-vous.

Le partenariat pour la Démocratie

La révision de la PEV est devenue nécessaire au lendemain des révolutions arabes. La Haute Représentante Catherine Ashton a publié conjointement avec la commission Européenne un communiqué sur un 'Partenariat pour la démocratie et une prospérité partagée' où l'on parle d'une nouvelle stratégie à l'égard d'un voisinage en mutation qui se fonde sur de nouveaux éléments dont le principe consiste à « donner plus pour recevoir plus », l'importance de la responsabilisation réciproque entre l'U.E. et ses partenaires et la nécessité de partenariats conclus non seulement avec les gouvernements mais aussi avec la société civile. La nouvelle politique fait preuve d'une plus grande souplesse et offre un cadre pour des réformes adaptées aux nouvelles situations. Des actions additionnelles ont été décidées en faveur des partenaires comprenant entre autre :

La nomination en juillet 2011 d'un Représentant spécial pour le Sud de la Méditerranée. (Bernardino Léon)

L'adoption de programmes cadres financiers (SPRING pour le Sud et EAPIC pour l'Est) destinés à mettre plus rapidement à disposition les fonds supplémentaires

annoncés en 2011. L'objectif poursuivi est de soutenir la transformation démocratique, le renforcement des institutions et une croissance accrue dans les pays partenaires.

La mobilisation hors budget par la Haute Représentante et la Commission Européenne d'une aide financière en faveur de la transition dans les pays du voisinage ;

Les plafonds des prêts aux partenaires ont notamment été portés par la B.E.I à 1 150 millions d'euros et le mandat de la BERD a été étendu pour couvrir les pays du Sud.

Le lancement en Septembre 2011 d'un mécanisme de financement pour la Société Civile couvrant l'ensemble des pays de la P.E.V.

A signaler que seuls les partenaires souhaitant s'engager dans des réformes politiques respectant les valeurs universellement reconnues des Droits de l'homme, de la Démocratie et de l'Etat de droit, peuvent bénéficier des aspects les plus avantageux de la nouvelle politique de l'U.E. (intégration économique, mobilité des personnes et un plus grand soutien financier)

La Tunisie répond à ces critères et son souhait de s'engager dans un Partenariat privilégié avec l'U.E. est devenu réalisable. En tant qu'initiateur du « Printemps Arabe », notre pays jouit d'un préjugé favorable pour accéder à ce nouveau statut, mais il bénéficie aussi de l'expérience d'une équipe de négociateurs qui a préparé le dossier Tunisien et mené les premiers rounds de négociation avec l'U.E. en septembre, octobre et décembre 2010, juste avant la révolution.

Le Partenariat privilégié

La reprise des négociations en 2012 a abouti à l'adoption le 19 novembre de la même année d'un Plan d'action pour les années 2013-2017 confirmant ainsi l'octroi à la Tunisie du statut de Partenaire privilégié. L'événement a été sanctionné par une déclaration du Conseil de l'U.E. qui définit le plan d'action comme une « feuille de

route ambitieuse qui traduit la volonté de la Tunisie de développer les réformes dans tous les domaines ».

Il s'agit selon le document d'un « accord politique » et d'un « cadre stratégique pour l'accompagnement de l'U.E. aux réformes et au processus démocratique ».La déclaration évoque les attentes de la Tunisie en termes de soutien politique et économique ainsi que ses priorités en matière de commerce et de mobilité. L'U.E. confirme dans cette déclaration « son plein appui à la transition en soulignant l'importance de consolider la protection des Droits de l'Homme, des libertés et de l'Etat de droit et en relevant le rôle important de la Société Civile». Elle y réitère son offre d'une intégration progressive de la Tunisie dans le marché intérieur Européen, d'une relance des négociations de libéralisation du commerce agricole et d'avancées rapides dans les négociations aériennes et d'une amélioration des conditions de mobilité pour les citoyens Européens et Tunisiens à travers la conclusion d'un Partenariat Mobilité.

Le Plan d'action comporte trois grands chapitres portant sur la coopération politique, l'intégration économique et sociale et la dimension humaine et scientifique appelée aussi Rapprochement entre les peuples.

Une quatrième partie est réservée au soutien et accompagnement de la mise en œuvre du Plan d'action comprenant aussi bien l'appui technique et financier que la participation de la Tunisie aux programmes et agences de l'U.E.

Evoquant les nouvelles priorités de la Tunisie après le 14 janvier, le Plan d'action décrit la Révolution Tunisienne comme porteuse de « l'espoir d'une vie meilleure pour les citoyens et d'une nouvelle approche basée sur l'édification d'un nouveau projet de société qui se veut inclusif et équilibré, fondé sur la bonne gouvernance, la transparence et la répartition équitable des richesses ».

Comment définir le Partenariat Privilégié ?

Tout simplement comme une nouvelle étape qui s'inscrit dans le cadre de la PEV et qui a vocation à offrir une visibilité politique et stratégique aux relations du pays concerné avec l'U.E. et ce, par l'intermédiaire d'une coopération plus large et plus approfondie. En d'autres termes : tout sera ouvert aux partenaires du Sud sauf les institutions.

Quelles sont les perspectives de mise en œuvre du plan d'action ?

Il faut rappeler, d'abord, que l'U.E. a opéré au lendemain des révolutions du Printemps arabe. une révision de la P.E.V qui a introduit des correctifs importants subordonnant le volume de l'aide à la performance politique et économique de chaque partenaire. Cette révision est dictée par la conviction que certains partenaires s'engageraient dans le processus de coopération avec l'U.E. sans l'intention de réaliser les réformes démocratiques. Désormais, les partenaires sont avertis que tout octroi de fonds dans ce cadre doit trouver sa justification sur le terrain.

La Tunisie a pu mesurer lors des négociations et à l'occasion de visites officielles de nos responsables à Bruxelles et dans d'autres capitales européennes l'intérêt primordial qu'accorde l'U.E. à l'engagement et à la poursuite des réformes démocratiques dans notre pays. Dès lors, l'adoption du nouveau Plan d'action confirme l'engagement du gouvernement Tunisien d'honorer cet accord et donne le coup d'envoi pour sa mise en œuvre.

Toutefois, le contexte actuel pose une série de défis devant la transition :

D'abord au niveau économique : l'économie Tunisienne a été affectée par la Révolution et l'instabilité qu'elle a générée à tous les niveaux. L'impact a été aggravé par un environnement régional et international adverse et l'absence d'un projet économique et social qui puisse opérer des réformes dans les secteurs affectés. Il est à craindre que le ralentissement de la croissance, l'exacerbation du chômage, les remous sociaux et l'instabilité freinent les diverses réformes et mises à niveau recommandées

par le Plan d'action. Mais d'aucuns restent confiants que l'administration et le tissu économique Tunisiens utiliseront leur acquis en matière d'ajustement structurel pour mener les grandes actions de stabilisation du cadre macro-économique, de consolidation de la gestion des finances publiques et de poursuite de la réforme fiscale. Il en est de même pour les priorités en matière de gouvernance, de compétitivité et d'environnement des affaires. Quant à l'Accord de Libre Echange Complet et Approfondi (ALECA) prévu par le Plan d'action, il portera sur la libéralisation de grands secteurs de l'économie Tunisienne ; il sera, de ce fait, l'objet d'âpres négociations.

L'ALECA et la libéralisation des secteurs sensibles

Les secteurs de l'agriculture et des services sont concernés à court terme par la libéralisation et suscitent de grandes appréhensions en raison de leur caractère sensible et des réformes profondes qu'ils nécessitent.

L'agriculture, secteur traditionnel, estimé à 12% du PIB, mobilise près de 540 mille agriculteurs et 70 mille pêcheurs et souffre de plusieurs carences dont un problème de financement bancaire, l'ambiguïté au niveau de la situation foncière de beaucoup de terres agricoles, le morcellement, le nombre réduit d'investissements par rapport au nombre des agriculteurs, des problèmes sectoriels tels que le net recul de l'investissement dans les terres domaniales (160 mille ha), le manque d'investissement dans l'aquaculture etc…

Des solutions sont recherchées actuellement dans la refonte du Code d'Investissement et l'approche asymétrique (plus d'avantages aux investissements agricoles). Ces solutions parmi d'autres pourraient revigorer ce secteur. Du côté de l'U.E., la Politique Agricole Commune (PAC) établie par les premiers fondateurs du Marché commun est toujours en vigueur. Elle reste restrictive entre autres pour les produits originaires de Tunisie. Les trois rounds de négociations que la Tunisie a eus en 2008-09 avec l'U.E. ont porté sur un nombre de questions importantes telles que la période de

démantèlement tarifaire, l'asymétrie, les mesures d'accompagnement, la liste négative, le principe de progressivité, le délai de grâce etc… les points de vue ne concordent pas toujours. Ce secteur a une dimension sociale très sensible et la libéralisation doit se faire avec beaucoup de prudence.

Quand au secteur des services, il est estimé à 60% du PIB et englobe une gamme d'activités très large (tourisme, services financiers, secteur postal, assurance, TICs…) comme le secteur de l'agriculture, il présente des faiblesses et des fragilités et ne pourra être libéré qu'après des réformes structurelles profondes. Outre les négociations entamées en 2006 à un niveau régional euro-méditerranéen dans le cadre d'un document de principes généraux, la Tunisie a eu un premier round de négociations bilatérales sur les services avec l'U.E. en Mars 2008. Au cours de ce round, elle a attiré l'attention sur la nécessité d'entreprendre une démarche garantissant des engagements asymétriques et des agendas temporaires avec une phase de transition raisonnable conformément aux dispositions du GATS.

Les questions dites de « mode 4 » (concernant le mode de prestation de service nécessitant un mouvement temporaire des personnes physiques) et notamment la question des visas, la reconnaissance mutuelle des qualifications et des diplômes, les moyens d'accompagnement financier et technique des programmes normaux de mise à niveau du secteur des services ont figuré en tête des préoccupations Tunisiennes.

Un deuxième round de négociation s'est tenu en juin 2009 sur le projet de protocole soumis par l'U.E. et les contre-propositions Tunisiennes mais la partie européenne n'a pu se prononcer sur les questions de visa et de reconnaissance des diplômes jugées du ressort des législations nationales des 27. Peut-être qu'un accord sur la mobilité prévu par le Plan d'action permettra de régler la question des visas et facilitera le mouvement temporaire des personnes physiques en direction des pays de l'Union.

On peut espérer, outre l'effort requis pour la préparation de ces deux secteurs à la libéralisation, moyennant un minimum de stabilité sociale et l'engagement des

réformes et mises à niveau nécessaires, une mise en œuvre acceptable des actions prévues dans la partie économique du Plan d'action.

Pour le volet politique et sécuritaire, la situation est différente. La Tunisie fait face après la Révolution à l'impératif de forger son propre système démocratique en créant de nouvelles institutions respectant la volonté du peuple Tunisien. La tâche n'est pas aisée.

Les blocages politiques et le concept Tunisien de dialogue national

En effet ,la Tunisie n'a pas d'acquis en matière de démocratie même si tout au long de l'année 2011 le gouvernement provisoire a pris des mesures dignes d'un processus démocratique effectif et crédible allant de la libération des prisonniers politiques et du retour des Tunisiens en exil, à la libre formation des partis politiques, la promulgation d'une loi électorale consensuelle et l'organisation d'élections libres dont la transparence a été reconnue par les observateurs internationaux.

Les actes de violence qui se sont multipliés au cours de la période suivante et qui ont atteint leur paroxysme par l'assassinat politique le 6 février 2013 de feu Chokri Belaïd, premier responsable du Parti des Nationalistes Démocrates (P.N.D), corroborent sans doute le constat que tout reste à faire en matière d'enracinement de la culture démocratique dans notre pays. Mais ils ont révélé aussi combien les Tunisiens sont opposés à ces actes qu'ils ont condamnés et décriés et combien ils sont déterminés à aller de l'avant pour instaurer la démocratie et l'état de droit. La Tunisie peut se targuer aujourd'hui d'avoir l'une des Sociétés Civiles les plus vibrantes et les plus actives sur la rive Sud de la méditerranée et on a pu constater depuis janvier 2011 l'impact de son action mobilisatrice à l'échelle nationale. Assurer une transition démocratique sans grands bouleversements et sans violence est aujourd'hui un souci majeur pour le peuple Tunisien. La stabilité et la pérennité du pays en dépendent.

La mise en œuvre du partenariat avec l'U.E. dépendra surtout de l'aboutissement du processus démocratique. La conditionnalité liant l'octroi d'avantages financiers et

techniques à la performance politique se reflète clairement dans la P.E.V telle que révisée après les révolutions arabes et désormais dans les plans d'action des pays du voisinage. Le fait nouveau aujourd'hui est que la révolution nous a permis de nous réconcilier avec les valeurs universelles des droits de l'homme, la démocratie et l'état de droit. Théoriquement, la démocratie n'est plus incompatible avec le système arabe de gouvernement.

En concluant le Partenariat privilégié avec l'U.E., nous nous sommes engagés, par conséquent, à parachever le processus démocratique et édifier les institutions qui contrôleront la transition. Cette responsabilité nous incombe et nous devons tout mettre en œuvre pour réussir ce pari. Ce n'est qu'à ce prix que nous pourrons réclamer un effort plus solidaire de la part de l'U.E.

القراءة النقدية للسياسات الاقتصادية
لفترة الحكم 1955-2010

اتسمت السياسة الاقتصادية المعتمدة في تونس طيلة الفترة 195-2010 بارتكازها على إرادة سياسية ثابتة تعمل على تعزيز الاستقلال السياسي بتركيز مقومات الدولة الحديثة وتحقيق السيادة الوطنية في كل المجالات وذلك بالعمل منذ الاستقلال على الخروج من التبعية الاستعمارية في المجال الاقتصادي فحرصت السلط العمومية على بناء اقتصاد تونسي حديث يمتلك المقومات الأساسية التي تمكن تونس من اللحاق بركب الدول النامية فتم اتخاذ منذ البداية إجراءات جريئة لتجسيد الاستقلال في المجال الاقتصادي تهم خاصة

تونسة المرافق العامة والتجارة الخارجية بالقطع مع النظام القمرقي الفرنسي وتركيز السيادة المالية بإحداث البنك المركزي والدينار وتأميم الأراضي الفلاحية. وتواصل هذا المنهج لدعم مكانة تونس في المحافل الدولية بانخراطها في المنظمة العالمية للتجارة وإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

و اعتمدت تونس في مسيرتها التنموية منذ الاستقلال على إمكانياتها الذاتية في غياب موارد مالية أو طبيعية هامة كما راهنت منذ البداية على قيم الوطنية وخدمة المصالح العليا للبلاد وعلى التعليم والتكوين والصحة معتبرة ذلك بمثابة الاستثمار في المستقبل والرهان على الأجيال المتعاقبة.

و تكونت إثر تونسة البلاد وعودة عدة إطارات من التي زاولت دراساتها العليا بالخارج مكامن كفاءة في مجالات عدة كالتخطيط والبنية التحتية والطرقات والاتصالات والفلاحة والموارد المائية مما مكن البلاد من تحقيق انجازات هامة وفرت قاعدة موضوعية للتقدم ودعم المسيرة التنموية للبلاد.
ومن ناحية أخرى مكن المنوال المعتمد على آليات التخطيط التي تم الاستناد إليها منذ بداية الستينات من توضيح الرؤى وضمان تناسق البرامج والسياسات وتشريك كل الطاقات في القطاعين العام والخاص في المسيرة التنموية.

و تحققت في ظل هذه المسيرة مكاسب كمية ونوعية هامة رغم العثرات والنقائص التي شابت الفترة(1962-2010)على غرار تجربة التعاضد في الستينات والأزمات الاقتصادية التي شهدتها البلاد في 1987/1986 وفي بداية التسعينات إثر حرب الخليج الأولى والثانية وسنة 2008/2007 إثر الأزمة المالية العالمية وهي عثرات تم تجاوزها بسرعة بفضل التحرك السريع للدولة وتكاثف جهود جميع الأطراف.

لكن هذه المكاسب لا يجب أن تحجب الصعوبات والثغرات والإخفاقات التي شهدتها البلاد خاصة في مجالات التشغيل والتنمية الجهوية حيث لم يتسنى بلوغ مستويات النمو الكفيلة باستيعاب طلبات الشغل التي بلغت أرفع مستويات لها في تاريخ البلاد والاستجابة إلى الهيكلة الجديدة لهذه الطلبات وإلى تطلعات المجتمع التونسي إلى مستويات عيش أرفع وإلى ضمان إشعاع التنمية على الجهات.

ا-المكاسب الكمية:

النمو:

منذ سنة 1962 شهد النمو الاقتصادي نسقا مرتفعا باستثناء الفترة 1982-1986 التي سبقت برنامج الإصلاح الهيكلي وسجلت البلاد أرفع نسبة نمو (7%) خلال العشرية الثانية للتنمية (1972-1981) إثر فتح المجال للقطاع الخاص لتعزيز دوره في العمل التنموي وتوفير المناخ الملائم للاستثمار ودعم الصادرات فضلا عن استغلال الموارد الطبيعية التي توفرت خلال تلك الفترة وخاصة منها البترول.

هيكلة النمو:

تميزت المسيرة الاقتصادية في تونس طيلة الفترة 2010/1955 بتنويع مصادر النمو من خلال العمل على وضع استراتيجيات للنهوض بكل قطاعات الإنتاج بدون استثناء مكنت من تعصير وتأهيل وحدات الإنتاج وتطوير أنشطة جديدة بالتحكم في التكنولوجيا

تطور نسبة النمو الاقتصادي

السنة	1962-1971	1972-1981	1982-1986	1987-1991	1992-2001	2001-2010	1962-2010
نسبة النمو	% 5	% 7	%2,2	% 4,2	% 5	% 4,5	% 5

وتنمية أنشطة أخرى كالمحروقات والصناعات الكيميائية والصناعات الميكانيكية والكهربائية وصناعات النسيج والجلد والأحذية وتنمية قطاع الخدمات في مجالات السياحة والمواصلات والمالية وتطوير قطاع النقل فضلا عن النهوض بالقطاع الفلاحي وذلك بتحسين مردوديۃ المنتوجات الفلاحية البعلية وتنويع الأنشطة ولاسيما بتطوير الفلاحة السقوية وتعزيز مساهمتها في الإنتاج ألفلاحي بما يحد من تأثر الإنتاج بتقلبات المناخ إلى جانب تنمية قطاع تربية الماشية لاسيما تربية الدواجن وتربية البقر الحلوب بما مكن من إقامة نشاط تصنيع الحليب ومشتقاته وتطور قطاع الصيد البحري تطورا مطردا عزز بفضله مساهمته في الصادرات الفلاحية والغذائية وفي التقليص بصفة ملحوظة في العجز التجاري الغذائي.

وقد مكنت مختلف هذه العوامل من أن تشهد هيكلية النمو تغيرا هاما من فترة إلى أخرى بالعلاقة مع تطور مختلف الأنشطة الاقتصادية وفق الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة بمخططات التنمية والنهوض خلال العشرية الأخيرة بالأنشطة ذات المحتوى المعرفي المرتفع فتقلصت مساهمة القطاع الفلاحي رغم التطور الهام الذي شهده هذا القطاع وذلك لفائدة قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات.

تطور هيكلة الناتج المحلي الإجمالي حسب مخططات التنمية (%)

السنة	/1962 1971	/1972 1981	/1982 1986	/1987 1991	/1992 1996	/1997 2001	/2002 2006	/2007 2009
الفلاحة والصيد البحري	20.5	16.6	15.4	15.6	16.5	15.2	13.3	8.9
الصناعات المعملية	9.1	12.6	15.0	15.9	19.9	20.5	19.9	18.0
الصناعات غير المعملية	13.0	27.1	20.4	15.1	14.0	13.1	12.3	14.0
الخدمات	42.2	31.6	35.6	37.6	34.5	36.5	45.4	44.5

المسوقة								
الخدمات غير المسوقة	15.2	12.1	13.6	15.8	15.1	14.7	9.1	14.6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

الاستثمار:

لقد بذلت الدولة خلال العقود الستة الماضية مجهودا هاما على مستوى الاستثمار بما يستجيب للإرادة السياسية المتطلعة إلى بناء اقتصاد وطني قادر على اللحاق بركب الدول المتقدمة وتوفير الرفاه للشعب التونسي ومكنت هذه الاستثمارات من تطوير وتعصير البنية الأساسية للطرقات وفق المعايير الدولية فتم بناء الطرق السيارة وتوسيع وتهذيب الطرقات ومد المسالك الريفية وبناء الجسور والطرقات المهيكلة والمحولات وإحداث المطارات وتأهيل وتوسيع الموانى التجارية وتطوير المواصلات وإدخال التكنولوجيات الحديثة في مجال المعلومات والاتصال بما مكن البلاد من إدماج اقتصادها الوطني في مسار العولمة وسهل اقتحام المنتوجات التونسية للأسواق الخارجية فضلا عن إحداث المناطق الصناعية ومناطق حرة بكل من بنزرت وجرجيس لتوفير الفضاءات الملائمة لانتصاب المشاريع الموجهة للتصدير كما مكنت الاستثمارات في القطاع ألفلاحي من بناء السدود بما ساهم في تعبئة حوالي 88 % من الموارد المائية المتاحة وتهيئة المساحات السقوية وتجهيز جلها بالمعدات المقتصدة للماء فضلا عن بناء شبكة من موانى الصيد البحري كما مكنت أيضا من تركيز شبكة من التجهيزات الجماعية شملت مختلف جهات الجمهورية تجسد الإرادة السياسية في مجال تعميم التعليم وتركيز لامركزية التعليم العالي والعناية بالصحة العمومية لتشمل مختلف فئات المجتمع التونسي فضلا عن تحسين ظروف عيش المواطنين بتعميم التنوير الكهربائي وتوفير المياه الصالحة للشراب والعناية بالمحيط.

تطور الاستثمارات حسب القطاعات والمخططات (بالمليون دينار)

السنة	/1962 1971	/1972 1981	/1982 1986	/1987 1991	/1992 1996	/1997 2001	/2002 2006	/2007 2009
الفلاحة	272.0	810.2	1380.0	2000	2784	4241.1	4170.8	2821.0
الصناعات المعملية	149.6	1084.6	1543.3	1700	2844.5	4413.5	5168.5	4155.5
الصناعات غير المعملية	213.6	1452.0	1912.6	1631	2723.8	2419.5	5849.5	9247.7
الخدمات المسوقة	459.9	2064.2	3322.4	4082	9190.1	15467.1	21282.6	18803.4
الخدمات غير المسوقة	212.9	593.0	706.7	978	2073.6	3229.8	4763.5	2515.4
المجموع	1308.0	6004.0	8865.0	10400	19616.3	31571	41236	38543

وسجل تطور متصاعد لمساهمة القطاع الخاص في مجهود الاستثمار بفضل سياسة النهوض بالاستثمار الخاص التي تم سنها منذ السبعينات وتدعمت في التسعينات بإصدار مجلة التشجيع على الاستثمار لدعم المبادرة الخاصة وتسهيل إجراءات بعث المؤسسات مما مكن من تركيز شبكة هامة من المؤسسات الصغرى والمتوسطة ساهمت في مجهود التنمية والتشغيل

تطور مساهمة القطاع الخاص في مجهود الاستثمار

السنة	-1962 1971	-1972 1981	-1982 1986	-1987 1991	1996	2001	2006	-2007 2009
مساهمة القطاع الخاص/الاستثمار	% 32	% 41	% 45	49.5 %	53.7 %	57.2 %	56	% 60.3

التصدير:

لقد شهد الاقتصاد التونسي تطورا وتنوعا جذريا وتغيرات هيكلية عميقة حيث تطورت الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية من 72 مليون دينار سنة 1961 إلى

31.210 م د سنة 2010. من حيث الهيكلية وفي ظرف عقدين فقط من الزمن، تجاوزت الصادرات الصناعية صادرات المواد الأولية (الفلاحة، المناجم والطاقة).

تطور التصدير حسب القطاعات (بالمليون دينار)

السنة	1970	1980	1990	2000	2010
الفلاحة والصناعات الغذائية	29	69	136	707	1879
قطاع الطاقة	26	646	907	977	3313
قطاع الفسفاط	21	130	442	716	2158
قطاع النسيج	2	170	1126	3728	6036
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	9	31	299	1323	8070

أما العشرية 2000/1990 فقد شهدت ارتفاعا هاما في الصادرات الصناعية بشكل عام والصناعات الميكانيكية والكهربائية بشكل خاص. وتطورت حصة الصادرات من القطاعات ذات المحتوى التكنولوجي (إلكترونيك السيارات والطائرات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيوتكنولوجيا، وتقنية المنسوجات) من 12 % في سنة 1995 إلى 25 % سنة 2010 في حين تراجعت حصة القطاعات التقليدية (الفلاحة والمنسوجات والكهرباء) من 88 % إلى75%.

البطالة والتشغيل:

تمكنت البلاد من الإبقاء على حجم البطالة مستقرا على المدى الطويل(500 ألف في بداية الستينات و490 ألف في 2010) رغم توافد 3 ملايين طلب إضافي للشغل وهو ما يعني تراجع نسبة البطالة من حوالي 30 % غداة الاستقلال إلى 13 % في 2010 بفضل إحداث أكثر من 60 ألف موطن شغل سنويا أي ما يعادل 3 ملايين موطن شغل إضافي منذ الاستقلال.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم البطالة قد تراجع في مرحلة أولى لينخفض إلى 250 ألف في نهاية السبعينات تحت تأثير نسق النمو المرتفع المسجل خلال الفترة ليعود للارتفاع بعد ذلك تحت وطأة الزيادة الحادة لطلبات الشغل حيث شهدت البلاد أرفع مستويات للطلبات

الشغل في تاريخها مع تغير في هيكلة البطالة إثر تخرج عدد كبير من حاملي شهادات التعليم العالي ودخول المرأة سوق الشغل.

الـفـــقـر:

تراجعت نسبة الفقر المدقع من 70 % في 1962 إلى 6.7 % سنة 1990 و4.2% سنة 2000 و 3.8% في 2005 مع توسع رقعة الطبقة الوسطى لتمثل 80% من السكان في 2010 مقابل 70% في منتصف التسعينات و 65% خلال الثمانينات ولقد مكن توسع الطبقة الوسطى من استقرار اجتماعي وفر أرضية هامة لدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي على حد السواء.

الدخل الفردي

ارتفع الدخل الفردي من 74 دينار في 1961 إلى 483 دينار في 1981 و960 دينار في 1987و2840 دينار في 2001 و 6050 دينار في 2010. وفي صورة اعتماد تطور الدخل الفردي بالأسعار القارة لسنة 1975 فقد ارتفع هذا الدخل من 1175 دينار في 1960 إلى 5032 دينار في 2010.

التحكم في التوازنات المالية

لقد تم تدريجيا التحكم الكلي في عجز الميزانية والنزول به إلى نسبة 1% في سنة 2010 كما تراجع مستوى الدين العمومي إلى حدود متدنية لم تتعدى 40% في 2010 والدين الخارجي إلى 37% من الناتج خلال نفس السنة وهي أضعف نسب عرفتها تونس إذا ما استثنينا فترة ما بعد الاستقلال قبل أن تنطلق العملية التنموية بالبلاد وذلك كما يبرزه الجدول التالي:

السنة	1961	1971	1986	2006	2010	2016
عجز الميزانية	-	% 2.4-	% 5-	% 2.6-	% 1-	% 6-
نسبة الدين	% 22	% 45	% 55.8	% 49	% 40	% 61.8

العمومي						

التنمية الجهوية

مثلت التنمية الجهوية خيارا استراتيجيا منذ الاستقلال بتواجد إرادة سياسية لتذليل الفوارق الكبيرة على مستوى التنمية بين الجهات التي ورثتها حكومة الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي، وحرصت السلط العمومية طيلة الست عقود الماضية على تذليل هذه الفوارق بوضع الإطار المؤسساتي اللازم من دواوين وهياكل جهوية ومحلية لتثمين الموارد الطبيعية والعناية بالموارد البشرية وتحسين ظروف عيش المواطنين بمختلف الجهات.

وقد شهدت مقاربة التنمية الجهوية تطورا هاما انطلاقا من بعث أقطاب تنموية صناعية جهوية خلال الستينات لتوزيع مجهود التصنيع باستغلال الموارد المحلية من ناحية وإشعاع التنمية حول هذه الأقطاب من ناحية أخرى وإلى توجيه الاستثمارات العمومية نحو المناطق الداخلية ووضع برامج للنهوض بالريف وتطوير القطاع الفلاحي وتشجيع المبادرة الخاصة للانتصاب في الجهات الداخلية في السبعينات وإلى إحداث هياكل مختصة بالتنمية الجهوية كالمندوبية العامة للتنمية الجهوية وبعث آليات جديدة تمكننا من الارتقاء بالتنمية الجهوية إلى مرتبة الأولويات الكبرى في السياسة الاقتصادية منذ التسعينات.
وقد صاحب هذا المجهود إصلاحات متواترة لتكريس دور الجهة الفاعل في التنمية شملت بالخصوص المجال المؤسساتي بما مكن من تعزيز اللامركزية واللامحورية بإحداث المجالس الجهوية والمجالس المحلية وتطوير المجالس البلدية بإعطائها مسؤولية أكبر في مجال التخطيط والبرمجة وتدعيم دورها في إدارة الشأن العام الجهوي والمحلي كما تعززت هذه الهياكل بإحداث عدة مؤسسات مساندة كدواوين التنمية الجهوية والشركات الجهوية للاستثمار ومراكز الأعمال وتركيز محاضن المؤسسات والشبابيك الموحدة للاستثمار وتطوير صندوق القروض ومساعدة الجماعات العمومية وإصدار مجلة تشجيع

الاستثمارات التي مكنت التنمية الجهوية من امتيازات وإحداث مراكز جهوية للعمل عن بعد.

كما تم تطوير لامركزية التعليم العالي بإحداث أقطاب جامعية جهوية جديدة بكل من القيروان وجندوبة وقفصة وإحداث نواتات جامعية بكل الجهات الداخلية وتعميم المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية على كامل الجهات وتطوير القطاع الصحي بتدعيم وتجهيز شبكة المستشفيات الجهوية والمستوصفات المحلية والمراكز الأساسية للصحة في مختلف الجهات وإحداث الأقطاب التكنولوجية بجندوبة وقفصة ومدنين.

وبالتوازي تدعمت البنية الأساسية للطرقات بالجهات الداخلية لاسيما خلال الفترة 1987-2009 حيث تم تشييد حوالي 6550 كلم من الطرقات المعبدة (45% من مجموع الطرقات المعبدة المنجزة) وحوالي 10000 كلم من المسالك الريفية(60% من مجموع المسالك المنجزة).
ومن ناحية أخرى تعددت البرامج والمشاريع الخصوصية للنهوض بالمناطق ذات الإشكاليات الخصوصية التي مكنت من تحسين ظروف عيش المستهدفين وتوفير موارد رزق لهم وشملت هذه المشاريع المناطق الريفية والحضرية وتهم برنامج التنمية الريفية المندمجة في جيليه الأول والثاني وبرنامج التنمية الحضرية المندمجة وبرنامج التنمية الفلاحية المندمجة وخطة النهوض بمناطق الظل والبرنامج الوطني لتهذيب وتطهير الأحياء الشعبية وبرنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية المحيطة بالمدن الكبرى.

وفي مطلب الألفيات وبعد أن أكدت مختلف البحوث والمسوحات تحسن مؤشرات التنمية الجهوية بمختلف الولايات وتوفر مقومات التنمية بكل ولاية تم تدعيم التنمية الجهوية بإرساء مقاربة التنمية المحلية لتركيز المقومات الدنيا للتنمية لتشمل مناطق كل ولاية مع الحرص على الحد من التفاوت على المستوى التنموي بين معتمديات بعض الولايات وتم في هذا المجال إنجاز عدة برامج خصوصية لدفع التشغيل والنهوض بالمعتمديات ذات

الأولية (195معتمدية) والشروع في إنجاز مشاريع التنمية المندمجة التي تهم 95 معتمدية فضلا عن إحداث الجمعيات التنموية المكلفة بإسناد القروض الصغرى.

II-الإصلاحات الكبرى والمكاسب النوعية

تتمثل أهم الإصلاحات الكبرى في:

1-وضع منظومة للتشجيع على الاستثمار والنهوض بالمبادرة الخاصة وتحسين مناخ أعمال والنهوض بالقطاعات الجديدة والواعدة وتتضمن هذه المنظومة جملة من الحوافز المالية والجبائية وصناديق مالية وهياكل مساندة وإجراءات تيسير إحداث المؤسسات والتقليص من الإجراءات الإدارية وتم تطوير هذه المنظومة وتحيينها وفق متطلبات كل مرحلة وبما يستجيب للأهداف المرسومة في مخططات التنمية.

2-إصلاح القطاع المصرفي وتعصيره وتعزيز أسسه المالية والارتقاء بجودة خدماته إلى مستوى المقاييس الدولية.

إصلاح المنظومة الجبائية وخاصة منذ 1988 استجابة لمقتضيات الإصلاح الهيكلي للاقتصاد وانخراط تونس في المنظمة العالمية للتجارة وإمضاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتم في هذا المجال إحداث الأداء على القيمة المضافة لتعويض الأداءات الموظفة على رقم المعاملات وإحداث الأداء الوحيد على المداخيل والأرباح فضلا عن ترشيد الحوافز الجبائية والمالية لفائدة الاستثمار في إطار مجلة تشجيع الاستثمارات وإصدار مجلة الحقوق والإجراءات لضمان العدالة الجبائية والنجاعة الاقتصادية للمنظومة الجبائية. كما شمل الإصلاح الجباية المحلية في اتجاه تبسيطها وترشيد قاعدتها وتحسين مردوديتها.

3-تتمثل أهم المكاسب النوعية المحققة في:

- **وضوح الرؤيا والاستناد إلى ثوابت من أهمها الحرص على الملاءمة بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي واعتماد مبدأ النجاعة الاقتصادية والتعويل**

على القطاع الخاص دون إهمال دور القطاع العام إذا ما استثنينا فترة التجربة التعاضدية.

- القدرة على التحرك السريع للحيلولة دون استفحال الأزمات كما كان الشأن إثر التجربة التعاضدية أو بعد أزمة منتصف الثمانينات(1986)أو عند حرب الخليج في بداية التسعينات والأزمة المالية العالمية لسنة 2008/2007.

4-اعتماد مخططات تنموية بدون انقطاع وإثرائها بالميزان الاقتصادي خلال السبعينيات وبالتقرير السنوي حول التنمية في بداية التسعينات ما أضفى على العمل التنموي التواصل والتناسق.

5-التحكم في التوازنات الجملية للبلاد الداخلية منها والخارجية كما يبرز ذلك من خلال تراجع نسبة الدين العمومي والدين الخارجي إلى مستويات معتدلة.

6-تحسن صور تونس في الأوساط المالية العالمية بعد حصولها في 1994 على درجة الاستثمار ودخولها على السوق المالية العالمية كأول بلد مع إفريقيا الجنوبية يصدر قروض رقاعية وتطور الترقيم السيادي للبلاد بصفة منتظمة إلى أن بلغ ترتيب أ سلبي (-A) أسدته لتونس الوكالة اليابانية "البحث والاستثمار (R and I)" في 2007 وهو ترتيب متقدم في سلم الترقيم السيادي للبلدان.

7-تنويع مصادر النمو من خلال تشكيل قاعدة الإنتاج وتطوير أنشطة اقتصادية جديدة في قطاعات الصناعات المعملية والخدمات لاسيما الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير وقطاع السياحة والخدمات المالية والإعلامية وتكنولوجيات الاتصال بما مكن من انتقال الاقتصاد الوطني من اقتصاد أحادي يعتمد على الأنشطة التقليدية إلى اقتصاد متنوع يعتمد أساسا على الصناعات المعملية والخدمات بما مكن من تعزيز مساهمة الصادرات في النمو ويسر تفتح تونس على الخارج وبروز قطاعات ذات محتوى معرفي مرتفع خلال العشرية الأخيرة.

8-تطوير البنية الأساسية بتوسيع شبكة الطرقات وتعصيرها وفق معايير الدولة وإرساء شبكة اتصالات حديثة ساهمت في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات وفي تأهيل الاقتصاد بصفة عامة.

9-تحسين مساهمة الإنتاجية الجملية لعناصر الإنتاج في النمو لتفوق 40% نتيجة التحكم في التكنولوجيا واستعمال آليات التنظيم والتصرف الحديثة من قبل المؤسسات الاقتصادية.

10-العناية بالبيئة وتحسين المحيط من خلال تحسن جل المؤشرات الوطنية والجهوية في ميادين جودة الحياة بالمدن والأرياف وتحقيق مكاسب هامة في مجال المحافظة على المياه والتربة وتعبئة الموارد المائية واستعمال الطاقات المتجددة.

11--تغير نمط الحياة للسكان بفضل تحسن المستوى المعيشي وتطور المداخيل إلى جانب بروز تجمعات عمرانية صغرى ومتوسطة خاصة في الجهات الداخلية بما مكن من بلوغ نسبة السكان بالوسط الحضري حوالي 70% من السكان.

12-تحسن مستويات التنمية البشرية من خلال العناية بالتربية والتكوين وأهمية التحولات الاجتماعية التي استقطبت حوالي 19% من الناتج المحلي الإجمالي مما ساهم في تحسين المؤشرات الصحية وتحسن الأوضاع الاجتماعية.

وبفضل هذه المكاسب الاقتصادية والاجتماعية صنفت تونس على امتداد العشرية الماضية في المراتب المتقدمة في العالم حسب منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة وطبقا لتقارير التقييم والتصنيف التي تصدرها مراكز الدراسات والبحوث العالمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ففي سنة 2000 تم تصنيفها كأفضل بلد في العالم من حيث سرعة تطور مؤشر التنمية البشرية الذي يجمع العناصر المتعلقة بالصحة والتعليم والتقدم المعرفي والدخل الفردي وظروف العيش ونوعية الحياة كما ظل المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس يصنف تونس في المرتبة الأولى إفريقيا والمراتب بين 32إلى 35 عالميا إلى حدود سنة 2010 على مستوى القدرة التنافسية للاقتصاد اعتمادا على 12 مقياسا نوعيا وكميا تتعلق بالمحيط المؤسساتي والبنية الأساسية واستقرار الاقتصاد الكلي والصحة والتربية والتعليم والتكوين والتجديد والقدرات التكنولوجية ونجاعة الأسواق المالية وتطور مناخ الأعمال في حين تدنت إلى المرتبة 95 في 2017/2016.

III-تقييم السياسات الاقتصادية حسب المراحل

1-المرحلة الأولى (1956-1961): مرحلة بناء صرح الدولة وتونسة الاقتصاد الوطني:

انطلقت تونس خلال هذه المرحلة تدريجيا في تركيز هياكل الدولة التي كان معظمها بأيدي الأجانب. وتمثلت الإجراءات في هذا الإطار في تأمين المصالح الأساسية وقد شمل السكك الحديدية والموانى وإنتاج وتوزيع المياه والكهرباء والغاز مع بعث دواوين وشركات جديدة منها شركة فسفاط قفصة وديوان الصناعات التقليدية وديوان الصيد البحري وديوان المناجم وديوان الأراضي الدولية وديوان الزيت وديوان الحبوب وديوان التجارة للقيام بعمليات التوريد والتصدير وحرصت السلط العمومية على بناء اقتصاد تونسي حديث يمتلك المقومات الأساسية التي تمكن تونس من اللحاق بركب الدول النامية فتم اتخاذ منذ البداية إجراءات جريئة لتجسيد الاستقلال في المجال الاقتصادي تهم خاصة تونسة المرافق العامة والتجارة الخارجية وذلك بإلغاء الوحدة الجمركية مع فرنسا يوم 20 أوت 1959 وتركيز السيادة المالية والاستقلال النقدي بتونسة الجهاز البنكي وإحداث البنك المركزي التونسي في18 سبتمبر1958 وبعث وحدة نقدية تونسية وهي الدينار في 18أكتوبر1958 وكذلك الانخراط في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في 14أفريل 1958 كما بعثت3 بنوك شبه حكومية مثل الشركة التونسية للبنك والبنك القومي الفلاحي والشركة القومية للتمويل مهمتها تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى وتقليص هيمنة البنوك الفرنسية بفتح المجال لبنوك أجنبية أخرى بتركيز فروعها وكذلك بتأميم الأراضي الفلاحية.

وتميزت هذه الفترة بسياسة اقتصادية تحررية بهدف الخروج من التبعية الاستعمارية والاقتصاد الأحادي المعتمد على الفلاحة والمناجم من خلال تركيز مقومات الدولة التي كان معظمها بأيدي الأجانب وذلك بوضع السياسات والتشاريع الملائمة واتخاذ الإجراءات

الضرورية لتونسة المرافق العامة وتصفية الأوضاع العقارية الفلاحية. ونظرا لهشاشة الوضع الاقتصادي بالبلاد وبهدف دفع التنمية ومجابهة تبعات انكماش الاستثمار والتخلص من التبعية الاقتصادية لفرنسا تم وضع إستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترتكز أساسا على التخطيط المركزي لضبط الإمكانيات وتحديد الأهداف والوسائل وعلى التدخل المباشر للدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية خاصة في قطاعات البنية الأساسية والاتصالات والسكن وإحياء الأراضي الفلاحية فكان دورها هاما ومفصليا إذ مكنت السياسة الحمائية من إطلاق مشاريع عمومية على أساس رؤية جديدة للنهوض بالتنمية لكنها بقيت محدودة في غياب حوافز للاستثمار الخاص.

2-المرحلة الثانية (1962-1971): الأنموذج الاشتراكي للتنمية.

تميزت هذه الفترة بتكفل الدولة لوحدها بالمجهود الإنمائي في غياب أي دور لباقي الأعوان الاقتصاديين مع إتباع سياسة اشتراكية لتنشيط الحركة الاقتصادية مجسمة في إرساء نظام التعاضد. ولتحقيق هذه الأهداف تم إعداد أول وثيقة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي وهي "الخطة العشرية للتنمية" (1962-1971)، التي ارتكزت على وجود تباينات جهوية قوية سواء على مستوى توزيع الأنشطة الاقتصادية أو على مستوى توزيع السكان بين الشمال والجنوب وبين الواجهة الشرقية والداخلية وبالتالي واحتوت بعدا جغرافيا يهدف إلى الحد من التباينات الجهوية الموروثة عن الفترة الاستعمارية والتي تعود لعوامل طبيعية وتاريخية وبالخصوص للاستعمار الفرنسي.

وتتمثل أهم أهداف هذه الخطة في :

- التخلص من الاستعمار الاقتصادي.
- تطوير الموارد البشرية من تربية وتعليم وصحة وتنظيم عائلي.
- الرفع من مستوى العيش للمواطن ومقاومة الفقر.
- الاعتماد على التنمية الذاتية.

وتفرعت هذه الخطة إلى ثلاث مخططات: مخطط ثلاثي ومخططين رباعيين.

وتركزت هذه الفترة بالخصوص على تعصير الفلاحة وتأميم قطاع التجارة الخارجية وتجارة الجملة وإحداث الدولة لمؤسسات في القطاعات التي تتطلب استثمارات هامة وتكنولوجيات حديثة والنهوض بالقطاع السياحي.
وفي هذا الإطار شهدت هذه الفترة بالخصوص:

في القطاع ألفلاحي:
إعادة هيكلة القطاع ألفلاحي بتعميم التعاضد من خلال بعث تعاضديات ووحدات إنتاجية وتعاضديات خدمات فلاحية وتأميم الأراضي الفلاحية التي كانت على ملك المعمرين وبعث مؤسسات عمومية للتصرف في إحياء الأراضي الفلاحية (إحداث ديوان الأراضي الدولية ودواوين مجردة ونبهانة والسواسي وسيدي بوزيد) وإحداث مندوبيات جهوية للتنمية الفلاحية.

في قطاع الخدمات:
إعادة هيكلة قطاع التجارة بإحداث الديوان التونسي للتجارة وإحداث شركات جهوية للتجارة وتعاضديات الاستهلاك وإحداث مؤسسات عمومية احتكارية كديوان الحبوب لتوريد وتسويق الحبوب والديوان القومي للزيت لتوريد الزيوت النباتية وتصدير الزيت والشركة التونسية للحليب لصناعة الحليب ومشتقاته وتوريد الكحول والمجلات والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة القومية لاستغلال وتوزيع المياه.

في قطاع النقل:
إعادة هيكلة قطاع النقل البري بإحداث شركات جهوية لنقل الأشخاص والبضائع وشركة قومية للنقل وتأميم الشركات الأجنبية وإحداث الشركة التونسية للملاحة وإحداث كل من ديوان الموانى البحرية وديوان الموانى الجوية.
في القطاع الصناعي:

تنمية القطاع الصناعي بتحويل وتصنيع الموارد المحلية للحد من التوريد وتشجيع الصادرات وذلك خاصة بإحداث الأقطاب الصناعية بمختلف الجهات حيث تم تركيز عدة وحدات صناعية شملت خاصة:

معمل السكر بباجة.

معمل عجين الحلفاء بالقصرين.

ممل الفولاذ وبناء السفن بمنزل بورقيبة.

معمل تكرير النفط ببنزرت.

الصناعات الكيميائية بقابس.

نسيج الصوف والقطن والملابس ببئر القصعة.

معمل صناعة السيارات والمعامل الآلية بالساحلة.

وبالتوازي تم تطوير الصناعات الفلاحية والغذائية وصناعة البناء والصناعات التقليدية بتأطير من الديوان القومي للصناعات التقليدية الذي أحدث سنة 1959.

في القطاع السياحي:

تنمية القطاع السياحي بإحداث نواتات لمناطق سياحية ساحلية وبعث الشركة التونسية للنزل والسياحة وتمكين القطاع من تشجيعات مالية وجبائية هامة لدعم المبادرة الخاصة.

رغم المكاسب التي تحققت خلال العشرية الأولى للتنمية في مجال تركيز التجهيزات الجماعية والبنية الأساسية وتنويع الاقتصاد وما واكب ذلك من تطور مطرد في مجالات التعليم والصحة والتنظيم العائلي إلا أن السياسة التنموية المتبعة آنذاك وفق النهج الاشتراكي فشلت في تحقيق الأهداف المرسومة لاسيما فيما يتعلق بتكريس التنمية الذاتية والنهوض بالقطاع ألفلاحي والتشغيل والحد من النزوح ومن المديونية إذ شهدت آخر الفترة والمتزامنة مع تعميم التعاضد في قطاعي الفلاحة والتجارة:

- **تفاقم عجز الوحدات التعاضدية.**
- **معارضة كبار المالكين لإدماج أراضيهم صلب التعاضديات.**

- معارضة صغار الفلاحين وتعرضهم لعدة مشاكل مثل البطالة وتدهور المستوى المعيشي مما أدى أحيانا إلى انتفاضات شعبية مناهضة لتعميم التعاضد.
- تجميد المعونة الفرنسية إثر عملية الجلاء الزراعي.
- عدم قدرة الاقتصاد على توفير مواطن الشغل اللازمة بسبب ضعف الاستثمار الخاص.
- تفاقم ديون المؤسسات العمومية.
- التصرف البيروقراطي للشأن الاقتصادي وكبت المبادرة الخاصة.

وبناءا على ذلك تم في سنة 1969 وضع حد لتجربة التعاضد وللنظام الاشتراكي وبذلك تدخل تونس في مرحلة جديدة من مسيرتها التنموية باعتماد أنموذج جديد للتنمية يقوم على التوجه الليبرالي.

3-المرحلة الثالثة (1970-1986): النهج التحرري مع تعايش القطاعات الثلاثة (العام والتعاضدي والخاص) وحماية مفرطة للاقتصاد الوطني:

اعتبارا من سنة 1970 وبعد فشل أنموذج التنمية الاشتراكي اعتمدت تونس الأنموذج التحرري بالتوجه نحو اقتصاد السوق والنهوض بالمبادرة الخاصة والانفتاح على الخارج.

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين :

فترة السبعنيات (1972-1981) والتي تعرف بالعشرية الثانية للتنمية:

تميزت بالشروع التدريجي في التفتح الاقتصادي مع اعتماد منهجية التخطيط التوجيهي مع إلزامية توجهاته وأهدافه للقطاع العام. وتقوم هذه المنهجية أساسا على انتهاج سياسة اقتصادية تعمل على تشجيع المبادرة الخاصة الوطنية والأجنبية على الاستثمار والإنتاج والتصدير.

كما تسعى الإستراتيجية المعتمدة لهذه العشرية لبلوغ التوازن الجهوي بتدعيم اللامركزية وتوجيه الاستثمارات العمومية نحو الجهات الداخلية ووضع برامج خصوصية للنهوض بالريف وتنمية القطاع الفلاحي وتشجيع لامركزية الاستثمار الخاص.

ووفقا للأنموذج الجديد للتنمية تم اتخاذ عدة إجراءات لتركيز صناعة وطنية لتعويض الواردات مع اعتماد حماية مشطة للسوق الداخلية من أهمها :

قانون 1972 للتشجيع على التصدير.

قانون1973 لتشجيع اللامركزية الصناعية وبعث المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

قانون 1974 لتشجيع الصناعات التحويلية المعدة للسوق الداخلية.

إحداث الوكالة العقارية الصناعية لتهيئة المناطق الصناعية.

إحداث الوكالة العقارية للسكنى والصندوق الوطني للادخار السكني للنهوض بقطاع السكن.

وبالتوازي شهدت هذه العشرية تدعيم دور الدولة في المجهود التنموي نتيجة لتطور مداخيلها بفضل تحسن بعض الموارد الخارجية وشروط المبادلات (ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية وخاصة النفط والفسفاط وزيت الزيتون).

وتمثلت تدخلات الدولة بالخصوص في إنجاز استثمارات هامة في مجال البنية الأساسية (تعبئة الموارد المائية والكهرباء والتطهير وتهيئة الموانى والمطارات وتهيئة المناطق السقوية والمناطق الصناعية والمناطق السياحية) إلى جانب الاستثمارات في قطاعات الفسفاط والنفط والاسمنت.

لقد ساهمت السياسة الاقتصادية المتبعة خلال العشرية الثانية من تسريع نسق النمو والاستثمار بما مكن من تطوير البنية الأساسية وتنويع النسيج الاقتصادي والترفيع في قدرة الاقتصاد على خلق مواطن الشغل وتحسين الدخل للمواطن فانخفضت نسبة الفقر إلى حدود 22.5 %سنة 1981 مقابل 42 % سنة 1971 و73 % سنة 1961. إلا أن هذه المكاسب لا تحجب بعض الاختلالات تهم بالخصوص تطور معدل الاستهلاك بنسبة تفوق

تطور الناتج المحلي مما ترتب عنه ارتفاع هام للواردات لمجابهة متطلبات مجهود الاستثمار من ناحية والاستهلاك من ناحية أخرى.
وإن ساهم تحسن شروط المبادلات وتوفر ادخار وطني تجاوز 20% من الناتج (مقابل 15% في الستينات) في الحصول على توازنات مالية مقبولة إلا أن هذا التمشي لا يخلو من انعكاسات سلبية على التوازنات المالية باعتبار أن البلاد تعيش وفق نسق يفوق إمكانياتها الحقيقية.

ومن ناحية أخرى فإن النتائج الإيجابية التي تحققت في السبعينات لم تكن نتيجة تحسن في الإنتاجية بل كانت نتيجة لتدخلات هامة من قبل الدولة سواء عن طريق الصندوق العام للتعويض لتجميد الأسعار أو عن طريق المنح المباشرة أو غير المباشرة التي تسندها ميزانية الدولة المؤسسات العمومية للضغط على أسعار المرافق العمومية (النقل، الماء، الكهرباء).

لقد كانت حصيلة هذه المرحلة إلى حدود نهاية السبعينات محدودة نسبيا فقد ركزت الأولوية الوطنية في تلك الفترة على تحسين مؤشرات النمو الاقتصادي الجمعي حيث تم الاهتمام بقيمة الاستثمارات المنجزة، عدد مواطن الشغل المحدثة، تطور الناتج الداخلي الخام...ولم يكن الهاجس آنذاك شكل هذه الإنجازات أو مكان تركيزها. وبالرغم من المجهودات المبذولة للنهوض بكامل المناطق والجهات تواصلت الفوارق الجهوية وبقيت تونس الداخلية على هامش التنمية المستدامة وبعيدة عن الاستثمارات الخاصة لكنها استفادت من الاستثمارات العمومية.

الفترة (1982-1986) التي شهدت اختلال التوازنات العامة للاقتصاد:

تواصل خلال الفترة 1982-1986العمل بالأنموذج الليبرالي للتنمية المعتمد منذ السبعينات رغم ما تخلل فترة السبعينات من مشاكل اقتصادية واجتماعية نجمت

بالخصوص عن تفاقم التفاوت الجهوي مما تسبب في احتداد ظاهرة النزوح من الجهات الغربية نحو العاصمة والجهات الساحلية وتدفق الهجرة إلى الخارج.

كما اتسمت فترة (1982-1986) بتدهور شروط المبادلات (تدهور أسعار النفط وتقلب سعر الدولار) وانخفاض عائدات السياحة وتقلص العائدات من الخارج بسبب الأزمة التونسية الليبية ومع ذلك واصلت الدولة سياستها المنتهجة منذ السبعينات سواء تعلق الأمر بالاستثمار وبعث المؤسسات العمومية في القطاعات المنتجة ومساندة القطاع الخاص أو بحماية السوق الداخلية دون اعتبار نجاعة الأنشطة الصناعية وقدرتها التنافسية ودرجة اندماجها.

ولقد أثرت هذه العوامل في نتائج المخطط السادس(1982-1986)التي كانت دون الأهداف المرسومة إذ انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.2% سنويا فأصبحت الدولة تعيش فوق طاقتها بسبب سياستها التوسعية في مجال النفقات العمومي وبرزت الصعوبات على مستوى الميزانية تبعا لتفاقم عجز المؤسسات العمومية وارتفاع مستوى الدين الداخلي والخارجي مما أدى إلى بلوغ العجز نسبة 6% من الناتج وارتفاع المديونية إلى مستوى قياسيا (58% التداين و 26.3%خدمة الدينة) وكذلك نسبة التضخم إلى رقمين فجاءت أزمة1986.

للتغلب على الأزمة الاقتصادية ومعالجتها وضعت الحكومة التونسية بدفع من صندوق النقد الدولي برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد وتزامنت بداية تنفيذ هذا البرنامج مع حركة التغيير السياسي التي وقعت في 7نوفمبر1987 التي أعطت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية نفسا جديدا. ويهدف برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد إلى إعادة التوازنات العامة للاقتصاد وترسيخ آليات السوق وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات باتخاذ الإجراءات التالية:

- **إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص بتخلي الدولة عن القطاعات المنتجة والخدمات لفائدة القطاع الخاص.**

- إعادة الاعتبار للجدوى الاقتصادية وإرساء آليات السوق من خلال تحرير الاستثمار والأسعار والتجارة الخارجية من القيود الإدارية.
- إصلاح النظام الجبائي لتخفيف العبء على مؤسسات الإنتاج.
- تعصير الجهاز البنكي والسوق المالية.
- تطوير البنية التحتية.
- وضع برنامج اجتماعي لمرافقة الإصلاح الهيكلي بإحداث برنامج العائلة المعوزة.

لقد حصلت منذ بداية السبعينات تغييرات عميقة على مستوى التوجهات الاقتصادية والمؤسساتية للبلاد بالتخلي على سياسة التعاضد والاقتصاد الموجه وتبني اقتصاد ليبرالي، أما في المجال التنموي فإن سياسة الدولة بقيت تقوم على ضرورة التوازن الجهوي إذ تعددت الهياكل والمؤسسات التي تعنى بالتنمية في جميع الجهات فتم إطلاق جملة من البرامج القطاعية أو ذات الصبغة الترابية مما جعل من التنمية الجهوية رهانا هاما للسياسات الحكومية ومكونا أساسيا يؤخذ بعين الاعتبار عند قيام الدولة بالتعديلات بين مختلف الفاعلين الترابيين.

إلا أنه، وإثر الخطة العشرية للتنمية (1962-1971) وجدت السلطات العمومية نفسها في مواجهة عديد الصعوبات والمشاكل في مجال التهيئة الترابية يمكن تلخيصها فيما يلي:

التباين والتفاوت بين خطاب يدعو للتوازن الجهوي وممارسة لم توفق في معالجة الأسباب الرئيسية لاختلال التوازن بين الجهات.

غياب التناسق والترابط بين مختلف مستويات التهيئة الترابية (المستوى الوطني، الجهوي والمحلي).

التردد بين صياغة إجراءات محدودة ترافقها جملة من المؤسسات المختصة من ناحية، وتحديد سياسة واضحة على مدى طويل من ناحية أخرى.

التردد بين تبني مفهوم تقني للتهيئة الترابية وإدماج أهداف التهيئة في مشروع سياسي متكامل.

صعوبة فهم إشكالية المدن في التنمية الجهوية وصعوبة طرح مشاكلها سواء في علاقتها بالمجال الريفي أو في تموقعها داخل الأنظمة الحضرية الجهوية والوطنية.

4-المرحلة الرابعة (1987-1991): الإصلاح الهيكلي الاقتصادي

اتسمت الفترة 1987-1991 بتنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي الذي يمثل لب المخطط السابع للتنمية وقد شملت الإصلاحات التي تم إقرارها خلال هذه الفترة بالخصوص:

- **تحرير الاستثمار من إجراءات المصادقة المسبقة.**
- **الدرج نحو تحرير الأسعار في مستوى الإنتاج والتوزيع.**
- **الشروع في تحرير الواردات برفع القيود على مواد التجهيز والمواد الأولية ونصف المصنعة.**
- **الإصلاح الجبائي بإقرار الأداء على القيمة المضافة والأداء الوحيد على المداخيل.**
- **الشروع في إصلاح الجهاز النقدي والمالي.**
- **انطلاق برنامج تخصيص المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها في إطار مراجعة دور الدولة وطرق تدخلها.**

كما حرصت الدولة في إطار هذه الإصلاحات على تأمين التوازنات الكبرى بترشيد السياسات المالية والنقدية واتخاذ إجراءات التقشف بسبب الجفاف الذي ساد خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط.

وقد ساهمت هذه الإصلاحات والسياسات من استغلال أنجع لطاقة الإنتاج المتوفرة فضلا عن توجيه الاستثمار نحو القطاعات المنتجة. كما مكنت تونس من تحول جوهري في مسيرتها التنموية مقارنة بالماضي تجسم ذلك بالخصوص في النتائج الإيجابية للمخطط السابع حيث تطور معدل نمو الناتج نسبة 4.2 % سنويا وتطورت الصادرات بنسق فاق 10 % سنويا بالأسعار القارة وانخفضت نسبة عجز الميزانية إلى دون 4 %.

إلا أن هذه المكاسب لا تخلو من الهشاشة لتأثرها بالهزات والتقلبات الخارجية إذ أنها كادت أن تتلاشى تحت تأثير حرب الخليج لولا الموسم الفلاحي الممتاز الذي أنقذ الموقف.مما يدل مرة أخرى أهمية تواصل النهج الإصلاحي لتقليص مواطن الهشاشة

وتأمين التوازنات العامة الكفيلة باستقرار العمل الإنمائي وبالتالي تفجير المبادرة وتجسيم تطلعات وطموحات المجتمع.

5-المرحلة الخامسة (1992-2010) : تفتح الاقتصاد واندماجه في الاقتصاد المعلوم مع تلازم البعدين الاقتصادي والاجتماعي

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

-الفترة الأولى (1992-2001): تأهيل الاقتصاد:

تميزت العشرية الرابعة للتنمية بتعميق الإصلاحات بهدف مزيد تركيز آليات السوق ودفع المبادرة الخاصة ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد وتعزيز تفتحه على الخارج.
كما اتسمت هذه الفترة بإصلاحات كبرى كان لها انعكاسات مباشرة على الاستثمار وخاصة مراجعة نظام تشجيع الاستثمار بوضع مجلة جديدة تحفز على الاستثمار في مجالات تطوير الصادرات والتنمية الجهوية وتنمية الفلاحية والتحكم في التكنولوجيا والبحوث من أجل التنمية وحماية المحيط وتشجيع الباعثين الجدد كما تم تطوير آليات التمويل وملائمتها مع نوعية الاستثمار بإحداث البنك التونسي للتضامن وإرساء نظام القروض الصغرى التي تمنحها الجمعيات التنموية ومراجعة آليات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية.

كما شهدت الفترة انخراط تونس في المنظمة العالمية للتجارة وإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تنص على التحرير التدريجي للمبادلات وتكثيف العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. كما ارتكز العمل التنموي خلال هذه الفترة على التأهيل الشامل بإقرار برامج تأهيل شملت جل القطاعات المنتجة.

ومن ناحية أخرى واكبت الإصلاحات التي تم إدخالها إجراءات هامة في مجال التنمية البشرية تجسيما لمبدأ تلازم البعدين الاقتصادي والاجتماعي وذلك بالعناية بالفئات الضعيفة والعائلة المعوزة وتدعيم التحويلات الاجتماعية لفائدة التعليم والصحة والتغطية الاجتماعية وتحسين ظروف العيش بمناطق الظل بإحداث صندوق التضامن الوطني.

في ظل هذه الإصلاحات واصل نسق النمو تصاعده من مخطط لآخر ليبلغ 5.3%خلال المخطط التاسع (1997-2001) مقابل 4.6%خلال المخطط الثامن. بما مكن من تنوع قاعدة الإنتاج لاسيما بتدعيم حصة الخدمات وتقليص حصة القطاعات التقليدية من فلاحة وصناعات غير المعملية.
وعلى مستوى الاستثمار فقد ارتقت نسبته من 23.8% سنة 1996 إلى 26.8%سنة 2001 فقد ساهم برنامج التأهيل في التطور الهام للصناعات المعملية غير أن الاستثمارات توجهت بالخصوص إلى القطاعات المحمية والمرتبطة بالسوق الداخلية كالصناعات الغذائية والبناء والأشغال العامة فضلا عن ارتفاع نسق إحداث المؤسسات الفردية وتراجع نسق إحداث الشركات. وقد مكنت هذه الاستثمارات من تغطية حوالي92% من الطلبات الإضافية للشغل مقابل 89.5%خلال المخطط الثامن. وإن سجلت هذه الفترة تراجعا في نسبة البطالة فإن بطالة حاملي الشهادات أصبح نسقها في تصاعد مما جعلها تتصدر مشاغل وتحديات المرحلة القادمة.

كما تحسنت القدرة الشرائية بفضل الزيادة المتواصلة في الأجور ومراجعة الأجور الدنيا فتقلصت عتبة الفقر إلى 4.2%سنة 2000 مقابل 6.2% سنة 1995 وتراجعت نسبة المساكن البدائية وأصبحت 80% من الأسر مالكة لمساكنها وتطورت مؤشرات تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب والتنوير الريفي بنسق مدعم وفي الجملة فإن نتائج هذه العشرية مكنت من تحقيق مكاسب هامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي رغم ما ساد الفترة من تطورات ظرفية داخلية وخارجية غير ملائمة من أهمها اندلاع

الأزمة المالية ببلدان شرقي آسيا وارتفاع أسعار النفط وقيمة الدولار وتقلب الظروف المناخية وتمكنت تونس بفضل هذه النتائج من الارتقاء إلى مرتبة البلدان الصاعدة.

-الفترة الثانية (2002-2010):

بناء اقتصاد المعرفة واندماج الاقتصاد في العولمة:
اتسمت هذه العشرية على الصعيد العالمي بالخصوص بتدعيم ظاهرة العولمة وبروز التكتلات الإقليمية ومواصلة توسع الاتحاد الأوروبي وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية وتكثيف حركات الدمج لدى مؤسسات متعددة الجنسيات. كما تميز الوضع الاقتصادي العالمي ببروز مستجدات غير ملائمة لها انعكاسات متفاوتة على معظم الاقتصاديات من أهمها تداعيات أحداث 11سبتمبر2001 واندلاع الحرب في العراق والارتفاع التدريجي لأسعار النفط التي بلغت مستويات قياسية وكذلك أسعار بعض المواد الأخرى وتوسع الأزمة المالية العالمية.

أما على الصعيد الوطني فقد تم رسم إستراتيجية للتنمية تهدف إلى اللحاق بالبلدان المتقدمة ومزيد تحسين ظروف العيش وضمان جودة الحياة والتنمية المستديمة وذلك بمواصلة الإصلاحات لتحير الاقتصاد وإدماجه في السوق العالمية لاسيما باستكمال إرساء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي سنة 2007وتوقيع اتفاقيات للتبادل الحر مع عدة دول شقيقة ومزيد استقطاب الاستثمار الأجنبي.
ولتجسيم هذه الإستراتيجية تعددت الإصلاحات الاقتصادية والمالية لدعم القدرة التنافسية للاقتصاد بما يسمح على المدى المتوسط بإدماج الاقتصاد الوطني في محيطه الدولي وإرساء اقتصاد المعرفة لتنويع مصادر النمو وتطوير هيكلة الناتج في اتجاه تعزيز حصة القطاعات ذات المحتوى المعرفي المرتفع في الناتج.

وشملت الإصلاحات بالخصوص تحسين مناخ الأعمال ودعم المبادرة الخاصة بإصدار قانون المبادرة الاقتصادية وقانون اللزمة إلى جانب مزيد تبسيط إجراءات التجارة الخارجية ودعم التصدير وإصدار المجلة الجديدة للديوانة فضلا عن تطوير البنية الأساسية بدعم شبكة الطرقات السيارة وتوسيع الشبكة الاتصالية كما تعلقت الإصلاحات بسياسة المالية العمومية وتحسين مردود الجباية فتم إرساء آلية التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

ومن ناحية أخرى تعددت الإجراءات ذات الطابع المالي والاجتماعي لاحتواء انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية والارتفاع غير المسبوق لأسعار المحروقات المواد الأساسية. هذا وقد تأثرت الصناعات المعملية الموجهة للتصدير بالأزمة الاقتصادية العالمية بالعلاقة مع انخفاض الطلب الخارجي الموجه بالأساس إلى قطاعات النسيج والملابس والجلد والصناعات الميكانيكية والكهربائية مما أدى إلى تقلص إنتاج هذه القطاعات بالإضافة إلى تراجع قطاعات السياحة والنقل بالعلاقة مع انخفاض الدخل في بلدان الاتحاد الأوروبي بمفعول الأزمة الاقتصادية العالمية وتقلص حجم التجارة الخارجية.
ورغم الظروف غير الملائمة التي سادت هذه العشرية فإن النتائج كانت في الجملة إيجابية إذ تمكنت من تحقيق معدل نمو بحوالي 4.5%إلا أن هذه النسبة كانت غير كافية بالمرة للتحكم في البطالة التي ارتفعت من 12.5% سنة 2006 إلى 13.0% سنة 2010 مع تواصل ارتفاع بطالة حاملي الشهادات لتبلغ 22.9% سنة 2010 مقابل 16% سنة 2006 في حين أن امتصاص الطلبات الإضافية يتطلب نسبة نمو لا تقل عن 8%.

IV-النقائص والإخلالات:

إن المسار التنموي الذي اتبعته تونس لا يمكن أن يحجب عنا الإخلالات المسجلة والعقبات المواجهة حيث يبين التحليل التاريخي أن الثغرات الرئيسية التي حالت دون تحقيق نسبة

نمو أرفع وأكثر إنصافا تتعلق بالخصوص بالحوكمة والشفافية والديمقراطية والتي تشكل "السقف الزجاجي" الذي ضرب نموذج التنمية في تونس، فالتطور الاقتصادي لم يواكبه تطور للحياة السياسية وهو ما أثر على المناخ العام بالبلاد إلى جانب أنه كان هناك أيضا حاجزا إيديولوجيا للدولة في مزيد من التفتح في خياراتها الجوهرية للتنمية وفي دفع نسق مجهود القطاع الخاص والمتمثل في أكثر حرية للمبادرة ولدفع الاستثمار.
وعلى الرغم من أهميتها كما ونوعا فإن المكاسب الكبيرة التي تحققت طوال هذه الفترة تماشيا مع الإمكانات المتاحة لم توفق في الاستجابة لكل التطلعات والأهداف ومن أهم المشاكل التي استعصى القضاء عليها هي تضخم البطالة في صفوف الشباب وخاصة منهم حاملي شهادات التعليم العالي وعدم توفق الدولة بما فيه الكفاية في الحد من التفاوت بين الجهات كما تعزى إلى عوامل لها مساس بالحكومة.
وبصفة أدق تتمثل أهم هذه العوامل في :

1-تأخر الإصلاحات المتعلقة بالمجال السياسي وبروز بوادر فساد تمس من الحوكمة خاصة في نهاية فترة الحكم كان لها وقعها على المسيرة التنموية للبلاد حيث تأثرت عدة آليات تنموية من ذلك (نسق المبادرة الاقتصادية، العلاقات الاقتصادية والمالية مع بعض البلدان الشريكة، الترقيم السيادي للبلاد، وغيرها...).
2-التأثير غير المباشر للأزمة المالية العالمية لسنة 2007/ 2008عبر وقعها السلبي على نسق النمو في البلدان الشريكة لتونس وأزمة الحوض المنجمي التي كانت تنبأ بصعوبات كبرى ولم تعالج بالطرق الناجعة واكتفى فيها رد الدولة بالمعالجة الأمنية تقريبا.

3-ارتفاع حجم البطالة بالرغم من استقرار نسبتها من السكان النشيطين من جراء تزايد طلبات الشغل إلى مستويات مرتفعة لم تشهدها البلاد في تاريخها، وخاصة التزايد غير المسبوق في عدد حاملي شهادات التعليم العالي تحت تأثير الضغط الديمغرافي من ناحية وفتح الجامعة إلى كل حاملي البكالوريا من ناحية ثانية.

4-محدودية المكاسب المسجلة في مجال التنمية الجهوية وعدم التوفق في التقليص من الفوارق بين الجهات بما فيه الكفاية رغم المجهودات التي قامت بها الدولة في مجالات البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية خاصة وذلك من جراء إحجام القطاع الخاص على الاستثمار في مناطق التنمية الجهوية وضعف ثقافة الأعمال والمبادرة بهذه المناطق وعدم الملائمة بين التنمية الاقتصادية والتهيئة الترابية حيث كانت النجاعة الاقتصادية لفترة طويلة العنصر المحدد في منوال التنمية نظرا لقلة الموارد وضرورة تأمين استغلالها بالنجاعة الاقتصادية المطلوبة ولم تتمكن الدولة من النهوض بالاستثمار الخاص إلى مستوى يمكن من الترفيع في نسبة النمو ومن تعويض الاستثمار العمومي وبقي مستواه ضعيفا خاصة في المناطق الداخلية.

5-التأخير الحاصل في إنجاز البنية الأساسية وتجسيم المشاريع الخاصة الهامة والكفيلة بارتقاء الاقتصاد الوطني إلى المستويات المطلوبة بالنسبة لبلد صاعد (الميناء في المياه العميقة، مد الطريق السيارة إلى الوسط والجنوب الغربي، المشاريع الكبرى للقطاع الخاص...).

6-التأخير الحاصل في ملائمة منوال التنمية بالتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وذات المحتوى التكنولوجي المرتفع حيث لم تنطلق هذه المجهودات فعليا إلا بداية من2009 بما لم يسمح باستيعاب طلبات الشغل من حاملي شهادات التعليم العالي التي شهدت تزايدا كبيرا منذ أكثر من عشر سنوات.

وبالرغم من أن المنوال كان في حاجة إلى ملائمة وقد تم ذلك في إطار المخطط الثاني عشر، إلا أنه وإن تواصل نسق النمو في الست سنوات الأخيرة على ما كان عليه قبل سنة2010 أي تحقيق معدل نمو في حدود 4 أو 5% سنويا لتمكنت البلاد من بلوغ مستويات أفضل مما نعيشه اليوم سواء على مستوى المؤشرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو فيما يتعلق بترقيمها السيادي ومكانتها بين الدول.

وعلى كل فإن الأزمة التي شهدتها تونس في جانفي 2011 ليست بأزمة منوال بل هي أزمة حوكمة وأن أزمة المنوال الوحيدة التي مرت بها تونس كانت عند فشل النظام التعاضدي في نهاية الستينات.

ملاحق اشغال لجنة القراءة النقدية للسياسات الاقتصادية
لفترة الحكم 1955-2010

السياسات الاقتصادية و النمو خلال الفترة 1956- 2010

قاسم البرجي
مدير عام سابق للمندوبية
العامة للتنمية الجهوية

في اطار القراءة النقدية للسياسات نظام الحكم 1955-2010 قدم قاسم البرجي الخبير في التنمية المداخلة الماعلة التالية يوم2016/10/19على منبر ودادية قدماء البرلمانيين

تميزت الفترة 1956-2010 على الصعيد الوطني بعدة تحولات سياسية ترتبت عنها تحديات و مقتضيات جديدة بما حتم مراجعة السياسة الاقتصادية بما يستجيب لمقتضيات كل مرحلة و ذلك في إطار منهجية التخطيط التي اعتمدتها تونس منذ 1962 لتتواصل بلا انقطاع حيث تم إعداد و تنفيذ خلال هذه الفترة 11مخططا:

المخطط الأول:(1962- 1964)

المخطط الثاني:(1965- 1968)

المخطط الثالث:(1962- 1972)

المخطط الرابع:(1973- 1976)

المخطط الخامس:(1977- 1981)

المخطط السادس:(1982- 1986)

المخطط السابع:(1987- 1991)

المخطط الثامن:(1992-1996)

المخطط التاسع:(1997- 2001)

المخطط العاشر:(2002- 2006)

المخطط الحادي عشر:(2007- 2011)

هذا و انطلاقا من التحولات السياسية التي شهدتها تونس خلال الفترة 1956- 2010 فإنه يمكن تبويب المسيرة التنموية الاقتصادية خلال هذه الفترة بالاعتماد على تطور منوال التنمية على خمسة مراحل:

المرحلة الأولى (1956-1961): مرحلة بناء صرح الدولة واعتماد النهج التحرري مع تدخل الدولة

تتميز هذه الفترة بسياسة اقتصادية تحررية بهدف الخروج من التبعية الاستعمارية و الاقتصاد الأحادي المعتمد على الفلاحة و المناجم من خلال تركيز مقومات الدولة بوضع السياسات و التشاريع الملائمة وٍاتخاذ الإجراءات لتونسة الاقتصاد والتي شملت بالخصوص:

- تونسة المرافق العامة: السكك الحديدية، إنتاج و توزيع المياه و الكهرباء والغاز
- اقتناء 50 % من رأس مال المؤسسات المنجمية
- إحداث البنك المركزي و الدينار
- تونسة التجارة الخارجية
- تصفية الأوضاع العقارية الفلاحية والشروع في تونسة أراضي المعمرين
- تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية خاصة في قطاعات البنية الأساسية و الاتصالات و السكن وإحياء الأراضي الفلاحية و مقاومة البطالة
- اتخاذ إجراءات لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار

إلا أن مغادرة الأجانب تبعا لتونسة بعض المؤسسات الخاصة الأجنبية إلى جانب انعدام مبادرة القطاع الخاص الوطني كانت من أسباب انكماش الاستثمار وتقلص مداخيل الدولة فتم التعويل على الهبات و خاصة من قبل الولايات المتحدة لتمويل تدخلات الدولة .
ونظرا لهشاشة الوضع الاقتصادي بالبلاد و بهدف دفع التنمية و مجابهة تبعات انكماش الاستثمار و التخلص من التبعية الاقتصادية لفرنسا تم وضع إستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية تقوم أساسا على التخطيط المركزي لضبط الإمكانيات وتحديد الأهداف و الوسائل وعلى التدخل المباشر للدولة.

المرحلة الثانية1962-1971(العشرية الأولى للتنمية): الأنموذج الاشتراكي للتنمية

تميزت هذه الفترة بتكفل الدولة لوحدها بالمجهود الإنمائي في غياب أي دور لباقي الأعوان الاقتصاديين مع إتباع سياسة اشتراكية لتنشيط الحركة الاقتصادية مجسمة في إرساء نظام التعاضد. و لتحقيق هذه الأهداف تم إعداد الخطة العشرية للتنمية (Perspectives décennales de développement) 1962-1971
وتتمثل أهم أهداف هذه الخطة في:

- التخلص من الاستعمار الاقتصادي
- تطوير الموارد البشرية من تربية و تعليم و صحة و تنظيم عائلي
- الرفع من مستوى العيش للمواطن و مقاومة الفقر
- الاعتماد على التنمية الذاتية

وتفرعت هذه الخطة إلى ثلاث مخططات: مخطط ثلاثي ومخططين رباعيين.

و تركزت هذه الفترة بالخصوص على تعصير الفلاحة وتأميم قطاع التجارة الخارجية و تجارة الجملة وإحداث الدولة لمؤسسات في القطاعات التي تتطلب استثمارات هامة و تكنولوجيات حديثة و النهوض بالقطاع السياحي.

وفي هذا الإطار شهدت هذه الفترة بالخصوص:

في القطاع الفلاحي:

إعادة هيكلة القطاع ألفلاحي بتعميم التعاضد من خلال بعث تعاضديات ووحدات إنتاجية و تعاضديات خدمات فلاحية و تأميم الأراضي الفلاحية التي كانت على ملك المعمرين و بعث مؤسسات

في قطاع الخدمات :

إعادة هيكلة قطاع التجارة بإحداث الديوان التونسي للتجارة و إحداث شركات جهوية للتجارة و تعاضديات الاستهلاك و إحداث مؤسسات عمومية احتكارية كديوان الحبوب لتوريد وتسويق الحبوب والديوان القومي للزيت لتوريد الزيوت النباتية و تصدير الزيت و الشركة التونسية للحليب لصناعة الحليب و مشتقاتهو توريد الكحول وتصدير التمور و الشركة التونسية للتوزيع لتوريد و توزيع الكتب المدرسية و المجلات و الشركة التونسية للكهرباء و الغاز و الشركة القومية لاستغلال و توزيع المياه

في قطاع النقل:

إعادة هيكلة قطاع النقل البري بإحداث شركات جهوية لنقل الأشخاص و البضائع و شركة قومية للنقل و تأميم الشركات الأجنبية و إحداث الشركة التونسية للملاحة و إحداث كل من ديوان الموانى البحرية و ديوان الموانى الجوية

في القطاع الصناعي:

تنمية القطاع الصناعي بتحويل و تصنيع الموارد المحلية للحد من التوريد و تشجيع الصادرات و ذلك خاصة بإحداث الأقطاب الصناعية بمختلف الجهات حيث تم تركيز عدة وحدات صناعية شملت خاصة:

معمل السكر بباجة

معمل عجين الحلفاء بالقصرين

معمل الفولاذ و بناء السفن بمنزل بورقيبة

معمل تكرير النفط ببنزرت

الصناعات الكيميائية بقابس

نسيج الصوف و القطن و الملابس بئرا لقصعة

معمل صناعة السيارات و المعامل الآلية بالساحل لصناعة الأدوات المنزلية بسوسة

وبالتوازي تم تطوير الصناعات الفلاحية و الغذائية و صناعة البناء و الصناعات التقليدية بتأطير من الديوان القومي للصناعات التقليدية الذي احدث سنة 1959

في القطاع السياحي:

تنمية القطاع السياحي بإحداث نواتات لمناطق سياحية ساحلية و بعث الشركة التونسية للنزل و السياحة وتمكين القطاع من تشجيعات مالية وجبائية هامة لدعم المبادرة الخاصة

النمو خلال العشرية 1962 – 1971

سجلت العشرية الأولى للتنمية معدل نمواسنويا يقارب 5%.بما مكن من تسجيل خلال العشرية تنوع نسبي في الإنتاج حيث تقلصت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج من24.2 %عند بداية العشرية إلى 16.5% سنة 1971 بالعلاقة مع تواصل الجفاف خلال الفترة 1966-1969 فيما ارتفعت حصة الصناعات التحويلية بما في ذلك المناجم و الطاقة على التوالي من 26.2 % إلى 32.4% وارتقت مساهمة القطاع السياحي خلال هذه الفترة من 0.3 % إلى 3.0 %.

رغم تطور إنتاج الحبوب (728 ألف طن في السنة خلال العشرية مقابل 667 ألف طن سنويا خلال 1952-1961) فان تونس تحولت من بلاد مصدر للحبوب إلى بلد مورد بداية من سنة 1966 كما تراجع معدل إنتاج زيت الزيتون من 66 ألف طن خلال 1952-1961 إلى 56 ألف طن خلال 1962-1971

على مستوى الصناعات غير المعملية فقد شهدت الفترة انطلاق إنتاج النفط بداية من سنة 1966 ب615 ألف طن ليبلغ سنة 1971 حوالي 4.1 مليون طن .

الاستثمار خلال العشرية 1962 – 1971:

بلغت الاستثمارات خلال العشرية الأولى للتنمية ما يزيد عن 1300 مليون دينار وقد استقطبت الاستثمارات العمومية (الإدارة و المؤسسات العمومية) بحوالي 68% من الاستثمارات المنجزة مقابل 32% من قبل القطاع الخاص (مؤسسات خاصة و أسر).

فشل التجربة الاشتراكية و منعرج 1969:

رغم المكاسب التي تحققت خلال العشرية الأولى للتنمية في مجال تركيز التجهيزات الجماعية و البنية الأساسية و تنويع الاقتصاد و ما واكب ذلك من تطور مطرد في مجالات التعليم و الصحة و التنظيم العائلي إلا أن السياسة التنموية المتبعة آنذاك وفق النهج الاشتراكي فشلت في تحقيق الأهداف المرسومة لاسيما فيما يتعلق بتكريس التنمية الذاتية و النهوض بالقطاع الفلاحي والتشغيل و الحد من النزوح والحد من المديونية إذ شهدت آخر الفترة (والمتزامنة مع تعميم التعاضد في قطاعي الفلاحة و التجارة):

- **تفاقم عجز الوحدات التعاضدية**
- **معارضة كبار المالكين لإدماج أراضيهم صلب التعاضديات**

- معارضة صغار الفلاحين وتعرضهم لعدة مشاكل مثل البطالة و تدهور المستوى المعيشي مما أدى أحيانا إلى انتفاضات شعبية مناهضة لتعميم التعاضد

- تجميد المعونة الفرنسية إثر عملية الجلاء الزراعي.

- عدم قدرة الاقتصاد على توفير مواطن الشغل اللازمة بسبب ضعف استثمار القطاع الخاص

- تفاقم ديون المؤسسات العمومية.

- التصرف البيروقراطي للشأن الاقتصادي و كبت المبادرة الخاصة

وبناء على ذلك تم في سنة 1969 وضع حد لتجربة التعاضد وللنظام الاشتراكي. وبذلك تدخل تونس في مرحلة جديدة من مسيرتها التنموية باعتماد أنموذج جديد للتنمية يقوم على التوجه الليبرالي

المرحلة الثالثة (1970-1986):النهج التحرري مع تعايش القطاعات الثلاثة (العام و التعاضدي و الخاص) و حماية مفرطة للاقتصاد الوطني

اعتبارا من سنة 1970 وبعد فشل أنموذج التنمية الاشتراكي اعتمدت تونس الأنموذج التحرري بالتوجه نحو اقتصاد السوق و النهوض بالمبادرة الخاصة و الانفتاح على الخارج.

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين :

- فترة السبعينات (1972- 1981) و التي تعرف بالعشرية الثانية للتنمية
- الفترة (1982-1986) التي شهدت اختلال التوازنات العامة للاقتصاد

1. فترة السبعينات:

تميزت فترة السبعينات بالشروع التدريجي في التفتح الاقتصادي مع اعتماد منهجية التخطيط التوجيهي مع إلزامية توجهاته و أهدافه للقطاع العام.و تقوم هذه المنهجية

أساسا على انتهاج سياسة اقتصادية تعملعلى تشجيع المبادرة الخاصة الوطنية و الأجنبية على الاستثمار و الإنتاج و التصدير.

كما تسعى الاستراجية المعتمدة لهذه العشرية لبلوغ التوازن الجهوي بتدعيم اللامركزية وتوجيه الاستثمارات العمومية نحو الجهات الداخلية و ووضع برامج خصوصية للنهوض بالريف وتنمية القطاع الفلاحي وتشجيع لامركزية الاستثمار الخاص.

ووفقا للأنموذج الجديد للتنمية تم اتخاذ عدة إجراءات لتركيز صناعة وطنية لتعويض الواردات مع اعتماد حماية مشطة للسوق الداخلية من أهمها:

- **قانون 1972 للتشجيع على التصدير**
- **قانون 1973 لتشجيع اللامركزية الصناعية و بعث المؤسسات الصغرى و المتوسطة**
- **قانون 1974 لتشجيع الصناعات التحويلية المعدة للسوق الداخلية**
- **إحداث الوكالة العقارية الصناعية لتهيئة المناطق الصناعية**
- **إحداث الوكالة العقارية للسكنى و الصندوق الوطني لادخار السكني للنهوض بقطاع السكن**

و بالتوازي شهدت هذه العشرية تدعيم دور الدولة في المجهود التنموي نتيجة لتطور مداخيلها بفضل تحسن بعض الموارد الخارجية و شروط المبادلات (ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية و خاصة النفط و الفسفاط و زيت الزيتون).

وتمثلت تدخلات الدولة بالخصوص في انجاز استثمارات هامة في مجال البنية الأساسية (تعبئة الموارد المائية والكهرباء و التطهير و تهيئة الموانى و المطارات و تهيئة المناطق السقوية و المناطق الصناعية و المناطق السياحية) إلى جانب الاستثمارات في قطاعات الفسفاط و النفط و الاسمنت .

النمو خلال العشرية 1972-1981

سجلت العشرية الأولى للتنمية معدل نمو يفوق 7%في السنة نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي تم اتخاذها و الظروف و العوامل الاقتصادية العالمية الملائمة.

فقد اتسمت العشرية الثانية للتنمية بتعزيز مساهمة القطاع الصناعي في النمو مقابل تراجع للقطاع الفلاحي رغم ارتفاع مردودية بعض الأنشطة الفلاحية كالحبوب (مليون طن سنويا مقابل 728 ألف طن خلال العشرية الأولى) والزيتون (115ألف طن سنويا مقابل 55 ألف طن في العشرية الأولى) إلى جانب تطور هام لتربية الماشية بالعلاقة مع تنمية تربية الدواجن.

ولقد ساهمت سياسة تشجيع إقامة أنشطة صناعية مصدرة كليا و أخرى بديلة عن التوريد في تنمية الصناعات التحويلية بنسق متسارع و تنويع أنشطتها (النسيج و الأحذية ,الميكانيك والكهرباء, مواد البناء..).

كما واصل قطاع السياحي خلال العشرية تطوره المطرد بالعلاقة مع دخول وحدات فندقية جديدة حيز النشاط و تحسن نسبة استغلال طاقة الإيواء

الاستثمار خلال العشرية 1971 -1982

تضاعف الاستثمار خلال العشرية الثانية بأكثر من 4 مرات بالمقارنة مع انجازات العشرية الأولى إذ بلغت الاستثمارات المنجزة خلال العشرية الثانية للتنمية ما يزيد عن 6000 مليون دينار

كما اتسمت العشرية الثانية للتنمية بتدعيم حصة الاستثمارات المنتجة لتبلغ حوالي 62% من جملة الاستثمارات المنجزة مقابل 51 % خلال العشرية الأولى وذلك بالترفيع في حصة التجهيزات على حساب البناءات.

كما ارتفعت حصة القطاع الخاص في مجهود الاستثمار لتبلغ حوالي 41% مقابل 32%.مما مكن من الترفيع في نسبة المشاريع الصغرى و المتوسطة من 18 إلى 23%

كما يبرز توزيع الاستثمارات حسب الأعوان الاقتصاديين تطور حصة المؤسسات العمومية لتبلغ حوالي 42%من مجموع الاستثمارات المنجزة و 71% من الاستثمارات العمومية مقابل على التوالي (34%و50% خلال العشرية الأولي) و بذلك تحتل

المؤسسات العمومية الصدارة في مجال الاستثمار مزيحة الإدارة التي أصبحت تحتل المركز الثالث بعد المؤسسات الخاصة.

و على مستوى التوزيع القطاعي فقد سجل تراجع حصة القطاع الفلاحي من مجموع الاستثمارات المنجزة خلال العشرية الثانية لتنحصر في 13.5% مقابل حوالي 21% في العشرية الأولى رغم تكثيف الاستثمارات في مجال تعبئة الموارد المائية و تهيئة المناطق السقوية حيث خصصت لها مايزيد عن 38%.

الاستنتاجات:

لقد ساهمت السياسة الاقتصادية المتبعة خلال العشرية الثانية من تسريع نسق النمو و الاستثمار بما مكن من تطوير البنية الأساسية و تنويع النسيج الاقتصادي و الترفيع في قدرة الاقتصاد على خلق مواطن الشغل و تحسين الدخل للمواطن فانخفضت نسبة الفقر إلى حدود 22.5%سنة 1981 مقابل 42% سنة 1971 و 73% سنة 1961. إلا أن هذه المكاسب لا تحجب بعض الاختلالات تهم بالخصوص تطور معدل الاستهلاك بنسبة تفوق تطور الناتج المحلي مما ترتب عنه ارتفاع هام للواردات لمجابهة متطلبات مجهود الاستثمار من ناحية والاستهلاك من ناحية أخرى .

و ان ساهم تحسن شروط المبادلات و توفر ادخار وطني تجاوز 20% من الناتج (مقابل 15% في الستينات) في الحصول على توازنات مالية مقبولة إلا أن هذا التمشي لا يخلو من انعكاسات سلبية على التوازنات المالية باعتبار إن البلاد تعيش وفق نسق يفوق إمكانياتها الحقيقية.

ومن ناحية أخرى فإن النتائج الإيجابية التي تحققت في السبعينات لم تكن نتيجة تحسن في الإنتاجية بل كانت نتيجة لتدخلات هامة من قبل الدولة سواء عن طريق الصندوق العام للتعويض لتجميد الأسعار أو عن طريق المنح المباشرة أو غير المباشرة التي تسندها ميزانية الدولة المؤسسات العمومية للضغط على أسعار المرافق العمومية (النقل,الماء,الكهرباء) .

2. فترة 1982-1986

تواصل خلال الفترة 1982-1986 العمل بالأنموذج الليبرالي للتنمية المعتمد منذ السبعينيات رغم ما تخلل فترة السبعينات من مشاكل اقتصادية واجتماعية نجمت بالخصوص عن تفاقم التفاوت الجهوي مما تسبب في احتداد ظاهرة النزوح من الجهات الغربية نحو العاصمة و الجهات الساحلية و تدفق الهجرة إلى الخارج.

كما اتسمت فترة (1982- 1986) بتدهور شروط المبادلات (تدهور أسعار النفط و تقلب سعر الدولار) و انخفاض عائدات السياحة وتقلص العائدات من الخارج بسبب الأزمة التونسية الليبية.

ومع ذلك واصلت الدولة سياستها المنتهجة منذ السبعينات سواء تعلق الأمر بالاستثمار و بعث المؤسسات العمومية في القطاعات المنتجة ومساندة القطاع الخاص أو بحماية السوق الداخلية دون اعتبار نجاعة الأنشطة الصناعية وقدرتها التنافسية و درجة اندماجها.

ولقد أثرت هذه العوامل في نتائج المخطط السادس (1982 – 1986) التي كانت دون الأهداف المرسومة. إذ انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.2%سنوياو ارتفع معدل البطالة و تفاقم عجز المدفوعات وبرزت الصعوبات على مستوى الميزانية تبعا لتفاقم عجز المؤسسات العمومية و ارتفاع مستوى الدين الداخلي و الخارجي

أزمة 1986

<u>أسباب الأزمة:</u>

- دولة تعيش فوق طاقتها بسبب سياستها التوسعية في مجال النفقات العمومية مما أدى إلى ارتفاع عجز ميزانية الدولة ليبلغ معدله حوالي 6 % من الناتج

- زيادات في الأجور لا تتماشى مع تطور النمو

- تفاقم العجز الجاري للمدفوعات الخارجية

- ارتفاع مستوى الدين الخارجي
- بلوغ مؤشرات المديونية مستوى قياسيا (58% لنسب التداين و 26.3 %لنسب خدمة الدين)
- تباطؤ النمو لم يصحبه تراجع في الطلب الداخلي
- ارتفاع نسب التضخم إلى رقمين
- ضعف المواسم الفلاحية لعدم استقرار الظروف المناخية

معالجة الأزمة:

للتغلب على الأزمة الاقتصادية وضعت الحكومة التونسية بدفع من صندوق النقد الدولي برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد وتزامنت بداية تنفيذ هذا البرنامج مع حركة التغيير السياسي التي وقعت في 7نوفمبر1987 التي أعطت الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية نفسا جديدا.

ويهدف برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد إلى إعادة التوازنات العامة للاقتصاد و ترسيخ آليات السوق و تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات باتخاذ الإجراءات التالية:

- إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام و الخاص بتخلي الدولة عن القطاعات المنتجة و الخدمات لفائدة القطاع الخاص
- إعادة الاعتبار للجدوى الاقتصادية وإرساء آليات السوق من خلال تحرير الاستثمار و الأسعار و التجارة الخارجية من القيود الإدارية
- إصلاح النظام الجبائي لتخفيف العبء على مؤسسات الإنتاج
- تعصير الجهاز البنكي و تعصير السوق المالية
- تطوير البنية التحتية
- وضع برنامج اجتماعي لمرافقة الإصلاح الهيكلي بإحداث برنامج العائلة المعوزة

استنتاجات الفترة

- أهمية التعهد بمعالجة الأوضاع المالية قبل استفحالها
- الحرص على أن تعطي الدولة المثال في التحكم في النفقات و ترشيدها
- تعبئة مختلف الأعوان الاقتصاديين لمجابهة الأزمات و التحولات على الصعيدين العالمي و الوطني و تجاوز الصعوبات المتوقعة
- إيجاد الأرضية السانحة للمبادرة و الاستثمار الخاص

المرحلة الرابعة (1987–1991): الإصلاح الهيكلي الاقتصاد

اتسمت الفترة 1987-1991 بتنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي الذي يمثل لب المخطط السابع للتنمية و قد شملت الإصلاحات التي تم إقرارها خلال هذه الفترة بالخصوص:

- تحرير الاستثمار من إجراءات المصادقة المسبقة
- التدرج نحو تحرير الأسعار في مستوى الإنتاج و التوزيع
- الشروع في تحرير الواردات برفع القيود على مواد التجهيز والمواد الأولية و نصف المصنعة
- الإصلاح الجبائي بإقرار الأداء على القيمة المضافة و الأداء الوحيد على المداخيل
- الشروع في إصلاح الجهاز النقدي و المالي
- انطلاق برنامج تخصيص المؤسسات العمومية و إعادة هيكلتها في إطار مراجعة دور الدولة و طرق تدخلها

كما حرصت الدولة في إطار هذه الإصلاحات على تأمين التوازنات الكبرى بترشيد السياسات المالية و النقدية و اتخاذ إجراءات التقشف بسبب الجفاف الذي ساد خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط.

وقد ساهمت هذه الإصلاحات و السياسات من استغلال أنجع لطاقة الإنتاج المتوفرة فضلا عن توجيه الاستثمار نحو القطاعات المنتجة. كما مكنت تونس من تحول جوهري في

مسيرتها التنموية مقارنة بالماضي. تجسم ذلك بالخصوص في النتائج الايجابية للمخطط السابع حيث تطور معدل نمو الناتج بنسبة 4.2% سنويا وتطورت الصادرات بنسق فاق 10% سنويا بالأسعار القارة وانخفضت نسبة عجز الميزانية إلى دون 4 %.
إلا أن هذه المكاسب لا تخلو من هشاشة لتأثرها بالهزات و التقلبات الخارجية إذ أنها كادت أن تتلاشى تحت تأثير حرب الخليج لولا الموسم الفلاحي الممتاز الذي أنقذ الموقف.
مما يدل مرة أخري أهمية تواصل النهج الإصلاحي لتقليص مواطن الهشاشة و تأمين التوازنات العامة الكفيلة باستقرار العمل الإنمائي و بالتالي تفجير المبادرة و تجسيم تطلعات و طموحات المجتمع.

المرحلة الخامسة (1992 – 2010):تفتح الاقتصاد و اندماجه في الاقتصاد المعولم مع تلا زم البعدين الاقتصادي و الاجتماعي

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:
- الفترة الأولى (1992- 2001):تأهيل الاقتصاد
- الفترة الثانية (2002- 2010):إرساء اقتصاد المعرفة واندماج الاقتصاد في العولمة

فترة 1992- 2001:تأهيل الاقتصاد

تميزت العشرية الرابعة للتنمية بتعميق الإصلاحات بهدف مزيد تركيز آليات السوق و دفع المبادرة الخاصة و دعم القدرة التنافسية للاقتصاد و تعزيز تفتحه على الخارج .
كما اتسمت هذه الفترة بإصلاحات كبرى كان لها انعكاسات مباشرة على الاستثمار وخاصة مراجعة نظام تشجيع الاستثمار بوضع مجلة جديدة تحفز على الاستثمار في مجالات تطوير الصادرات و التنمية الجهوية وتنمية الفلاحة و التحكم في التكنولوجيا و البحوث من أجل التنمية و حماية المحيط و تشجيع الباعثين الجدد.كما تم تطوير آليات التمويل و ملائمتها مع نوعية الاستثمار بإحداث البنك التونسي للتضامن و إرساء نظام

القروض الصغرى التي تمنحها الجمعيات التنموية و مراجعة آليات صندوق التطوير و اللامركزية الصناعية

كما شهدت الفترة انخراط تونس في المنظمة العالمية للتجارة وإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تنص على التحرير التدريجي للمبادلات و تكثيف العلاقات الاقتصادية بين الطرفين .

كما ارتكز العمل التنموي خلال هذه الفترة على التأهيل الشامل بإقرار برامج تأهيل شملت جل القطاعات المنتجة.

ومن ناحية أخرى واكبت الإصلاحات التي تم إدخالها إجراءات هامة في مجال التنمية البشرية تجسيما لمبدإ تلازم البعدين الاقتصادي و الاجتماعي و ذلك بالعناية بالفئات الضعيفة و العائلة المعوزة و تدعيم التحويلات الاجتماعية لفائدة التعليم و الصحة و التغطية الاجتماعية و تحسين ظروف العيش بمناطق الظل بإحداث صندوق التضامن الوطني .

وفي ظل هذه الإصلاحات واصل نسق النمو تصاعده من مخطط لآخر ليبلغ 5.3%خلال المخطط التاسع (1997-2001) مقابل4.6 % خلال المخطط الثامن . بما مكن من تنوع قاعدة الإنتاج لاسيما بتدعيم حصة الخدمات وتقليص حصة القطاعات التقليدية من فلاحة و صناعات غير المعملية.

وعلى مستوى الاستثمار فقد ارتفعت نسبته من 23.8 % سنة 1996 إلى 26.8 % سنة 2001فقد ساهم برنامج التأهيل في التطور الهام للصناعات المعملية غير آن الاستثمارات توجهت بالخصوص إلى القطاعات المحمية و المرتبطة بالسوق الداخلية كالصناعات الغذائية و البناء و الأشغال العامة فضلا عن ارتفاع نسق إحداث المؤسسات الفردية وتراجع نسق إحداث الشركات.

وقد مكنت هذه الاستثمارات من تغطية حوالي 92 % من الطلبات الإضافية للشغل مقابل 89.5% خلال المخطط الثامن. و إن سجلت هذه الفترة تراجعا في نسبة البطالة فإن

بطالة حاملي الشهادات أصبح نسقها في تصاعد مما جعلها تتصدر مشاغل و تحديات المرحلة القادمة.

كما تحسنت القدرة الشرائية بفضل الزيادة المتواصلة في الأجور و مراجعة الأجور الدنيا فتقلصت عتبة الفقر إلى 4.2%سنة 2000 مقابل 6.2% سنة 1995 وتراجعت نسبة المساكن البدائية و أصبحت 80% من الأسر مالكة لمساكنها وتطورت مؤشرات تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب و التنوير الريفي بنسق مدعم

وفي الجملة فإن نتائج هذه العشرية مكنت من تحقيق مكاسب هامة على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي رغم ما ساد الفترة من تطورات ظرفية داخلية و خارجية غير ملائمة من أهمها اندلاع الأزمة المالية ببلدان شرقي آسيا و ارتفاع أسعار النفط و قيمة الدولار و تقلب الظروف المناخية . و تمكنت تونس بفضل هذه النتائج من الارتقاء إلى مرتبة البلدان الصاعدة.

الفترة 2002- 2010 :بناء اقتصاد المعرفة واندماج الاقتصاد في العولمة

اتسمت هذه العشرية على الصعيد العالمي بالخصوص بتدعيم ظاهرة العولمة و بروز التكتلات الإقليمية ومواصلة توسع الاتحاد الأوروبي و إزالة القيود أمام التجارة الخارجية و تكثيف حركات الدمج لدى مؤسسات متعددة الجنسيات.كما تميز الوضع الاقتصادي العالمي ببروز مستجدات غير ملائمة لها انعكاسات متفاوتة على معظم الاقتصاديات من أهمها تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 واندلاع الحرب في العراق والارتفاع التدريجي لأسعار النفط التي بلغت مستويات قياسية وكذلك أسعار بعض المواد الأخرى و توسع الأزمة المالية العالمية.

أما على الصعيد الوطني فقد تم رسم إستراتيجية للتنمية تهدف إلى اللحاق بالبلدان المتقدمة و مزيد تحسين ظروف العيش وضمان جودة الحياة و التنمية المستديمة وذلك

بمواصلة الإصلاحات لتحرير الاقتصاد و إدماجه في السوق العالمية لاسيما باستكمال إرساء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي سنة 2007 و توقيع اتفاقيات للتبادل الحر مع عدة دول شقيقة ومزيد استقطاب الاستثمار الأجنبي .

و لتجسيم هذه الإستراتيجية تعددت الإصلاحات الاقتصادية و المالية لدعم القدرة التنافسية للاقتصاد بما يسمح على المدى المتوسط بإدماج الاقتصاد الوطني في محيطه الدولي و إرساء اقتصاد المعرفة لتنويع مصادر النمو وتطوير هيكلة الناتج في اتجاه تعزيز حصة القطاعات ذات المحتوى المعرفي المرتفع في الناتج.

وشملت الإصلاحات بالخصوص تحسين مناخ الأعمال ودعم المبادرة الخاصة بإصدار قانون المبادرة الاقتصادية و قانون اللزمة إلى جانب مزيد تبسيط إجراءات التجارة الخارجية و دعم التصدير و إصدار المجلة الجديدة للديوانة فضلا عن تطوير البنية الأساسية بدعم شبكة الطرقات السيارة و توسيع الشبكة الاتصالية كما تعلقت الإصلاحات بسياسة المالية العمومية و تحسين مردود الجباية فتم إرساء آلية التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

ومن ناحية أخرى تعددت الإجراءات ذات الطابع المالي والاجتماعي لاحتواء انعكاسا ت الأزمة الاقتصادية العالمية و الارتفاع غير المسبوق لأسعر المحروقات المواد الأساسية.

هذا وقد تأثرت الصناعات المعملية الموجهة للتصدير بالأزمة الاقتصادية العالمية بالعلاقة مع انخفاض الطلب الخارجي الموجه بالأساس إلى قطاعات النسيج و الملابس و الجلد و الصناعات الميكانيكية و الكهربائية مما أدى إلى تقلص إنتاج هذه القطاعات بالإضافة إلى تراجع قطاعات السياحة و النقل بالعلاقة مع انخفاض الدخل في بلدان الاتحاد الأوروبي بمفعول الأزمة الاقتصادية العالمية و تقلص حجم التجارة الخارجية .

ورغم الظروف غير الملائمة التي سادت هذه العشرية فان النتائج كانت في الجملة ايجابية إذ تمكنت من تحقيق معدل نمو بحوالي 4.5 %.

ولم يمكن هذا المستوى من النمو من التحكم في نسبة البطالة التي ارتفعت من 12.5% سنة 2006إلى 13.0% سنة 2010 مع تواصل ارتفاع بطالة حاملي الشهادات لتبلغ 22.9 % سنة 2010 مقابل 16.9% سنة 2006.

أما بخصوص الاستثمار فقد واصل تطوره بنسق مطرد لتبلغ نسبته من الناتج حوالي 23.9 % مقابل 22.6 % سنة 2006 فيما بلغت حصة الاستثمار الخاص معدل 60.3 % من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة 2007-2009.

الاستنتاجات.

إن النتائج التي تحققت خلال العقدين الأخيرين مكنت من تدعيم نسق النمو و التحكم في التوازنات العامة و الارتقاء بمستويات العيش إلى درجات عالية بفضل التطور الملحوظ في الدخل الفردي وإرساء بنية أساسية متطورة و تحسن مؤشرات التنمية البشرية واقترابها من مستوى البلدان المتقدمة.

غير أن نتائج المرحلة الأخيرة(2007-2010) لم تمكن من تغطية الطلبات الإضافية للشغل وخاصة من ذوي الشهادات بما نتج عنه ارتفاع في نسبة البطالة لدى هذه الشريحة من طالبي الشغلإلى جانب عدم خلق ديناميكية استثمارية بالمناطق ذات الأولوية إذ تواصل تمركز جل الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية بالجهات الساحلية.

Cinq décennies de développement économique et social en Tunisie1961 - 2010

Présentation de Afif Chelbi, ancien ministre de L'Industrie

au Forum de l'Amicale des Anciens Parlementaires Tunisiens le 07 Décembre 2016

Nous nous proposons de faire le bilan de cinq décennies de développement en répondant à un questionnement central :

Pourquoi, de 1961 à 2010, la Tunisie est-elle restée à une croissance de 5 % par an, *ce qui était, en soit, remarquable et constitue un démenti cinglant aux tenants du «désert»,* au lieu des 7 à 8 % qui étaient potentiellement possibles ?

En d'autres termes, «Pourquoi le véhicule du développement a-t-il plafonné à 60 Km/h, au lieu de rouler à 100 Km/h ?».

Nous présenterons tout d'abord le chemin parcouru avant d'analyser les blocages et lacunes qui expliquent ce plafonnement et d'en tirer les enseignements utiles pour le futur

I- Le chemin parcouru Cinq décennies de développement

I-1-Evolution et structure du PIB

Depuis l'indépendance, la Tunisie a réalisé une croissance soutenue avec un taux annuel moyen de 5 % entre 1961 et 2010, ce rythme n'a été que de 1,5 % entre 2011 et 2015.

Cette croissance a été, pendant longtemps, plus élevée que la moyenne enregistrée par les pays de la région et les pays à revenus intermédiaires, mais plus lente que dans d'autres pays à croissance rapide.

I- 2- Evolution du niveau de vie

Cela a permis de réaliser des progrès remarquables du revenu par habitant, qui s'est accru de 3% par an, supérieur à la moyenne enregistrée dans le monde (2%) et dans les pays arabes (1,4%) mais inférieur à celles des pays du Sud Est asiatique (5%).

L'espérance de vie à la naissance atteint 75 ans, ce qui correspond à près de 28 années de vie gagnées depuis l'indépendance.

I-3- Evolution de la Pauvrete

	Indicateur / Année	1960	2010
2	Logements	500 000	2 500 000
3	Pauvreté absolue	75 %	< 5 %
4	Nombre de Lycées	~ 15	1403
5	Nombre d'étudiants	2 000	380 000
6	Espérance de vie	47 ans	75 ans

7	Nombre de médecins	200 (1/200 000 habts)	12 000 (1/ 900 habts)
8	Raccordements électriques	~ 30 %	99,8 % global et 99,4 % rural
9	Raccordements eau	~ 30 %	96 %
10	Exportations (prix courants)	72 MD	31 210 MD

La Tunisie a connu une régression importante de la pauvreté, particulièrement au cours de la décennie 2000. Le taux de pauvreté extrême a été divisé par près de 3 au cours de la décennie 2000 (12% à 4,6%), Le taux de pauvreté a été divisé par 2 (32 % à 15 %).

Ce qui prolonge un trend positif depuis l'indépendance ou le taux de pauvreté extrême était de 75 %.

I-4- Evolution et structure des exportations

D'autre part, l'économie tunisienne s'est diversifiée et a connu de profonds changements structurels.

	1970	1980	1990	2000	2010	2015
Agriculture et IAA	29	69	136	707	1 879	4009
Energie	26	646	907	977	3 313	1986
Phosphates	21	130	442	716	2 158	1110
Textiles	*2*	170	1126	3 726	6 036	6003
IME	*9*	31	299	1 323	8 070	11 451

Exportations de biens vers l'UE (Eurostat, millions d'euros)

	2006	2010	2012	2013	2014	2015
TUNISIE	7 337	8 622	8 838	8 681	8 998	8 758
MAROC	6 524	7 147	8 455	9 147	11 261	9 976

Les exportations de biens et services sont passées, à prix courants, de 72 MD en 1961 à 31 210 MD en 2010.

En termes de structure, et en seulement deux décennies, les exportations industrielles ont supplanté les exportations primaires (agriculture, mines et énergie).

Puis, deuxième grande mutation, dans les années 1990/2000, avec la très forte hausse des exportations industrielles en général et celles des IME en particulier.

Jusqu'à 2012, les exportations de la Tunisie vers l'UE ont été supérieures à celles du Maroc.

La part, dans les exportations, des secteurs à contenu technologique (Electronique, automobile/aéronautique, TIC, biotechnologies, textiles techniques) est passé de 12 % en 1995 à 25 % en 2010.

Tandis que la part des secteurs traditionnels *(Agro, textile, électrique)* est passé de 88 % à 75 % .

C’est un résultat remarquable, même si la remontée des filières aurait du être plus rapide, l’objectif qui était assigné, était d’atteindre 50 % de contenu technologique des exportations en 2016.

I-5- Evolution de la FBCF

La Tunisie a réalisé un effort d’investissements significatif. Leur taux par rapport au PIB (25 % durant la décennie 2000) a été plus élevé que celui de plusieurs pays similaires, comme le taux d'investissement privé/PIB, qui a été de 20 %

Néanmoins, de nombreux autres pays ont des performances meilleures avec des taux d’investissement de près de 30 % et des parts du secteur privé avoisinant les 25 %.

Le ratio IDE/PIB a progressé pour atteindre 3 %, hors privatisation TT, durant la décennie 2000.

Le niveau des IDE est semblable à celui de la plupart des pays comparables.

I-**6- Evolution de la Productivité**

Depuis 1961, la croissance a été possible grâce à l’accumulation du facteur capital et du facteur travail.

La contribution de la Productivité Globale des Facteurs (PGF) à la croissance a connu une phase de croissance exceptionnelle de 1988 à 1995 (> Chine), ce qui a permis de sortir de la crise de 1986, suivie par une phase de ralentissement et de baisse jusqu’à 2015. D’autre part, au classement de DAVOS, la compétitivité de la Tunisie était 32éme en 2007/2008, elle est 92éme en 2015/2016.

I-**7- Evolution de l’emploi et du chômage**

De 1961 à 2010, l'économie tunisienne a crée 2,4 millions d’emplois, sur un rythme annuel ascendant.

De 11 000/an entre 1961 et 1970, jusqu’à 72 000/an entre 2000 et 2010, mais seulement 35 000/an entre 2010 et 2015.

Néanmoins, ces créations d'emplois n'étaient pas suffisantes pour réduire le chômage structurel élevé avec un taux de l'ordre de 15 %.

I-**8- Equilibres financiers** Au cours des deux dernières décennies (1990-2010), la Tunisie est parvenue à maitriser ses équilibres financiers, tant internes qu'externes.

Cependant cette aisance financière n'a pas été mise à profit pour la mise en œuvre de politiques publiques plus ambitieuses.

La situation s'est, par la suite, sensiblement détériorée au cours de la période 2011-2015

II – Les lacunes constatées et les blocages rencontrés

Le chemin parcouru, ne doit pas occulter les lacunes constatées et les blocages rencontrés.

L'explication qui ressort de l'analyse historique est que les principaux obstacles à une croissance plus soutenue et plus équitable ont été, tout d'abord, les failles de gouvernance, de transparence et de démocratie qui ont constitué «un plafond de verre» auquel s'est heurté le modèle de développement tunisien.

Mais également, à un blocage idéologique sur les rôles de l'Etat (plus d'Etat ici, moins d'Etat là), et du Secteur Privé (plus de libertés d'initiative, de PPP…).

Ce blocage est né du «traumatisme des années 60» et l'échec des politiques étatistes, du choc du P.A.S. et de la crise de 1986, ajoutés à la vague néolibérale des années 80.

Il a entrainé une fâcheuse incompréhension du fait que, les déséquilibres technologiques, régionaux… ne peuvent être réduits par le simple jeu des lois du marché, e*t* qu'un secteur privé dynamique nécessite des politiques publiques ambitieuses, promues par *un Etat stratège et volontariste.*

Cela a induit une grave erreur de politique économique.

L'aisance financière, dont a bénéficié le pays pendant longtemps, n'a pas été mise à profit pour impulser les infrastructures logistiques et technologique, renforcer les compétences publiques et booster le développement des entreprises.

Les politiques publiques ont été responsables de la non mise en œuvre d'un modèle de développement renouvelé, plus ambitieux et plus équilibré.

Mais quelles actions l'Etat aurait-il du entreprendre ? Fallait-il revenir à l'investissement public direct ?

Sûrement pas, car tout projet productif doit se situer d'emblée sur le marché international. Fallait-il pour autant laissez faire les forces du marché ? Sûrement pas non plus

Il aurait fallu des actions publiques qui auraient concerné tout sauf l'investissement direct dans les secteurs productifs.

III- Bref Historique des politiques économiques

Première décennie (1961-1970)

Rôle prépondérant de l'Etat et politique protectionniste qui ont, certes, permis le lancement de projets publics sur la base d'une vision élaborée du développement.

Mais cela restait circonscrit, en l'absence d'encouragement de l'investissement privé.

Deuxième décennie (1971-1980)

Libérer l'initiative privée et stimuler les exportations

- Loi 72 instaurant le régime «off-shore».
- Loi 74 et FOPRODI pour encourager les promoteurs privés et le développement régional
- Création de l'API, l'APIA, l'AFI, l'AFT.

Toutefois, maintien des politiques protectionnistes, et forte présence de l'Etat dans les secteurs productifs.

Résultats probants pour la création d'entreprises privées, et l'exportation, mais très insuffisants en termes de décentralisation et de développement technologique.

Troisième décennie (1981-1990)

Période pré-ajustement (1981-1986), grave dégradation de la situation économique.

Puis période (1987-1990), initié en janvier 1987 par le P.A.S, qui rétablit progressivement les équilibres, mais pose des freins durables pour des politiques publiques ambitieuses.

Quatrièmes et cinquièmes décennies (90) et (2000)

Accord d'association avec l'UE, catalyseur de compétitivité, gestion graduée de l'ouverture, sur 12 ans, avec mesures de sauvegarde et de mise à niveau.

Réussite en terme de croissance et d'exportations (multipliées par 4 entre 1995 et 2010).

Mais résultats moindres pour le développement régional même si, une inflexion est enregistrée à partir de 2008, les mouvements sociaux ayant imposé un changement de cap :

- Accélération de la réalisation des Technopôles régionaux.
- Impulsion du programme autoroutier vers les villes de l'intérieur

D'où une nouveauté dans notre histoire industrielle : un début de déplacement vers l'axe intérieur, avec l'installation de 10 grands projets tels que Yazaki à Gafsa, Metz à Siliana, Somitomo à Jendouba, Krumber à Béjà,…

A la fin de la dernière décennie, 8 Gouvernorats intérieurs comptaient chacun plus de 100 entreprises de plus de 10 emplois, «Club des Cent», contre un seul Gouvernorat intérieur appartenant à ce Club en 2000.

Néanmoins, la part de l'investissement privé dans les régions restait limitée.

De fait, les investissements publics au niveau régional ont été significatifs, mais il s'agissait surtout d'infrastructures sociales et peu d'investissements ayant un effet sur l'investissement privé.

Entre 1992 et 2010, les 14 gouvernorats de l'intérieur, ont reçu plus d'investissements publics/habitant que les gouvernorats côtiers, mais quatre fois moins d'investissements privés.

De fait, les investissements publics au niveau régional ont été significatifs, mais il s'agissait surtout d'infrastructures sociales et peu d'investissements ayant un effet sur l'investissement privé.

Entre 1992 et 2010, les 14 gouvernorats de l'intérieur, ont reçu plus d'investissements publics/habitant que les gouvernorats côtiers, mais quatre fois moins d'investissements privés.

A noter que le problème des déséquilibres régionaux n'est pas propre à la Tunisie. Tous les pays connaissent, à des degrés variables, ces déséquilibres.

En France, par exemple, 3 régions sur 13 concentrent plus de 70 % des emplois industriels.

Néanmoins, tous les pays ont engagé des actions volontaristes pour corriger ces déséquilibres, convaincus que les disparités régionales ne peuvent pas être réduites par les seules lois du marché. C'est ce qu'à fait la Tunisie.

Mais Il aurait fallu, pour aller plus vite, tout en maintenant l'effort public uniformément réparti sur les régions, mener une action ciblée sur les infrastructures logistiques et sur des «pôles d'attractivités», offrant à l'entreprise l'environnement adéquat.

"التنميةالجهوية والتهيئةالترابيةفيتونس: قراءة نقدية "

مرادبنجلول، أستاذمحاضربجامعةتونس

الوالي السابق بولاية سليانة، مدنين و سيدي بوزيد
على منبر ودادية قدماء

سنسعى في هذا العرض إلى التعرض إلى أهم مراحل وضع سياسات التنمية الجهوية والتهيئة الترابية في تونس من حيث النصوص القانونية والأدوات والهياكل. كما سنسعى لتقييم حصيلة الإنجازات والتعرف على مدى نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها.
تميزت سياسة التنمية الجهوية والتهيئة الترابية في تونس بتأثرها الكبير بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال وبتبعيتها لهذه السياسات. فكان التخطيط الاقتصادي يسبق التهيئة الترابية. وقد انخرطت التهيئة الترابية خلال العشريات

الثلاثة الأولى للاستقلال في مقاربة قطاعية لتدخل الدولة وللتخطيط الاقتصادي العمودي. وبرزت هذه السياسة في ظرف تميز بتعمق التباينات الجهوية الموروثة عن الفترة الاستعمارية. فالمجالات الترابية البعيدة عن الحواضر النشيطة، عرفت تراجعا وانخفاظا لنسيجها الإنتاجي، وأصبحت مرتبطة أكثر فأكثر بالتشغيل العمومي. وهو ما أدى إلى تحول أعداد هامة من سكان هذه المجالات البعيدة باتجاه الحواضر النشيطة مما عمق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين هذه المجالات.

التهيئة الترابية وبناء دولة الاستقلال

ظهرت أول بوادر لسياسة تهيئة ترابية في تونس خلال الستينات من القرن الماضي. وقد ارتبطت بسياسة التخطيط الاقتصادي وذلك في شكل أهداف للسياسة الاقتصادية والاجتماعية.

فقد تميزت المرحلة الأولى بعد الاستقلال والتي تمتد إلى نهاية الستينات بإنجاز أول وثيقة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي سنة 1961، أطلق عليها «التوقعات العشرية للتنمية» وتمتد من1962إلى 1971، وأكدت هذه الوثيقة وجود تباينات جهوية قوية سواء على مستوى توزيع الأنشطة الاقتصادية أو على مستوى توزيع السكان (بين الشمال والجنوب ــ وبين الواجهة الشرقية والداخلية).

وبالتالي فقد احتوت بعدا جغرافيا يهدف إلى الحد من التباينات الجهوية الموروثة عن الفترة الاستعمارية والتي تعود لعوامل طبيعية وتاريخية وبالخصوص للاستعمار الفرنسي.

في هذه الفترة تم إحداث أول خلية للتهيئة الترابية سنة 1961 وهي مصلحة التهيئة الترابية والتعمير لكن هذه الإدارة تم إلحاقها بكتابة الدولة للأشغال العامة والإسكان لمدة حوالي عقد من الزمن عملت خلالها على تركيز كل جهودها لإنجاز أمثلة تعمير للمدن التونسية دون أن تهتم بالتهيئة الترابية التي بقيت ضمنيا من مشمولات كتابة الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني كما تم التنصيص عليه بالتوقعات العشرية للتنمية.

فسياسة التهيئة الترابية كانت تدرج ضمنيا داخل سياسة التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن تحقيق أهدافها مرتبط بنجاح سياسية التخطيط الاقتصادي.

أما المؤسسة المختصة في التهيئة الترابية (وهي مصلحة التهيئة الترابية والتعمير) فلم تهتم باختصاصها وركزت جهودها في مجال التعمير.

في هذه المرحلة الأولى ركزت التوجهات السياسية للدولة على «تونسة» جهاز الإنتاج وكانت تتأرجح بين مقتضيات البناء الوطني (على المستوى الوطني وعلى مستوى الحاضرة الوطنية تونس) وضرورة مواجهة التحديات المطروحة المتمثلة بالخصوص في اختلال التوازن المجالي من ناحية والنهضة العمرانية التي بدأت تشهدها البلاد من ناحية أخرى، مما استوجب تدخل الدولة لتجهيز وتهيئة المدن.

وكان الهدف من سياسة التهيئة في هذه المرحلة أولا الوصول إلى اقتصاد وطني ومجال وطني مهيكل ومندمج. وهذا الاندماج يتطلب حدا أدنى من التوازن بين الجهات مع استغلال إمكانيات الجهات المهمشة والتي يتوجب الكشف عنها. وثانيا توفير التجهيزات التحتية الاقتصادية للحد من التباينات الجهوية. فالتنمية الجهوية كانت في هذه المرحلة تتوافق مع التهيئة الترابية نظرا للترابط الوثيق بينهما.

وقد قامت الدولة بإجراء تقسيم مجالي جديد يستجيب لرهانات التحديث إذ وقع تقسيم التراب التونسي إلى 134 وحدة جهوية للتنمية وتم تحديد مناطق ذات أولوية وهي الجنوب وولاية القصرين في الوسط الغربي وولاية جندوبة بالشمال الغربي.

هذا الهدف هو الذي حتم جزئيا إعادة النظر في التقسيم الإداري على مستوى المعتمديات وحتى على مستوى الولايات طبقا للوحدات الجهوية للتنمية ولتطابق المشاكل كما هو الحال مثلا بالوطن القبلي أو تكاملها مثلما هو الشأن بالنسبة لجهة القيروان وجهة الساحل.

على مستوى قطاعي أنجزت سنة 1956 دراسة عن التصنيع في إطار التنمية الجهوية[2]. وقد مثلت الهدف الثاني «للتوقعات العشرية للتنمية» المتمثل في العدالة

---

[2]. كتابة الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني بمعية مكتب الدراسات الفرنسيSOGETHA

المجالية وذلك بإقرار سياسة جديدة تتمثل في أقطاب النمو وهي أقطاب صناعية تم تركيزها لاحقا داخل البلاد على غرار مصنع السكر بباجة، مصنع الحلفاء بالقصرين، وعلى أطراف الواجهة الساحلية الشرقية، تم تركيز مصنع للفولاذ بمنزل بورقيبة والمركب الصناعي والكيمياوي بغنوش من ولاية قابس.

قد أصبح هذا التوجه واضحا أولا بفضل القانون عدد 68 ـ 3 بتاريخ 8 مارس 1968، والخاص بتشجيع الدولة للاستثمارات في الجنوب التونسي أي بولايات قفصة، قابس ومدنين[3] وبفضل هذا القانون تم إحداث شركة إحياء الجنوب. أما القانون الثاني فهو القانون عدد 69 ــ 24 المؤرخ في 7ماي1969 والخاص بالتشجيع على الاستثمار بجزر قرقنة.ويمكن اعتبار هذه القوانين هي الأولى التي تأخذ بعين الاعتبار التوزع الجغرافي للاستثمارات عند إسناد الامتيازات للباعثين.

كما جاءت مجلة الاستثمارات لسنة 1969 (القانون عدد 69 ــ 35) في هذا الإطار حيث نص فصلها الثامن على الأخذ بعين الاعتبار التموضع عند منح الامتيازات. لكن هذه المجلة لم يقع تطبيقها في ذلك التاريخ.

في نهاية فترة الاقتصاد الموجه تم إحداث وزارة جديدة وهي وزارة السياحة والتهيئة الترابية التي كانت تظم داخلها إدارة التهيئة الترابية

وتأكد تسمية هذه الوزارة وأن الغاية منها هي العناية بالقطاع السياحي أكثر من التخطيط الترابي. كما أن هذا الإحداث جاء استجابة لرغبة البنك العالمي في إيجاد مخاطب وحيد تكون له سلطة القرار خاصة وأن هذا البنك هو الذي سيمول كل أشغال البنية الأساسية للمناطق السياحية الجديدة.

التوجه الاقتصادي اللبرالي وانعكاسه على سياسةالتنمية الجهوية و التهيئة الترابية وعلى التنظيم المجالي : (1970ــ1985)

[3]. هذه الولايات كانت تظم كل من توزر وجزء من سيدي بوزيد (قفصة) قبلى (قابس) وتطاوين (مدنين).

حصلت منذ بداية السبعينات تغييرات عميقة على المستوى السياسي بإزاحة أحمد بن صالح وتعيين الهادي نويرة على رأس الحكومة الجديدة، وعلى مستوى التوجهات الاقتصادية والمؤسساتية للبلاد بالتخلي على سياسة التعاضد والاقتصاد الموجه وتبني الاقتصاد اللبرالي.

أما في المجال التهيوي فإن الخطابات السياسية بقيت تقوم على ضرورة التوازن الجهوي. كما تعددت الهياكل والمؤسسات التي تعنى بالتنمية الجهوية. وتم إطلاق جملة من البرامج القطاعية أو ذات الصبغة الترابية.

كل هذا جعل من التنمية الجهوية والتهيئة الترابية رهانا هاما للسياسات الحكومية ومكونا أساسيا يؤخذ بعين الاعتبار عند قيام الدولة بالتعديلات (Les régulations) بين مختلف الفاعلين الترابيين.

وإثر «التوقعات العشرية» وجدت السلطات العمومية نفسها في

مواجهة عديد الصعوبات والمشاكل في مجال التهيئة الترابية يمكن تلخيصها في[4] :

التباين والتفاوت (hiatus) بين خطاب يدعو للتوازن الجهوي وممارسة لا تسعى لمعالجة الأسباب الرئيسية لاختلال التوازن بين الجهات.

غياب التناسق والترابط(articulation) بين مختلف مستويات التهيئة الترابية (المستوى الوطني، الجهوي، والمحلي).

التردد بين صياغة إجراءات محدودة ترافقها جملة من المؤسسات المختصة، من ناحية، وتحديد سياسة واضحة على مدى طويل من ناحية أخرى. التردد بين تبني مفهوم تقني للتهيئة وإدماج أهداف التهيئة في مشروع سياسي متكامل.

صعوبة فهم إشكالية المدن في التنمية الجهوية وصعوبة طرح مشاكلها سواء في علاقتها بالمجال الريفي أو في تموقعها داخل الأنظمة الحضرية الجهوية والوطنية.

---

4. بيار سنبول، 1996.

التوجهات الاقتصادية الجديدة للسبعينات وانعكاساتها علىالتنمية الجهوية و التهيئة الترابية :

في نهاية الستينات بلغت حركات النزوح الريفي أوجها بسبب محدودية السياسات الاقتصادية وعجزها عن مسك السكان بالمناطق الداخلية. كما بلغ النمو الديمغرافي مستويات قصوى تجاوزت كل التوقعات، إذ فاقت 5% في السنة.

وسعيا لإيجاد حلول لهذه الأوضاع تم سنة 1973 إحداث «برنامج التنمية الريفية» (PDR) بهدف تثبيت سكان الأرياف في مناطقهم وتحسين ظروف عيشهم. كما تم في نفس السنة إطلاق دراسات حول المدن عن طريق مكتب الدراسات «مجموعة الثمانية» (Groupe huit)، الهدف منها هو التحكم في التوسع الحضري، وتحديد دور المدن في عملية التنمية.وكانت هذه الدراسة أول محاولة لإنجاز مثال وطني للتهيئة. وقد قامت بقراءة لتنظيم المجال التونسي وهيكلته وكيفية اشتغاله كما قدمت مقترحات للتهيئة الترابية.

وقد تم إنجاز عديد الدراسات حول أهم المدن التونسية، على غرار مدينة تونس (1973)، صفاقس، سوسة، قابس، بنزرت...

كما تم إحداث مؤسسة جديدة للتخطيط الحضري سنة 1974 وهي إقليم تونس. وتعددت في هذه المرحلة الهياكل المحدثة على غرار الوكالات العقارية (الوكالة العقارية للسكنى، الوكالة العقارية الصناعية والوكالة العقارية السياحية) ووكالة التجديد والتهذيب العمراني، لكن هذه المؤسسات لم تكن ترجع بالنظر لإدارة التهيئة الترابية بل للسلطة المركزية. كما لم يكن هناك أي ترابط بين هذه الهياكل التي كانت تشتغل بمفردها دون أي تنسيق ودون أن ترجع لسلطة مراقبة واحدة.

وفي نفس هذه السنة (1974) تحولت إدارة التهيئة الترابية إلى وزارة التجهيز وهو ما يفسر رغبة الحكومة في تحديد دور هذه الإدارة وحصره في الجانب الفني البحت المتمثل في إعداد أمثلة التهيئة العمرانية وأمثلة التهيئة الجهوية.

ولم يعد التخطيط الترابي منذ ذلك التاريخ من مشمولات إدارة التهيئة الترابية بل أصبح من مشمولات مجلس الوزراء.

وقد أفرزت التوجهات الاقتصادية الجديدة اعتماد سياسة تقوم على تطوير القطاع السياحي وإعادة النظر في توجهات القطاع الصناعي التي أصبحت تقوم بالخصوص على التصدير لتعوض الصناعة التي كانت تعمل للسوق المحلية. وقد اقتضى هذا التحول الاقتصادي وضع منظومة جديدة للتشجيع على الاستثمار. ويعكس قانون أفريل 1972 وأوت 1974بصورة جلية التوجه اللبرالي والانفتاح على رأس المال الخاص.

لكن مع تواصل حركات النزوح الريفي للسبعينات بسبب هذه السياسة الاقتصادية الجديدة ولمحاولة معالجة هذا الوضع قامت إدارة التهيئة الترابية سنة 1976 بإنجاز دراسة حول اللامركزية الصناعية، كما تم سنة1977 إحداث صندوق النهوض واللامركزية الصناعية (FOPRODI) والذي قسم البلاد إلى 3 مناطق حسب الامتيازات الممنوحة. كما تم تشجيع اللامركزية في مجال التعليم العالي والصحة منذ منتصف السبعينات.

أخيرا تم خلال سنة 1974 إعادة تقسيم المجال الترابي الإداري للبلاد [5] مما سمح لعدة مراكز للاستفادة من خدمات المصالح الجهوية والمحلية

الحصيلة :

كانت حصيلة هذه المرحلة إلى حدود نهاية السبعينات محدودة نسبيا فالأولوية الوطنية في تلك الفترة قد ركزت على تحسين مؤشرات النمو للاقتصاد الجمعي (Macro-économique). أما الاعتبارات التهيوية فقد أصبح ينظر إليها كعوائق أكثر منها ضرورة، تتناقض مع المنطق الترابي لرأس المال الخاص. كما تم الاهتمام بقيمة الاستثمارات المنجزة، عدد مواطن الشغل المحدثة، تطور الناتج الداخلي الخام...ولم يكن الهاجس لا شكل هذه الإنجازات ولا حتى مكان إنجازها.

وتؤكد هاتين القولتين للوزير الأول الهادي نويرة هذا التوجه:

---

[5]. بمقتضى هذا التقسيم تم إحداث ولايات جديدة وهي سليانة، سيدي بوزيد، قبلي وتوزر.

« Aussi ne devons-nous considérer le choix du lieu où un projet doit être réalisé que sous l'angle de la rentabilité et non celui du sentiment » l'action 25-26 Juin 1972.

« Pour mieux rentabiliser nos ressources limitées, l'accent à été mis sur le développement des zônes côtières (…) au risque de provoquer l'accroissement du déséquilibre régional ». La Presse, 7 Juillet 1977.

ورغم المجهود المبذول بين 1970و1980 في إطار التأطير الإداري وتنظيم المصالح الصحية تواصلت الفوارق الجهوية وبقيت تونس الداخلية على هامش التنمية وبعيدة عن الاستثمارات الخاصة، لكنها استفادت من مجهود الدولة.

ويمكن اعتبار فترة السبعينات، الفترة التي تعمقت فيها التباينات المجالية بصفة كبيرة إلى درجة أصبحت فيها مكونا هيكليا لتنظيم المجال التونسي.

وهي الفترة التي أصبح خلالها المحور الساحلي هيكلا رئيسيا للمجال التونسي، يستقطب السكان ورأس المال والأنشطة المنتجة والمتولد عنها تدفق الخدمات والبضائع، وتقابلها تونس الداخلية التي تفتقد لفاعلين حيويين، وهي بدون إمكانيات وفي وضعية تبعية ومساعدة(assistance).

ظهور سياسة التهيئة الترابيةوازدياد الاهتمام بمسألة التنمية الجهوية خلال النصف الأول من الثمانينات :

إثر الأزمة السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد سنة 1978 وما خلفته أحداث 26 جانفي، اجتمعت، ولأول مرة، اللجنة الوزارية للتهيئة الترابية سنة واحدة إثر هذه الأحداث، وقدمت اللجنة تقريرا مفزعا يؤكد وأن مواصلة السياسات المتبعة إلى حد الآن سيؤدي إلى انفجار للأوضاع سواء في المناطق الساحلية والتي شهدت تراكما تلقائيا لرأس المال أو في المناطق الداخلية المهمشة والتي لم يدخلها رأس المال. وأكد هذا التقرير الصبغة الاستعجالية لتحديد سياسة تهيئة ترابية يكون مفتاحها الرئيسي هو التوازن الجهوي. وقد غذت كل الدراسات والأشغال التي وقعت حول هذا الموضوع،

الأشغال التحضيرية للمخطط السادس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1982–1986).

ففي سنة 1981 تم تنقيح مجلة الاستثمارات وتعويضها بقانون خاص بالصناعات المعملية، واللامركزية (قانون81–56) والذي أعاد النظر في الامتيازات المسندة لمناطق التنمية الجهوية والتي أصبحت 5 مناطق عوضا عن 3.

وفي نفس السنة تم إحداث مؤسسة جديدة تابعة لوزارة التخطيط ومكلفة بالتنمية الجهوية وهي المندوبية العامة للتنمية الجهوية (C.G.D.R) وهدفها مساعدة السلطات للتصرف الأسلم في برامج التنمية الريفية والتي أصبحت منذ 1984 تسمى ببرامج التنمية الريفية المندمجة. وكذلك إعداد المخططات الجهوية للتنمية وقد شرعت في إعداد خارطة المناطق ذات الأولوية(1982) وإعداد مفتاح لتوزيع قروض التنمية الريفية(1982) والتنمية الريفية المندمجة(منذ 1984). وقد تم إضافة لذلك إحداث 3 دواوين للتنمية [6] وهي : ديوان تنمية الشمال الغربي، ديوان تنمية الوسط الغربي وديوان تنمية الجنوب.

كما تضمنت وثيقة المخطط السادس ولأول مرة بالنسبة لمخطط إقتصادي، فصلا كاملا حول المسألة الجهوية. ويدعو هذا الفصل إلى إعداد دراسات بهدف إعداد مثال وطني للتهيئة الترابية (SNAT) وأمثلة جهوية للتهيئة الترابية وذالك لإعطاء الأولوية في التنمية للمناطق المحرومة بداخل البلاد.

كما دعت الوثيقة إلى <u>إصلاح اللاتوازنات بين المناطق الريفية والحضرية</u> ، <u>بين المناطق الساحلية والغربية</u>، <u>بين الشمال والجنوب</u>...وذلك للوصول الى تنمية متناسقة ومتوازنة في كل المناطق. ووضعت الوثيقة كهدف، التخلص من هذه الفوارق باكبر قدر ممكن وليس القضاء عليها كليا، وشددت على ضرورة التنسيق بين مختلف التدخلات العمومية من ناحية وإيجاد إطار أمثل للتناسق وهو المثال الوطني للتهيئة الترابية والأمثلة الجهوية للتهيئة الترابية.

وفي هذا الإطار عادت إدارة التهيئة الترابية لتلعب دورها وتهتم بالتهيئة الترابية.

وشرعت في إنجاز المثال الوطني للتهيئة الترابية والذي سيكون جاهزا سنة 1985.

---

[6]. هذه الدواوين عوضت دواوين المناطق السقوية.

لكن المشهد أصبح يتميز بكثرة المؤسسات وتضارب الصلاحيات، فتم إدماج إدارة التهيئة الترابية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية والتهيئة الترابية (COGEDRAT) وهي مؤسسة تابعة لوزارة التخطيط، وتم تمثيلها على الصعيد الجهوي بالوكالات الجهوية للتخطيط والتهيئة الترابية. وشرعت هذه المندوبية في إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة بالولايات والأمثلة المديرية للتعمير.

تحولات سياسة التهيئة الترابية في تونس منذ 1986 :

إثر الأزمة السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد سنة 1985 وقع تبني برنامج الإصلاح الهيكلي. (P.A.S) سنة 1986 تحت ضغط البنك الدولي. وبناء على هذا البرنامج تم تبني سياسة صريحة في الانفتاح الاقتصادي والاندماج العالمي. كما انخرطت تونس في منظمة التجارة العالمية سنة 1990 (GATT). ودخلت في شراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996 يقع الإعداد لها لمدة 12 سنة، وقد أمضت على اتفاقية التبادل الحر. كما تم خلال هذه الفترة إعادة هيكلة العديد من القطاعات.

كل هذه الالتزامات جعلت تونس تندمج في منظومة انفتاح على الأسواق العالمية وهو ما اقتضى فك منظومة الإنتاج الوطنية العمومية، خوصصة المؤسسات العمومية ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات الخاصة.

وأفرزت هذه الوضعية الجديدة واقعا جديدا اقتضى تحسين القدرة التنافسية الترابية. ومن هنا جاء تنقيح مجلة التعمير وإحداث مجلة التهيئة الترابية والتعمير سنة 1994 وإعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة في الحواضر الكبرى والمناطق الحساسة.

وتم خلال الفترة 1996–1998 إعداد مثالا جديدا لتهيئة التراب الوطني يستجيب للمتطلبات الجديدة لهذه المرحلة وأعتمد توجها متناقضا مع المثال السابق. وتركز بالخصوص على تأهيل التراب التونسي للاستجابة إلى اندراج الاقتصاد التونسي في العولمة. وقد قسم البلاد إلى مجال نشيط مؤهل لاستقطاب الأنشطة الاقتصادية حول الحواضر الجهوية والأنشطة اللوجستية والمشاريع الكبرى المهيكلة والطرقات

السيارة...ويتمثل هذا المجال في الشريط الساحلي ومجال داخلي تنعدم فيه الموارد وتتعهده الدولة بالمساعدات والهبات المتأتية من إعادة توزيع الثروة التي يقع إنتاجها في المجال النشيط، إضافة للبرامج الاجتماعية للدولة بهدف شد السكان وتحسين ظروف عيشهم. ولم تقع المصادقة علي هذا المثال نظرا للتبعات السياسية المنجرة عنه.

في هذه المرحلة، وعلى مستوى المشهد المؤسساتي بدأت تحصل منذ 1988 بعض التغيرات كان أولها تقسيم المندوبية العامة للتنمية الجهوية والتهيئة الترابية إلى قسمين، إذ ألحقت إدارة التهيئة الترابية بوزارة التجهيز والإسكان، والمندوبية العامة للتنمية الجهوية بوزارة التخطيط.

كما أحدث سنة 1991 كتابة الدولة للتهيئة الترابية والإسكان في صلب وزارة التجهيز وهو ما يعني رجوع إدارة التهيئة الترابية لتلعب من جديد دور مكتب فني لإنجاز وثائق التعمير. وفي أواخر سنة 1991، أحدثت وزارة البيئة والتهيئة الترابية التي قامت بمراجعة المثال الوطني للتهيئة الترابية وأدخلت مفهوم التنمية المستديمة في الخطوط المرجعية المقترحة على مكتب الدراسات لإنجاز هذا المثال.

وقد تم إحداث مؤسسات جديدة على غرار الوكالة الوطنية لحماية الشريط الساحلي (APAL)، وكذلك الوكالة الحضرية لتونس الكبرى والتي عوضت إقليم تونس سنة 1994.

في هذه المرحلة أصبحت أهداف اللامركزية تقوم على خطاب يدعو لتنمية جهوية متوازنة وإلى إحياء المناطق الداخلية قليلة السكان. كما بقيت تبعية الجماعات المحلية للإدارة المركزية قائمة وهي تبعية قانونية ومالية.

إن محدودية النتائج المحققة جعلت السلطة العمومية تفكر في تهيئة ترابية تقوم على الاستثمارات الاقتصادية وذلك عبر التجهيز والترقية الإدارية للمدن المتوسطة ، بهدف الحد من ضعف هذه المدن بصفة مباشرة عبر التأطير الإداري وبصفة غير مباشرة عبر الجهاز الإنتاجي السياحي والصناعي وعبر اللامركزية الجامعية. لكن المركزية المتواصلة لقطاع الخدمات القيادية لتونس العاصمة لم يساعد على التنمية الصناعية الجهوية. كما

أن تواصل الأدفاق الجهوية من الأرياف إلى المدن في مرحلة أولى تم بين المدن في مرحلة لاحقة قد ساهم في انتشار السكن التلقائي حول المدن الكبرى وحتى المتوسطة.
وأمام خطورة تعميق اللاتوازنات الترابية سعت السلطات العمومية إلى تقريب الإدارة للمواطن وتنمية البنية التحتية للطرقات كذلك من خلال الترقية الإدارية للتجمعات السكنية إذ مر عدد البلديات من 212 سنة 1988 إلى 264 سنة 2008، وعدد العمادات من 1749 إلى 2074، وبالتالي فقد مر عدد الحضر من 4.471 مليون ساكن إلى 6.746 مليون ساكن وهو ما يساوي ثلثي السكان.

أسباب محدودية سياسات التنمية الجهوية و التهيئة الترابية

تميزت سياسة التهيئة الترابية إلى حدود 1994 بالتردد طيلة 3 عقود إذ كانت إدارة التهيئة الترابية تنتقل من وزارة لأخرى كما أن مجال التهيئة كان يعود لوزارة التخطيط ثم انتقل لوزارة التجهيز ليعود الى وزارة البيئة. كما تميزت هذه السياسة بعدم التناسق و الخلط و الغموض وعدم التناسق هذا يظهر في مستوى تقسيم مختلف المصالح المعنية:
- فمثلا لضمان اللامركزية الصناعية، اعتمدت إدارة التهيئة الترابية عام 1976 خمس مناطق ترابية ولم يعتمد صندوق النهوض بالصناعة و اللامركزية الصناعية سوى 3مناطق، في حين اعتمدت الوكالة العقارية الصناعية 5 مناطق كما أن إدارة التهيئة الترابية اهتمت بالتعمير (من خلال تركيزها على أمثلة التهيئة و التعمير بمختلف أنواعها) أكثر من اهتمامها بالتهيئة، وهو ما يفسر غياب النصوص القانونية الخاصة بالتهيئة الريفية و الجهوية و الوطنية في المجلة العمرانية لعام 1979
- كما أن الهياكل القطاعية من الصنف الرئيسي هي الأكثر أهمية و تتمتع كلها بالاستقلالية المالية و الإدارية بينما الهياكل الأفقية هي غالبا مجرد هياكل و جماعات محلية تفتقد للسلطة كالبلديات (يمكن للوالي حضور المجالس البلدية التابعة له ترابيا و له الحق في تعطيل القرارات المتخذة من قبل المجالس البلدية و بوسعه المصادقة أو رفض

مداولات هذه المجالس) ومجالس الولايات أو المجالس الجهوية، الدواوين و خاصة دواوين التنمية، ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي

- تأخر الدولة في إنجاز شبكة الطرقات السيارة الرابطة بين الشريط الساحلي و المناطق الداخلية رغم برمجتها وهو ما ساهم في تعطل تركيز المشاريع الصناعية الكبرى و المشغلة على غرار صناعة مكونات السيارات بالولايات الداخلية و قد استفاد المجال الوسيط حول العاصمة من هذا النشاط الصناعي على غرار ولايات زغوان و سليانة و باجة و حتى القيروان كمجال متاخم لولايات الساحل.

- رغم تعدد النصوص القانونية و كثرة الهياكل المحدثة و الإنجازات في مختلف الأوساط الريفية و الحضرية، و رغم أهمية الإنجازات بالمناطق الداخلية وعمق التحولات التي عرفتها في المؤشر ات الاجتماعية و على مستوى فك العزلة و تحسن مستوى وظروفا لعيش، فقد كانت التجربة التونسية في مجال التنمية الجهوية محدودة و لا يعود ذلك لسياسات التنمية الجهوية و التهيئة الترابية المنتهجة منذ الاستقلال فقط بل وأيضا إلى سيادة النموذج الرأسي المركزي و القطاعي على حساب النموذج الأفقي المحلي (مجالس بلدية ـ قروية) إضافة لعامل موضوعي يتمثل في مقتضيات التبادل الحر و العولمة اللذين انخرطت فيهما البلاد منذ السبعينات و خاصة منذ منتصف الثمانينات (برنامج الإصلاح الهيكلي 1986) وقد تدعم هذا التوجه بصورة جلية منذ التسعينات مع إبرام اتفاقية للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي.

المصـــــادر والمراجـــع

قدمت هده المداخلة على منبر ودادية قدماء البرلمانيين التونسيين في الراءة النقدية للسياسات الاقتصادية 1955-2010

جماعي، 1995، مسائل في تهيئة التراب والبيئة في تونس، 160ص، دار سيراس للنشر والمعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر بتونس

Aouij-Mrad (A) : 2002, la Planification Territoriale en Tunisie. *R.T.G.33pp7-28.*

Belhedi (A), 1996 : Développement régional, rural, local. *Cahier du CERES n°17, série géo, 351 pages, Tunis.*

Belhedi (A), 1989 :*Espace et société en Tunisie.* Thèse de Doctorat d'EtatGéographie, Université De Tunis I, 3 tomes ronéo [Edité en 1992 par les Publications de la Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, Série géographie, T XVII, XVIII et XIX].

Ben Jelloul, (M),2017« L'aménagement du territoire national et les contraintes de la nouvelle gouvernance dans la Tunisie postrévolutionnaire », *L'Année du Maghreb* [En ligne],

16 | 2017, mis en ligne le 05 juillet 2017, consulté le 18 décembre 2017. URL : http://journals.openedition.org/anneemaghreb/2939 ; DOI : 10.4000/anneemaghreb.2939
Dlala(H), 1978 : L'aménagement du territoire en Tunisie *R.T.G. n°1 pp99-111. Tunis.*
Dlala(H), 1995 : Suggestion pour l'aménagement, le Développement de l'espace Tunisien, *R.T.G. n°28 pp 91-111.*
Signoles(P), 1985 :*l'Espace Tunisien : Capitale et Etat-région*. Publication d'URBAMA, Université de Tunis et CNRS Fascicule n°14 et 15, 1041p.
Signoles(P), 1985 : Industrialisation, Urbanisation et Mutation de l'espace Tunisien. *In Etat, territoires et terroirs au Maghreb,* CRESM, édit. du CNRS, Paris 421p (pp 227-306).

المشهد الطاقي الوطني 1955 – 2010

تلخيصمداخلةالدكتور خالد قدور

في الاستشراف و الخبير في البترول يوم 30 ديسمبر 2016
خاص يالقراءة النقدية على منبر ودادية قدماء البرلمانيين التونسيين

الطاقة بجميع المقاييس مجال استراتيجي يحمل رهانات متعددة وهامة لها انعكاسات حتميّة على الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والبشرية

ومن المتوقع أن يكون القرن 21 حسب جميع المؤشرات " قرن تحولات الطاقة "

فالطاقة مجال معولم ومواجهة التحديات المتصلة باستخداماتها يتجاوز النطاق الوطني ليمتد إلى المستوى الدولي

يعيش العالم منذ بداية القرن تقلبات غير مسبوقة في مجال الطاقة.

معدل أسعار سنة 2016 :45 دولار للبرميل (100-2014 / 108-2011/ 77-2010 / 61 -2009 / 94 –2008 / 50-2005 / 23-2001)
سعر البرميل 50 دولار،
سعر اللتر 0.315 دولار أي حوالي 725 مليم
سعر التوازن يتراوح حاليا بين 60 و70 دولار للبرميل

الطاقة وانتشار العنف

انتشر العنف وتعدّدت أشكاله منذ بداية القرن، خاصة وأنّ الحقول الأساسيّة للنفط توجد في مناطق غير مستقرة أمنيا، تتهافت عليها القوى العالمية الكبرى خاصّة في ظلّ فقدان الثوابت والقيم الإنسانية التقليديّة.

هذه العلاقة السببيّة تزيد من صعوبة التحليل خاصة وأنّ الطاقة مجال واسع ومتشعّب. فالطاقة هي المحرك الديناميكي وعامل الاستنفار في الآن نفسه، وهو ما يفسّر إلى حدّ كبير التقلّبات الحالية لأسعار النفط والتّي يرجح استمرارها، خلافا للصدمات النفطيّة السابقة والتي كان السبب الرئيسي في حدوثها.

المشهد الطاقي

- **مصادر الطاقة الأولية الوطنية محدودة لكن حسن التصرف فيها مكن من الحفاظ على توازن إيجابي لميزان الطاقة وذلك لعدة سنوات.**
- **مر الميزان الطاقي الوطني بعدة مراحل.**

55 سنةمن الإصلاحات

يكتسي قطاع الطاقة أهميّة إستراتيجية بالغة بالنسبة إلى مستقبل التنمية في بلادنا كما في كافة بلدان العالم

منذ السنوات الاولى للاستقلال عاش قطاع الطاقة اصلاحات مستمرة واكبت التحولات الداخلية والخارجية

ثلاثة أجيال من الاصلاحات المتتالية أدت الى تحولات عميقة ذو أبعاد استراتيجية

التحديات المستقبلية تحتم جيل جديد من الاصلاحات الهيكلية

الجيل الأول (30 سنة) بنظام الاوامر العلية : تركيز الهياكل 1956 – 1985

الأمر العليّ المؤرّخ في 13 ديسمبر 1948 والمتعلّق بإحداث تدابير خصوصية لتسهيل التفتيش عن المواد المعدنية من الجمع الثاني وتسهيل استغلالها و الأمر العليّ المؤرّخ في غرة جانفي 1953 والمتعلّق بتحوير نظام المناجم

تركيز المؤسسات الوطنية في مجال الطاقة

دور هام للدبلوماسية الطاقية

أول اتفاقية في مجال المحروقات على المستوى الدولي تتمتع فيها الدولة بنسبة 50 %

تطوير العرض (الانتاج)

أهم اكتشافات في حقل البرمة وعشتروت

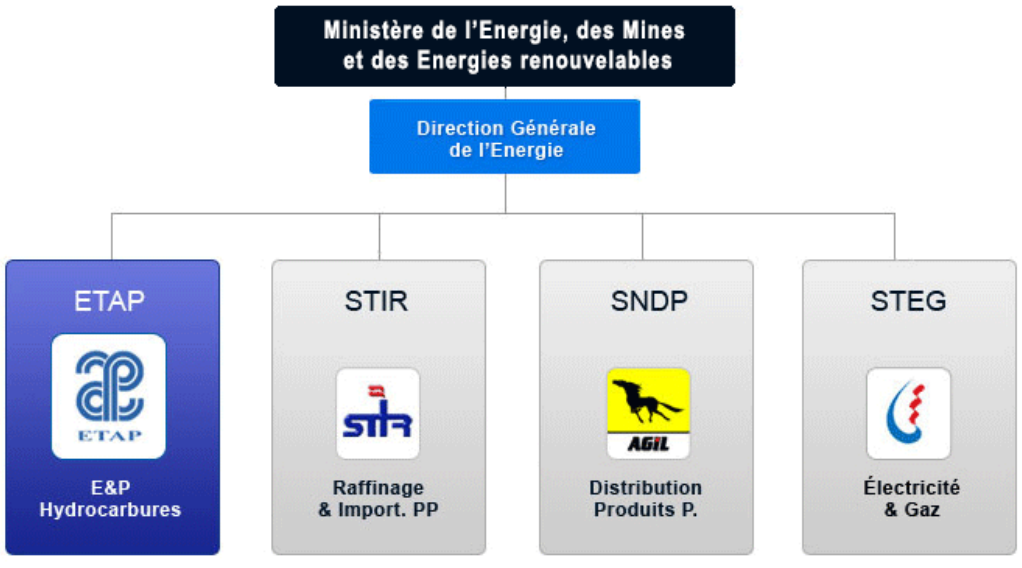

ANME en 1985 Agence Nationale de la Maitrise d'Energie	SITEP en 1961 Société Italo-tunisienne des Exploitations Pétrolières

الجيل الثاني (15 سنة) استباق التحولات 1985 – 1999

المرسوم عدد 9 لسنة 1985 المؤرخ في 14 سبتمبر 1985 والمتضمن سن أحكام خاصة تهم البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وإنتاجها

وضع عدة اصلاحات هيكلية

إصدارالمرسوم عدد 9 لسنة 1985 المؤرخ في 14 سبتمبر 1985 والمتضمن سن أحكام خاصة تهم البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وإنتاجها لتحسين الجاذبية وتطوير الاستثمار

دخول الاستثمار الخاص في مجال انتاج الكهرباء

تطور كبير في إنتاج الغاز واستعمالاته في إنتاج الكهرباء

الاستعداد المبكر لعجز ميزان الطاقة ووضع سياسة جديدة للتحكم في الطلب على الطاقة

أوضاع صعبة انطلاقا من 1980 تقلص في الانتاج و تطور في الاستهلاك مع تدهور الأوضاع الاقتصادية – برنامج الاصلاح الهيكلي PAS

نزول أسعار النفط 14 دولار سنة 1986 (35 سنة 1982)

تقلص الاحتياط وعدم اكتشاف حقول جديدة (البرمة 1966 وعشتروت 1970) بالرغم من حفر حوالي 200 بئر اشتكشافية

سوق وطنية للغاز بدخول استغلال أنبوب الغاز الجزائري

مغادرة بعض الشركات الكبرى

الصدمة والصدمة المضادة النفطية غيرتا استراتيجيات الشركات العالمية

تطورات تكنولوجية هامة

Introduction de dispositions fiscales assurant un prélèvement fiscal progressif en fonction d'un rapport « R » qui permet la rentabilité du développement des gisements marginaux tout en assurant, pour les grands gisements, une rente importante de l'Etat (redevance comprise entre 10 et 20% et impôt sur les bénéfices de 50 à 75%)

$$R = \frac{\text{somme des cash-flows – somme des taxes}}{\text{Somme desdépenses (exploration+développement+exploitation)}}$$

Encouragement de la recherche et le développement des gisements de gaz naturel

Introduction pour la première fois le«Contrat de Partage de Production ».

Instauration au profit de l'ETAP d'une option de participation

Fixation du prix du pétrole pour le marché local au prix FOB à l'export diminué de 10%

Création du Comité Consultatif des Hydrocarbures prenant lieu et place du Comité Consultatif des Mines

الجيل الثالث (10 سنوات): تنويع المصادر لتقليص العجز بنظام مجلة المحروقات1999 – 2016

مجلة المحروقات الصادرة بمقتضى القانون عدد 93 لسنة 1999 المؤرخ في 17 أوت 1999 والنصوص المتممة والمنقحة

اصدار مجلة المحروقات ومن أهدافها

تجميع النصوص القانونية والجبائية الخاصة بالمحروقات

اجراءات جديدة لجذب الاستثمارات وتسريع الاجراءات الادارية

**حماية المحيط * *

الأخذ بعين الاعتبار التحول

التحكم في الطاقة ركيزة السياسة الطاقية في البلاد

اصدار المخطط الشمسي التونسي

بداية عجز ميزان الطاقة رغم دخول حقل مسكار

غياب استكشافات جدبدة ونتائج سلبية في رخصة الجرف القاري joint-Oil

مغادرة عدة شركات بترولية Shell, Elf, Amoco, Conoco, Phillips, Texaco, Marathon, Arco ,Total

Délimitation du plateau continental: compromis ou arbitrage?

10/6/1977 : la Tunisie et la Libye signent un compromis pour soumettre à la Cour Internationale de Justice la question de la délimitation du plateau continental.

25/11/1978: le ministère des affaires étrangères notifie à la CIJ le compromis entre les 2 pays pour saisir la Cour.

14/2/1979: la Libye notifie à la cour le compromis.

24/2/1982: Arrêt de la Cour. La décision a été adoptée par 10 voix contre 4.C'est la première fois que la Cour était saisie par 2 pays du tiers Monde…

Les étapes marquantes d'un demi-siècle d'activité

1960 : Le 10 juin, signature de la convention entre l'Etat Tunisien et Agip (Eni) selon une nouvelle formule de contrat ,*Printemps 1960, Bouguiba passe un séjour à la station Salsomaggiore ou il rencontre E.Mattei.*

Le 10 juin 1960, la Tunisie signe un MOU avec Eni (AGIP)

1961 : le 24 janvier , création de la SITEP , la STIR est entrée en production en 1963

1962 : 3 avril, création de la STEG ; Assassinat de E,Mattei (Président de l'ENI)

1964 : Découverte du 1er champ pétrolier El Borma

1965 : Suite à la découverte d EBC, la Tunisie exerce son droit d'option et acquiert 50% de la SITEP ; '*Tunisia, El Borma,October 1965 Production test en présence de Ahmed Ben Salah*

Période	Bilan énergétique moyenne annuelle (ktep)	Prix mondial du brut ($/bbl)	Impact sur la balance commerciale	Impact sur les finances publiques
1956-1966	Dépendance quasi-totale de l'extérieur	2.1	Lourde pression	Impact insignifiant
1967-1973	Excédent + 2132	2.4	soulagement	Impact insignifiant
1974-1985	+2822	22.8	Soulagement relatif	aisance

1986-1993	**+1266**	**17.2**	**Impact positif signifiant**	**Répli significatif de l'aisance des finances**
1994-2003	**Déficit -358**	**21.0**	**Début de pression**	**Début de pression**
2004-2010	**-1081**	**66.4**	**Lourde pression**	**En 2008 adoption d'un mecanisme d'ajustement des prix , Lourde pression**
2011-2013	**-1533**	**105.5**	**Très Lourde pression**	**Pression étouffante**

1966 : Démarrage de la Production d'El Borma

1970 : Découverte du gisement d'Ashtart et mise en production le 7 décembre 1973

1972 : 10 Mars, ceation de ETAP dans le but de permettre à l'Etat d'accroitre son contrôle et sa participation dans les activités pétrolière

1975 : Vote du parlement pour la réalisation du projet d'injection d'eau à El Borma,

Reduction de la production , Tunisification de la STIR et AGIL

1982 : Mise en service du gazoduc reliant Italie-ALG et TUN (2500km)
1985 : septembre, nouveau décret pour l'amélioration de l'attractivité de Tunisie, Création ANME Et Mise en place d'une politique de maitrise de l'énergie
1999 : 17 Aout,Promulgation du code des hydrocarbures,
2002 : IPP- 1er Producteur Indépendant d'électricité, capacité 480 MW
2005 : Création du Fonds national de la Maitrise de l'énergie

2009 : Plan Solaire Tunisien Révisé en 2012 et 2015 + Capacité du gazoduc porté à 34 Milliards de m3
2010 : Décret de la prolongation de la concession d'ElBorma pour 25 ans à compter de 2018 et jusqu'à2043,+ Creation STEG ER
**** Subvention de l'énergie ne cesse d'augmenter avec un impact sur la balance commerciale**

توزيع المناطق حسب مأمولية الاستكشاف

منطقة 1 : الشمال الغربي : لم يتم انجاز أي اكتشاف

منطقة 2 :الوطن القبلي : نسبة نجاح متوسطة من 10%الى 12% (اكتشافات صغيرة)

منطقة 3: الوسط الغربي :نسبة متدنية 7%

منطقة 4: الوسط الشرقي وخليج قابس: نسبة نجاح مابين 12و 15%

منطقة 5: الجنوب : نسبة نجاح مابين 20 و 25 %

تكلفة البئر الواحدة تتراوح بين 30و70 مليون دينار

معطيات حول أنشطة الاستكشاف والبحث

بدأ نشاط الاستكشاف في قطاع المحروقات في الثلاثينات : تم حفر أول بئر إستكشافية سنة 1932

- تم إلى موفي ماي 2015 حفر أكثر من700 بئر إستكشافية افضت الى اسناد 53 امتياز منها 38 امتياز في طور الاستغلال والإنتاج

-جميع الاكتشافات صغيرة الحجم ومحدودة الانتاج باستثناء حقلي البرمة وعشتروت (نفط خام) : يؤمنان 42 % من الانتاج الوطني الجملي منذ بداية الاستغلال (1966)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*
عدد الرخص	52	51	49	44	38	31	26 (-50%)
عدد الآبار الإستكشافية	19	11	11	13	3	4	3 (-84%)
عدد الإكتشافات	6	4	4	4	0	3	1 (-83%)

عدد الآبار التطويرية	19	12 (prévu 20)	14 (prévu 22)	11	11	3	0

Comparaison superficie / production

Estimation de la superficie du sahara , zone pétrolifère :

40 % de la superficie totale pour la Tunisie, 80% pour l'Algérie et 90 % pour la Lybie

Superficie en Kmé	Superficie totale	Sueprficie sahara	Production Totale Bbj/j 2014	Rapport superficie utile petrole	Rapport Production
Tunisie	163.610	65.000	55.000		
Algerie	2.381.741	1.905.000	1.208.000	29 fois	21 fois
Lybie	1.759.540	1.583.000	996.000	24 fois	18 fois

Compte tenu de sa petite taille (en comparaison avec les pays voisins)et de ses caractéristiques géologiques, la Tunisie est connue comme un pays à production relativement faible de pétrole. Ce pendant sa principalecaractéristique est qu'elle est à la fois importatrice et exportatrice des produits pétroliers.

الإستثمارات (مليون دولار)

أهمية الاستثمار في قطاع الاستكشاف والبحث والارتباط الوثيق بين عدد الرخص المسندة وحجم الاستثمارات (يمثل الاستثمار في قطاع الطاقة أكثر من 50% من جملة الاستثمارات

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الإستثمارات (مليون دولار)	373	300	350	350	194

إنتاج النفط

بلغ معدل الإنتاج الوطني من النفط في 2015 حوالي 49 ألف برميل في اليوم (ذروة الإنتاج بلغت معدل 116 الف برميل سنة 1980 ومعدل 73 ألف برميل للعشر سنوات الأخيرة)

يبلغ عدد امتيازات الاستغلال المنتجة حاليا 38 امتياز:

39% من الإنتاج الوطني متاتي من امتيازات استغلال صدر بعل والبرمة وعشتروت
78% من الإنتاج الوطني متاتي من 12 امتيازات استغلال (اغلب الحقول صغيرة الحجم)
90% من الإنتاج الوطني متاتي من امتيازات استغلال تشارك فيها الدولة مباشرة او عن طريق المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة لا تقل عن 50 %
- يتم توجيه نسبة من الانتاج في حدود 20% (حوالي 12 الف برميل) الى الشركة التونسية لصناعات التكرير ويتم تصدير باقي الإنتاج
- تتولى STIRتكرير النفط الخام المحلي مع توريد باقي حاجياتها من النفط الخام ومن المواد البترولية وذلك للأسباب التالية :
نوعية النفط الخام المحلي لا تستجيب لتغطية حاجيات السوق المحلية (اساسا من الغازوال الذي يستوجب نوعية من النفط غير منتج محليا)
لتحسين مردودية النفط المحلي يتم خلطه بنوعيات اخرى من النفط المورد
طريقة التكرير المعتمدة بالشركة لا تسمح بتكرير جميع نوعيات النفط المنتجة محلياعلما ان طاقة التكرير لا تتجاوز 32 الف برميل في اليوم

إنتاج الغاز الطبيعي
بلغ معدل الإنتاج الوطني من الغاز الطبيعي في2015 حوالي 6،6 مليون م3 في اليوم (بلغت ذروة الإنتاج معدل 9 مليون م3 سنة 2010 ومعدل 7 مليون م3 للعشر سنوات الأخيرة)
يبلغ عدد امتيازات الاستغلال المنتجة للغاز حاليا 14امتياز (من جملة 38 امتياز منتج)
64% من الإنتاج الوطني متاتي من امتيازات استغلال صدر بعل (33%) ومسكار (31%)
يتم استهلاك جميع كميات الغاز الطبيعي المنتجة محليا والذي يمثل 45 %من الاستهلاك الوطني
يتم توريد باقي الحاجيات من الجزائر (48 %شراءات و7 %اتاوة)
تطور معدل الإنتاج اليومي من النفط والغاز

سنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نفط الف برميل	77.2	67.8	66.9	60.4	53.9	49.05
غاز مليون م3	8.6	8.1	7.8	7.8	7.2	6.6
غاز بترول مسيل الف برميل	2.6	3.8	4.8	6.2	5.2	15

تراجع إنتاج النفط نتيجة التقلص الطبيعي للحقول وعدم العثور على اكتشافات جديدة

نتيجة تعثر نشاط الاستكشاف والبحث

تراجع إنتاج الغاز نتيجة التقلص الطبيعي لحقل مسكار (الذي ينتج حاليا حوالي 50% من معدل إنتاج 2009) ونتيجة الاضطرابات

الاحتياطيالمؤكد والقابل للاستخراج

يقدر الاحتياطى المؤكد من المحروقات الذي تم اكتشافه منذ الستينات بحوالي 419 مليون ط.م.ن متاتية أساسا من حقلي البرمة وعشتروت (42%) بالنسبة للنفط وحقول مسكار وصدر بعل ونوارة (26 %) بالنسبة للغاز

بلغت الكميات التي تم استخراجها حوالي 288 مليون ط.م ن.

الاحتياطي المتوفر حاليا 131 مليون ط .م .ن يتوزع بين نفط (46%) وغاز (54%) وهو ما يمكن من فترة استغلال بحوالي 20 سنة باعتبار نسق الإنتاج الحالي

الاحتياطي قابل للتطور حسب تطور التكنولوجيا المعتمدة للاستخراج وأسعار النفط ونسق الاكتشافات

اسباب عدم مشاركة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية في حقل مسكار :

سعر النفط منخفض جدا لا يتجاوز 12 دولار للبرميل آنذاك.

كلفة التطوير مرتفعة تفوق 600 مليون دولار.

صعوبة توفير التمويلات من قبل الدولة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (برنامج الإصلاح الهيكلي)

أهميّة نسبة الغاز المصاحب المحترق بحقول الإنتاج والتي ناهزت 11% سنة 2010.

يتم حرق الغاز المصاحب لأسباب فنية : عدم نوفر بنية تحتية كافية لنقل كميات الغاز المنتجة ولتفادي توقف انتاج النفط

تم التقليص من نسبة الغار المحترق بحقول الإنتاج من خلال غلق الآبار التي تحتوي على إنتاج ضعيف للنفط مقارنة بالغاز المصاحب

خلافا لما تمّ تداوله من عدم تواجد تجهيزات للقيس بالمرّة. العدادات الجبائية كانت دائما مركزة وتعمل بانتظام

بخصوص الفوارق بين الكميات المنتجة والكميات المسوقة، الفوارق في حدود نسبة تقل عن 1 % تعود لأسباب فنية حسب ما هو متعارف عليه عالميا

تطور ميزان الطاقة

تقلص في الموارد بـ6% سنويا

زيادة في الطلب على الطاقة بـ2% سنويا

تفاقم العجز

تضاعف بأكثر من 7 مرات خلال الـ6 سنوات الاخيرة

السنة	انتاج مليون طن مكافئ	استهلاك مليون طن مكافئ	العجز
2010	7.8	8.3	0.5
2011	7	8	1
2012	6.9	8.6	1.7
2013	6.3	8.8	2.5
2014	5.6	9.3	3.7
2015	5.2	9.3	4.1
2016	5 (-35%)	9.2 (+10%)	4.2(x 7.4)

انخفض إنتاج سنة 2011 من المحروقات بنسبة 9% مقارنة بسنة 2010 و بـ 15% مقارنة بالتقديرات ويعزى هذا الانخفاض لما شهدته البلاد من إضرابات و إعتصامات.

مؤشر الاستقلالية الطاقية (نسبة تغطية الحاجيات بالموارد المتاحة)

2000-1990 : فائض 142%

2001-2010: توازن

2011-2015: عجز 57%

تطور حجم الدعم (مليون دينار)

سنة 2012: رفض تعديل الاسعار ثم زيادات مشطة و متتالية

سنة 2015: انخفاض يعود أساسا إلى رفع الدعم على قطاع الاسمنت الرمادي و الترفيع في تعريفة الكهرباء و الغاز

2004	203
2005	424
2006	500
2007	450
2008	806
2009	430
2010	550
2011	536
2012	2110
2013	3734
2014	2353
2015	1826

عائدات الدولة من القطاع

الاتاوة: حصة من الإنتاج تتراوح من 2 إلى 15% حسب مردودية الحقل

تزويد السوق المحلية: 20% من إنتاج النفط يتم شراءها بسعر تفاضلي أقل بـ 10% من الأسعار المتعامل بها

حصة الشراكة: 50% من الإنتاج بعنوان مشاركة الدولة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية

الضرائب على الارباح: بين 50% و75% بالنسبة للنفط و بين 50% و65% بالنسبة للغاز الطبيعي

ضرائب ومعاليم أخرى أهمها الضريبة على إشغال الأراضي ومعاليم تسجيل العقود الخ

تبلغ حصة الدولة المتأتية من نشاط الشركات البترولية (بما في ذلك المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية) بين 75 و %% 85من مجموع العائدات

حصص انتاج حقل البرمة

الشركاء :

الدولة التونسية : 50 %

االشريك الأجنبي :50 %

توزيع الحصص :

15%:Redevance

50% الدولة (السوق الخارجية)

20% الدولة (السوق الداخلية)

15% االشريك الأجنبي

سعر البيع هو سعر موازنة الشركة المستغلة

الأداءات 75%

كل انتاج الغاز لصالح الدولة بموجب اتفاقية 7 ديسمبر 1970

المستقبلات التي لم تتحقق

تطوير الدبلوماسية الاقتصادية وربط الشبكات الطاقية مع دول الجوار

ربط شبكة الكهرباء مع ايطاليا (مشروع EL MED)

انابيب لنقل المواد البترولية من الجزائر وليبيا

انبوب الغاز الرابط بين ليبيا وايطاليا عبر تونس

شريك استراتيجي لTRAPSA

شريك استراتيجي لكل من STIR و SNDP

تطوير الطاقة الشمسية مع خلق صناعة وطنية

تنمية المناطق البترولية بالصحراء لمزيد تامين الحدود

تطوير الشراكة مع القطاع الخاص في مجال انتاج الكهرباءIPP

التخلي نهائيا عن دعم الطاقة(الموارد البترولية والغازية والكهرباء)

مشروع مصفاة النفط بالصخيرة والجدوى الاقتصادية

الآفاق المستقبلية

تحتاجبلادنا إلى طموح طاقي من أجل بناء مستقبل أفضل.

يلعب الطموح في مجال الطاقة دورا إستراتجيا على الواجهة الأولى وذلك للإستجابة لطلبات المواطنين الجديدة :

جودة الحياة

تشغيل

تنمية الجهات الداخلية – الطاقات المتجددة

عجز ميزان الطاقة والخسائر المنجرة عنه تمثل عبئا على ميزانية الدولة

الإتجاهات المستقبلية المحتملة

صعوبة الاستشراف في مجال الطاقة.

تقلبات جيواستراتيجية زادت من حدة الفجوات الحضارية.

أسعار مرتبطة بعوامل خارجة عن أحكام السوق بمعدل يقارب الـ 50 % (عوامل جيواستراتيجية في حدود 20 -30 % وعوامل عن مضاربات مالية حوالي 30-20 %).

مرحلة تحول طاقي إلى غاية ظهور انقطاعات تكنولوجية (2050) التي يمكن أن تحدث تحولا في طرق الاستهلاك وتنوعا في المصادر البديلة للنفط

على المدى القصير (2017- 2020). أسعار تتراوح بين 45 و60 دولار برميل.

على المدى المتوسط أي خلال 10-15 سنة نفس السيناريو لكن يبقى الاحتمال قائما بأن الأسعار ستشهد مزيدا من القفزات في حال حدوث أحداث عنف أو إجتياح جديد لمناطق الإنتاج.

على المدى البعيد في آفاق 2040-2050 ستتغير الأوضاع بمفعول الابتكارات التكنولوجية وتغيير العادات الاستهلاكية وبروز عالم متعدد الأقطاب.

يمكن الاستنتاج أنّ العالم دخل في فترة انقطاع مع الماضي .وهي فترة تحوّلات طاقية عميقة سيكون لها الأثر البالغ على أنواع مصادر الطاقة وعلى التكنولوجيات المستخدمة وعلى أنماط الاستهلاك وعلى نوعيّة حياة المواطن.

فالتوزيع المتوازن بين مصادر الطاقة بحساب الخمس لكلّ مصدر (20%نفط، 20%غاز، 20% فحم، 20%طاقة نووية و 20% طاقة متجدّدة) يمكن أن يكون له انعكاسات إيجابية على التوازنات الجيواستراتيجية ممّا سيساهم في تحقيق توازن سليم في الأسعار على المدى المتوسّط والبعيد، وتشجيع البحث عن مصادر جديدة للطاقة النظيفة.

فالبشرية ستدخل عصرا جديدا، ينبغي استباق أحداثه واستغلال الفرص التي ستتيحها التحولات. والسؤال المطروح هنا : كيف سيكون تموقع تونس في هذا المشهد العالمي؟

إطار التوجهات الإستراتيجية

- صياغة رؤية نافذة لإستشراف مستقبل الطاقة في تونس في عالم مضطرب.

- الأخذ بعين الإعتبار للمتطلبات الجديدة في إيجاد طاقة نظيفة لكافة فئات المجتمع تساهم في تنمية الجهات الداخلية وخلق مواطن عمل جديدة وذلك بالإعتماد على الطاقات المتجددة.

- العمل على تجديد الاحتياطي للمحروقات وتطوير الغير تقليدية منها.

- ترشيد إستهلاك الطاقة.

التوجهات الإستراتيجية

المحور الأول: الموارد والبنية التحتية

1- تنمية الموارد الوطنية :

المحروقات التقليدية

المحروقات الغير تقليدية

الطاقات المتجددة ومنها بالخصوص الشمسية وطاقة الرياح

2- العمل على نشر ثقافة النجاعة الطاقية

3- تطوير البنية الأساسية (الإنتاج- التحويل-الخزن-النقل- التوزيع)

المحور الثاني : التشغيل والتنمية الجهوية

4- العمل على تطوير الاندماج الصناعي وخاصة في ميدان الطاقات المتجددة

5- دعم الإمكانيات الوطنية وخاصة في الميادين عالية القيمة المضافة

6- تطوير البحث والتجديد في المجال

المحور الثالث: إعادة هيكلة القطاع

7- إعادة هيكلة القطاع

8- ملائمة الإطار التنظيمي والقانوني للتوجهات والمقتضيات الجديدة

9- ملائمة نظام التسعيرة مع التكلفة وأسعار الطاقة

10- مزيد فتح القطاع أمام الاستثمار الخاص

المحور الرابع : الاندماج في محيطنا المتوسطي

11- إنشاء شبكات إقليمية خاصة بالمواد البترولية و الغاز والكهرباء بين دول المغرب العربي ودول الإتحاد الأروبي.

BILAN DU SECTEUR PHOSPHATIER TUNISIEN 1955-2010

Conférence de Kais DALY
ancien Président du CPG et du Groupe Chimique
(Forum lecture critique, de l'Amicale des Anciens Parlementaires Tunisiens le 30 Décembre 2016)

INTRODUCTION

Le Phosphore est un élément chimique primordial. La principale source du Phosphore provient des Phosphates minéraux naturels.
Les usages du Phosphore sont :
+85% pour l'agriculture (Engrais Phosphatés)
+environ 15% pour les produits industriels (Détergents, Aliments de bétail, Alimentation humaine)
+1% pour les pesticides et armes chimiques

Le Phosphore est considéré comme un produit Stratégique.
La production des phosphates a démarré au 19ème siècle : en 1820, par la production de guano dans les iles du Pacifique, puis les os de bétail broyés (B.P.L) en 1840. L'extraction minière a démarré aux USA en 1870 en Caroline, suivie par la Floride en 1890. En Afrique du Nord, la production a démarré en 1899 en Tunisie, puis en 1921 au Maroc.
La production mondiale en 2014 était de 197 Millions de Tonnes, équivalents à 60 Millions de Tonnes de P2O5 (Nutriment). Le commerce mondial des Phosphates se répartit comme suit :
+Phosphate Naturel (PR) : 29%
+Acide Phosphorique (MGA) : 12%
+Phosphate Di-ammoniaque (DAP) : 43%
+Phosphate Mono-ammoniaque (MAP) : 11%
+Phosphate Super Triple (TSP) : 5%
Le marché mondial est resté stable en termes de volume pour la période 2011-2014 (Très faible croissance économique Mondiale). Les prix sont fortement orientés à la baisse.\

HISTORIQUE DES PHOSPHATES EN TUNISIE
+L'héritage à l'Indépendance.
En 1955, la Tunisie Produisait environ 3 Millions de Tonnes de Phosphate Naturel (PR) et 300.000 Tonnes de Phosphate Super Triple (TSP). Il y avait 3 opérateurs dans la partie minière: la Compagnie des Phosphates et du Chemin de Fer de Gafsa (Capitaux Français), la Compagnie Tunisienne des Phosphates du Djebel M'dilla (Capitaux Belges), et la STEPHOS (Opérant à Kalaa Khasba). La SIAPE, filiale de la Compagnie de Gafsa, produisait du TSP à Sidi Mansour, Sfax.
Dans les mines, le niveau technique était très faible, avec une extraction essentiellement manuelle dans les mines du Sud. Le traitement consistait essentiellement dans du dépoussiérage à sec, énergivore et peut performant. A Kalaa Khasba, la situation était meilleure avec des mines plus mécanisées et le traitement par lavage.
Dans la chimie, la technologie était moderne, avec la mise au point d'un procédé adapté au Phosphate Tunisien, moins riche que ses principaux concurrent de Floride et du Maroc.

La structure des exportations des Phosphates était typique d'un pays colonial, avec 85% de matières premières (PR) et uniquement 15% sous forme d'un engrais non composé (TSP).
La part de la Tunisie dans la production mondiale de Phosphate Naturel était de l'ordre de 5%. Pour les engrais Phosphatés, elle était de moins que 1%.

+La nationalisation amiable et la concentration
En 1958, les actionnaires de la Compagnie de Gafsa ont proposé à l'Etat Tunisien de racheter la Société. En 1965, ce fut au tour de la Compagnie de M'dilla d'être rachetée, et en 1976, la STEPHOS. A partir de 1967, le chemin de fer est rattaché à la SNCFT, et les activités minières sont regroupées dans la Compagnie des Phosphates de Gafsa.

+La transition chaotique (1958 -1980).
La période qui suit est chaotique, l'apprentissage de la gestion du secteur et la tunisification prennent du temps ; la production nationale progresse de 2 millions de tonnes en 1956 à 3 millions de Tonnes en 1970. Mais la part de la Tunisie dans la Production mondiale régresse de 6.4 % en 1956 à 3.5 % en 1970. A titre de comparaison, pour la même période, le Maroc voit sa production doubler et sa part baisser uniquement de 16.5% à14%. La Tunisie ne tire pas profit de cette période de très forte croissance qui voit la Production mondiale de Phosphate passer de 32 Millions de tonnes en 1956 à 81 Million de tonnes en 1970.La part de la Tunisie reste autour de 3% jusqu'en 1980, le Maroc se situant à 13%.
C'est à cette époque qu'est prise la décision d'implanter l'usine suédoise (NPK) de TSP au centre ville de Sfax et de déverser le Phospho-gypse en mer, alors que l'usine SIAPE est implantée à 8 Km du centre ville, et bien que située en bord de mer, stocke son Phospho-gypse à terre sous forme de tabia. La même erreur sera répétée pour la plateforme de Gabes, décidée en 1968.

+Le pole Industriel de Gabès.
Dans le contexte des années 60, la décision est prise de créer un pole de développement chimique à Gabès, avec un nouveau port industriel. La précipitation fait opter pour le site de Ghannouch, proche du centre

ville, enclavé entre les oasis, au lieu de Zarat, situé à 15 Km au sud de Gabès, éloigné de toute activité et également envisagé pour la création du nouveau port. Une première unité chimique, ICM 1 est démarrée en 1972 pour produire de l'acide phosphorique.

+Le Boom de 1974.

Après la guerre du Kippour, les prix du pétrole explosent, suivis par les autres matières premières. Les prix du Phosphate quadruplent, passant de 7 US$ la tonne à 30 US$.Cette situation ouvre la porte à des plans de développement ambitieux :

-La CPG adopte un plan pour porter la production de 3.8 Millions de Tonnes en 1974 à 7 Millions de tonnes par an en 1980. Ce plan est très concret, basé sur l'ouverture de nouvelles mines (Sehib, Kef Schfaier), et la réalisation de 4 nouvelles laveries de Phosphate. Après de nombreuses vicissitudes, la production atteindra 6.6 Millions de tonnes en 1989

-La plateforme de Gabes voit se réaliser de nombreux projets, ICM2, ICM3 et SAEPA, dans le cadre de Joint-Ventures Tuniso-Arabes. La diversification du Product-Mix se poursuit avec la production de DAP. La capacité de transformation de Phosphate Brut est portée à 3.5 Million de tonnes, permettant une percée stratégique de la Tunisie sur le marché international des engrais.

+Les années 80.

-De nouveaux pôles chimiques sont créés, à Gafsa (Mdilla) pour le TSP, et Skhirra pour l'acide Phosphorique, toujours dans le cadre de JV Tuniso-Arabes. A Gabes, une usine d'engrais azotés (Ammo-nitrate) est réalisée, permettant l'auto-suffisance de l'agriculture tunisienne et de l'industrie des explosifs civils pour les mines et carrières. Le secteur compte à présent 4 opérateurs : La SIAPE, ICM, SAEPA et ICG. Dans le cadre de ces développements, la SIAPE à son tour s'ouvre aux capitaux Koweitiens.

-Parallèlement, à Gabes, sont lancés des projets de diversification de l'Industrie chimique, utilisant les produits des usines d'engrais : ICF (Fluorure d'Aluminium), El Kimia (STPP pour les détergents). Ces sociétés sont aujourd'hui encore de taille mondiale et parfaitement compétitive. Seul le projet de Furfurol à Mahdia connaitra l'échec.

-La Compagnie des Phosphates de Gafsa vit deux périodes distinctes : Le développement du Social de 1980 à 1985 (Logements pour le personnel, fortes hausses des salaires), et la restructuration à partir de 1986: conversion du souterrain vers le ciel ouvert, et réduction des effectifs par des opérations de préretraite.
-Le gisement de Sra-Ouertane connait une tentative infructueuse de mise en production, avec la création d'une société d'étude active entre 1980 et 1986.

+Les années 90
-Elles s'ouvrent avec la chute du mur de Berlin et le démembrement de l'Union Soviétique. La Russie, deuxième producteur mondial de Phosphates ex aequo avec le Maroc, se transforme, suite aux réformes libérales (Décuplement du prix intérieur des engrais), d'Importateur majeur de céréales et d'engrais phosphatés, en exportateur majeur hyper compétitif suite à l'effondrement du taux de change. Le marché mondial des engrais Phosphatés s'effondre (- 35%). La production mondiale de Phosphate régresse et les prix chutent considérablement (-40%).

-Dans ce contexte, les sociétés chimiques, sous capitalisées et sur endettées nécessitent une recapitalisation massive, que les partenaires arabes ne souhaitent pas suivre ; ils quittent donc le secteur en subissant de lourdes pertes. Une loi d'assainissement des sociétés chimiques est votée. Cela permet de les recapitaliser par la prise en charge de l'Etat du remboursement des échéances des crédits qu'il garantissait. Cette mesure sera suspendue dès 1998, suite à l'amélioration du marché international. La fusion des sociétés rendue possible donnera naissance en 1994 à un géant mondial des engrais phosphatés, le Groupe Chimique Tunisien.
-La restructuration de la CPG est poursuivie de façon extrême pour le contexte tunisien ; les effectifs atteignent 6000 agents en 2000, contre 14500 en 1985.
-La problématique environnementale commence à être prise en compte (Sommet de la Terre à Rio en 1992), avec la décision de fermeture de la NPK, les investissements de réduction des émissions gazeuses à Gabes, et le lancement des études de décharge terrestre de

Phosphogypse à Gabes.
-Globalement, et suite à la mise en œuvre par la Tunisie du P.A.S (Plan d'ajustement Structurel) et de tout le contexte et l'arsenal juridique qui l'accompagnent, le secteur voit son dynamisme s'essouffler, avec une gestion statique et peu de projets.
-En 1996, avec l'unification des Conseils d'administration, des directions commerciales et de la Direction Générale, l'intégration opérationnelle de CPG et GCT est réalisée. Elle donne au secteur une cohésion et une flexibilité optimales.

+Les années 2000
-Elles voient l'émergence de la Chine comme premier producteur mondial de phosphates et d'engrais phosphatés, ainsi que le déclin des USA relégués en deuxième position. Les USA chutent de 55 Million de Tonnes en 1990 à 30 Million de tonnes en 2010. Pour la même période, la chine passe de 20 million de tonnes de Phosphate Brut en 1990 à 80 Million de tonnes en 2010.Les excédents chinois sont exportés sous forme de Phosphate brut jusqu'en 2005, puis sous formes d'engrais phosphatés (TSP, DAP), dont la Chine
devient, en 2010, le premier exportateur mondial.

-Malgré l'effet dépressif de l'entrée de la Chine sur le marché mondial, le secteur reste globalement bénéficiaire pendant toute la décennie. En 2008-2009, il contribuera, avec un dividende exceptionnel de 2 Milliards de dinars, à amortir totalement pour le citoyen tunisien l'effet du doublement passager des prix mondiaux des produits alimentaires (Blé, Soja, Sucre….)
-Une reprise du développement s'amorce, avec la mise en place d'un nouveau JV Tuniso-Indien (Premier importateur mondial de phosphates et d'engrais phosphatés) ,TIFERT, créée en 2006. C'est l'occasion de réaliser une unité de nouvelle génération technologique et environnementale (Doublement de la capacité unitaire d'une ligne, eau douce provenant intégralement du dessalement de l'eau de mer, récupération du Fluor, minimisation des rejets). Sa mise en production en 2011 devait permettre d'atteindre un taux de transformation de 100% du phosphate brut en composés phosphatés.

-En 2008, la révolte du Bassin minier sonne comme le signal d'alerte annonçant la révolution. Même si ses effets sur la production du secteur Phosphatier restent limités, son impact psychologique et physique sera immense à partir de 2011.
-En 2008, en parallèle avec la hausse des cours mondiaux des matières premières, une tentative de relance du Projet Sra-Ouertane, dans le cadre d'un appel à investisseur étranger, avec un cout estimé de 2.5 Milliard US$, voit dans une première étape une compétition serrée entre investisseurs Chinois, Indiens et Brésiliens. Puis le repli des prix voit le retrait de ces investisseurs potentiels.
-En 2010, la Production de Phosphate dépasse les 8 Millions de Tonnes.

BILAN DE LA PERIODE

+L'industrialisation de la filière.

Le secteur Phosphatier Tunisien se transforme, d'exportateur de matières premières (85%) en exportateur de produits industriels (Objectif 100% en 2011): engrais phosphatés et azotés (MGA, DAP, TSP, AN), acide phosphorique défluoré décadmié pour l'alimentation animale, DCP (Aliment de bétail), STPP pour la production de détergents domestiques, explosifs civils (AN Poreux), fondant pour la métallurgie de l'aluminium (AlF).

+L'extension des réserves . Une politique dynamique d'exploration, combinée au passage de l'exploitation sous-terraine très sélective à l'exploitation à ciel ouvert, la découverte du gisement du Djérid aboutissent à un décuplement des réserves .Celles ci s'élèvent en 2014 à 1 Milliard 130 Millions de Tonnes de Phosphate en place, équivalent à 730 Millions de Tonnes de Phosphate marchand exploitable économiquement (Un siècle de réserves, alors que au début des années 70, les réserves étaient de l'ordre de la décennie).

+La modernisation de la filière.

-Modernisation technologique. Dans les mines, la technique d'exploitation à ciel ouvert, fortement mécanisée est généralisée. Le traitement du minerai se fait par lavage et partiellement par flottation. Dans la chimie, la cogénération est généralisée et toute la filière est

convertie à l'utilisation du phosphate humide, permettant un bond dans l'efficacité énergétique. L'osmose de l'eau saumâtre, puis de l'eau de mer est systématique à Skhirra. A la fin des années 80, deux usines, l'une de lavage de Phosphate à Redeyef, et l'autre de TSP à Mdilla, sont entièrement réalisées par les entreprises, sans recours à des sociétés internationales d'engineering et des contrats « clef en mains ». Des percées internationales sont réalisées, dans la flottation des minerais carbonatés et silicatés par la CPG, et dans la décadmiation de l'acide phosphorique par le GCT.

-Modernisation économique et commerciale. Le product- mix, marginalisant le Phosphate Brut et s'orientant uniquement vers les produits industriels n'a d'équivalent qu'aux USA, en Russie, en Chine, au Brésil et en Afrique duSud ; Tous les autres producteurs restent à des taux de phosphate Brut de l'ordre de 50% ou plus.

-

Développement de la sous-traitance et développement des produits dérivés à Gabes, Sfax, Skhirra et Mdilla.

+La diversification géographique des pôles chimiques

-*--Elle permet d'amorcer l'industrialisation de zones à économie essentiellement primaire : Gabes, Skhirra, Gafsa.

+Un secteur majeur de l'économie Tunisienne.

- Le GCT est de loin la première entreprise exportatrice de Tunisie. Le secteur pèse en 2010 : 2% du PNB (C'est l'ordre de grandeur atteint par les très grands groupes industriels dans le monde développé), 10 % des exportations, 0.3 % des emplois mais 1% de la masse salariale nationale. Il était en 2010 un des grands créditeurs du Secteur bancaire (1 Milliard de dinars de Dépôts)

+Une contribution significative au développement régional.

-Par la création de filiales (ICF, El Kimia).

-Par le développement de la sous traitance et l'externalisation.

-En distribuant un budget social annuel de 10 Millions de dinars dans les 3 gouvernorats de Gafsa, Gabes et Sfax, alimentant municipalités, clubs de football, et autres associations

+Des erreurs.

-Environnementales. Il s'agit d'abord des implantations inappropriées d'usines chimiques, la NPK au cœur de Sfax et les ICM à Ghannouch au lieu de Zarat. La réalisation de décharges marines de Phosphogypse, quoique commune en Europe, au Maroc et en Afrique du Sud, est particulièrement inadaptée pour le Golfe de Gabes vue la profondeur limitée et la faiblesse des courants marins (Qui usuellement dissolvent intégralement le Phosphogypse).

-Le retard du passage à la chimie fine des phosphates. Le premier appel d'offres pour la création d'une unité d'Acide Technique remonte à 2005 et n'a toujours pas connu de concrétisation.

-Le cadre de gestion des entreprises publiques, rendu très bureaucratique au milieu des années 90, est particulièrement inapproprié pour des sociétés agissant essentiellement sur un marché international hyper compétitif.

+En conclusion.

Un secteur qui est resté dans la course mondiale de la compétitivité jusqu'en 2010, industrialisé et moderne. Les parts de la Tunisie dans la production mondiale de Phosphate ont évolué comme suit :

-6.4% en 1956

-3.5% en 1970

-4.4% en2010

-1.7% en 2014

En 2010, la Tunisie était 5ème Producteur mondial de Phosphate Brut et d'engrais chimiques Phosphatés, après la Chine, les USA, le Maroc et la Russie.

En 2015 elle a reculé à la 10ème place pour le Phosphate Brut, après la Jordanie, le Brésil, l'Egypte, le Pérou et l'Arabie Saoudite, et à la 9ème place pour les engrais phosphatés.

LES DEFIS

+La protection de l'environnement.

La situation est particulièrement critique à Gabes avec l'implantation des

usines (Emissions gazeuses) au cœur de la zone d'activités socio-économiques et le rejet du phosphogypse en mer. A Sfax le plan de fermeture du site est lié à l'entrée en production de la nouvelle usine de TSP de Mdilla. Pour les autres sites, la situation est considérée comme perfectible, mais acceptable.

+La relève des unités chimiques à l'horizon 2030-2040.

La plupart des usines chimiques ont été construites dans la période 1970-1980-La relève d'ICM1/2/3, de SAEPA, de Skhirra1 et d'ICG1, soit au total 1.5 Millions de Tonnes de P_2O_5 devra se faire à cet horizon, pour un cout estimé entre 2 et 3 Milliards de $. La capacité du secteur à mobiliser de tels montants, en cas de poursuite de la situation actuelle de marche en sous capacité et de pertes financières importantes (Plus de 100 Million de Dinars par an) est très problématique.

+La crise sociale dans le bassin de Gafsa.

Cette crise trouve son origine dans la sortie de la situation de plein emploi, qui était la règle dans le bassin minier au début des années 80, dans le cadre des opérations massives de préretraite. Depuis, la forte croissance démographique, la modicité des actions de développement pour compenser les pertes d'emploi, ont abouti à des taux de chômage de l'ordre de 50 % à Redevez et Moularès, et des chiffres sensiblement moindres à Metlaoui et Mdilla.

+L'actionnariat Public.

Jusqu'en 2010, l'actionnariat public était une solution globalement confortable pour le secteur. L'avantage consistait dans le rôle médiateur de l'Etat dans les zones concernées, et le soutien financier: Garantie des crédits, Recapitalisation quand nécessaire. L'inconvénient résidait dans la prise de décisions à caractère politique, une grande rigidité et lourdeur dans la gestion et une politique sociale très généreuse.

Aujourd'hui, l'Etat ne joue plus ce rôle de médiateur, paralyse les entreprises dans le rôle citoyen qu'elles doivent jouer dans les régions où elles opèrent, et n'est plus en mesure d'apporter un soutien financier.

+Les difficultés financières en vue.

En 2011 et 2012, le secteur était globalement bénéficiaire malgré une marche à 50% de sa capacité (En partie grâce a la consommation des stocks stratégiques de Phosphate). En 2013-2014, il a subi des pertes modérées (Inférieures à 100 Millions de Dinars par an). A partir de 2015, il commence à subir de lourdes pertes, en particulier dans un contexte

de prix bas. Il aura probablement épuisé ses réserves financières à la fin 2018.

CONCLUSION : QUATRE GRANDES PERIODES

+La Tunisification (1955-1980).-Longue.
-Globalement Réussie.
-Mais lourdes pertes en termes de part de marché mondial, chutant de 6.4% en 1956 à 3.5% en 1980 (Moins bonne performance que le Maroc).
+La première modernisation post-seconde guerre mondiale (1975-1990). -Remarquable modernisation Technologique, Economique et Managériale. -Permet de reprendre légèrement des parts de marchés au niveau mondial.
-Mais laisse un secteur fragilisé sur le plan financier.
+La deuxième modernisation post-chute du mur de Berlin (1990-2010). -Environnement: moyennement pris en compte (Emissions gazeuses. Fermeture des usines de Sfax)
-Entreprise citoyenne: rôle limité à des subventions.
-Gestion de type privé: en fait régression de l'autonomie du secteur.
Le système s'est figé et sclérosé. Le secteur phosphatier est géré par l'Etat selon un mode rentier, préparant le terrain à la crise post 2011.
+La démocratisation (2011- …). -Régression historique de la production (-60%) et lourdes pertes en termes de présence mondiale: la part de marché chute de 4.4 % à 1.7%, et le rang régresse de 5ème à 10ème mondial.
-Crise majeure sans précédent pour les Phosphates Tunisiens. Pronostic vital engagé.
+En conclusion, chaque période laisse un passif qui pèse sur la capacité à maitriser les défis de la période suivante. Fluctuat nec Mergitur. L'émergence n'est pas encore en vue.

DEVELOPPEMENT REGIONAL,LE PROJET URD
(Unité Régionale de Développement)

Intervention de Tijani Harcha, Expert en Développement Régional au Forum lecture critique de l'Amicale des Anciens Parlementaires Tunisiens le 05 Octobre 2016

INTRODUCTION

Depuis le début des années soixante dix, la politique de l'État en matière de développement régional a été dominée par la vision libérale prônée par les bailleurs de fonds c'est à dire le crédo de la logique marchande et de la rentabilité. Les dégâts provoqués par cette orientation sont aujourd'hui visibles sur les 2/3 de l'espace national et singulièrement le Nord-Ouest, le Centre et le Sud du pays: infrastructures défaillantes, équipements collectifs rudimentaires, érosion et désertification des terres chômage massif et exode des jeunes, déclin démographique

Pour comprendre comment on en est arrivé à ce désastre national, il est utile de dérouler brièvement le film des principales séquences de la planification qui ont jalonné les décennies passées.

La première décennie (1962-71)

La première décennie inaugure pour la fois le développement planifié sur la longue durée en Tunisie Elle a été consacrée pour l'essentiel à l'édification des bases Préalables à la construction du pays : énergie, barrages, eau, routes, ports, aéroports, sois investissements structurels qui ont permis restauration des sois etc... Ce sont ces d'amorcer le développement en introduisant une grande diversification de l'activité économique disséminée dans la plupart des régions : tourisme, textile, pétrole, engrais chimiques sidérurgie, sucrerie, Papeterie. etc...
Pourtant, tous ces efforts d'équipement en infrastructures et en pôles de production n'ont pas permis de réduire les inégalités entre le littoral et le reste du pays. Une nouvelle approche était nécessaire pour compléter la planification globale par une planification régionale à partir de la base de la société. Cette approche de proximité est à l'origine du concept « d'unité régionale de développement » (URD) un concept qui a connu un début d'application –au niveau des études préliminaires- dans tous les gouvernorats après un premier 'test qui a embrassé tout le gouvernorat de Gafsa qui comprenait à l'époque la plus grande partie de l'actuelle région de Sidi Bouzid. Notons que cette tentative a été entreprise dès le milieu des années soixante. Nous reviendrons.

La deuxième décennie (1 972-81)

C’est la décennie des jubilations et des drames. Elle a connu un gonflement impressionnant des revenus de rente avec des recettes en devises provenant de la vente du pétrole dont le prix a été multiplié par quatre, des phosphates qui ont été revalorisés par trois, sans parler des revenus du tourisme et de l'émigration.
A l'opposé, cette embellie miraculeuse ne nia pas tardé à sombrer sous le poids des crises politiques et sociales sans précédent. Ce fut d'abord l'éclatement du PSD qui a perdu son centre gauche suivi peu de temps après de la dissidence du centre droit. Ayant perdu ses deux boussoles, le navire du PSD n'a cessé de tanguer entre l'union avortée avec la Libye et la centrale syndicale qui, pour sauver son autonomie n'a pas hésité à décréter la grève générale. Il s'en est suivi des arrestations

massives, une répression féroce et un bain de sang dont les séquelles restent vives à ce jour le régime a les coudées franches pour continuer sa politique économique de l'initiative privée et de promotion des investissements directs étrangers qui a connu un certain succès. Mais si le cadre législatif et réglementaire de 1972 a effectivement attiré de nombreuses entreprises étrangères, il n'en reste pas moins que leur localisation massive sur le littoral à 94% n'a fait qu'aggraver les déséquilibres régionaux.
Ainsi s'achève la deuxième décennie avec une croissance exceptionnelle (7%) alimentée par des rentes multiples d'origine externe, des ruptures politiques sans précédent, des conflits sociaux dramatiques et un bilan diplomatique exécrable avec le voisinage immédiat.

La troisième décennie (1982-91)

La troisième décennie prend acte de l'échec de la précédente et adopte un dispositif nouveau qui donne la priorité à la dimension régionale dimension sectorielle.
C'est ainsi que le VI' plan (1982-86) dessine une nouvelle carte géographique du pays en six régions selon une délimitation administrative qui reconduit les gouvernorats comme « cellules de base pour la désagrégation du plan » avec l'appui d'une structure nouvellement créée, le « Commissariat Général au Développement Régional » qui existe encore, mais à l'état végétatif depuis des lustres. Cette armature bureaucratique ne résistera pas longtemps aux fracas des émeutes du pain (1984) et surtout aux chamboulements provoqués par le Programme d'Ajustement Structurel (PAS) adopté en septembre 1986, toujours en vigueur depuis 25 ans.

Il s’agit d un changement radical d'orientation de la politique économique el sociale du pays qui touche à des choix essentiels tels que
•L’adoption d'une politique de l'offre qui implique de donnes la priorité aux, exportations largement subventionnées.
•La réduction des interventions de l'État et la privatisation du secteur public.
•Le démantèlement des barrières douanières.
•Le renforcement du secteur privé afin qu'il assume la responsabilité du développement.

•La liberté des prix et des salaires
•ETC…
Désormais tous les efforts seront concentrés sur la mise en œuvre des réformes découlant du PAS sous le contrôle rigoureux des bailleurs de fonds. Quant au développement régional il est dorénavant du ressort de l'initiative privée encouragée par des incitations financières et fiscales modulées en fonction des spécificités locales ; il est aussi du ressort du « 26-26 », un fonds secret hors budget financé par une fiscalité parallèle; géré directement par le chef de l'Etat hors de tout contrôle. Autant dire que les régions hors du littoral ne sont plus un souci pour l'Etat... jusqu'à l'explosion du bassin minier de Gafsa en janvier 2008. Mais c'est déjà trop tard.

Au terme de ce survol historique on ne peut s'empêcher de constater la permanence de l'échec dans la construction de l'avenir, celui d'une nation solidaire et juste. Au nom d'un dogme fallacieux –la rentabilité immédiate- on a accepté la désertification et la clochardisation des deux-tiers du pays. Au nom du même dogme, l'Etat a abdiqué sa responsabilité fondamentale à l'égard des plus faibles dont les protestations et les révoltes ont ponctué l'histoire de la Tunisie postcoloniale
Aujourd'hui, nous sommes conviés à une rupture avec ce passé douloureux, une rupture qui ne saurait s'accomplir avec des promesses et des déclarations de bonnes intentions, mais avec des réformes profondes d'ordre institutionnel qui assureront la participation effectives des populations concernées avec l'appui technique et financier de l'État
.
La gouvernance territoriale (verticale)
Au cours du demi-siècle écoulé, ce qu'on appelle le développement s'est déployé dans les régions à travers deux collectivités locales: le Conseil de Gouvernorat et le Conseil Municipal. On s'intéressera surtout au premier, le second étant confiné dans les affaires d'état-civil et de voirie.
Dans l'ordre institutionnel, le Conseil de Gouvernorat est une création tardive en tant que collectivité publique dotée de la personnalité civile et de l'autonomie financière (loi du 30 décembre 1963). Ses compétences sont définies comme suit :

a. Il est responsable de l'organisation dans les périmètres non communaux des services pris en charge par les municipalités dans les communes.
b. Il est responsable du développement économique et social de la région. A cet effet il peut participer au capital de sociétés régionales ou parrainer des entreprises industrielles et commerciales.

En réalité, le Conseil ne saurait être tenu pour « responsable » de quoi que ce soit en raison de son statut consultatif, le Gouverneur étant seul maître à bord. Passablement fictif au niveau des compétences, il est également handicapé par sa composition endogamique où l'on retrouve des fonctionnaires du parti et des administrations centrales provisoirement « délocalisés ». Comment concevoir et mettre en œuvre une politique de développement régional avec une instance aussi peu représentative, sans pouvoir délibératif et de surcroît avec un encadrement instable sans parler des ressources aléatoires?
S'agissant des communes, l'étal des lieux est réellement alarmant. Gérées par un personnel trié dans le vivier de l'allégeance, ligotées dans un carcan administratif étouffant, désargentées, elles sont réduites tant bien que mal à l'expédition des tâches courantes de l'état-civil et de la voirie. Le reste, c'est-à-dire le mobilier communal, l'urbanisme, les équipements collectifs, le développement et la culture, est voué à la friche. En un mot nos communes sont dévitalisées faute d'une participation citoyenne active, de ressources et de personnel compétent et dévoué.

II-Les URD - une pédagogie du développement
La question du développement régional a occupé très tôt une place plus ou moins privilégiée selon les époques dans la planification nationale. Dans une première approche on a tenté de mettre l'accent sur une politique de pôles de développement concrétisée par la création d'unités industrielles couvrant la plupart des régions appelées à susciter des effets d'entraînement à l'aval ou à l'amont. Elle sera suivie, après analyse (les résultats obtenus du plan triennal (1962-64) d'une tentative de «déglobulisation » prévisions sectorielles en vue de les projeter sur les régions mais qui n'a pas pu aboutir, faute d'informations économiques fiables. La «commission du développement régional »,

prenant acte du fait que ni les pôles de développement, ni la régionalisation du plan n’ont permis de mobiliser sur place les populations des régions déprimées, a décidé d'inverser le processus d'élaboration du plan et de laisser l'initiative à la base de Iii société seule à même de formuler ses besoins et de conduire ses propres affaires. Ce renversement de perspective ne pouvait se concrétiser que dans un cadre géographique nécessairement limité. C'est ainsi que furent engagées les premières études dans la région du Sud-ouest (Gafsa-Sidi Bouzid) confiées à des bureaux d'études spécialisés pour couvrir progressivement la quasi-totalité du pays. Ces travaux devaient permettre de délimiter pour chaque gouvernorat des zones formant des ensembles à mettre en valeur en fonction de facteur physiques, économiques, techniques, sociologiques et administratifs. Ainsi « l'Unité Régionale de Développement » est conçue comme le plus petit cadre possible d'une politique d'économie régionale. Pour chaque URD le dossier devait comprendre notamment

-Un inventaire et un exposé des projets déjà étudiés ou en cours d'étude

- Un exposé des nouveaux aménagements envisages

- Un plan de développement

Jamais le pays n'a été aussi fouillé et scruté dans ses profondeurs afin de cerner au plus près ses potentialités de développement. Après quatre années de prospection et d'investigation sur le terrain, on avait réussi à boucler près de 250 dossiers devant servir de base à la création d'autant d'unités de développement. On était alors à la veille du lancement du second plan quadriennal (1969-72). Classé sans suite, le projet ne sera repris que treize années plus tard dans le cadre du VI plan (1982-86). Mais c'était sans compter avec les luttes intestines du sérail pour la succession et le revirement de sinistre mémoire de la politique économique à travers le Programme d'Ajustement Structure] imposé par les bailleurs de fonds.

Aujourd’hui, le moment est venu de reprendre ces dossiers les actualise] si nécessaire et d'engager un vrai débat sur le contenu et sur la finalité de ce grand projet qui représente une nouvelle frontière pour l'ensemble du peuple tunisien. Pouf commencer il convient de clarifier le sens des mots et des choses qu'ils recouvrent Qu'entend-t-on par la notion de « développement régional » qui est tellement galvaudé (que l'on peut mettre dedans tout ce que l'on vew ? Pour les uns, il s'agit de quelques

projets ficelés « clé en main » qui n'attendent que le feu vert d'on ne sait d'où pour leur mise en œuvre. Pour d'autres, moins pressés. il est question de procéder à une consultation nationale auprès d'un panel régionalisé qui permettrait d'identifier la hiérarchie des besoins. Pour d'autres encore, la priorité doit être accordée à l'infrastructure et à l'aménagement de zones industrielles qui font défaut, etc...
En réalité, ces approches ne se contredisent pas bien au contraire elles peuvent se compléter au niveau du discours et ne trouvent le plus souvent aucun débouché en l'absence d'une armature urbaine adéquate et surtout en raison d'une gouvernance embryonnaire.

a-La gouvernance territoriale rénovée

L'innovation majeure proposée par le projet URD réside dans le remodelage de l'espace et des compétences entre le gouvernorat et les communes. Le fil conducteur de ce nouveau partage est la réhabilitation de la société en tant qu'acteur de son propre développement après avoir été marginalisée voire infantilisée des décennies durant. Il s'agit d'élargir le périmètre communal de manière à couvrir l'ensemble du territoire du gouvernorat. ce qui veut dire que le conseil de gouvernorat doit transférer ses compétences et les ressources qui s'y rattachent aux communes élargies. Quant au gouverneur, il conservera son statut d'autorité de tutelle et assurera les fonctions de coordination des services publics décentralisés, de médiation entre toutes les commune,., et les organisations présentes et veillera au maintien de l'ordre public. Désormais, le développement économique et social relève de la compétence des communes élargies démocratiquement élues

b – L'armature urbaine

Le défi principal qui attend les nouvelles collectivités est l'édification d'une armature urbaine, véritable fer de lance de leur développement, en rapport avec les besoins de la population et avec les potentialités de chaque région. A cet effet, l'élaboration d'un nouveau plan d'aménagement figurera en tête des priorités des responsables élus.

c – La fiscalité communale

Le dernier étage de la fusée régionale concernera la fiscalité communale qui appelle une transformation profonde parce qu'elle est désuète et injuste en particulier pour les régions les plus fragiles
.
Apres avoir passé en revue tous les plans de développement du pays ainsi que certaines archives relatives au projet URD- on ne peut s'empêcher d'y voir l'anticipation dune autre Tunisie débarrassée des carcans bureaucratiques, urbanisée et équilibrée, confiante dans ses capacités à assumer la modernité.
Cette ambition a été ravalée par des bricolages dérisoires étalés sur quatre décennies sous des appellations multiples chantiers de chômage, projets de cellules du parti programmes de développement rural ou urbain, « 26-26 ». Les milliards de dinars ainsi saupoudrés n'ont pu empêcher, faute d'une vision d'ensemble, ni les frustrations ressenties, ni l'hémorragie du dépeuplement massif par la fuite d'une jeunesse condamnée à l'oisiveté et à la migration vers l'étranger.

Ce n'est pas par hasard si le projet URD a été retenu puis différé par le IIIe et par le VI' plan de développement du pays. Si son adoption obéissait à un impératif de justice et d'efficacité, son report, par contre, relevait du registre des intrigues et cabales de l'époque pour la captation d'un pouvoir chancelant.
Il revient maintenant à la société de se l'approprier el, si possible, de l'enrichir en fonction de ses besoins, comme il revient à l'Etat d'assumer enfin sa véritable fonction de serviteur de la Société.
On aura ainsi doublement valorisé le 14 Janvier 2011.

القراءة النقدية للسياسات الاجتماعية
لفترة الحكم 1956 – 2010

القراءة النقدية للسياسات الاجتماعية لفترة الحكم 1955-2010

تأسست السياسات الاجتماعية لدولة الاستقلال على هدف أساسي يتمثل في النهوض بالإنسان الذي كان دوما يعتبر "الغاية و الوسيلة لكل السياسات"

و ستتمحور هاته القراءة النقدية للسياسات الاجتماعية المعتمدة من 1956 إلى 2010 حول النقاط التالية :

1- **مقاومة الفقر،**
2- **النهوض بالفئات ذاتالاحتياجات الخصوصية،**
3- **السكن**
4- **البطالة و التشغيل،**
5- **الحوار الاجتماعي و تدعيم العلاقات الشغلية،**
6- **تنظيم الهجرة و الإحاطة بالتونسيين بالخارج،**
7- **تطور قطاع الضمان الاجتماعي،**
8- **المنظومة الصحية.**

الفقر

كان الفقر و الجهل يعتبران من أهم التحديات التي واجهت الدولة بعد الاستقلال كما تدل على ذلك المؤشرات التالية لسنة 1956:

عدد السكان: 3,7 مليون ساكن،

نسبة التحضر : 25%،

الأمية : 85%،

التزود بالماء الصالح للشراب : 14%،

الدخل السنوي للفرد : 70 دينار،

الفقر المدقع : 33.%

و قد مكنت السياسات الاجتماعية من تحقيق نتائج ملحوظة تتمثل في الأولوية التي تم إبلائها لقطاعات التربية و الصحة و مقاومة الفقر و الحرمان و النهوض بمختلف فئات المجتمع.

و يتبين ذلك، بالخصوص، من خلال تراجع نسبة الفقر، حيث تشير إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء إلى:

إنخفاض نسبة الفقر من 32,4% سنة 2000 إلى 15,5% سنة 2010.

إنخفاض نسبة الفقر المدقع من 12,% سنة 2000 إلى 4,6% سنة 2010.

و من اهم المقارابات التي اعتمدت في مقاومة الفقر يمكن ذكر :

تدعيم التحويلات الاجتماعية التي ارتفع حجمها من 5.200 مليون دينار سنة 2000 إلى 13.000 مليون دينار سنة 2010 و قد مكنت هذه الآلية من توفير

الخدمات المجانية و شبه المجانية التي تسديها الدولة (التعليم، التكوين، الصحة) و كذلك توفير التجهيزات و المرافق الأساسية (التزود بالماء الصالح للشراب و الكهرباء).

إحداث الصندوق الوطني للتعويض (1970) للتحكم في أسعار المواد الأساسية و بداية من سنة 2004، شمل الدعم المحروقات و النقل.

برنامج الحضائر الجهوية.

برنامج التنظيم العائلي، الذي مكن من التحكم في نسبة النمو الديمغرافي.

برنامج تعويض المساكن البدائية.

الإتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي.

الصندوق الوطني للتضامن، الذي أحدث سنة 1992 للتدخل في المناطق المعزولة لإيجاد حلول للنهوض بهذه المناطق كي تشملها التنمية بتمويل المشاريع عن طريق التضامن الاجتماعي.

و كان هذا الصندوق يخضع إلى المراقبة الدورية لدائرة المحاسبات، و تمت خلال سنة 2011، عملية مراقبة معمقة قامت بها هيئة الرقابة العامة لوزارة المالية، التي تأكدت من سلامة التصرف المالي في كل تدخلات الصندوق.

إحداث البنك التونسي للتضامن (1998) بهدف تمويل مشاريع صغار الباعثين.

و قد مكنت هذه الآليات من:

تقديم المساعدات العينية و النقدية المباشرة على غرار المنح المسندة لفائدة العائلات المعوزة.

تحسين معدل الدخل الفردي.

تراجع المساكن البدائية.

تحسين المؤشرات الصحية.

توسيع الطبقة الوسطى التي أصبحت تمثل 80% من عدد السكان سنة 2010.

لكن هذه النتائج الإيجابية لا يمكن أن تحجب إشكالية هامة :

عديد البرامج و آليات مقاومة الفقر، كانت تتطلب مزيدا من الإحكام على مستوى الإستهداف التصويب على غرار دعم المواد الطاقية و منح العائلات المعوزة و بطاقات العلاج المجاني.

الفوارق بين الجهات و بين الوسطين البلدي و غير البلدي : نسبة الفقر تراجعت في جل الجهات بنسب متفاوتة، و بقي الفقر يتمركز بالجهات الغربية بمعدلات ملحوظ .(9.1% في تونس الكبرى، 10.3% في الشمال الشرقي، 32.3% في الوسط الغربي و 25.7% في الشمال الغربي)

النهوض بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية

فيما يتعلق بالنهوض بالفئات ذات الإحتياجات الخصوصية، تحققت عديد المكاسب عبر إصدار عدد من التشريعات المتعلقة بمجلة حماية الطفل، و التشريعات المتعلقة بالأطفال فاقدي السند العائلي و المهملين و مجهولي النسب، و التشريعات المتعلقة بالأشخاص المعوقين.

و تم تجسيم هذه الحقوق عن طريق برامج تأسست على التمييز الإيجابي و إيلاء البعد الإدماجي أولوية كبرى، هذا بالإضافة إلى الحق في العلاج المجاني و التربية و التعليم و التكوين و الإدماج المهني.

التشغيل

و من ناحية أخرى، عرفت البطالة في تونس مستوى مرتفع نسبيا منذ بداية التسعينات (16% سنة 1995، و 15,7 % سنة 2000

و تمحورت سياسة التشغيل المتبعة على جملة من العناصر، من أبرزها : الإرتقاء بنسق النمو و دفع الإستثمار، و دعم السياسات النشيطة للتشغيل بهدف ملائمة خصائص طالبي الشغل مع عروض الشغل و طلبيات المؤسسة.

و سمح هذا التمشي من التقليص في نسبة البطالة لتبلغ 12,5% سنة 2006 و 13 % سنة 2010.

لكن هذا المعدل لا يمكن أن يحجب تفاقم بطالة حاملي شهائد التعليم العالي التي قفزت نسبتها من 18,7 % سنة 2007 إلى 23,3 % سنة 2010.

و بالرغم من وجود حوافز لدفع التشغيل في الولايات الداخلية، فإن نسب البطالة بقيت مرتفعة في هاته الولايات.

و تعود أسباب هذه النتائج السلبية إلى:

- **ضعف إنفتاح منظومتي التكوين المهني و التعليم العالي على سوق الشغل إلى جانب وجود مسالك تكوينية في التعليم العالي ذات أفاق تشغيلية محدودة.**
- **خصوصيات منوال التنمية المعتمد و المبني أساسا على القرب الجغرافي من مواقع الحركية الاقتصادية على حساب المناطق الداخلية.**
- **إقبال المؤسسات على برامج التشغيل المدعمة من قبل الدولة بهدف التخفيض من كلفة كتلة الأجور و ليس للنهوض بنسبة التأطير.**
- **اتساع هوة البطالة على مستوى النوع الاجتماعي**

السكن

و كان توفير السكن اللائق للتونسيين من أهم إهتمامات الدولة منذ الإستقلال بوصفه مؤشرا أساسيا لكرامة العيش. و إنتهجت الدولة سياسات عمومية تدريجية مكنت 80 % من الأسر من إمتلاك مساكنها (سنة 2010)، مع تراجع ملحوظ لنسبة المساكن البدائية.

و من أهم الآليات المحدثة للنهوض بقطاع السكن:

- **الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية، المحدثة سنة 1957 لتهيئة و تمويل مشاريع سكن.**
- **الصندوق الوطني للإدخار السكني (1973)، الذي أصبح بنكا للإسكان سنة 1989.**

- **الوكالة العقارية للسكنى (1973): لتهيئة المناطق السكنية و توفير الأراضي الصالحة للسكن.**
- **صندوق النهوض بالسكن الاجتماعي لفائدة الأجراء.**
- **شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية (1977).**
- **عدة دواوين سكنية مخصصة لأجراء بعض الأسلاك (التربية، القضاء، الجيش، الأمن...).**

لكن رغم ما تم تحقيقه من نتائج معتبرة كانت هناك نقائص و إشكاليات تتمثل في:

- **تواصل ارتفاع كلفة البناء و خاصة بالنسبة للمساكن الاجتماعية.**
- **تراجع عدد المساكن الاجتماعية المعروضة للبيع.**
- **قلة الأراضي المهيأة و الصالحة للبناء، و عدم التوفق إلى توفير مدخرات عقارية كافية.**
- **عدم إقبال المستثمرين على إنجار مشاريع سكنية إجتماعية معدة للكراء، رغم الحوافز المسندة.**

العلاقات الشغلية و الحوار الاجتماعي

أولت السياسات الاجتماعية مكانة مهمة للعلاقات الشغلية و دعم الحوار الاجتماعي الذي مر بمراحل
أهمها:

- **إصدار مجلة الشغل سنة 1960، وهي آلية تؤسس لعلاقات شغلية واضحة، و عرفت هذه المجلة - -إصلاحين هامين سنة 1994 و سنة 1996، لملائمة تشريع الشغل مع التحولات الاقتصادية و -الاجتماعية و خاصة : تبعات برنامج الإصلاح الهيكلي للإقتصاد، و إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.**

- إرساء السياسة التعاقدية سنة 1973 التي مكنت من تنظيم مفاوضات حول الأجور.

و في سنة 1990، تم الاتفاق على تنظيم المفاوضات الجماعية بصفة دورية كل 3 سنوات، مما يضمن الأمن و الاستقرار الاجتماعي و يمكن من دفع الإستثمار.

و كان الحوار الاجتماعي ينعقد على 3 مستويات : المستوى المركزي، المستوى القطاعي، و على مستوى المؤسسة.

و كان الحوار الاجتماعي يتم في فضاءات أخرى : مجالس إدارة الصناديق الاجتماعية، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي وهو هيكل دستوري أحدث سنة 1961، ساهم بشكل هام في إثراء الحوار الاجتماعي بين مكونات المجتمع المدني بما في ذلك ممثلي العمال و الأعراف، حول قضايا التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و تتمثل أبرز نقائص سياسة الحوار الاجتماعي أساسا في ما يلي:

- عدم مأسسة هذا الحوار بغياب إحداث "المجلس الوطني للحوار الاجتماعي"، رغم التنصيص عليه بالقانون.
- لم تتوفق الأطراف الاجتماعية إلى الاتفاق حول مسألة ضبط مقاييس إنتاج على مستوى المؤسسة، لتحسين الإنتاجية، و من ثم ربط الزيادات في الأجور لا فقط بإرتفاع الأسعار و تدهور القدرة الشرائية، و إنما أيظا بإنتاجية العامل و مجهوده.

الهجرة

كان موضوع الهجرة محل إهتمام الدولة منذ الستينات، بعدما إنطلقت تيارات الهجرة الأولى للعمل بصفة فردية و تلقائية نحو أوروبا و خاصة فرنسا، تزامنا مع فترة "« الثلاثين المجيدة »Les trente glorieuses) "لماعرفته هذه البلدان من نمو سريع و مرتفع.

و في هذا الإطار خصصت الدولة لهاته الجالية منظومة مؤسساتية هامة ساهمت في المحافظة على العلاقات الوطيدة بين الوطن و أبنائه و مكنت من تطوير الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج، و حمايتهم و صون كرامتهم، و تمكينهم من برامج متكاملة لتعلم اللغة العربية و الحضارة التونسية.

كما وضعت حوافز و تشجيعات جمركية و جبائية، أتاحت لعديد من المهاجرين إحداث مشاريع إقتصادية.

و مكنت الهجرة من تخفيف الضغوط المسلطة على سوق الشغل و إستقطاب حجم هام من التحويلات المالية.

و تتمثل أهم نقائص المتعلقة بسياسات الإحاطة بالمهاجرين أساسا في ما يلي:

- **عدم تفعيل النص القانوني المحدث للمجلس الأعلى للتونسيين بالخارج.**
- **عدم الحرفية في التعامل مع الأجيال الجديدة للهجرة.**
- **الحضور المكثف لإطارات الحزب الحاكم المكلفة بتأطير الجالية و سيطرتها على تنفيذ سياسة الدولة في هذا المجال مما نتج عنه تراجع في التعامل مع الجمعيات و الإقتصار على النسيج الجمعياتي الموالي، ترتب عليه نفور الشباب و عدة فئات من الجالية.**

الضمان الاجتماعي

في مجال الضمان الاجتماعي الوطني ، كانت أنظمة التغطية، زمن الحماية، متجهة بالأساس لفائدة المستخدمين الفرنسيين لهدف تشجيعهم على العمل بتونس.

و لم يشهد قطاع الضمان الاجتماعي إنطلاقته الفعلية إلا بعد الإستقلال - 1960-، مع صدور القوانين المؤسسة لأنظمة التغطية الاجتماعية لفائدة أجراء القطاع العمومي و أجراء القطاع الخاص غير قطاع الفلاحة.

و إنطلاقا من هذه التشريعات، تطور قطاع الضمان الاجتماعي في إتجاه توسيع التغطية و تحسين الخدمات.

و أصبحت التغطية في القطاع العمومي تشمل منذ 1985، كل أصناف العاملين مهما كانت وضعيتهم: مرسمين أو وقتيين أو متعاقدين، و مهما كانت جنسياتهم. و من ناحية أخرى، وقع إدماج جميع العناصر القارة للمرتب في إحتساب مبلغ الجراية التي يقع تحيينها تزامنا مع كل زيادة في أجور الموظفين الناشطين.

أما في القطاع الخاص، فقد توسعت التغطية تدريجيا إلى الطلبة و الأجراء الفلاحيين و العمال التونسيين بالخارج، و العملة ذوي الدخل المحدود و الفنانون و المبدعون و المثقفون.

و شهد القطاع سنة 1995 إصلاحا لنظام التعويض عن الأمراض المهنية أتى بتحسينات هامة على المنافع المسدات و بتبسيط إجراءات التسوية.

و في سنة 2004، تم إقرار إصلاح على منظومة التامين على المرض، تمثلت أهم خصائصه في:

- **تغطية الحاجيات الأساسية للمضمون في إطار نظام موحد.**
- **تمكين المضمون من الإختيار بين 3 منظومات للعلاج : المنظومة العمومية، منظومة طبيب العائلة و منظومة إسترجاع المصاريف.**
- **التكفل بالأمراض المزمنة بصفة كاملة.**

و مكنت السياسة المتبعة في مجال الضمان الاجتماعي من:

- **إرساء نظام حماية إجتماعية يوفر تغطية جيدة عموما لأهم المخاطر.**
- **الحد من نسبة الفقر و تجنب الإرتداد للفقر، و كذلك الولوج للخدمات الصحية.**
- **تحقيق تطور هام في نسبة التغطية الاجتماعية التي بلغت 81.3 % سنة 2010، مقابل 15 % سنة 1975.**

و من أهم نقاط ضعف منظومة الضمان الاجتماعي:

- **تراكم الديون بذمة المؤجرين، خاصة بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.**
- **إستعمال موارد الصناديق لتمويل تدخلات ليس لها علاقة بالضمان الاجتماعي مثل المنح المسندة لديوان التونسيين بالخارج، أو الجمعيات.**
- **إحداث أنظمة عاجزة هيكليا مثل نظام الأجراء في القطاع ألفلاحي و نظام الضمان الاجتماعي للفئات محدودة الدخل، و نظام الطلبة، و تكفل نظام أجراء القطاع غير الفلاحي بتغطية العجز.**
- **إختلال التوازن المالي خاصة لأنظمة التقاعد، مما يهدد ديمومتها.**
- **عدم كفاية الإجراءات الهادفة للتحكم في كلفة العلاج في إطار نظام التأمين على المرض.**
- **البطء المسجل في تأهيل القطاع الصحي العمومي بإعتباره المرجع.**

المنظومة الصحية

كانت المؤشرات الصحية في بداية الإستقلال متداعية :

- **أمل الحياة عند الولادة : 47 سنة ؛**
- **نسبة النمو الديمغرافي : 3 % ؛**
- **نسبة الولادات : 55 في الألف ؛**
- **نسبة الوفايات : 20 في الألف ؛**
- **نسبة وفايات الأطفال : 150 في الألف ؛**
- **نسبة وفيات الأمهات : 150 لكل 100.000 ولادة.**
- **الحمى الروماتسمية و الشلل و الرمد و البيلهرسيا.**

و كان الوضع يتسم بسوء التغذية و إنعدام المرافق الصحية و إنتشار الأمراض المعدية مثل السل و لم يحظى قطاع الصحة بإستثمارات هامة، خلال السنوات الأولى، و كانت الأولوية للفلاحة و البنية الأساسية و التعليم و السكن إعتبارا للآثار المباشرة لهذه القطاعات على الصحة.

و إنطلقت الدولة بالتعاون مع المنظمة العالمية للصحة في إنشاء العديد من المستوصفات لرعاية صحة الأم و الطفل. كما تم بعث 5 مدارس مهنية للصحية و كلية للطب بتونس.
و خلال الفترة الممتدة بين 1973 إلى 1983 تم:

- **تعميم المدارس المهنية للصحة و بعث 3 كليات أخرى للطب، و كليتي الصيدلة و طب الأسنان.**

بعث الديوان الوطني للتنظيم العائلي.

- **إنطلاق برامج الصحة الأساسية، حيث تم دعم البرامج الوطنية للتلقيح و برامج مكافحة الأمراض المستوطنة.**

و بدأت بوادر الضغط على المؤسسات الصحية العمومية تثير إشكاليات تمويل الصحة، فتم إحداث التعريفة المنخفضة في المؤسسات الصحية.

و خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1997، تكثفت التغطية بمراكز الصحة الأساسية (مركز لكل 5.000 ساكن)، و تحصلت تونس على الميدالية الذهبية : "الصحة للجميع" من طرف منظمة الصحة العالمية سنة 1996.
و تم إتخاذ تدابير إستثنائية لتشجيع العاملين في مناطق الظل و أطباء الإختصاص للعمل في الجهات الداخلية.
كما خصص المخطط الثامن 164 مليون دينار لتجديد و تدعيم التجهيزات الطبية المتطورة : الرنين المغنطيسي، وحدات زرع الأعضاء، جراحة القلب... مما مكن من تراجع العلاج بالخارج من 1152 حالة سنة 1987، إلى 190 سنة 1997.
كما تم بعث برنامج لإصلاح التصرف الإستشفائي و إحداث المؤسسات العمومية للصحة لإضفاء نوع من الإستقلالية المالية و المرونة في التصرف.
و خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2010، برزت تحديات جديدة مرتبطة بتزايد عدد حالات الأمراض المزمنة و المكلفة و بتطلع المواطن إلى التمتع بأحسن و أحدث الخدمات الصحية.

و تم تعميم أجهزة السكانير و مراكز تصفية الدم على كل المؤسسات الإستشفائية الجهوية. و تم إتخاذ إجراءات إضافية لتحفيز أطباء الإختصاص على العمل بالجهات الداخلية.

و شهد القطاع الوطني لصناعة الأدوية تطورا هاما مع إنتاج مكن في 2010 من تغطية 42 % من حاجيات الإستهلاك الوطني مقابل 7 % سنة 1989.

هذا و تطور القطاع الإستشفائي الخاص بصفة ملحوظة و أصبح يلعب دورا هاما في المنظومة الصحية

45 % من الأطباء يمارسون نشاطهم في القطاع الخاص.

45 % من التجهيزات الطبية مركزة في القطاع الخاص.

و أصبح القطاع الخاص يلعب دورا هاما في تصدير الخدمات الصحية.

و شهدت هذه الفترة إنطلاق إصلاح نظام التأمين على المرض. و كانت المؤسسة الصحية العمومية

تأمل في التوصل إلى تغطية الكلفة الحقيقية لخدماتها تمكنها من تأهيل وحداتها العلاجية غير أن تعدد الأهداف و الإنتظارات أدى إلى عديد التناقضات :

- **وضع 3 منظومات و إختيار المنظومة من طرف المنتفع.**
- **الإعتمادات محددة بسقف.**
- **التعريفات الجزافية.(Tarifs forfaitaires)**

و بالتالي بدأت مردودية المؤسسات العمومية تطرح بحدة متزايدة.

و بصفة جملية يمكن إعتبار إستقرار الوضع الوبائي مع تقريب خدمات الصحة الأساسية من المواطن، ، إضافة إلى الحفاظ على مستوى متميز للطب و التكوين من أهم مكاسب المنظومة الصحية، كما تدل على ذلك المؤشرات الصحية لسنة 2010 :

- **أمل الحياة عند الولادة: 74 سنة**

- مركز صحة أساسية لكل 5.000 ساكن.
- طبيب لكل 800 ساكن.
- صيدلي لكل 2.400 ساكن.
- ممرض لكل 350 ساكن.
- حوالي 3 عيادات طبية للفرد الواحد سنويا.

و كانت تعتبر جل المؤشرات الصحية من أفضل المؤشرات مقارنة مع البلدان ذات الدخل المتوسط و المشابهة لتونس فيما يتعلق بالوسائل و النتائج.

و من أهم الإشكاليات التي يمكن طرحها:

- لم تأتي إجراءات التحفيز لأطباء الاختصاص للعمل بالمناطق الداخلية بالنتيجة المرضية، في حين أن الطب في إطار الممارسة الحرة، بدأ في الانتشار في الجهات.
- العمل بالنظام الخاص التكميلي بالمستشفيات الجامعية أضر بها و أستفحل في المستشفيات الجهوية.

أصبح المشغل الأول للمواطن يتمثل في جودة الخدمات في حين أن المشغل الأول للإدارة أصبح يتمثل في التحكم في كلفة الخدمات أمام محدودية الموارد.

- تواصل المطالبة بإحداث مراكز صحية جديدة لأسباب بعيدة على الجدوى، كذلك الشأن بالنسبة لتغيير صبغة المستشفيات من محلية إلى جهوية و من جهوية إلى جامعية.
- إصلاح منظومة التأمين على المرض تمت بمرحلية لم تكن كافية لتتمكن المنظومة الصحية العمومية من تأهيل وحداتها العلاجية لتصبح في وضعية تمكنها من المنافسة النزيهة مع القطاع الخاص.
- القطاع الخاص تطور بصفة سريعة، دون اعتماد خريطة صحية محكمة (ما عدى قطاع الصيدلة) و أصبح في منافسة مع القطاع العمومي، دون اعتبار لإمكانيات التكامل بين القطاعين.

- إصلاح التصرف الإستشفائي تم إرساؤه بهدف تحديد الكلفة الحقيقية للعلاج، لكنه توقف على توفير آليات العمل الإداري و التجهيزات الإعلامية دون التوصل إلى تحقيق الهدف، إضافة إلى تهميش ا- لتكوين المستمر للإطارات الإدارية و عدم الأخذ خصوصيات القطاع بعين الإعتبار.
- مركزية القرار و ثقل الإجراءات بالقطاع الصحي، العمومي.

المؤشرات الاجتماعية (2010)

فضلا عن تطور الدخل الفردي وتراجع البطالة وظاهرة الفقر تحسنت المؤشرات الاجتماعية كما تبرزه أهم المعطيات التالية:

	1962	2010
محتمل العمر عند الولاة	42 سنة	75 سنة
وفايات الرضع	80	22
عدد الأطباء	200	12000
عدد المعاهد	15	1400
نسبة التمدرس: -في الابتدائي -بالتعليم العالي	59.7 2.1	
عدد الطلبة	2604	345800
نسبة الفتيات في التعليم العالي	10	57
نسبة نشاط المرأة	% 5.5	% 25.1
عدد المساكن	500 ألف	2500 ألف
نسبة الربط بشبكة الكهرباء	% 21	% 99.5

(التنوير الريفي)	5 % في سنة 1975	89.81 %
نسبة الربط بشبكة الماء الصالح للشراب	13 %	80 %
(الريف)	-	(55.5 %)
نسبة الربطب شبكة التطهير بالوسط الحضري	4 %	84 %
عدد الوافدين على البلاد التونسية بالألف	53	6700
نسبة تعبئة الموارد المائية	2.8 % سنة 1956	88 % (سنة 2008)
مجموع المياه المعبأة	500 مليون م3 (سنة	4088 مليون م3 (سنة 2008)
-عدد السدود الكبرى	1956)	29
-عدد السدود	3	224
-عدد البحيرات الجبلية	-	827
-عدد الآبار العميقة	-	5017
-عدد الآبار السطحية	550	138000
	2000	
المساحة الجملية للمناطق السقوية	65000 هك (سنة 1956)	407000 هك (سنة 2009)
المناطق السقوية العمومية	3000 هك (سنة 1956)	240070 هك (سنة 2009)
مساحة المناطق الصناعية		4159 هك (سنة 2009)
البنية الطرقية:	سنة 1956	سنة 2009
-الطرقات السيارة		360كلم
-الطرقات المعبدة	5700 كلم	14504 كلم
-الطرقات الموسعة إلى 7 أمتار أو أكثر		58662 كلم
-الطرقات المعبدة بالخرسانة		5740 كلم
-عدد الجسور		116
-المسالك الريفية		16570 كلم

(*)تهم سنة 1966 (**) تهم سنة 2006.

ويحوصل الجدول المرافق التطورات الاجتماعية التي شهدتها البلاد بين 1962 و2010.

أهم المؤشرات الاجتماعية في تونس (1962-2000-2010)

	1962	2000	2010
عدد السكان (بالألف)	4351	9564	10500
محتمل العمر عند الولادة	42 سنة	-	75 سنة
وفايات الرضع	80	-	22
نسبة البطالة	30 %	-	13 %
نسبة الفقر المدقع	70 %	-	4 %
الدخل الفردي	74 دينارا	2988 دينارا سنة2001	6050 دينارا

معدل الاستهلاك للفرد	-	1424	2600
الواحد	-		
وسط حضري	-	1726	3095
وسط ريفي		911	1644
نسبة الربط			
*الماء الصالح للشراب	13 %[1]	% 83	% 86
*النور الكهربائي	% 21	% 99	% 99.5
*التطهير	4 %[2]	% 78	% 84.2

تقديرات على أساس معطيات 1966 (15 %) في 1966

تقديرات على ساس معطيات 1966 (4 %) في 1966

LE MODELE SOCIAL TUNISIEN

Intervention de Ahmed SMAOUI

Ancien Ministre des Affaires Sociales

Forum de l'Amicale des Anciens Parlementaires

10 Fevrier 2017

Le modèle social tunisien ne doit pas être limité à l'approche du Ministère des Affaires Sociales, outre l'action et la promotion sociale qui relève directement de ce Ministère, la politique sociale concerne l'action de nombreux autres départements tels que la santé, l'enseignement, l'emploi, la famille, l'habitat, le sport, et la religion notamment.

Enfin, le modèle social reste fortement impacté par le modèle de développement économique.

Le modèle social se traduit dans les modes de vie, et la satisfaction des besoins de la population.

1. Caractéristiques :

Depuis plus de 50 ans, la politique sociale de la Tunisie a contribué au façonnement d'une société dont les principales caractéristiques peuvent se résumer ainsi :

- Une régulation de la croissance démographique (code du statut personnel et planning familial).
- Une scolarisation quasi-totale de la population d'âge scolaire (scolarisation obligatoire jusqu'à 16 ans des filles et des garçons).
- Une nette amélioration de l'état sanitaire de la population (centre de soins de différents niveaux et éradication des nombreuses maladies : fièvre typhoïde, paludisme, trachome et poliomyélite)
- Un accroissement sensible et continu des revenus.
- Un logement décent (80% des tunisiens possèdent leur logement).

2. Résultats :

Ces actions ont permis :

- L'épanouissement de la classe moyenne qui n'a cessé de s'élargir grâce à l'ascenseur social qui a permis une égalité des chances très large. Cette classe est considérée comme le socle du modèle social tunisien.
- Une qualité de service public, plutôt efficace, héritée d'une tradition historique renforcée par l'occupation turque et la colonisation française, l'administration, au sens large du terme, a toujours

constitué en Tunisie, un réseau efficace de la gestion du pays et un soutien au développement économique et social.

- Au fil de son évolution, et notamment au cours de la dernière décennie de la présidence de Ben Ali (2000-2010), un certain nombre d'atteintes à ce modèle social sont apparues et se sont développées, sans que l'on y apporte les correctifs nécessaires, aboutissant ainsi à une dégradation du modèle social.
- C'est ainsi que la scolarisation de masse n'a pas été soutenu pour les investissements humains et matériels, à même de maintenir, voire d'améliorer le niveau de l'enseignement d'où une explosion du nombre de chômeurs diplômés.
- La déperdition scolaire (100 à 150.000 personnes par an) a généré l'apparition et le développement de l'illettrisme.
- La baisse des taux de croissance, le ralentissement de l'investissement, et l'accentuation des disparités régionales liés à l'arrivée massive sur le marché de dizaines de milliers de diplômés , à la formation insuffisante, ont constitué les ingrédients de la révolution fondamentalement sociale qu'a connu la Tunisie en 2010.
- L'insuffisance des moyens financiers et la mauvaise gouvernance ont contribué à la détérioration sensible des prestations du service public (Transport, Santé, Enseignement notamment).
- Enfin, l'apparition et le développement du terrorisme de l'islam politique a fini par mettre bas des pans entiers de l'économie nationale (Tourisme, Transport).

Aujourd'hui, le modèle social tunisien, basé sur le mérite, tourné vers l'avenir, ouvert sur le monde, le progrès la technologie et la science,

croyant fermement en l'état, en la démocratie et plus généralement en les valeurs universelles est menacé par certaines forces politiques qui prônent, un autre modèle social, tourné vers le passé, centré sur la famille, l'islam et la « omma », qui fait plus appel à la foi et à l'obéissance qu'à l'initiative et l'intelligence.
Tels sont les résultats et les risques qui pèsent sur le modèle tunisien, les enjeux sont vitaux pour l'Etat et pour la Nation.

La bataille est engagée, elle est loin d'être gagnée !!

القراءة النقدية للسياسات الثقافية لفترة الحكم 1955 - 2010

إن اللجنة المنبثقة عن ودادية قدماء البرلمانيين التونسيين المتعهدة بالقراءة النقدية للسياسات التربوية و الثقافية لفترة الحكم 1955 - 2010 ، جمعت في قراءتها للسياسات الثقافية العديد من كبار مسؤولي الدولة والمؤسسات العمومية والخاصة والخبراء والأخصائيين والفاعلين في هذا القطاع الحيوي، متحلين بأدبيات وقواعد ومناهج التقييم الموضوعي .

و كان منطلق القراءة من قاعدة الثوابت و الخيارات الوطنية التي مثلت ، نظريا على الأقل، أسس السياسات المتعاقبة خلال العهدين الماضيين ومضامين الخطاب السائد طوال تلك الفترة، ومنها علوية الدولة ومؤسساتها والقوانين المعمول بها ومقومات الهوية الوطنية، والتحديث والتنوير والعقلانية والانفتاح، والاندراج في مسيرة العصر ومقاومة كل مظاهرا لتطرف والنزعات العشائرية والقبلية والجهوية ،وتوحيد النخبة في سياق

وطني مشترك مهما تباينت توجهاتها، والالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي أمضت عليها بلادنا.

أما الإطار العام للسياسات الثقافية التي تم وضعها على محك التقييم فقد تمثل ، أساسا، في خصوصيات الثقافة التونسية بما فيها من أبعاد حضارية وثراء تاريخي ،وإبداع وٱبتكار، ودعم وتمويل وتشريع وتأسيس من جهة ، من توجيه ولتوظيف و رقابة واستقطاب من جهة أخرى خاصة وأن السياسات الثقافية كانت تتشكل من رحم السياسات العامة وتتلون بألوانها.

النشأة والتأسيس

لم تكن الثقافة خلال السنوات الخمس الأولى من الاستقلال من أولويات الدولة الناشئة التي كانت في مواجهة إرث سياسي و إقتصادي و اجتماعي ثقيل ومرهق ومستنزف لكل الطاقات والإمكانيات الضئيلة التي كانت متوفرة في تلك الفترة ، وبالتالي لم تكن الدولة قادرة على رفع جميع التحديات دفعة واحدة ، ولكنها حرصت على الترويج لرؤية شاملة و واضحة للثقافة الوطنية التي تحتاجها بلادنا و تعهدت الجمعيات والنوادي وبعض هياكل التربية في البدء بتجسيمها،

و منذ انبعاث وزارة للشؤون الثقافية سنة 1961 ، وضعت الدولة أول سياسة ثقافية وطنية في البلاد إمتدت حتى سنة 1979. و في هذا الإطار، تم سن التشريعات والقوانين التأسيسية لثقافة وطنية تكون رافدا للتنمية الشاملة في بلد فقير، خارج لتوه من براثن استعمار غاشم حاول على امتداد ثلاثة أرباع القرن تدمير هوية شعبه ونسف كل مقومات شخصيته.

كما انطلق بناء شبكة واسعة من الفضاءات الثقافية مثل دور الشعب ودور الثقافة و دور الشباب والمكتبات العمومية ، وتم بعث العديد من المؤسسات الثقافية العمومية كالدار التونسية للنشر والشركة التونسية للتوزيع والشركة التونسية للإنتاج والاستغلال

السينمائي والمعهد الوطني للآثار والفنون ، وإطلاق سلسلة من المهرجانات الدولية الكبرى في قرطاج والحمامات ودقة والجم و تستور وغيرها من مناطق البلاد بالإضافة إلى أيام قرطاج السينمائية التي شهدت إشعاعا كبيرا وأصبحت مقصد السينمائيين العرب والأفارقة.

و أقرت الدولة في بداية الاستقلال مجانية الإستهلاك الثقافي وتوفير الدعم للمبدعين في شتى المجالات لتأسيس ثقافة وطنية متجذرة ومنفتحة على الثقافات الأخرى، تجمع النخب وتوحدها لتكون سندا للمجهود التنموي الشامل. وقد أثمرت هذه السياسة حراكا ثقافيا متميزا، رغم قلة الإمكانيات المادية والبشرية وثقل الإرث الاستعماري ، فظهرت العديد من التيارات الفكرية والأدبية والفنية ، كالطليعة الأدبية والمسرح التجريبي وسينما المؤلف والتجارب التشكيلية المتطورة وعمت نوادي السينما كافة مناطق البلاد لتصبح منابر حوار ثري بدأت تداعياته على الساحة الثقافية تحرج السلطة الشيء مما دفعها ، مع مطلع السبعينات، إلى السعي لتطويق هذا المد والسيطرة عليه من خلال تقنين مراقبة الإنتاجات الثقافية و ربط الدعم بالموافقة على مضامين الإنتاج، و قد تزامن ذلك في أواخر السبعينات مع التحركات الطلابية والعمالية وما تلاها من مواجهات مع السلطة رغم أن بداية مرحلة السبعينات اتسمت بالتحرر الاقتصادي والاجتماعي الذي يفترض أن يواكبه تحرر فكري وإبداعي.

لقد كانت تلك الفترة الأولى بالفعل مرحلة التأسيس لمشروع ثقافي وطني تضطلع فيه الثقافة بمختلف مستوياتها، بتعميق الوعي الشعبي على أوسع نطاق، و تعبئة القوى الحية في البلاد حول خيارات تونس الجديدة و توجهاتها العصرية و التقدمية.

الإنجاز و التوظيف

شهدت المرحلة ما بين سنتي 1980-1986 تواصل التدهور الثقافيرغم إستبشار أهل الفكر و الثقافة و الإبداع و سائر مكونات الساحة الثقافية بالصاعدين الجدد إلى سدة

المسؤولية ، فقد تم تنظيم ندوات موسعة حول القطاع شاركت فيها كل التيارات حتى تلك التي كانت مقصاة وممنوعة ، وأثمرت هذه الندوات حزمة من اقتراحات سرعان ما تحولت إلى قرارات وقوانين جريئة كبعث صندوق للتنمية الثقافية لمساعدة المبدعين في كافة المجالات على الإنتاج حسب مقاييس مضبوطة ،أساسها الجودة والإبتكار، كما تم إنشاء العديد من المؤسسات الثقافية الهامة مثل بيت الحكمة والمعهد العالي للتنشيط الثقافي والمركز الوطني لمسرح العرائس ومركز التوثيق الوطني، وخضعت بعض المؤسسات الثقافية التي تعاني من أزمات مالية إلى عمليات تطهير لديونها كالدار التونسية للنشر والشركة التونسية للتوزيع والشركة التونسية للإنتاج و الإستغلال السينمائي "ساتباك"، كما تم تدعيم الفرقة الوطنية للفنون الشعبية بأخرى للموسيقى ،وأيام قرطاج السنمائية بأخرى للمسرح، وأحدث المسرح الوطني، وآنطلق مشروع الألف مكتبة والألف مسرح، كل ذلك في إطار تدعيم ما يسمى ب:" ثقافة الدولة" أي تلك التي تريدها السلطة ولا تخرج عن دائرة مراقبتها، مع بعض الاستثناءات التي أملتها الظروف وفرضتها الطوارئ.

بهذا المد الكثيف من التشريعات والقوانين و الإحداثات، شهدت الثقافة، كميا على الأقل، إنتعاشة كبرى وآستعادت بعض الزخم الذي إفتقدته في أواخر السبعينات .

و لئن سجلت هذه المرحلة عديد المكاسب و الإنجازات الثقافية التي لا سبيل إلى إنكارها، فإن السلبي فيها هو التوظيف المفرط لهذه الانجازات في ظل الصراع المحتد على " خلافة الرئيس بورقيبة " الذي أنهكه المرض و ضعف النظام الذي أنهكته الأزمة الاقتصادية الخانقة

لذلك كانت السياسة الثقافية في منتصف الثمانينات إنعكاسا للواقع السائد في البلاد حيث صراعات التوريث ومناورات القصر الرئاسي والإنشقاقات في الحزب الحاكم ،وتدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ،وقد أدت هذه العوامل إلى " ثورة الخبز" ، و إلى ألصدامات العمالية ، وظهور التنظيمات الدينية المتطرفة، ومحاولات إستقطابها من قبل بعض الأطراف المتصارعة علي السلطة . فحادت الثقافة عن سياقاتها الطبيعية و أصبحت تعيش في أزمة من علاماتها مصادرة الكتب والأعمال الفنية.

الإحاطة والإشعاع

تحول 7 نوفمبر و رهان الثقافة عليه

عندما حدث التغيير في السابع من نوفمبر 1987 ، بادرت السلطة الجديدة بتأكيد رهانها على الثقافة كسند للتغيير، و هكذا انطلقت المرحلة الثالثة من السياسات الثقافية و تواصلت حتى سنة 2004. وكانت البداية بإنعقاد أول مجلس وزاري خاص بالقطاع الثقافي بعد ثلاثة أسابيع فقط من التحول، و أسفر عن جملة من الإجراءات، دخل أغلبها حيز التنفيذ في الآجال المحددة ،في حين تم التراجع عن البعض منها تحت ضغوط لوبيات الجذب إلى الخلف ، كالتخلي عن بعث مجلس أعلى للثقافة خوفا من أن يحتكر " سلطة" لا يريد النظام الجديد التفريط فيها. و كما رفض ، في وقت لاحق، مشروع تحويل بيت الحكمة إلى أكاديمية تضم في مجلسها العلمي أهم نخب البلاد، للأسباب ذاتها ، أي الإيهام بخطورة سلطة، ولو معنوية، للمثقف !

و تسارعت القرارات و الإنجازات بشكل طمأن الفاعلين في القطاع ، فرفع الحجز والمصادرة والمنع عن كل الكتب والمنشورات والإبداعات الفنية التي تعرضت لذلك في المرحلة السابقة، وتم إقرار يوم وطني للثقافة يكرم فيه المبدعون في كافة الإختصاصات ، وتغير الخطاب السياسي في

تعامله مع المسألة الثقافية تغيرا جذريا ،وراجت شعارات محملة بالدلالات من قبيل" لا لتهميش الثقافة ولا لثقافة التهميش " ، "الثقافة جهد يومي لا يقنع بما كان ولا بما هو كائن "، " الشعوب بثقافاتها والثقافات بمبدعيها" ، " من ثقافة الدولة إلى دولة الثقافة"، " الإبداع حرية أو لا يكون" ، وغيرها من الشعارات التي كانت تروج في كل آن وحين.

شهد هذا المد الثقافي المكثف ذروته مع مطلع التسعينات وبقدر ما أثار إبتهاج المنتسبين إلى الساحة، فإنه حرك نوازع التوجس والخوف لدى بعض القوى الموازية، التي بدأت

تتشكل حول رئيس الجمهورية و داخل التجمع الدستوري الديمقراطي، خاصة وقد شهدت البلاد انتعاشة إعلامية بعد تحيين العديد من القوانين وبعث وكالة للإتصال الخارجي ومكاتب لها في الكثير من العواصم الكبرى ، فتوسع هامش الحرية مما أربك هذه القوى وجعلها تتصدى لهذا المد الذي يهدد نفوذها ، والتسرع بالتخلي عن بعض الإنجازات ، كإيقاف بث بعض القنوات الأجنبية ومنع إستعمال هوائيات الالتقاط التلفزي قبل التراجع عن هذا الإجراء نتيجة الضغوطات الداخلية والخارجية القوية.

كان لا يمر شهر أو شهران دون أن ينعقد مجلس وزاري مخصص للثقافة وتوج بحزمة من الإجراءات الجديدة ،حتى تبلورت ملامح سياسة ثقافية واضحة المعالم ومكتملة الأسس، إحتل فيها المبدع مركز الإهتمام والرعاية والإحاطة تحت شعار: "لا ثقافة جيدة بدون مبدعين أكفاء وأحرار" ، فأتسع هامش الحرية وتضاعفت الحوافز و التشجيعات وتخلص منظور الدعم مما علق به من صبغة إجتماعية طالما مثلت إهانة للمبدعين، وإشتد الحرص على حماية الحقوق و ضمان الملكية الفكرية والأدبية والفنية عبر سن قانون جديد شامل ومتطور ومواكب للمستجدات بالداخل والخارج ،وبعث مؤسسة للسهرعلى تطبيقه ، كما تم ربط الإنتاج الثقافي بمسالك التوزيع حرصا على إيصال المادة الثقافية إلى المتلقي في كامل أرجاء البلاد.

كان قرار مضاعفة ميزانية وزارة الثقافة لتبلغ نسبة 1% ثم 1،5 % من ميزانية الدولة تاريخيا،كذلك الشأن بالنسبة لقرار بعث مدينة للثقافة وهو مشروع ضخم الذي حكم على تنفيذه بالإيقاف والتهميش في مراحله الأخيرة .

و شهدت هذه المرحلة سن منظومة تشريعية متكاملة ، مكنت القطاع الثقافي من التخلص من الأنماط التي كانت تكبله و يسرت ، تبعا لذلك، دخول الإبداع بشتى أنواعه الدورة الإقتصادية ، وكان لصدور المجلة الموحدة للإستثمار، متضمنة لفصل خاص بالثقافة ، يدرجها لأول مرة ، ضمن القطاعات المؤهلة للإستفادة من الحوافز والإمتيازات التي تتمتع بها المجالات ذات الأولوية المساندة للتنمية الشاملة ، كان لهدا القرار الأثر

الفاعل في دخول المستثمرين ميدانا جديدا يحمل ضمانات النجاح والربح، فبادر الكثير من الخواص ببعث المشاريع الثقافية كشركات الإنتاج السمعي البصري والمسرحي والموسيقي والخدمات الفنية الموازية ، وتوظيف المعالم والمواقع الأثرية في المسالك السياحية ، كما تولت بعض المؤسسات الخاصة بعث فضاءات ثقافية متطورة كالمكتبة المعلوماتية بأريانة التي مولت من قبل مؤسسة بنكية خاصة ، وٱستطاعت العديد من التظاهرات والمهرجانات الإنتفاع بتمويلات الإشهار والتبني .

و كان هدا التوجه يرمي إلى إدراج القطاع في الدورة الإقتصادية ومحاولة " خوصصته" تدريجيا وبالتالي تخليصه من " الإتكالية المزمنة" التي كبلته طويلا ، لكن القطاع لم يواكب تطورات العصر.

و تعتبر هذه المرحلة مفصلية في تاريخ الثقافة التونسية، و قد تميزت بالعناية الفائقة بموروثنا الحضاري، فصدرت مجلة التراث محملة برؤية جديدة في التعامل مع هذا المخزون الحضاري وسبل إستغلاله لإبراز مقومات هويتنا الوطنية من جهة ،وتطوير المادة الثقافية وتسويقها من جهة أخرى،وقد شمل هذا التطوير المعهد الوطني للتراث ووكالة التراث والتنمية الثقافية وهما قاطرتان أساسيتان في شبكة من القاطرات الثقافية الأخرى ذات الإختصاصات المتنوعة،والتي تم بعثها لتكون النواة الصلبة لثقافة متنوعة و شاملة ومنتشرة في كافة مناطق البلاد، فأصبح لكل ميدان ثقافي ، تقريبا، فضاؤه المرجعي في كل الولايات تدعيما للامركزية الثقافية و تكري .

ولابد من الإعتراف بأن الثقافة التونسية قد إقتحمت ، في هذه المرحلة، الفضاءات الخارجية بشكل لم يسبق له مثيل، وكان موسم تونس بفرنسا وما رافقه من نجاح ثقافي وإعلامي، مثالا على أهمية ذاك الإقتحام و إنعكاسه الإيجابي على صورة البلاد ،كذلك الشأن بالنسبة لتظاهرتي تونس عاصمة دولية للثقافة و القيروان عاصمة الثقافة الإسلامية

.لقد ساهمت هذه النجاحات، ولو بشكل نسبي، في مشروع إنعاش ما يسمى بالسياحة الثقافية. لكن تفاعل القطاع الثقافي سلبيا مع ما شهدته البلاد بعد ذلك من تراجع على

جميع المستويات أثرت سلبا في مسار هدا القطاع على صعيد التظاهرات و الاستثمار و بوادر التخصيص.

الإرتباك واللامبالاة

تمتد المرحلة الرابعة والأخيرة من مسيرة الثقافة على الفترة ما بين سنتي 2004 - 2010 وهي مرحلة الإرتباك واللامبالاة، و قد وصل فيها الأمر إلى إستباحة الممتلكات الثقافية وخاصة الأراضي ذات الصبغة الأثرية في تحد سافر للقوانين الوطنية والدولية المعمول بها، وحل بعض رموز القوى الموازية محل متعهدي الحفلات ومنظميها ، وتحول الدعم ، كما في بداية النصف الثاني من الثمانينات ،إلى وسيلة إستقطاب ، وتلبية رغبات أصحاب المصالح المتقاطعة ،وتعطلت ، تبعا لذلك العديد من المشاريع الكبرى ، بما فيها مشروع مدينة الثقافة المعروف بإسم مشروع القرن، **وبعد أن كانت السلط تعمل جاهدة على حماية المبدعين من كل أشكال الحجز والمصادرة والمنع، عادت الرقابة حتى سقط الإنتاج الثقافي في الإبتذال والرداءة، وتحولت العديدمن المهرجانات وخاصة تلك التي كانت تمثل مصدر إشعاع الثقافة التونسية بالداخل والخارج إلى فضاءات تهريج.**

كانت السياسات الثقافية التي تم إقرارها وتنفيذها، خلال هذه المراحل الأربع، وبالرغم مما شابها من إخلالات وإخفاقات في بعض الأحيان، ذات أهداف وطنية وتحديثية واضحة لا لبس فيها ، وساهمت في إرساء مقومات ثقافة تونسية خصوصية، متجذرة في محيطها العربي – الإسلامي و الإفريقي والمتوسطي ومنفتحة على الثقافات الأخرى، تنهل منها وتضيف إليها.
و قد أثمرت هذه السياسات إرثا هائلا ومتنوعا من التشريعات والقوانين والتجارب والمبادرات ، وشبكة متكاملة من الفضاءات والمؤسسات والهياكل ، وأجيالا متعاقبة من

الكفاءات في هذا المجال، وحتى تلك الإخفاقات لم تكن سوى انعكاس لظروف استثنائية وأزمات عابرة مرت بها البلاد في بعض الفترات من العهدين السابقين.
مهما يكن من أمر، لابد من الإقرار بأن دولة الإستقلال نجحت، رغم بعض العثرات التى تمت الإشارة إليها، في تأسيس مشروع ثقافي وطني وضعت أسسه بالتدرج و تعاقبت مراحل بنائهو تشكيله.
وهو مشروع رعته الدولة في إطار بناء تونس الحديثة و تظافرت فيه جهودها مع جهود النخب المثقفة و المبدعة، فكان بحق الوجه الحضاري لمجتمع حي متجذر في هويته، منخرط في العصر، متفتح على العالم، مؤمن بقدراته و متعلق بطموحاته.

و ما من شك أن المشروع الوطني الثقافي الذي راهن عليه الشعب التونسي مند الاستقلال يشكل اليوم مرجعا وطنيا نستنير به و نستلهمه في مواصلة بناء هدا المشروع، متمسكين بثوابته، مستفيدين من أخطائه و عثراته، معتزين بإنجازاته، عاملين على الوصول به إلى أبعد الآفاق.

القراءة النقدية للسياسات التربوية لفترة الحكم 1955-2010

راهنت الدّولة التّونسيّة منذ فجر الاستقلال على التّعليم والتّنمية البشريّة والاستثمار في العلم وذلك بتسخير الجانب الأكبر من إمكانياتها ورصد ثلث الميزانية للتّعليم إيمانا منها بأهميّته في تطوير المجتمع مادّيا وثقافيّا وتقنيّا واجتماعيّا.

رحل الاستعمار الفرنسي عن البلاد تاركة نزرا من مؤسسات التعليم تعتمد اللّغة الفرنسية وتشكو ضعفا في مواد التّدريس وعدم انتشار خارج المدن. لذلك سعت الدّولة إلى نشر التّعليم في كامل البلاد وأنشأت مدارس في القرى والأرياف والمناطق الدّاخلية بإعانة من المواطنين مع إقرار إجباريّة التّعليم ومجانيته للجنسين إلى غاية صدور قانون 1958 الذي كان القاعدة لإرساء أسس النّظام التّربوي التّونسي محقّقا مبدأ فتح المدرسة أمام

الجميع بدون أيّ تمييز مقرّا مجانية التّعليم وإجباريّته ووضع الأطر الماديّة والأدبيّة لضمان حسن التّطبيق وضمان التطوّر للمساهمة في بناء مجتمع متعلّم لتحقيق التّنمية والنّهوض بالإنسان اجتماعيّا والعدالة في تكافئ الفرص لكلّ أبناء الجمهوريّة.

كان التّركيز على الفعل التّربوي والجانب المعرفي بغاية تكوين إطارات لسدّ حاجيات البلاد لإداراتها وتعريبها ممّا قلّص من عدد الفرنسيين تدريجيا وتاركا للتّونسيين التّعليم بصفة كبيرة في البلاد لدى الجنسين مع بروز بعض النّقائص منها الانقطاع في مختلف مراحل التّعليم ومحدودية عدد المدارس وبروز ظاهرة الاهتمام بالأذكياء والمتفوّقين.
و شهدت المنظومة التربوية التي تأسست سنة 1958 إصلاحات جزئية شكلت تغييرات عميقة

وهيكلية و نوعية في جزء من بنية النظام التربوي على أساس ما استجد من أبحاث ونظريات في المجالات العلمية والاجتماعية المعتمدة من قبل المجتمع

التلاميذ	ذكور	إناث	المجموع
1957/1956	146.124	60.314	206.438
1969/1968	527.757	317.237	844.994
2010/ 2009	987.240	1.014.060	2.001.300
الطلبة			
1961-1960			2140
1970-1969			10129
2010-2009			360.000

السياسات التربوية منذ الاستقلال بين المبادئ والممارسة

على امتداد خمس وخمسين سنة (1955-2010) شكلت التربية إحدى الدعامات الرئيسية التي قام عليها بناء الدولة وتطوير المجتمع في تونس منذ استقلالها.

وقد انصهرت المنظومة التربوية، منذ انطلاقها، في مشروع مجتمعي تبنى خيار الحداثة والتونسة وراهن على بناء الإنسان، من خلال التربية على وجه الخصوص.
وسارت التربية التونسية على هذا المنهج خلال أكثر من نصف قرن، لكنها ما انفكت خلال كل هذه الفترة تستوعب في مسيرتها جملة من المؤثرات الأخرى داخلية وخارجية، سياسية واقتصادية، بحيث ظلت السياسات التربوية تعكس، و لو بقدر متفاوت، تشكّل السياسات العامة وتغيرها، بين انتقال من الاشتراكية إلى الليبيرالية في مجال الاختيارات الاقتصادية، وبين تجاذبات عقائدية ، وفضاءات الانتماء، ومدارات الإيديولوجيا.

لكن رغم هذه التجاذبات ورغم المنعرجات التي كان لها أثر في المنظومة التربوية ، فقد ظلت جملة من الثوابت تقود السياسات التربوية على امتداد أكثر من نصف قرن، تكرّست في ثلاثة قوانين كبرى، هي بمثابة المحطات والمنارات، ولو بوزنها الرمزي،وهي قوانين 1958 (التأسيس للمنظومة الوطنية) و 1991(مرحلة التجديد التربوي) و 2002 (مرحلة التحديث المعروفة بمدرسة الغد لمجتمع المعرفة)
هذه الثوابت يمكن تلخيصها إجمالا في خمسة مبادئ هي :

- **نشر التعليم وتعميمه ، وقد ارتقى هذا المبدأ إلى مرتبة الحق نصا في قانون 1991،**

إجبارية التعليم، وكانت لمدة ست سنوات في قانون 1958 ثم تطورت إلى تسع سنوات بعد إقرار التعليم الأساسي في قانون 1991،

- **مجانية التعليم في كل مراحله،**
- **تكافؤ الفرص والمساواة في التعليم دون أي نوع من أنواع الميز،**
- **الطابع التونسي للتعليم،**
- **فلسفة ومناهج وكتبا وإطار تدريس.**

ومن منطلق هذه المبادئ بنيت كل السياسات التربوية على أساس غايات كبرى للتعليم تشترك في ثلاثة أبعاد متكاملة :

- **بناء شخصية الفرد في حد ذاته،**

- بناء المواطن الفاعل في مجتمعه والواعي بحقوقه وواجباته،
- بناء الإنسان في بعده الكوني.

على أن الانتقال في السياسات من النص إلى الميدان أبان ، على مستوى تنفيذها واتخاذ القرار بشأنها ، عن ظواهر كان لها رجع سلبي على أداء المنظومة التربوية في أحيان كثيرة نذكر منها:

- البون الشاسع بين السياسات والإجراءات المعلنة وبين الممارسة الميدانية (إدخال الإعلامية في التعليم مثلا، أو قانون 2002 برمّته حيث كان إعلان النوايا أكبر مما تتحمله قدرة المنظومة التربوية على الإنجاز ، لأسباب موضوعية)،

-المعالجة الجزئية لمشكلات التعليم بحيث يتم إصلاح أو تعديل جانب من المنظومة التربوية في حد ذاته، دون الالتفات إلى علاقته بباقي جوانب المنظومة وما ينبغي إصلاحه أو تعديله فيها تبعا لتلك العلاقة (تعديل نظام الامتحانات أو نظام التوجيه مثلا...)

- المعالجة الظرفية لقضايا التعليم، وذلك في شكل ردود فعل على مشكلات أو أزمات ، بدلا من المبادرة بالفعل في شكل استباقي ووقائي (معالجة ظاهرة الانقطاع عن التعليم)

- تناقض القرارات بين وزير وآخر، كثيرا ما تكون دون سابق تقييم للإجراء السابق أو دراسة قبلية للإجراء الجديد، (مثلا تكوين المعلمين أو تدريس الفرنسية، علاقة نظام التربية بنظام التكوين المهني بين الفصل و الدمج ...)

-غياب الآليات الحقيقية للاستشارة : المجالس العليا للتربية وللموارد البشرية مثلا

-غياب آليات التقييم الخارجي للمنظومة التربوية في مختلف مراحلها،

على أن هذه الظواهر التي اعترت السياسات التربوية لا يمكن أن تخفي ما تحقق خلال المرحلة التي تعنينا من إنجازات كمية ونوعية طبعت التعليم التونسي بطابع خاص وأسهمت في تخريج أجيال متتالية من المتعلمين .

من إنجازات المرحلة 1955-2010

الجانب الأول من هذه الإنجازات يكتسي صبغة كمية تعكس مدى انتشار التعليم، ويمكن اختصارها في خمسة مؤشرات :

التعليم العمومي

مرحلة التعليم الابتدائي

وأول هذه المؤشرات يتمثل في نسبة التمدرس. فقد ظلت هذه النسبة في تطور مستمر بجميع مراحل التعليم، حتى قاربت في الابتدائي المائة بالمائة (99،3 بالمائة) من الأطفال في سن السادسة، وكذلك

السنة الدراسية	عدد المؤسسات	عدد التلاميذ	عدد المدرسين
1985-1984	3214	1238968	37412
1995-1994	4286	1472844	58279
2010-2009	4517	1008600	58567

مرحلة التعليم الاعدادي التقني

السنة الدراسية	عدد المؤسسات	عدد التلاميذ	عدد المدرسين
1995-1994	88	15935	1741
2010-2009	88	18859	2910

مرحلة الاعدادي العام و التعليم الثانوي

السنة الدراسية	عدد المؤسسات	عدد التلاميذ	عدد المدرسين
1985-1984	357	331243	19933
2010-2009	1350	967708	72194

التعليم الخاص

التعليم الابتدائي الخاص

السنة الدراسية	عدد المؤسسات	عدد التلاميذ	عدد المدرسين
1985-1984	16	6294	211
2010-2009	102	21509	1619

التعليم الثانوي الخاص

السنة الدراسية	عدد المؤسسات	عدد التلاميذ	عدد المدرسين
1985-1984	91	29875	3100
2010-2009	292	56286	9058

من أطفال الفئة العمرية 6-11 سنة ((2،98 بالمائة)، وتجاوزت الثمانين بالمائة (81،4 بالمائة) بالنسبة إلى التحاق الفئة العمرية 12-18 سنة بالتعليمين الاعدادي والثانوي .

وفي علاقة مباشرة بمؤشر التمدرستأتي أعداد الملتحقين بمختلف مراحل التعليم،لتؤكد الطفرة التعليمية التي عاشتها تونس خلال خمس عشريات ونصف، وصلت ذروتها 1،473مليون تلميذ في الابتدائي في السنة الدراسية 1994-1995 و 1،085 مليون تلميذ في الثانوي في السنة الدراسية 2004-2005 ، و حققت التناصف بين الذكور و الإناث سنة 2004 في المرحلة الابتدائية و سنة 1999 في المرحلة الثانوية و بلغت نسبة الطالبات في الجامعة التونسية نسبة 59 % من مجموع الطلبة سنة 2010 وهو ما يؤكد تأثير السياسات العامة في المساواة بين الجنسين و دمقرطية المنظومة التربوية و مجانية التعليم.

وبالتزامن مع ارتفاع عدد المتعلمين، وفي علاقة تناسبية معه، ارتفعت كذلك أعداد المدرسين بمختلف أصنافهم بعشر مرات من سنة 1959 إلى سنة 2010 ،حيث ارتفع عدد أساتذة التعليم الإعدادي والثانوي 24 مرة من سنة 1962 إلى سنة 2010 ، و عدد المدرسين في كل المراحل الابتدائية و الثانوية في القطاعين العمومي و الخاص 144.348 معلم و أستاذ خلال السنة الدراسية 2009-2010

– قد استوجبت الجهود التي بذلت ما بين سنتي 1955 و 2010 من أجل نشر التعليم وتوفير مستلزماته استثمارات عمومية ضخمة ، حيث تراوحت نسبة ميزانية وزارة وزارة التربية بين 20 و 25 بالمائة من ميزانية الدولة في مرحلة الستينات من القرن الماضي (وهي تمثل من 5 إلى 7 بالمائة من الناتج الداخلي الخام) بالإضافة إلى الاعتمادات المخصصة للتعليم والتكوين في وزارت أخرى

التطور النوعي للتعليم

باستعراض ما شهدته التربية في تونس خلال 55 عاما من إصلاحات كبرى ، ومن تعديلات وإجراءات جزئية، تبرز عدة جوانب كان السعي فيها واضحا إلى تطوير التعليم في العديد من جوانبه النوعية و إلى تحسين أداء المنظومة التربوية عموما.

تونسة التعليم

كانت تونسة التعليم أحد المبادئ الكبرى التي قام عليها قانون 1958، تمت بالتدرج، بسبب نقص الإطارات التونسية في عشرية الاستقلال الأولى، وكانت في جانب منها تخص إضفاء الطابع الوطني على برامج التعليم والكتب المدرسية، بينما يهم الجانب الثاني تونسة إطار التدريس في كل المراحل التعليمية.

وكانت تونسة البرامج والكتب المدرسية من أول الرهانات التي فازت بها المنظومة التربوية التونسية، وقد شملت بالخصوص المواد ذات الصلة بتعزيز الهوية الوطنية، من تاريخ وجغرافيا وأدب وتربية مدنية.

تجديد هيكلية التعليم وتنويع مؤسساته من خلال:

إقرار التعليم الأساسي مرحلة تعليمية قائمة بذاتها تمتد على تسع سنوات .

إضافة سنة سابعة إلى التعليم الثانوي،

إضافة سنتين سابعة وثامنة للتعليم الابتدائي كحل لمشكلة الانقطاع،

إنشاء المعاهد الثانوية النموذجية ثم الإعداديات النموذجية،

إحداث مدارس المهن ثم تحويلها إلى مدارس إعدادية تقنية،

إنشاء مسارات قصيرة في التعليم العالي، ومن أهمها المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية،

تبني منظومة " إمد " (LMD) في التعليم العالي كذلك.

التطوير المستمر لمضامين التعليم

شهدت البرامج والكتب المدرسية تطورا مستمرا على مستوى مضامينها، لغاية تكييفها مع تطور المعرفة من ناحية، ومع تغير السياسات التربوية بفعل تغير توجهات السياسة العامة من ناحية أخرى. وعلى هذا الأساس أضيفت إلى البرامج مواد أو مضامين جديدة، نذكر منها : الإعلامية، والتربية البيئية، والتربية السكانية، والتربية على حقوق الانسان، والتربية التكنولوجية، والتدريب على العمل اليدوي...
كما شمل التطوير المستمر برامج المواد العلمية، وذلك بسبب طابعها المتغير باستمرار، وبرامج الآداب والعلوم الإنسانية، إما بغاية المزيد من التونسة أو لتحقيق انفتاح أكثر على العصر.

المشكلات المزمنة للتعليم التونسيلقد أظهرت التعاطي الميداني على امتداد خمس وخمسين سنة جملة من المشكلات المزمنة التي يخترق أغلبها كامل المرحلة، و تواصلت رغم المحاولات المتكررة والمتنوعة من أجل حلها أو الحد من انعكاساتها.

مشكلات المردود الداخلي للمنظومة التربوية :

إن تعميم التعليم الذي كان من الانجازات الكبرى التي حققتها السياسات التربوية في تونس، قابلته منذ العشرية الأولى بعد الاستقلال، والى اليوم، ظاهرة خطيرة، هي ظاهرة ضعف المردود الداخلي للمنظومة التربوية ، متمثلا في الرسوب والانقطاع. ولئن نزلت هذه النسبة الى 6.9 بالمائة و 10 بالمائة خلال آخر سنتين من العشرية الماضية، فقد كان ذلك بفعل إجراءات تتعلق بالانتقال الآلي وإلغاء "السيزيام"
و يبقى الإخفاق في السنة الاولى من التعليم العالي بارزا بنسبة 50% في إمتحانات السنة الاولى و حوالي 30% في امتحانات السنة الثاني

التفاوت بين الجهات والتفاوت بين الفئات الاجتماعية :

إن سياسات التنمية غير المتكافئة خلال المرحلة المعنية بالقراءة النقدية أفرزت، على مستوى التعليم، تفاوتا ملموسا بين جهات البلاد الساحلية والجهات الداخلية كان لصالح الأولى على حساب الثانية من جهة، مثلما أحدثت تفاوتا بين البيئات الاقتصاديةوالاجتماعية من جهة أخرى.

المشكلات المتعلقة ببيئة التعليم

ظاهرتان رئيسيتان :

أولاهما : اهتراء البنية الأساسية للتعليم

وثانيهما : الأوضاع الصعبة للمدارس الريفية،

تعليم يفتقد الى الجودة

إن عدم جودة المنظومة التعليمية وفق القواعد والمعايير العالمية لا يمكن استدراكها بالتعديلات الجزئية والمنفصلة عن بعضها البعض التي يتم إدخالها بين الحين والآخر على البرامج أو الكتب المدرسة أو طرق التدريس و وسائله، أو على نظام التقييم والامتحانات. و تبقى الجودة تمثل ضعف المنظومة التربوية بسبب عدم كفاية التخطيط البيداغوجي والتمويل و ضعف تأهيل الموارد البشرية و العوامل الخارجية المؤثرة في المحيط التربوي

نقائص التقييم

بقطع النظر عن أساليب التقييم والامتحانات، التي ظلت،هي الأخرى، تقليدية في مجملها، تتعين الإشارة الى ظواهر خطيرة شابت الامتحان الوطنية في العشرية الأولى من هذا القرن :

- إلغاء مناظرة " السيزيام" (2001/2000) ، وبعدها امتحان " النوفيام" (2002/2001)،

- ضعف الملائمة بين مخرجات المنظومة التربوية وواقع سوق الشغل
-عدم التوازن بين العرض والطلب على المستوى الكمي،
- ضعف التناغم بين مستوى الخريجين وتخصصاتهم وكفاءاتهم و المطالب النوعية لسوق الشغل.

في مسألة التعليم العالي

جاء تأسيس الجامعة التونسية تتويجا للاصلاحات الهيكلية التي أعادت تنظيم مختلف مراحل التكوين والتعليم بعد الاستقلال وفقا لقانون 4 نوفمبر 1958 لتتأسس أول مؤسسة للتعليم العالي في تونس تحت مسمى المدرسة العليا للمعلمين كنواة للجامعة التونسية التي أصبحت أمرا واقعا بعد نشر قانونها الأساسي في الجريدة الرسمية «الرائد الرسمي» بتاريخ 31 مارس 1960 و التي فتحت أفق مستقبلية في مجال تكوين الطلبة في اختصاصات العلوم والهندسة والاقتصاد والحقوق والآداب والطب.

وقد كان عدد التونسيين المزاولين لدراستهم العليا أن ذاك 2140 طالبا ثم تطور العدد إلى 3800 طالبا سنة 1961 منهم 1500 مرسما بالجامعات الأجنبية . و إرتفع عدد الطلبة إلى 4587 سنة 1965 و بالمقابل لم يتجاوز عدد المدرسين الجامعيين 110 مدرسا بين 1960 و1961 ثم ارتفع هذا العدد بين 1964 و1965 ليصل إلى 156 منهم 70 مدرسا من تونس و 70 مدرسا من فرنسا و 16 من مختلف الجنسيات، وفي نفس هذه الفترة بلغ عدد خريجي التعليم العالي 550 متخرجا .سنة 1958 .و كان عدد الإطارات الجامعية محدودا جدا مقارنة بالخدمات الممكن تقديمها للسكان عامة فقد بلغ عدد الأطباء 153 طبيبا وبلغ عدد الصيادلة 79 صيدلي .وقد سجل عدد المحامين في هذه السنة 184 محام أما المهندسون فلم يتجاوز عددهم 13 مهندسا .

و إختضنت الجامعة التونسية 10129 طالب سنة 1969 يتحصل جميعهم على منحة جامعية ليقفز إلى 30ألف سنة 1978 تاريخ احداث وزارة التعليم العالي ليصل 43 ألف طالب مع حلول سنة 1987 و 50 ألف سنة 1990 و 180044 بدخول الألفية الجديدة وحقق أقصى أرقامه سنة 2009 – 2010 (أكثر من 360 ألف طالب و حوالي 22 ألف مدرس و أكثر من 90 ألف متخرج) يتمتع منهم 104 آلاف طالب بمنخ جامعية بنسية 29 بالمائة من مجموع الطلبة تخرج منهم 60613 حاملا لشهادة عليا

السنة الجامعية	ذكور	إناث	المجموع
2004-2003	126.946	164.896	291.842
2010-2009	145.841	214.331	360.172

و انطلقت الجامعة التونسية في بدايتها في شكل مجلس يرأسه كاتب الدولة للتربية القومية ويضم رؤساء مؤسسات التعليم العالي وممثلي الإدارة وممثلي الأساتذة والطلبة والغي هذا الجهاز بموجب القانون عدد 3-69 المؤرخ في 24 جانفي 1969 . و كان القانون عدد 80 - 86 المؤرخ في 9 أوت 1986 هو أول برنامج إصلاح للتعليم العالي وهيكلة الجامعات بإحداث ثلاث جامعات هي جامعة تونس بالنسبة للشمال وجامعة المنستير للوسط وجامعة صفاقس للجنوب و توزيع المؤسسات الجامعية بينها حسب مقاييس الانتصاب والموقع الجغرافي، وتمتيعها بالشخصية المدنية والاستقلالية المالية التي أهلتها لتكون هياكل تنسيق ومراقبة للمؤسسات الجامعية

. ثمّ جاء قانون 79-2008 المؤرخ في 23 فيفرى 2008 و الخاص بإصلاح التعليم العالي بإرساء منظومة أمد (إجازة – ماجستير- دكتوراه) لتعديل نظام التعليم العالي ليصبح مطابقا للمقاييّس الأوروبيّة ولييسر حركية الطالب التونسي على المستوى الدولي و معادلة الشهادات. ومن أهدافه أيضا نذكر:

- وضع نظام تكويني يتميّز بالمرونة والقدرة على المقارنة الدوليّ

- إصلاح البرامج وتنويع المساقات في الاختصاصات ذات الجدوى

- إحداث مسارات تكوين مرنة ذات طابع أكاديمي وتطبيقي توفّر للطالب في كلّ المستويات إمكانية الإدماج المهني .كما توفّر له إمكانية إعادة مساره في أثناء التكوين وخلق جيل جديد من أصحاب الشهادات متعدّدة الاختصاص قادرين على التكيّف مع سياق عالمي متغيّر.....

و سبق تطبيق هذا النظام (أمد) في سبتمبر 2006 قبل صدور القانون الخاص سنة 2008 على أن يعمّم سنة 2012.
وما يعاب على هذا الإصلاح هو تطبيق المنظومة الدولية المعتمدة في عدة جامعات خاصة بالبلدان الأوروبية دون إحكام تكييّفها و تطويعها للواقع التونسي و تناغمها مع حاجيات سوق الشغل مع ضعف التجديد في البرامج و فشل برنامج تكوين المكونين التي وضعته الوزارة من أجل تحديث طريقة التدريس و إرساء بيداغوجيا تطبيقية و تكييف أساتذة التعليم العالي مع المنظومة الجديدة. كما يجدر في هذا الباب ذكر عامل تهميش أساتذة التعليم العالي و إبعادكم عن الاندماج الفعال صلب هذه المنظومة و ذلك عن طريق ربط الارتقاء في المراتب بنتائج البحث و ليس عن طريق الإبداع البيداغوجي و المبادرة المسؤولة و التحفيز من أجل جودة التدريس و الانفتاح على السوق الإقتصادية واعتماد مقاييس حديثة عند تعديل البرامج و المسالك التعليمية.

ونظرا لتزايد الإقبال على التعليم العالي وخاصة بعد إجراءات تنفيل إسناد شهادة الباكالوريا، ضعف مردوده بفعل الرسوب والانقطاع وكثر الإقبال على فروع الآداب والتصرّف أكثر من الإقبال على الفروع العلميّة والتقنيّة وضعف مستوى خرجي الجامعات التونسيّة وانجرّ عنه غياب الجامعات التونسيّة في التصنيفات العالميّة وحصولها على مراتب متأخّرة حتّى في التصنيفات الإفريقيّة.
و قد أربك الإسراع في تطبيق منظومة - إمد - برامج التعليم العالي وأدّى إلى غياب الوضوح (المقروئية) للمسالك والمعايير بالنسبة للطلبة ولشريحة كبيرة من إطارات التدريس والإدارة.

وأثبت تشخيص المنظومة بعد فترة قصيرة من تطبيقها وجود العديد من الإخلالات أبرزها:

-تدني مستوى مدخلات الجامعة

-عدم التناسب بين عدد الطلبة والموارد المتاحة

-تدني ظروف الدراسة والحياة الجامعية

-غياب مقاييس الجودة في التكوين والتأطير

-غياب الحوكمة الرّشيدة واستقلالية الجامعات ومرونة التسيير

-غياب توطين الجامعات في محيطها الجهوي واختلال التوازن بين الجهات وتشتت الخارطة الجامعية

- ضعف مردودية منظومة البحث العلمي خاصة في مجال التجديد والتثمين وخلق المؤسسات ذات القيمة المضافة العالية

الاستنتاجات العامة لمنظومة التعليم

بعد التعمق في المنظومة التربوية الوطنية بمختلف اصلاحاتها من سنة 1955 إلى سنة 2010، يمكن القول أنها:

1.حققت المنظومة التربوية ، في المطلق ، أهدافها على مستوى نشر التعليم وتعميمه وجعلت المدرسة جزءا لا يتجزأ من المشهد المجتمعي في كل مناطق البلاد، وفي أعماق الأرياف ، لكن ظلت تشكو من ضعف مردودها الداخلي (الرسوب والانقطاع بالخصوص) و كذلك مردودها الخارجي (مستوى مخرجاتها أساسا).

2.هي منظومة قامت على جملة من التوازنات : بين تجذير الهوية والانفتاح ، بين النظري والتطبيقي، بين الإنسانيات والعلوم والتكنولوجيا، بين اللغة العربية واللغات

الأجنبية ... لكن في محيط لا يخلو من التجاذبات السياسة (التعريب وتدريس الفرنسية مثلا)

3. منظومة اعتمدت التخطيط الممنهج فيما يخص التطور المرتقب للجوانب الكمية من مدخلات ومخرجات، لكن الإصلاحات والتعديلات غالبا ما كانت جزئية وموقعية (الانقطاع مثلا)

4.هي منظومة موحّدة للتونسيين من حيث السياسات و البرامج الدراسية ومضامينها وكتبها المدرسية، لكن تخترقها فوارق خطيرة بين الجهات، وكذلك بين الفئات الاجتماعية.

5.هي منظومة تسعى باستمرار إلى تجديد و تحديث برامجها ومضامينها لتواكب التقدم في المعرفة والرقي المجتمعي رغم تواصل مقارباتها البيداغوجية التقليدية و عدم استجابتها لمعايير للجودة المتداولة

6.هي منظومة فتحت أبواب الارتقاء الاجتماعي لكن فقدت بمرور الزمن وظيفة المصعد الاجتماعي (ضعف الملائمة بين مخرجات المنظومة التربوية وحاجات سوق الشغل).

المؤشرات الوطنية

تونس 1955 إلى تونس 2010

المؤشر	في 2010	من 1956 +
عدد السكان	10.55مليو ن	3.5مليون 1959
نسبة النمو الطبيعي	1.20	
نسبة الولادات	17.9	
نسبة الوفايات	5.9	
مؤمل الحياة عند الولادة	75 سنة	42 سنة في 1962
مؤشر الخصوبة	2.05	
السكان بالمناطق الحضرية	%70	%30 سنة 1956
السكان بالمناطق الريفية	30%	%70 سنة 1956

عدد البلديات	264	63 سنة 1956
عدد المعتمديات	246	112 سنة 1956
عدد الولايات	24	14 سنة 1956
توزيع السكان المشتغلين %		
حسب القطاع		
فلاحة.صيد بحري	18.2	
صناعة.مناجم.طاقة. اشغال . بناء	32	
تجارة. خدمات	49.8	
التوزيع حسب المستوي التعليمي		
ابتدائي و ما دون	47.1	
إعدادي و ثانوي	37.3	
عالي	15.6	
التشغيل %		
السكان النشطون +15سنة	3.639 مليون	
نسبة النشاط	%46.5	
اناث	%24.8	
دكور	%68.7	
نسبة البطالة +15	%13.3	%30 سنة 1962
بطالة حاملي الشهادات العليا	%23.3	
عدد المساجد	5300	650 سنة 1956
عدد البلديات	264	63 سنة 1956
السياسات الصحية		
نسبة المضمونين اجتماعيا %	%96	
عدد الاطباء	12000	200 سنة 1962
عدد السكان للطبيب الواحد	836	4770 سنة 1975
عدد السكان لكل صيدلي	3260	
نسبة وفيات الاطفال في الألف	18	80 سنة 1962
نسبة التغطية بالتلاقيح	%97	
نسبة التغطية بخدمات الاسرة	%60	%69سنة 1994
عدد السكان لكل سرير	484	
عدد السكان لكل إطار شبه طبي	308	
المؤشر التأليفي للخصوبة	2	
المنتفعين ببطاقةالعلاج المجاني	171482	
المنتفعين بالتعريفة المنخفضة	557600	

القطاع العمومي		
نسبة وفايات الاطفال %	16.9	
المستشفيات الجامعية و المراكز و المعاهد المختصة	25	
المستشفيات الجهوية	34	
المستشفيات المحلية و مراكز التوليد	121	
مراكز الصحة الاساسية	2090	
عدد السكان لكل مركز صحي	5054	13000 سنة 1975
عدد الاسرة	19030	
مراكز تصفية الدم	31	
نسبة نفقات الصحة من الناتج الداخلي	%1.7	
القطاع الخاص		
المصحات	173	
عدد الاسرة	2770	
مراكز تصفية الدم	99	
العلاج بمياه البحر	31	
العيادات الطبية	5650	
الصيدليات	1775	
السياسات الاجتماعية		
هياكل الحوار بالمؤسسات	2887	
نسبة تغطية المؤسسات المعنية	%97	
اتفاقيات مشتركة	51	
نسبة التأطير بالمؤسسات	%15	
الفقر		
نسبة الفقر	%3.8	70 %سنة 1962
الامية		
في الفئة النشيطة دون 60 سنة	%18	
مؤشر التنمية البشرية	0.781	
قاعدة الطبقة الوسطى	%81	
النهوض الاجتماعي		
مراكز الدفاع و الادماج الاجتماعي	21	
خلايا العمل الاجتماعي المدرسي	2384	
نسبة تغطية المدارس	%42	

مدارس دامجة للمعوقين	327	
مراكز للنهوض بالمعوقين	279	
جمعيات للنهوض بالمعوقين	101	
العائلات المعوزة المتمتعة بمنح	118309	
صندوق التضامن الوطني		
المنتفعون بتحسين ظروف العيش	1.4 مليون	
مناطق التدخل	1855	
كلفة التدخلات	955 م د	
التحويلات الاجتماعية		
معدل الدخل الفردي	6032 د	74 دينار سنة 1960
الاجر الادنى المضمون 48 س	260.624 د	
الاجر الادنى المضمون 40س	225.160 د	
الاجر الادنى الفلاحي	8.019 د اليوم	
حجم التحويلات الاجتماعية	11550 م د	
النسبة من الناتج المحلي	%18.2	
حجم التحويلات لكل اسرة	346د شهريا	
صندوق الدعم	1.500 م د	
السكن		
عدد المساكن	2.886 مليون	500ألف سنة 1962
نسبة الاسر المالكة	%80	
المساكن 3 غرف فاكثر	%74	
نسبة المساكن المتواضعة	%0.3	
الربط بالماء الصالح للشراب	%86.3	%13سنة 1962
الربط بشبكة الماء بالوسط الريفي	%42	
التزود بماءالشراب بالوسط الريفي	%95	
الربط بشبكة الكهرباء	%99.2	%21سنة 1962
------- بالوسط الريفي	%98.9	%5 سنة 1975
الربط المنزلي بالغاز الطبيعي	468 ألف حريف	
المرأة		
نسبة المرأة في البرلمان 59/214	%27.5	

نسبة المرأة في البلديات1526 /4626	33%	
نسبة النشاط الاقتصادي للمرأة	%25.4	
عدد النساء صاحبات أعمال	18ألف	
نسبة المرأة في مواقع القرار	%30	
نسبة المرأة الريفية من المنتفعين بالقروض الصغري من الجمعيات	%24	
نسبة المرأة الريفية من المنتفعين بقروض بنك التضامن الوطني	%27	
التعليم الابتدائي		
التلاميذ ذكور	987.240	146.124 سنة 56-57
التلاميذ إناث	60.314	1014.060 سنة 56-57
جملة التلاميذ	2.001.300	206.438 سنة 56-57
عدد الدارس	4.517	3214 سنة 84-85
عدد المدرسين	58.567	37.412 سنة 84-85
المرحلة الاعدادية و الثانوية بعد إحداث مرحلة الأساسي		
عدد المعاهد و المدارس الاعدادية	1350	357 سنة 94-95
عدد المدرسين	72.194	19.933 سنة 94-95
عدد التلاميد	985.319	
معدل كثافة الفصل	26.4 تلميد	
عدد التلاميد لكل مدرس واحد	14 تلميد	
التعليم العالي		
عدد الطلبة بالقطاع العمومي	360 ألف	2140 سنة 1960
نسبة الفتيات في التعليم العالي	%57	%10
عدد الطلبة بالقطاع الخاص	9 آلاف	1500 بالخارج
المتخرجون من التعليم العالي	60613	550 سنة 1960
عدد الطلبة المنتفعين بمنح	104000	10129 سنة 1969
نسبة المتحصلين على منح	%29	%100 سنة 1969
البحث العلمي		
المنشورات العلمية	3413	
عدداالباحثين لألف ناشط	5.3	
الباحثون بما يعادل كامل الوقت	20 ألف	
عدد مطالب براءات الاختراع	580	
نسبة نفقات البحث من الناتج	%1.25	

قطاعات الانتاج		
الفلاحة		
مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي	%8.8	
نسبة تغطية الميزان التجاري الغذائي	%82	
نسبة تعبئة الموارد المائية	%88	%2.8 سنة 1956
المناطق السقوية- الاقتصاد في الرى	%85مجهزة	
عدد السدود	29	3 سنة 1962
عدد البحيرات الجبلية	224	
عدد الابار السطحية	5017	550 سنة 1962
عدد ابار العميقة	827	
المجامع الريفية للتزود بالماء	1400	
تعبئة مياه الشرب م3	488 مليون	
الاستهلاك العام لمياه الشربم3	348 مليون	
الصناعة		
مساهمة الصناعات المعملية في الناتج	%15.9	
التاهيل الصناعي عدد المؤسسات	4534	
انتاج الكهرباء		
إنتاج المحروقات- طن مكافئ نفط	7.7مليون	
إنتاج الفسفاط طن	8.3 مليون	
السياحة و الصناعات التقليدية		
مساهمةالصناعات التقليدية في الناتج	%3.9	
مساهمةالصناعات التقليدية في التصدير	%2.2	
عدد الحرفيين	350 ألف	
مداخيل السياحة	3540 م د	
عدد الاسرة السياحية	240 ألف	
مساهمةالسياحة في الناتج	%5.5	
حصة مداخيل السياحة في الصادرات	%13.3	
عدد الليالي المقضاة	35 مليون	
نسبة إمتلاء النزل	%49.1	
تكنولوجيات الاتصال		

مساهمة تكنولوجيات الاتصال في الناتج	%6.3	
المشتركون في شبكات الهاتف	11.03 مليون	
عدد مستملي الانترنات	3.5 مليون	
عدد الحواسيب لكل 100 ساكن	11.7	
نسبة الاسر المجهزة بحاسوب	%15.7	
عدد السكان لكل مركزبريد	7207	
النقل		
مساهمة النقل في الناتج المحلي	%8.4	
عدد حافلات النقل العمومي	3884	
الموارد و الاستعمالات		
الناتج المحلي م د	63397.4	
الواردات م د	33563.6	
الصادرات م د	30336.6	
الادخار القومي م د	13704.8	
نسبة الادخار من الناتج	%21.5	
الدين الخارجي م د	23476.2	
الدخل الوطني المتاح الاجمالي م د	63645.3	
نسبة الدين الخاجي من الدخل المتاح	%36.9	
الناتج الوطني حسب الفرد بالدينار	5717.6 د	
الدخل المتاح حسب الفرد	6032 ديانر	
جملة الاستهلاك حسب الفرد	4733.3 د	
الاستهلاك الخاص الفردي دينار	3158.3 د	
تحويلات التونسيين بالخارج م د	2810.7	
الموارد الجبائية	12500 م د	
نسبة الموارد الجبائية من الناتج	%19.7	
التأجير العمومي	6825 م د	
نفقات التنمية	4630 م د	
نسبة النمو بتونس 2010	3.7	
مقارنة مع فرنسا	1.6	
مقارنة مع ألمانيا	3.3	
مقارنة مع منطقة اليورو	1.7	
مقارنة مع اليابان	2.8	

مقارنة مع الولايات المتحدة	2.6	
عجز ميزانية 2010		
العجز	1615 م د	
النسبة من الناتج	%2.6	
كشف عن الدين العمومي الخارجي لسنة 2010: م د	14.858 موزعة على:	
القروض المتعددة الاطراف	5.232 م د	
القروض الثنائية	4.040 م د	
قروض السوق المالية العالمية	5.586 م د	
إحتياطي العملة بالبنك المركزي	13003م د	
إحتياطي العملة بالبنك المركزي دولار	9000 مليار	

المشاركون في القراءة النقدية لسياسات الحكم خلال فترة 1955 - 2010

- محمد جنيفان، سفير سابق و خبير ديبلوماسي
- توفيق بكار، وزير و محافظ سابق للبنك المركزي
- عادل كعنيش، محامي ، برلماني سابق و قيادي
- الازهر الضيفي، رئيس منشأة سياحية عمومية و برلماني سابق، قيادي دستور
- سعيد بحيرة، أستاذ جامعي في تاريخ الحركة الوطنية ، قيادي دستوري
- علي سلامة، صاحب مجمع مؤسسات، برلماني، قيادي في الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة
- منير بن ميلاد ، برلماني سابق و قيادي دستوري و خبير في السياحة
- سميرة سلامة، برلمانية سابقة، قيادية دستورية و خبيرة في المالية
- محمد رضا كشريد، طبيب، سفير و وزير سابق
- رضا بوعجينة، صاحب مؤسسة، برلماني سابق و قيادي دستوري، قيادي سابق في الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة
- مكي العلوي، برلماني سابق سفير سابق و رئيس بلدية سابق، قيادي دستوري
- يوسف الرمادي، برلماني و قيادي دستوري
- محمد الحصايري، سفير سابق و خبير ديبلوماسي
- فتحي الهويدي، برلماني و زير و رئيس بلدية سابق و خبير في الاعلام
- بشير التكاري، رئيس للمحكمة الإدارية و وزير سابق
- الهادي البكوش، وزير اول سابق، قيادي دستوري
- عبد الرحيم الزواري، قيادي دستوري، برلماني و وزير و امين عام سابق للتجمع الدستوري الديمقراطي
- الشاذلي النفاتي ،والي، سفير وزير ، امين عام سابق للتجمع الدستوري الديمقراطيو رئيس للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي، رئيس مكتب الجامعة العربية بتونس
- على الشاوش، والي و وزير و امين عام سابق للتجمع الدستوري الديمقراطي ورئيس للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي
- منجي بوسنينة، كاتب دولة و سفير سابق، مدير عام لمنظمة الألكسو

- احمد نجيب الشابي ، حقوقي ، عضو المجلس الوطني التأسيسي،و الأمين العام للحزب الجمهوري
- محمد مواعدة، أستاذ جامعي، برلماني سابق و قيادي في حركة الديمقراطيين الاشتراكيين
- الطاهر بلخوجة، برلماني و سفير و زير سابق للاعلام و الداخلية ، قيادي دستوري
- الحبيب عمار، ضابط سامي بالجيش الوطني ، آمر للحرس للوطني و وزير سابق
- التيجاني مقتي، عضو بالديوان السياسي للحزب الدستوري، رئيس بلدية
- عمر الشاذلي، الطبيب الخاص للرئيس الحبيب بورقيبة
- التيجاني الحداد، خبير في السياحة، برلماني و وزير سابق، قيادي دستوري
- نزيهة زورق، برلمانية و وزيرة سابقة، قيادية في الاتحاد الوطني للمراة التونسية و قيادية دستورية
- عبد الرحمان بوحريزي، رئيس موسسة عمومية و برلماني سابق ، قيادي دستوري
- سميرة خياش بلحاج،برلمانية و وزيرة سابقة، رئيسة سابقة للاتحاد الوطني للمراةً التونسية
- هاجر الشريف ، مهندسة في الإعلامية ،امينة عامة مساعدة للتجمع الدستوري الديمقراطي، قيادية في الاتحاد الوطني للمرأة التونسية
- سليم التلاتلي، وزير سابق
- منصور معلى، وزير سابق للاقتصاد الوطني و من مؤسسي الاتحاد العام لطلبة تونس
- كمال الحاج ساسي، والي و سفير و عضو حكومة سابق، مشرف على الصندوق الوطني للتضامن 2626، أمين عام مساعد للتجمع الدستوري الديمقراطي
- عبد الحفيظ الهرقام، إعلامي، كاتب دولة و الأمين العام لاتحاد الإذاعات العربية
- محمد نجيب بالريش، برلماني و رئيس بلدية و كاتب دولة سابق، قيادي دستوري
- محمود المهيري، محامي و امين عام مساعد سابق للتجمع الدستوري الديمقراطي ومستشار ل رئيس الجمهورية
- الطاهر صيود ، وزير و سفير سابق
- عبد الرزاق دعلول، كاتب دولة للبحث العلمي
- نذير حمادة، وزير سابق للبيئة
- محمد على القنزوعي، سفير و كاتب دولة سابق للامن
- عبدالسلام المسدي، أستاذ جامعي و وزير سابق و مدير سابق لجريدة العمل
- صلاح الدين معاوية، وزير سابق و امين عام لمنظمة اتحاد الإذاعات العربية

- عبد الجليل الزدام، برلماني و والي سابق، امين عام مساعد للتجمع الدستوري الديمقراطي
- الناصر الغربي ، وزير و برلماني و رئيس بلدية سابق
- بشير بن سلامة، أديب، وزير و برلماني و رئيس بلدية سابق، قيادي دستوري
- محمد الجري، قيادي دستوري، مدير الديوان الرئاسي و وزير سابق
- بشير خنتوش، محامي،عضو الديوان السياسي للحزب الدستوري
- عبدالله الكعبي، والي و وزير سابق للداخلية و للوظيفة العمومية ، رئيس المجلس الاقتصادي و الاجتماعي
- احمد السماوي، خبير في السياحة، وزير سابق و ناشط سياسي
- محمد جغام، مدير الديوان الرئاسي و وزير سابق
- الحبيب مبارك، برلماني ، سفير و وزير سابق، قيادي دستوري
- المنجي صفرة، سفير و مستشار اقتصادي لرئيس الجمهورية
- عفيف شلبي، وزير سابق و رئيس منتدى خيرالدين للدراسات الاقتصادية
- حسين الديماسي ، نقابي، وزير سابق للمالية و خبير اقتصادي
- خديجة الغرياني. كاتبة دولة سابقة و امينة عامة للمنظمة العربية للاتصالات
- عبد الوهاب الجمل، والي و سفير و عضو حكومة سابق
- عمر بن محمود، والي و كاتب دولة سابق مكلف بالصندوق الوطنيللتضامن2626
- محمد سعد، والي و سفير و وزير سابق
- سليمان ورق، وزير و مدير عام سابق للديوانة
- صلاح الدين مخلوف ، كاتب سابق دولة للتجارة
- جلول الجريبي، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى وزير سابق
- سلوي التارزي عطية، برلمانية و كاتبة دولة سابقة، رئيسة سابقة للاتحاد الوطني للمراة التونسية
- منصف بودن، كاتب دولة سابق للجباية
- عبد الرحمان ليمام ، برلماني و والي سابق و آمر للحرس الوطني
- عمر البجاوي، محامي، مساعد للامين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي، برلماني سابق و قيادي دستوري
- ثامر سعد، أستاذ جامعي، برلماني و قنصل عام سابق
- مولدي المهذبي، رئيس ديوان و برلماني و رئيس بلدية سابق

- سعاد شرف الدين ، برلمانية سابقة
- بلقاسم الحمايدي، نقابي، عضو سابق للمكتب التنفيذي لاتحاد العام التونسي للشغل وبرلماني سابق
- محمد لمين، إطار سامي في التربية و قيادي دستوري
- صهيب الهمامي، عضو برلمان الشباب، ناشط سياسي
- هالة حفصة، محامية، برلمانية سابقة و قيادية دستورية
- نجاح بالخيرية القروي ، كاتبة دولة سابقةنن، ناشطة في المجتمع المدني
- نزيهة بن يدر، محامية، برلمانية و وزيرة سابقة، قيادية دستورية
- نجوى ميلادي، طبيبة جامعية و برلمانية و كاتبة دولة سابقة
- شرف الدين قلوز، وزير و برلماني سابق، رئيس للاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي
- حمودة بن سلامة ، وزير سابق و عضو الرابطة التونسية لحقوق الانسان
- فرج السويسي، رئيس لديوان التونسيين بالخارج و والي و برلماني سابق
- سليم حنبلي ،باعث شاب و ناشط سياسي
- عبد الله ألعبيدي، دبلوماسي، خبير دبلوماسي و ناشط سياسي
- ضو معيز، رئيس مؤسسة عمومية و والي سابق، قيادي دستوري
- احمد منصور، خبير مالي و اقتصادي، رئيس سابق للهيئة الوطنية الخبراء المحاسبين التونسيين، قيادي سياسي
- شاذلية بوخشينة، برلمانية و رئيسة سابقة للاتحاد الوطني للمراة التونسية
- إيهاب العقربي، باحث وقيادي جهوي في الطلبة الدستوريين
- منصف البلطي، والي و رئيس مؤسسة عمومية و برلماني سابق
- رشيد الدرويش، برلماني و رئيس بلدية سابق و قيادي دستوري
- محمود البعيوي ، رئيس لموسسات عمومية للنقل و الإسمنت و قيادي دستوري
- خميس بوعلي، خبير في التربية و قيادي دستوري
- المنصف بن غربية، والي و قنصل عام و برلماني سابق، قيادي دستوري
- عمار بن عويشة، برلماني سابق
- بوراوي بن حسين، رئيس مؤسسة عمومية و برلماني سابق، قيادي دستوري
- بشير فتح الله، مستشار سابق لرئيس الجمهورية و رئيس موسسة عمومية سابق
- نورالدين النفيسي، معتمد سابق

- محمد خيرالدين خالد،إطار سامي و خبير في الصحة، برلماني سابق
- نبيل القرجي، ناشط في المجتمع المدني و مستشار للدولة
- عبد الناصر العوجي، معتمد و كاهية رئيس بلدية سابق و رئيس جمعية قدماء المعتمدين
- الهادي الوسلاتي، برلماني سابق و قيادي دستوري
- عبد المجيد العياري، خبير في المالية و برلماني سابق
- ألفة بن ساسي ، إطار سامي و قيادية في الطلبة الدستوريين
- بوبكر بلحاج، أستاذ جامعي و برلماني سابق
- حسن ليتيم، برلماني سابق و قيادي في حركة الديمقراطيين الاشتراكيين
- محمد الصحبي بودربالة، محامي، برلماني سابق و قيادي في حركة الديمقراطيين الاشتراكيين
- فاخر السماوي، ناشط سياسي
- توفيق الصيد، إطار سامي و برلماني سابق و ن
- محمد جلال المزوغي، عضو برلمان الشباب و قيادي في شباب حركةالديمقراطيين الاشتراكيين
- محسن عون النابلي ، برلماني سابق و قيادي في الحزب الاجتماعي التحرري
- الهاشمي الحذيري، محامي وقيادي دستوري
- عبد السلام قلال، محامي و والي سابق
- صالح الحاجي، معتمد أول سابق و قيادي دستوري
- عامر قريعة، والي سابق و الكاتب العام لودادية الولاة
- ليليا سلامة مملوك، أستاذة جامعية، ناشطة في المجتمع المدني
- هند علاني الصرارفي برلمانية سابقة و ناشطة في المجتمع المدني
- محمد الحبيب حريز، إعلامي
- محمد برحومة، إطار سامي برئاسة الجمهورية
- محمد الصالح الزراعي ، طبيب، برلماني سابق و قيادي دستوري
- أمحمد عياد، مدير عام للمندوبية العامة للتنمية الجهوية و مدير عام ديوان تنميةالوسط الغربي و الشركة التونسية للضمان
- عامر البنوني ، برلماني سابق و قيادي دستوري
- عبد الرزاق الحمروني ، مهندس عام، مدير عام بوزارة التجهيز و خبير في الجسور و الطرقات
- إبراهيم الحاجي، رئيس لمؤسسة بنكية ، خبير بنكي

- سمير البراهيمي، مدير عام للبنك المركزي، رئيس سابق للهيئة التونسية للتحاليل المالية, الكاتب العام لمركز الاستشراف و الدراسات للتنمية
- محمد فنطر، مؤرخ جامعي،(التاريخ القديم و الاثار، رئيس سابق للهيئة العليا لحقوق الإنسان و الحريات العامة، برلماني سابق
- سامي الشبراك، خبير محاسب، مكون سياسي، رئيس حزب اللقاء الديمقراطي
- خليفة الجبنياني ،والي و برلماني سابق، قيادي دستوري
- محمد التريكي، والي سابق و قائد عام للكشافة التونسية
- محمد لمين عواسة ، أستاذ جامعي،، مدير لمؤسسة جامعية، ناشط سياسي
- منجي الكسوري ، إطار مسير في المنظمة الفلاحية، قيادي في المنظمة التونسية للتربية و الأسرة
- عبد الله الونيسي، معتمد و برلماني سابق
- زهرة المحيرصي، برلمانية و قيادية سابقة في الاتحاد الوطني للمراة
- منصف عاشور، إطار سامي، ناشط في المجتمع المدني الوطني و الدولي
- محمد الصالح الغربي ، برلماني سابق ، قيادي دستوري
- محمد الصافي الجلالي، إطار سامي، مستشار بلدي سابق ، قيادي في حزبالمبادرة
- فوزية الدرويش، صاحبة مؤسسة
- سالم عبد المجيد ، قيادي نقابي و برلماني سابق
- الجيلاني الرزقي ، قيادي دستوري و برلماني سابق و رئيس منشأة عمومية
- منصف بن فرج ، برلماني و ديبلوماسي سابق
- سالم المنصوري ، والي سابق
- خليل الغرياني، قيادي في الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة
- محمد بالشيخ ، خبير في التنمية الاجتماعية
- ابراهيم بوغزالة، مختص في الموارد البشرية
- عيسى البكوش، امين عام سابق للاتحاد العام لطلبة تونس
- الشاذلي الصرارفي ، قاضي في دائرة المحاسبات و ناشط في المجتمع المدني
- محمد الفاضل مولهي، معتمد و برلماني سابق
- نجاة النوري، متصرفة في الصحة العمومية و برلمانية سابقة
- محمد كمال الصالحي ،برلماني و رئيس بلدية سابق، قيادي دستوري

- النوري الشاوش، رئيس لمنشآت عمومية صناعية و قيادي دستوري
- ام السعد نصر، ناشطة في المجتمع المدني و قيادية دستورية
- قاسم بن خليفة، مدير التفقدية الصحية، قيادي دستوري و برلماني سابق
- حفيظ الرحوي، قيادي في المجتمع المدني و برلماني سابق، قيادي دستوري
- محمد الطرودي ، محامي و برلماني سابق و قيادي دستوري
- على المبروك، برلماني سابق
- محمد الهادي الجلاصي، برلماني سابق
- محمد الطرودي ، عضو مجلس نواب الشعب
- رجاء فتح الله، برلمانية سابقة
- نحوى عبد الملك ، محامية، برلمانية سابقة، قيادية دستورية
- عمار البراهمي، برلماني سابق و ناشط في المجتمع المدني
- لطفي الذيب ، تونسي بالخارج ناشط في المجتمع المدني
- حافظ الشفي ، ناشط سياسي و في المجتمع المدني
- زهير بن صالح ، إطار سامي في ديوان التونسيين بالخارج
- سامية الزوالي ، قيادية في الاتحاد الوطني للمراة التونسية
- سالم منصور ، ضابط عسكري ، الكاتب العام المعهد التونسي للعلاقات الدولية
- وجدي مساعد، إعلامي و رئيس منشأة عمومية سابق
- الفة المبروكي ، أستاذة و ناشطة في المجتمع المدني
- لسعد شبشوب، ناشط سياسي
- أحمد المناعي، مؤسس المعهد التونسي للعلاقات الدولية
- رضاء بن حسين ، برلماني سابق و قيادي في حركة الديمقراطيين الاشتراكيين
- سعيدة بن حمادي، صحفية برلمانية
- رجاء بالضيافي، محامية، ناشطة حقوقية
- محمد كريم المستوري، برلماني سابق و قيادي دستوري
- هادية الشواشي ، طبيبة، إطار سامي و برلمانية سابق
- مريم رابح،معتمدة و رئيسة بلدية و برلمانية سابقة
- التيجاني حرشة، خبير في التنمية الجهوية و ناشط سياسي في حركة الوحدة الشعبية
- رشيد عزوز، ضابط في الجيش الوطني ، رفيق الوزير الاول السابق المرحوم محمد مزالي

- عبدالله الشابي، برلماني و رئيس بلدية سابق
- صالح التومي ، برلماني سابق و قيادي دستوري
- ريم عبد السميع، ناشطة في المجتمع المدني
- محمد احمد ساسي ، ناشط مدني بالخارج
- سلوى لبيض المحسني ، والية و برلمانية سابقة ،قيادية في الاتحاد الوطني للمراةًالتونسية
- رجب الحاجي، أستاذ جامعي، مدير ديوان مدير الحزب الاشتراكي الدستوري (محمد الصياح)
- حسن محنوش، أديب ، ناشط دستوري
- محمد شكري بن عبدة، معتمد سابق، قيادي دستوري
- مصطفى المنيف، محامي، ناشط دستوري، مدير ديوان الوزير الاول المرحوم محمد مزالي
- عبدالله صميدة، ناشط دستوري، خبير في النقل
- منجي الكعبي، أستاذ جامعي، برلماني سابق
- نورالدين قلنزة، قيادي دستوري
- عبد الرزاق الأدب، والي و رئيس منشأة عمومية سابق
- مراح الكحلاوي، باحثة
- نورالدين عرعاري، خبير أمني
- شهرة عمران ، سفيرة سابقة لجامعة الدول العربية
- صلاح بن رمضان، جامعي، والي سابق
- احمد الهرقام، صحفي
- محمود مفتاح ، قيادي دستوري ، امين عام سابق للاتحاد العام لطلبة تونس، رئيس المنظمة التونسية للتربية و الاسرة
- محمد بن عثمان، ناشط دستوري ، إطار مختص في الضمان الاجتماعي ،برلماني سابق
- عادل كمون، إطار سامي بوزارة الفلاحة، قيادي في الاتحاد العام لطلبة تونس
- رفيق الشلي، خبير أمني، كاتب دولة سابق
- محمد الصادق الجري، باحث
- عبدالمجيد صحراوي ، عضو سابق للمكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل وناشط سياسي
- الناصر الخماسي، قيادي في الشباب الدستوري، معتمد سابق
- التيجاني التركي، ناشط في هياكل الاتحادالعام لطلبة تونس، ناشط سياسي

- رؤوف بن عمار، قيادي سابق في الاتحاد العام لطلبة تونس
- عبد الوهاب الباهي، محامي، عميد سابق للمحامين
- عايدة مرجان، محامية، برلمانية سابقة
- سعيد البراهيمي، معتمد سابق و قيادي دستوري
- خالد بن فقير، صحفي ، ناشط سياسي
- محمد السحيمي، عضو سابق للمكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل و مديرمركز الدراسات بالاتحاد
- عيسى البكوش، امين عام سابق للاتحاد العام لطلبة تونس و رئيس بلدية
- سالم بن الحاج، مهندس، مدير مؤسسة جامعية فلاحية
- الطاهر كمون، محامي و رئيس سابق لفرع للهيئة الوطنية للمحامين بصفاقس وبرلماني سابق
- محمد الدامي، نقابي و برلماني رئيس دائرة بلدية سابق
- الهادي عياط، ناشط دستوري و معتمد اول
- عبدالسلام الديماسي، إطار سامي، امين عام سابق لاتحاد منظمات الشباب، قيادي دستوري
- مصطفي الجمالي، مهندس
- كمال بن يونس، صحفي، المدير العام لراديو الزيتونة و رئيس مؤسسة ابن رشد للدراسات العربية و الافريقية
- مريم الغضباني، باحثة
- محمد الصالح المومني ، دبلوماسي و برلماني سابق
- خيرة الشيباني ، جامعية، أديبة
- حسن الغضباني، محامي و ناشط سياسي
- خالد قدور، خبير في الاستشراف و باحث في المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية
- هشام الحاجي، صحفي، برلماني سابق، قيادي في حزب الوحدة الشعبية
- محمد الرزقي، مناضل دستوري
- محمود الشملي، مناضل دستوري
- الشريف حمو، ناشط سياسي مستقل
- الفاضل البلدي، رئيس لحركة الاتجاه الإسلامي
- المنصف محروق، صحفي

- سعيد الخزامي، صحفي
- محمد الشرايطة، برلماني سابق، رئيس اتحاد جهوي للفلاحين، قيادي دستوري
- حبيب بن محمود، معتمد سابق و قيادي دستوري
- محسن الحربي ، محامي، والي سابق و قيادي دستوري
- ريم الشواشي، جامعية، ناشطة سياسية و برلمانية سابقة
- رجاء بوكاف، صيدلانية، ، ناشطة سياسية و في المجتمع المدني
- محمد السعيد الجوادي، رئيس لمنشات عمومية، ناشط سياسي
- خيرة لاغة، برلمانية سابقة و قيادية في الاتحاد الوطني للمراةً التونسية
- حاتم الحمزاوي ، طبيب ، قيادي دستوري
- فوزي اللومي، صاحب مجمع مؤسسات، برلماني و رئيس بلدية سابق، ناشط سياسي
- عبد العزيز الجميعي، معتمد و برلماني سابق، قيادي دستوري
- حسام بن مخلوف ، صحفي
- فتحي بن مسعود، كاتب عام للديوان الوطني للاسرة و العمران البشري
- بوبكر بن كريم، ضابط سمي بالجيش الوطني و والي سابق
- لمياء العشي، ناشطة في المجتمع المدني
- ليلي العياري، ناشطة سياسية و في المجتمع المدني
- محمد غومة، الأمن الرئاسي
- شلبية عكاري مناضلة دستورية
- وليد بللاغة، ناشط في شباب المجتمع المدني، قيادي في اتحاد الصناعة و التجارة
- على حمدوني، ناشط سياسي
- بثينة القراقبة، ناشطة في المجتمع المدني
- حسونة الناصفي ، عضو مجلس نواب الشعب
- ثريا شقشوق، قيادية دستورية ، كاهية رئيس بلدية
- محمد مواعدة، أستاذ جامعي، امين عام لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين
- عمر العتيري، والي و برلماني سابق
- محمد الخياطي، برلماني و رئيس بلدية سابق
- رجا البجاوي، قيادية شابة في حزب المبادرة
- حاتم لعماري، قيادي في الطلبة الدستوريين و والي سابق

- باديس كوباكجي، محامي ، قيادي في الشباب الدستوري
- ابراهيم الوسلاتي ، إعلامي
- جمال العياشي ، قيادي دستوري
- اسماء بوقيرة، ناشطة سياسية
- حبيبة المصعبي، عضو مجلس النواب و رئيسة بلدية سابقة، قيادية دستورية
- فؤاد القرقوري، أستاذ جامعي، برلماني سابق و قيادي دستوري
- يوسف بللاغة، خبير في التربية و برلماني سابق
- سميرة الشواشي، برلمانية سابقة، قيادية في حزب الوحدة الشعبية
- حميدة مرابط، محامية و ناشطة حقوقية، سفيرة سابق
- منذر الفريجي، محامي، والي سابق
- سمير العبيدي، محامي ، امين عام سابق للاتحاد العام لطلبة تونس و وزير سابق
- لطفي الذيب، ناشط في المجتمع المدني بالخارج
- صالحة الزغلامي، برلمانية سابقة
- عبد الجليل المسعودي ، إعلامي
- نجيب العاطفي، طبيب و برلماني سابق
- حورية عبد الخالق، امينة عامة مساعدة للتجمع الدستوري الديمقراطي و سفيرة سابقة
- لطفي خياط، برلماني سابق و ناشط في المجتمع المدني
- حافظ الشفي، ناشط في المجتمع المدني
- زهير المظفر، أستاذ جامعي و وزير سابق، قيادي دستوري
- محمود القروي، أستاذ جامعي، برلماني سابق، قيادي دستوري
- محمد رضاء البقلوطي، قائد بالكشافة التونسية ، إعلامي
- عبد العزيز البوكادي، ناشط سياسي بحزب المبادرة
- البشير مجدوب، برلماني سابق و قيادي دستوري
- المنصف الزواري، إطار سامي و ناشط في المجتمع المدني
- احمد غزال ، سفير سابق و مستشار ديبلوماسي
- منصف بن سعد، ناشط في المجتمع المدني بالخارج
- حافظ بيجار، سفير سابق
- الناصر شويخ، عضو مجلس نواب الشعب و برلماني سابق، قيادي دستوري

- احمد السعيدي، عضو مجلس نواب الشعب و برلماني سابق و قيادي دستوري
- مبروك العيوني، رئيس المهرجان الدولي باللجم و برلماني سابق
- منية بوزويتة، برلمانية سابقة
- فتحي الفرجاوي ، طبيب ، برلماني سابق
- فريد الطبربي، إطار سامي، برلماني سابق
- مختار ابراهيم، برلماني و رئيس بلدية سابق
- عزالدين التائب، طبيب، برلماني و رئيس دائرة بلدية سابق
- شاذلية الحاج مبروك، برلمانية و رئيسة بلدية سابقة
- محمد بن سعد، برلماني و والي سابق، امين عام سابق للشباب الدستوري
- خالد بن منصور، برلماني سابق، قيادي بحزب الوحدة الشعبية
- احمد الأينوبلي ، برلماني سابق، امين عام للاتحاد الديمقراطي الوحدوي
- منعم الاحمدي، قيادي في حركة الديمقراطيين الاشتراكيين
- فراس لسود، طبيب ، قيادي في الشباب الدستوري
- ناجي الجراحي، إطار بنكي، برلماني سابق، قيادي دستوري
- سعيد بوعجيلة برلماني سابق
- إيمان المويهبي ، عضو برلمان الشباب
- عبد الجليل بوفرة، أستاذ جامعي في التاريخ
- سامي جميل ، محامي، ناشط حقوقي
- كمال الجلالي ، ناشط في المجتمع المدني
- الناصر البكاري، امين عام جهوي لاتحاد منظمات الشباب
- عفيف الفريقي، صحفي، رئيس الجمعية التونسية للوقاية من حوادث الطرقات
- عبداللطيف بن هدية، خبير اقتصادي
- رفيق بوجدارية، أستاذ جامعي، ناشط في المجتمع المدني
- آمنة منصور القروي، رئيسة مجمع النجباء للتعليم و رئيسة حزب الحركةالديمقراطي للبناء و الإصلاح
- محمد ضيفي، خبير في الشؤون المحلية
- سكينة البوعزيزي، ناشطة في المجتمع المدني
- رجاء فتح الله، برلمانية سابقة، رئيسة جمعية تنموية

- رجاء الكلاعي، طبيبة،ناشطة في المجتمع المدني، برلمانية سابقة و قيادية دستورية
- منار اسكندراني، ناشط في حزب إسلامي
- رشيد الدرويش، برلماني سابق و قيادي دستوري
- فوزي جراد، إعلامي، برلماني سابق، قيادي في حزب الوحدة الشعبية
- الشاذلي القروي، والي و رئيس منشأة عمومية سابق
- محسن العليبي ، رئيس بلدية، قيادي دستوري
- منير بوراوي، إطار سامي في الصندوق الوطني للتضامن 2626 و المشرف على تركيز صندوق التضامن بجمهورية مالي
- كمال ايدير، مديرعام للصيدلة و الدواء بوزارة الصحة العمومية
- بوبكر زخامة، طبيب، برلماني سابق، رئيس لنقابة المؤسسات الاستشفائية الخاصة
- نورالدين عاشور، أستاذ في كلية الطب ومدير لمعهد للصحة العمومية
- الطاهر المزوغي، مدير ديوان لوزير الصحة العمومية
- محمد شعبان مدير عام للضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية
- المنصف سيدهم، مدير للرعاية الصحية الأساسية
- نور الدين بوزريبة، أستاذ جامعي، مدير عام للصحة
- عبد السلام بن حميدة، نقابي،، أستاذ جامعي في التاريخ
- محمد بن غربية، مدير عام للتنمية الاجتماعية
- محمد بالعايبة، مدير عام لطب الشغل
- مصطفي عطية، إطار سامي بوزارة الثقافة، ناقد صحفي و كاتب
- نوال الهميسي، برلمانية سابقة و قيادية في الاتحاد الديمقراطي الوحدوي
- فتحي زغندة، استاذ موسيقي، مدير للموسيقى و الرقص بوزارة الثقافة، مؤسس مهرجان الموسيقى التونسية
- روضة بن عثمان، باحثة جامعية، ناشطة سياسية
- الباجي قمرطي، جامعي، رئيس بلدية و ناشط سياسي
- وسيلة العياري، نقابية و قيادية في حزب الوحدة الشعبية
- عادل لحمر، خبير لدى منظمة الاكلسو
- محمد قمش، استاذ مسرح
- صلاح الدين بن فرج، برلماني سابق، و مختص في علم الاجتماع

- الهام تقتق، استاذة مكلفة بالتنشيط الثقافي،ناشطة في المجتمع المدني
- أمان الله مسعي، طبيب، قيادي في المجتمع المدني
- آمال سفطة, اساتذة مسرح
- ابراهيم طوير، برلماني سابق، قيادي بحركة الديمقراطيين الاشتراكيين
- العربي بن على، برلماني سابق ، قيادي في الحزب الاجتماعي التحرر ي
- رضاء بوعرقوب، كاتب عام عام ولاية، مدير عام لديوان تنمية الوسط الغربي،برلماني سابق
- محسن الفرادي، برلماني سابق، و صاحب مؤسسة
- ماهر الشيخاوي، خبير في الأداءات
- معز كعنيش، خبير محاسب، قيادي في هيئة الخبراء المحاسبين التونسيين
- منجي الخماسي، امين عام حزب الخضر للتقدم
- فاتن الشرقاوي، قيادية في حزب الخضر للتقدم، خبيرة في البيئة
- حبيبة اللواتي، مديرة عامة لمركز الدراسات الجبائية
- نورة العروسي ، رئيسة الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة و مديرة عامةً للمعهدالوطني للمواصفات و الملكية الصناعية
- محمد لمين العابد، والي و آمر سابق للحرس الوطني
- منجي الشريف برلماني و رئيس بلدية سابق
- مراد بن جلول، استاذ جامعي و والي سابق
- محمد المنصف بن مصباح، برلماني سابق قيادي دستوري، و قيادي في الاتحادالتونسي للفلاحة و الصيد البحري
- رشيد البكاي، صحفي و ناشط سياسي
- طارق الشعبوني، باعث عقاري، برلماني سابق و قيادي في حزب التجديد
- شفيق بن حمزة، رئيس مؤسسة بنكية و موفق بنكي
- محد جراية ، استاذ جامعي، خبير محاسب
- توفيق العريبي، خبير في الأداءات ، قيادي في الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة
- مختار التريكي، برلماني و رئيس بلدية سابق
- خديجة صميدة، طبيبة
- قاسم البرجي، مدير عام للمندوبية العامة للتنمية الجهوية
- مختار الراشدي، مدير عام سابق للنقل

- عيسى الحيدوسي، رئيس مؤسسة بنكية، برلماني سابق و قيادي دستوري
- الهادي المشري ، جامعي، صاحب مؤسسة إعلامية
- فريد التونسي، رئيس لمركز الصادرات التونسية
- كمال بن على، والي سابق
- قيس الدالي، رئيس لمنشأتي فسفاط قفصة و للمجمع الكيمياوي التونسي
- بلقاسم السحيمي ، نقابي، شركة فسفاط قفصة، معتمد سابق
- خالد الزمرلي، برلماني سابق و قيادي في حزب الوحدة الشعبية
- بوجمعة اليحياوي، قيادي في الحزب الاجتماعي اللتحرري
- المنذر الرزقي ، مدير سايق لمركز الدراسات و البحوث بمجلس النواب ، ناشط سياسي
- سفيان الجميعي ، ناشط سياسي و ناشط في المجتمع المدني
- فؤاد الفخفاخ، أستاذ جامعي
- محمد الهادي دخيل، أستاذ و باحث في المسرح
- محمد جبارة، إطار بنكي
- محمد بن فضل، فلاح
- بشير العكرمي، برلماني سابق، قيادي دستوري بالخارج
- عبد القادر الفرادي، برلماني سابق
- علي بلحاج مبارك، برلماني سابق، قيادي في الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري
- محد دم، برلماني سابق و قيادي في حركة الديمقراطيين الاشتراكيين
- بشرى الشريف، عضو برلمان الشباب
- عمر عبد الباري ، معتمد اول ،برلماني سابق، قيادي سابق في المنظمة التونسية للتربية و الاسرة
- صلاح الدين العابد، والي و مدير عام سابق للإدارة الجهوية و مدير عام سابق للديوانة التونسية
- محمد المهدواني، صيدلاني، برلماني سابق و قيادي دستوري
- حمادي محمد نجيب، برلماني سابق، قيادي في الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة
- عادل بورصار، رجل اعمال في السياحة، برلماني سابق ، رئيس سابق للحاميةالتونسية لوكالات الأسفار و للسياحة
- على الحليوي، برلماني سابق و قيادي في الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري

- **يحيى الرحال، برلماني سابق و قيادي في الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري**
- **منصف بروكس، برلماني سابق، قيادي في الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة**
- **حاتم السوسي، إطار بنكي، برلماني سابق**
- **توفيق بوهلال، مهندس، برلماني سابق، قيادي في حزب الوحدة الشعبية**
- **جلال لخضر، سفير سابق، برلماني سابق، قيادي في حركة الديمقراطيين الاشتراكيين**
- **شادية التركي، استاذة جامعية، مستشارة بلدية سابقة، ناشطة في التجمع المدني**
- **عزالدين العرفاوي، رئيس جمعية "تونس تريد**
- **سلمى الرمضاني، كاتبة عامة جمعية " تونس تؤيد**
- **أنس قرالي، ناشط سياسي بحزب المبادرة**
- **مراد الغطاس، ناشط ساسي بالخارج،**
- **وحيد الصغير، باحث دكتوراه في مجال المجتمع المدني،**
- **العربي المقايدي ، استاذ جامعي، قيادي في الاتحاد الديمقراطي الوحدوي**

ودادية قدماء البرلمانيين التونسين

تكونت ودادية قدماء البرلمانيين التونسيين يوم 8 جوان 2015 وفق احكام المرسوم عدد 88 المؤر خ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات و تحصلت على التأشيرة و تحصلت على التأشيرة بنشرها في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية (إعلانات قانونية وشرعية و عدلية) في عددها رقم 37 بتاريخ 26 مارس 2016 (2016401369APSF1)

الاهداف

تهدف الودادية الي توفير فرص التواصل بين البرلمانيين و القيام أنشطة ثقافية و اجتماعية و تنظيم ن دوات فكرية ملتقيات ومنابرحوار تتعلق بالشأن العام و تستجيب لمشاغل و تطلعات المنخرطين و تثري العمل البرلماني

انطلق نشاط الودادية بعد نشر تكوينها بالرائد الرسمي بالتواصل مع لاعضاء برلمان الشباب المكون ق انونا سنة 2010 في اشارة الي التفتح على الشباب المعتم بالعمل البرلماني ،

كما انخرطت الودادية كطرف في اول مبادرة للمجتمع المدني " شركاء في خدمة الوطن و المواطن" في إطار التعاون بينمجلس نواب الشعب و المجتمع المدني . و بادرت الودادية بإرساء دورية الاحتفال بعيد الجمهورية في ذكراه المنخرطون و تحرص على الانخراط في المصالخة الوطنية و تدعيم أواصر الوحدة الوطنية و أركان الدولة الوطنية.

المنخرطون

يوجد حاليا حوالي 650 برلماني على قيد الحياة تداولوا على السلطة التشريعية من سنة 1956 الي سنة 2010، ينضاف اليهم اعضاء المجلس التاسيسي 2011. و نسجل تواجد 479 برلماني متقاعد، ينضاف اليهم حوالي37 وزير متقاعد شغل مهمة عضو بمجلس الأمة او بمجلس النواب او بمجلس المستشارين. و تحتضن الودادية 312 منخرط منهم 31 من برلمان الشباب

المؤسسون

عادل كعنيش، زهرة المحيرصي، الازهر الضيفي، حسن ليتيم، علي سلامة، عامر البنوني، حبيبة عمارة المصعبي، عبد المجيد العياري، هالة حفصة، توفيق الصيد، مبروك العيوني، ريم الدرويش الشواشي، سمسرة بعيزيق سلامة، رضا بوعجينة، مخمد الدامي، مبروك الخشناوي، منير بن ميلاد، محمد الصحراوي

13 شارع ألآن سفاري تونس 1002 13 Avenue Alain Savary Tunis
amicaleparlementaires@gmail.com - Tel +216 55 322 166

الفهرس

المادة و الصفحة
كلمة الودادية 3
*مدخل للقراءة النقدية لفترة الحكم 1955-2010:.....4
* الهيئة المشرفة على القراءة النقدية: 8
* رزنامةً إشعال اللجان :.....9
* البيان السياسي:..... 16
القراءة النقدية للمسارات السياسية 1955-2010 (تقرير اللجنة السياسية).....27
* تفاعلات و استنتاجات قراءة المسارات السياسية:..... 48
* الدراسات و المساهمات المعتمدة في اشغال لجنة القراءة النقدية لمسارات و نمط الحكم:..... 56
* تأسيس الدولة المستقلة و النظام الجمهوري:.....57
* الاستقلال الداخلي و الخلاف البورقيبي اليوسفي:..... 57
* مؤتمر الحزب الحر الدستوري الجديد بصفاقس1955: 63
* تجسيم السيادة و إعلان الجمهورية :.....65
* معركة بنزرت:..... 68
* مؤامرة 1962:.....71
* احمد بن صالح و مسألة التعاضد:..... 75
* ولادة دستور غرة جوان 1959 :.....79
* قراءة نقدية للاشتراكية الدستورية : 90
* المحاكمات السياسية 1955-2010:.....97
* الديمقراطية و نمط الحكم 1971-1986:.....103
* الاسلام السياسي و الدولة الوطنية: 110
* في العلاقة مع الاتحاد العام التونسي لطلبة تونس:.....120
* في العلاقة مع الاتحاد العام التوني للشغل :..... 136
* القراءة النقدية لمرحلة 1987-2010:.....150
* الميثاق الوطني:..... 175
* الاعلام و دولة الاستقلال :..... 185
* المعارضة السياسية 1987- 2010: 188
* سياسة تونس الخارجية:.....194
القراءة النقدية للسياسات الاقتصادية 1955-2010 (تقرير اللجنة الاقتصادية):.....239
* الدراسات و المساهمات المعتمدة في اشغال لجنة القراءة النقدية للسياسات الاقتصادية:.....269

* السياسات الاقتصادية و النمو خلال الفترة 1956-2010:.....270
* خمس عقود من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية 1961-2010:..... 287
* قراءة نقدية للتنمية الجهوية و التهيئة العمرانية في تونس:.....296
* المشهد الطاقي الوطني 1955-2010: 309
* واقع قطاع الفسفاط في تونس 1955-2010:.....325
* مشروع التنمية الجهوية-الوحدة الجهوية للتنمية: 336
القراءة النقدية للسياسات الاجتماعية 1955-2010
* تقرير لجنة السياساتالاجتماعية.....344
* تطور المؤشرات الاجتماعية من 1962 الي 2010 358
* الأنموذج الاجتماعي التونسي:.....360
القراءة النقدية للسياسات الثقافية و التربوية 1955-2010 (تقرير لجنة السياسات الثقافية و التربوية)
* القراءة النقدية للسياسات الثقافية:.....364
* القراءة النقدية للسياسات التربوية:.....372
تطور المؤشرات الوطنية من 1956 الي 2010:.....385
* قائمة المشاركين في القراءة النقدية لسياسات الحكم 1955 – 2010:.....392
* بطاقة ودادية قدماء البرلمانيين التونسيين.....408

أشرف على االمتابعة و التوثيق: الازهر الضيفي، المنسق العام للقراءة النقدية و الكاتب العام للوداديةldhifi@yahoo.fr